

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232308

UNIVERSAL
LIBRARY

صفحة	صفحة
٥٠ فصل في احرام العبد والامة	٦ باب شرائط الحج
٥١ فصل في محرمات الاحرام	٢٠ فصل في موانع وجوب الحج الخ
٥٣ فصل في مكروهاته	٢٢ فصل فيمن يجب عليه الوضوء بالحج
٥٥ فصل في مباحاته	٢٢ فصل واذا وجدت الشروط الخ
٥٧ باب دخول مكة	٢٣ باب فرائض الحج
٥٩ فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٢٤ فصل في واجباته
٦٠ فصل في صفة الشروع في الطواف	٢٦ فصل في سنته
٦٦ باب انواع الاطوفة	٢٦ فصل في مستحباته
٦٩ فصل في شرائط صحة الطواف	٢٧ فصل في مكروهاته
٧٠ فصل في تحقيق النية	٢٨ باب المواقيت
٧١ فصل في طواف المغمى عليه والتائم	٢٩ فصل في مواقيت الصنف الاول
٧٣ فصل في مكان الطواف	٣٠ فصل في الصنف الثاني
٧٣ فصل في واجبات الطواف	٣١ فصل في الصنف الثالث
٧٦ فصل في ركعتي الطواف	٣١ فصل وقدية غير الميقات بغير الحال
٧٨ فصل في ستن الطواف	٣١ فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام
٧٩ فصل في مستحباته	٣٣ باب الاحرام
٨٠ فصل في مباحاته	٣٥ فصل في محرماته
٨٠ فصل في محرماته	٣٥ فصل وحكم الاحرام لزوم المضي الخ
٨١ فصل في مكروهاته	٣٦ فصل الاحرام في حق الاماكن الخ
٨٢ فصل في مسائل شتى	٣٧ فصل في وجوه الاحرام
٨٦ باب السعي بين الصفا والمروة	٣٨ فصل في صفة الاحرام
٨٨ فصل في شرائط صحة السعي	٣٩ فصل ثم يتجرد عن الملبوس المحرم الخ
٩٢ فصل في واجباته	٣٩ فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ
٩٢ فصل في سنته	٤١ فصل بشرط النية ان تكون بالقلب
٩٣ فصل في مستحباته	٤١ فصل وبشرط التلبية ان تكون باللسان
٩٣ فصل في مباحاته	٤٥ فصل في اتمام النية واطلاقها
٩٣ فصل في مكروهاته	٤٦ فصل ولو احرم بالحج ولم ينو فضا الخ
٩٤ فصل فاذا فرغ من السعي الخ	٤٦ فصل في نسيان ما احرم به
٩٦ باب الخطبة	٤٧ فصل في احرام المغمى عليه
٩٦ فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٤٨ فصل في احرام الصبي
٩٧ فصل في الرواح	٥٠ فصل في احرام المرأة

صحيفة	صحيفة
١٣٠ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	٩٨ فصل في الرواح من متى الى عرفات
١٣٠ فصل في رمي اليوم الرابع	٩٩ باب الوقوف بعرفات وأحكامه
١٣١ فصل في أحكام الرمي الخ	١٠٠ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٣٥ فصل في مكروهاته	١٠٢ فصل في شرائط جواز الجمع
١٣٥ فصل في النفر	١٠٤ فصل في صفة الوقوف
١٣٥ باب طواف الصدر	١٠٧ فصل في شرائط صحة الوقوف
١٣٧ فصل ومن خرج ولا يطئه الخ	١١١ فصل في حدود عرفة
١٣٧ فصل في صفة طواف الوداع	١١١ فصل في الدفع قبل الغروب
١٣٩ باب القران	١١١ فصل في اشتباه يوم عرفة
١٣٩ فصل في شرائط صحة القران	١١٢ فصل في الافاضة من عرفة
١٤١ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام	١١٣ باب أحكام المزدافاة
١٤٢ فصل في بيان اداء القران	١١٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١٤٧ فصل في قران المكي	١١٦ فصل في البيوتة بمزدلفة
١٤٨ باب التمتع	١١٦ فصل في الوقوف بها
١٤٨ فصل في شرائطه	١١٧ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١٥١ فصل في تمتع المكي	١١٨ فصل في آداب التوجه الى متى
١٥٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ	١١٨ فصل في رفع الحصى
١٥٤ فصل الممتع على نوعين الخ	١١٩ باب مناسك متى
١٥٧ باب الجمع بين التمسكين المتحدين	١٢٠ فصل في قطع التلبية
١٥٧ فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر	١٢٠ فصل في الذبح
١٥٩ فصل في الجمع بين العمرتين	١٢١ فصل في الحلق والتقصير
١٦٠ باب اضافة أحد التمسكين	١٢٣ فصل في زمان الحلق الخ
١٦١ فصل كل من لزمه رفض الحجة الخ	١٢٤ فصل في حكم الحلق
١٦٢ باب في مسح احرام الحج والعمرة	١٢٤ باب طواف الزيارة
١٦٢ باب الجنائيات	١٢٥ فصل أقل وقت طواف الزيارة الخ
١٦٨ فصل في تغذية الرأس والوجه	١٢٥ فصل في شرائط صحة الطواف
١٦٩ فصل في لبس الخفين	١٢٦ فصل فاذا فرغ من الطواف
١٧١ فصل في الكحل المطيب	١٢٧ باب رمي الجمار وأحكامه
١٧١ فصل في كل الطيب وشربه	١٢٧ فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٧٢ فصل في التداءى بالطيب	١٢٧ فصل في وقت الرمي في اليومين
١٧٣ فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن	١٢٨ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٧٣ فصل في تطيب الثوب	١٢٨ فصل في صفة الرمي في هذه الايام

صفحة	صفحة
١٧٤ فصل في ربط الطبيب	١٩٥ فصل في الذبح والحلق
١٧٤ فصل في الحناء	١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
١٧٤ فصل في الوسمة	١٩٦ فصل في الجنابة في رمي الجمرات
١٧٥ فصل في الخطمي	١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر
١٧٥ فصل في الدهن	١٩٨ فصل إذا قتل المحرم صيد الخ
١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	١٩٩ فصل ولو نفر صيد الخ
١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ	٢٠٠ فصل في صيد ينجي عليه رجلا
١٧٨ فصل في حكم التقصير	٢٠١ فصل في تغير الصيد بعد الجرح
١٧٨ فصل في سقوط الشعر	٢٠١ فصل في حكم البيض
١٧٨ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ	٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله
١٧٩ فصل في قلم الاظفار	٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ	٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب
١٨١ فصل وإذا ألبس المحرم محرما الخ	٢٠٦ فصل في صيد الحرم
١٨٢ فصل فإذا جامع في أحد السبيلين الخ	٢٠٨ فصل في قتل الجراد
١٨٣ فصل وإن كان المفسد قارنا	٢٠٩ فصل في قتل القمل
١٨٣ فصل ولو جامع مرا قبل الوقوف الخ	٢٠٩ فصل فيما لا يجب شئ بقتله في الاحرام الخ
١٨٤ فصل وإن جامع بعد الوقوف بعرفة	٢١٠ فصل في ذبيحة المحرم
١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق	٢١١ فصل يجوز للمحرم الخ
١٨٥ فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
١٨٥ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٣ فصل في شرائط وجوب الكفارة
١٨٦ فصل في حكم دواحي الجماع	٢١٤ فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته
١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم
١٨٩ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقاً
١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ	٢١٧ فصل ثم لا يتحلل الصيد الخ
١٩١ فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢١٧ فصل ولو قتل صيداً لم يملكه الخ
١٩١ فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢١٨ فصل في جزاء اللبس والتغطية
١٩٢ فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ
١٩٣ فصل ولو طاف فرضاً أو واجباً أو نقلاً الخ	٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة
١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ
١٩٤ فصل في الجنابة في السعي	٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
١٩٤ فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ	٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ
١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة	٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكثري الخ

صفحة	صفحة
٢٧٣ فصل ولونذر هديا الخ	٢٢٨ فصل في جنابة المملوك
٢٧٤ باب المتفرقات	٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن بمعناه
٢٧٧ فصل في حدود الحرم	٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه
٢٧٧ فصل من جنى في غير الحرم الخ	٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المحظور
٢٧٨ فصل ولا بأس بانخراج تراب الحرم الخ	٢٣٢ باب الاحصار
٢٧٨ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم	٢٣٦ فصل في بعث الهدى
٢٧٩ فصل أمر كسوة الكعبة الخ	٢٤١ فصل في التحلل
٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت الخ	٢٤٢ فصل في زوال الاحصار
٢٨٠ فصل في أما كن الاجابة	٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار
٢٨١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صل الله عليه وسلم	٢٤٣ فصل في قضاء ما أحرم به
٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها	٢٤٤ باب القوات
٢٨٣ باب زيارة سيد المرسلين الخ	٢٤٦ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ
٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزيارة الخ	٢٤٧ باب الحج عن الغير
٢٩٣ فصل وليغتنم أيام مقامه بالمدينة الخ	٢٤٨ فصل في شرائط جواز الاجهاج الخ
٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع	٢٥٧ فصل ولو أوصى ان يحج عنه الخ
٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٥٩ فصل في التذقة
٣٠٠ فصل في زيارة جبل أحد وأهله	٢٦١ فصل ولو صلى الميت أو وارثه الخ
٣٠٢ فصل في الأبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل ولو قال المأمور بمنعت من الحج الخ
٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج
٣٠٥ فصل أجمعوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة	٢٦٢ فصل اعلم انه اذا حج المأمور الخ
٣٠٧ فصل ويستحب ان يصوم الخ	٢٦٣ باب العمرة
	٢٦٥ فصل في وقتها
	٢٦٦ باب التذير بالحج والعمرة
	٢٦٧ فصل اذا قال على المشى الى بيت الله الخ
	٢٦٩ باب الهدايا
	٢٧٢ فصل ومن ساق بدنة واجب الخ
	٢٧٢ فصل لا يجوز مقطوع الاذن الخ
	٢٧٣ فصل في السنن

شرح الامام العالم العلامة الجبر الجبر القهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا على قارى المسعى المسلك المتقسط
فى المنسل المتوسط على لباب المناسك للشيخ
الامام رحمة الله السندى نفعنا
الله بهما وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

٢
{ وبهامشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }
{ جمع العلامة قطب الدين الحنفى أثناء الله الثواب الوفى }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)
المجد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى (أما
بعد) فإن نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وأن تستقصى
وان من أعظم النعم
وأكملها وأجلها وأفضلها
على أهل الحرمين الشريفين
وخدام هذين الحرمين
المنيفين نعمة الحج عليهم في
كل عام وتيسير ذلك لهم لمزيد
اللطيف والانععام (وكنتم)
من شملته هذه العناية

المجد لله الذي أوضع المحجة بأوضح الحجبة وأوجب أركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام
والحجبة وأفضل الصلوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكا ثلاثنفع في الجنة
وعلى آله الكرام وأصحابه الفقهاء وأتباعه العظام المتورين للملة على الأمة - حذرنا من
الدجبة والظلمة * (أما بعد) * فيقول المتجبي إلى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد
القاري إلى المأوايت لبياب المناسك مختصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة
مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رحمة الله السندى رحمه الله رحمه الأبدى أجمع
المناسك وأخصر المسالك سخى يلى أن أشرحه شرحا بين اعراب مبايحه ويعين اغراب
معانيه ويوضح مشكلات ما قبله * (وأسميه) * المسلك المتقسط في المناسك المتوسط فتقوله
(بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداهم بالكلام القديم واقتفاهم بالحديث الكريم والكلام على
متعلقات البسملة وجزئيات التسمية يخبرنا عن المقصود الى حد الملاحة لكن من النوائد
البديعية لابن القيم الجوزية ان الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق
المرام * منها انه موطن لا ينبغي أن يقع فيه حذف سوى ذكر اسم الله تعالى فالوحد كالفعل وهو
لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضا للمقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه
مشاكلة المعنى للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه
من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الختان وهو أن
لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرّد ذكره في قلب المصلّي تجرّد ذكره في لسانه * ومنها
ان الفعل اذا حذف صح الاستدامة في كل قول وعمل وليس فعل أولى به من فعل فكان الحذف
أعم من الذكر فإن أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه * ومنها ان الحذف أبلغ لأن المتكلم

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لأن
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن يحب قول العواذل من به * وهل غير من أهرى يحب ويعشق

(المجدل أن كل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
أن أكله هو ما جده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لأحصى ثناء
عليك أنت كما أنشئت على نفسك فقيه إيمان إلى أن اللام في الحمد انما هي للعهد وبؤيده تقييده
المنبسط لتضمن شكره بقوله (علي ما هدا نانا للسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام فإنه
لولا هداية الله ما هتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
تعالى حكاية عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ثم لا مربة أن الهداية الموصلة ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدي
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعث حفظ الأمة عن الغواية
لقوله تعالى وانك لاتهدي الى صراط مستقيم فصار معنى الاتيين باعتبار اشارات الدلائل
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة
(وخصنا) أي معشر أهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب
الا على هذه الأمة لكن نظريه العزيز جماعة وردوا ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العظيم فأجيبوا
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته وتحقق
دلالة يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبيينا مهدي صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه
السلام لكان فرضا من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع
من قبلنا شرع لما اذا لم يثبت نسجه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما ورد عنه اربعة ابراهيم
عليه السلام وملة فلم يثبت في الامور أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ
ابن حجر المكي في استدلالة الرد على الحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابة لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مربة
أنها لا تشمل الناس السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض
الحج انما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة مستأوسب أو غمان أو توسع
نعم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون أهمهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافق قد حج آدم عليه
السلام وقال له الملائكة برحمتك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد هاقبل الهجرة حججا لا يعرف
عدد هاء على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوس كما

الربانية وحصلت له هذه
السعادة العلية وكتبت
في ذلك منسكا حافلا وكأبا
لاكثر ما يحتاج اليه من
الحج شاملا فسألني بعض
من يتعبد موافقة ولا
يسوغ مخالفة أن أفرد
أدعية الحج والعمرة برسالة
مستقلة يفتتح بها الحاج
والمعمر من أهل مكة
وأهل الآفاق يخفف حملها
ويكثر نفعها فاجبته الى
سؤاله (وجعت) في هذه
الاوراق ما ورد في الحج
والعمرة ومقدمتهما من
الادعية المأثورة والآثار
المشهوره اتقيتها من
كتب الناس وغيرها

في القاموس وصريحه قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشمل الجن أيضا وصريح
به السبكي في فتاواه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى
من الجنة والناس ويامعشر الجن والاناس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية باطاقة
بما بينهما في هذا اثبات عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق القوي المختلف مع
انه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل الخلوقات وأكمل
الموجودات (الذي أوضع لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة
والملامة وأطرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لاسرائيل لذات أولئك سلام
بعضهم على بعض في جميع الحالات أولسلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أولسلام
قولاً من رب رحيم أو بيننا السبل الموصلة إلى الله بالقرب والوصلة فإن السلام من أسمائه
اطلاقاً لا مصدر على الوصف للمبالغة فانه تعالى منزوع عن صفات نقصان ومقدس عن سمات
الحدوثان (وعلمنا الناس) أي بارادة الله تعالى له كافي دعاء ابراهيم عليه السلام وأرنا
مناسكنا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأتزلنا البك الذي ذكر
لتبين للناس ما نزل اليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وصحبه) أي كل من رآه مؤمناً
به ومات عليه ولومن أجابه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والرافض وأنه
على الشرب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الغز) بضم فقتل جميع
الاغز وهو معنى الانور (الكرام) بكسر ج جمع الكرم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما
أمر موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسملة والحمدلة والصلوة والتسليم (فهذا) إشارة إلى ما في
الخطب أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه
من المسائل (وعباب المناسك) بضم العين أي ومعهظم ما ينبغي معرفته لاسالك تلك المسالك من
الوسائل (لخصته) أي اقتصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المناسك الكبير
الجامع الحاوي لمسائل الحج من النحر والقطمير (وعز بالناسك) أي اعانة الناسك العاجز عن
تلك المسالك (وتسهل للناسك) أي وتيسير العباد بالحج وما يتعلق به هنالك (سائلاً) أي حال
كوني طالباً (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل
ملك ومالك في جميع الممالك (ان يتقعه كل آثم) بضم وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك
الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام
والله أعلم بحقيقة المرام ثم يقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص
الاخبار والآثار على ما ذكره أخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من
الكعبة العظيمة بهذا صطفاه الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيدوانية والاصناف النباتية
والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق
عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بألني عام على ما نقله مجاهد من الانباء فنظر الله إلى
الماء وتجلي على الهواء فتوج واضطرب الماء ونخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء
وتزبد فوق الماء قطعة بل لعقمة دار البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جواتها
واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تبتد وتقبل مراراً ولم تستقر

وريمازدت أدعية مجزبة
القبول وضراعات صح فيها
التقول واستطردت إلى
ما ورد في الحج الأكبر وفله
ومذاهب العلماء في ذلك
على وجه الاختصار راجعاً
بذلك حسن القول ليتفهم
بها الحجاج والمسافرون
وعباد الله المخلصون رجاء
للثواب من الله الكريم يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم وعلى الله
أؤكل وبه استعين انه خير
ميسر وخير معين
(مقدمة في دعاء الاستخارة)
روى عن الامام الحافظ
أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
النجاشي رحمه الله تعالى
يسنده إلى

فرا خالق الله الجبال أو نادا و مدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتهدا
ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الواقعة كما يؤتى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع
للناس أى لعبادتهم وجعل متعبدا طاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قريصة
الفاعل للذي يبيكه أى للبيت الذي بيكه فأنها البقعة فيها وسميت به لأنها تليق وتدق أعناق الجبابرة
أولها يزدحم عليها الكرام البررة وقد روى أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال
له الضراح لأنه ضرح من الأرض وبعده هو المشهور بالبيت المعمور والذى للبيت المذكور
ويطوف به الملائكة فلما أبط آدم عليه السلام أمر بأن يحجه ويطرف حوله ثم رفع في الطوفان
إلى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تنحل لهم ثوبة إلا إعادة وهو لا ينافي
ظاهر الآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنسقة وهي لا يمكن رفعها
وإنما رفع البناء الموضوع في محلها التشريف بوضع في مكانها العلى شأنها ثم نبى بده إبراهيم
عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم حتى من الذين اصهارا سمعيل عليه السلام ثم
العمالة من ملوك مصر أو الشام ثم قريش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين
القبائل الأربعة المتعلقة بكل منهم جدادهم بناء ذلك المنام في وضع الحجر الأسود والركن
الأسعد حديث أراد كل رئيس قبيلة أن يضعه هو واستقلالاً ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم
اجلالاً إلى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من
دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع
فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فربنا قدومه هذا محمد الأمين فذكروا له
القضية وما جرى لهم من القصة والنصبة فبسط رداه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار
لكل رئيس أن يأخذ طرفاً من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من ورائه
ووضعه وجهه في محله فبناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث
عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً أنه لولا حديث عهد قومك بالإسلام لبنيت البيت على
فواعدا إبراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتحت الباب الغربي
من البقعة والصقت القبة العلية بالأرض السنة تيسر الداخلين ونسهل الخارجين
فبناه عبد الله على طبق ما فاته صلى الله عليه وسلم فتعقبه الحجاج وشد الباب الثاني وأخرج
الحطيم من المبنى ورزق الجدار الذي يليه إلى ما كان عليه وأعل الحكمة الإلهية أن كل أحد
يتمكن من دخول البيت هناك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وإن
يتميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره مما عاقل لا احتياط الميقنى في استقبال الصلاة
التي هي الركن الديني والحاصل أنه نبى سبع مرات على طبق سبع سموات ووقف سبع شواطئ
ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركاً كثيراً الخير الدينى والاخرى لمن حجّه واعمره
واعتمكف دونه وطاف حوله خصوصاً وهدى أى مرشد العالمين عموماً لأنه قبلة الخلق وميتمهم
وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري
قدس الله سره إلى البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس
وتعزى لمن لم يزل عن الغير فالبيت مطافه النفوس والحق سبحانه مقصد القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضى الله
عنه ما أنه قال كان رسول
الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول
إذا هم أحدكم بالأمر
فليركع ركعتين من غير
القرينة ثم ليقل (اللهم انى
استخبرك بعلمك واستقدرك
بقدرتك واسألتك من
فضلك العظيم فاك تقدر
ولا أقدر ولا أعلم ولا أعلم
وأنت علام الغيوب (اللهم)
ان كنت تعلم ان هذا
الامر خير لى فى دى دنياى
ومعائى وعافى امرى أو
قال فى عاجل امرى وأجله
فاقدره لى وبسرره لى ثم بارك
لى فيه وان كنت

اطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا * فانظر وابعدها الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائلهم

است من جلة المحبين ان لم * اجعل القلب بيته والمقاما

وطوا في اجالة السرفيه * وهو ركني اذا أردت استلاما

وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل هذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغف قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت نظاره الاحجار والاستار وباطنه الانوار والاسرار احجاره مغناطيس القلوب

القدسية والنفوس الانسية واستاره أسباب لكشف التجليات الرجانية والتترلات

الصعدانية ومن أحجاره المتضمنة لانوار اسراره مسمى بين الله المنور بلاده يصافح بها

عباده ثم اعلم ان هذا الكتاب المسمى باللباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند

أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسمى في انما انواع لكن المصنف أتى بجملة معتزلة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على

كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الآتية بكلها ووجوبه على التراخي في الصحيح خلافا

للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيريه وانما الخلاف في تأنيب

من أخره بغير عذر عن أول زمان امكانه فاعلم أولان الحج يقع الحامو بكسر الهمزة والقاف المطلق

أو يقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرعا قصد البيت المكرم لادراك ركن من أركان

الدين الاقوم فالعني الاصطلاحي أخص من عموم المعنى اللغوي قال الامام ابن الهمام الظاهر

انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمانية الحج سابقا أي على

الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبس بالاناء يكاف

ويجمل على التأكد أو يؤول بالتجريد ويقال أراد بحج ما لم يأت قال تعليلا لقوله الظاهر لانا

نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك

غاية انهم أجلوا في القضية والمحقق فصله في الجملة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو

القصد والتردد وقصد مكة للتسكيط طابق المعنى اللغوي للمصطلح الشرعي ثم قول المصنف فرض

مصدر بمعنى المنعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل الفرض القطع فيطلق على ما ثبت

بالدليل القطعي دون الظني خلافا للشافعي وحكمه الثواب بالتحلل والعقاب بالترك وكفر جاحده

وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد أدائه مرة

وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الحرج العظيم على الأمة نعم قد يفرس لعارض

كندرا وقضاء بعد فساد أو احصارا وشرع فيه مباشرة الاحرام كإيدل عليه صريحاً قوله

تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وضمننا قوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ثم اقتضاه على قوله بالاجماع

مع ثبوته أيضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة. أما الكتاب فقوله تعالى ولله عن الناس

تعلم ان هذا الامر شرك

في ديني وديناي ومعاشي

وعقبة أمرى أو قال في

عاجل أمرى وأجله

فاصرفه عني واصرفني عنه

واقدر لي الخير حيث كان

ثم رضيت به وفي رواية ثم

أرضيت به وبسمي حاجته

عند قوله هذا الامر فان

كانت الاستخارة للحج

فهى راجعة الى الوقت

والحال لالى نفس الحج

فانه خير كله وكذلك كل عمل

ترجع فيه الاستخارة الى

الوقت والحال ونحو ذلك

فيقول في الحج اللهم ان

كنت تعلم أن ذهابي

الى الحج في هذا الحال

(روينا) عن الحاكم بإسناد

صحيح ان رسول الله صلى

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذا في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى
 سبل مسالك فأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمما يدل على فرضيته وفضيلته
 ومنها ما يشير الى ذم ناره واستحقاق عقوبته فغن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 بأبيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل كل عام يارسول الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فغن زاد فطوق
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي
 لا يخاطب له اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا راي فيه ولا سمعة ولا رث وقيل الذي
 لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى ومعنى
 ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد أن يبلغ به الى الجنة
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وقد الله ان يدعوهم أباهم وان استغفروهم غفر لهم
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا ومعتبرا وغازيا متم في طريقه كتب
 الله له أجر الغزى والحاج والمعتبر رواه البيهقي في شعب الايمان وعنه صلى الله عليه وسلم من
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينعم الله على عبده الا ان اعلم ان الاسلام
 يهدم ما قبله وان الهجرة تهدم ما قبلها وان الحج يهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهم ما يقربوا القربى والذنوب كما ينقى الكبريت خبث الحديد والذهب
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وعنه صلى الله عليه وسلم فقال
 انى أريد الجهاد في سبيل الله فقال الأذلك على جهاد لا شوكة فيه قال بلى قال الحج رواه عبد
 الرزاق في مصنفه ورواه أيضا فرو عابجوا استغفروا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه النسائي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
 للعاج ولبن استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد
 حتى يرجع رواه ابن الجوزى وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما معراج رواد الفاكهة وغيره
 والمعنى ما اقترأ وما فنى زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل عن
 خروجه من بيته يوم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوؤها راحته حسنة وتغنى عنه بمائة سنة رواه
 عبد الرزاق وابن حبان بمعناه ومن القسم الثانى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ملك زاد
 وراحلة تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله
 تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غنى عن
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم ينعمه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
 أو مرض حابس فمات ولم يحج فمات ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا رواه الداريمى وعنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صححت له جسمه ووسعت عليه في العيشة تمضى عليه

الله عليه وسلم قال من
 سعادته ابن آدم استخارة الله
 تعالى ومن شدة اوفته تركه
 استخارة الله (وينبغي ان
 يقرأ فى الركعة الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها
 الكافرون ثم يقرأ وربك
 يخاف ما يشاء ويختار ما كان
 له من الحيرة سبحانه الله
 وتعالى عما يشركون
 وربك يعلم ما تكن صدورهم
 وما يعلنون وهو الله لا اله
 الا هو له الحمد فى الاولى
 والاخرة وله الحكم واليه
 ترجعون ويقرأ فى الثانية
 بعد الفاتحة قل هو الله أحد
 ثم يقرأ وما كان لمؤمن ولا

خمس أعوام لا يقد إلى المحرم ورواه ابن شبة وابن حبان في صحيحه ومعناه أنه محرم عن الخير
الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستحباب خلافاً لمن حمله على الإيجاب
والله أعلم بالصواب وقد تقدم أن ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاقل مغطهما
فانه لا يفتى بالحج الا بقوته وإذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان
وقته متسع الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه
فبينها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء
وشرط وقوعه عن القرض وسبق بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من
أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها
واذا فقد واحد منها لا يجب أصلاً بالانابة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض
وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام
لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذمياً أو حرياً كفره
ظاهرياً وباطنياً والمالم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كما في حق الفقير فانه لا يجب عليه
ابتداء لكن ان اذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنياً بعده لا يجب عليه ثانياً قال
(ولا يصح منه) أي من الكافر (اداءه) أي مباشرته للحج (بنفسه) لعدم صلاحية له ليقدر
أهليته لمطلق العبادة (ولامن مسلم) أي لكافر ثانياً به عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر اياه
لا فرضاً ولا نفلاً اذ ليس له استحقاق الثبوت بل تتعين عليه العقوبة فلو حج ثم أسلم لا يعتد بما حج حال
الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلماً بمجرد مباشرته على خلاف سبباني في قضيه وامامنا وقع
في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن القرض فقوله والوقوع غير
واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذا الحج اذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه عن
القرض ولا عن النقل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرمت مسلم ثم ارتد) أي في اثناء احرامه
(بطل احرامه) أي اشتهر بالركن والافارقة لتبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا
بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه
(فعله الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حقاً) أي وجوباً (اذا استطاع) أي استطاعة ثانياً لانه
لومات الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما فتر لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة
فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيراً فانه يتقرر في ذمته ديناً وقد صرح
بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة
وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد
ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم
وقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانياً ومن فروغ هذه المسئلة ان الصحابي لو ارتد بطلت
صحته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانياً صار صحابياً ولا فيكون تابعياً وهذا كله عند ثانياً
على ان مجرد الكفر محبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافاً
للشافعي فان البطالان عنده مقيد بوجبه على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والاخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
أمرها ان تكون لهم الخيرة
من أمرهم ومن بعض الله
ورسوله فقد ضل لا
مبيناً ولا يصلي ما في وقت
الكرهية ويستحب أن
يفتح دعاء الاستخارة وكل
دعاء بالتحميد لله والصلاة
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأن يذكر هذه الصلاة
ثلاث مرات وقيل سبع
مرات وان يقرأ خلف كل
ركعتين منها دعاء الاستخارة
ثلاث مرات ليكون أقرب
الى القبول وأن يجهر ثم يقول
(اللهم) سرى واخترى
ثلاث مرات ثم ينظر الى
ما يسبق الى قلبه فان
الخيرة فيه ان شاء الله تعالى

لشمول البطلان حالي الدنيا والآخر ولحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو مخلد
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاحرام) أي قبل الوقوف بعرفة (كافر) أي أصلي
(أو مرتد) أي أمر عارض (ان جدد الاحرام له) أي للبعث (صح عن الفرض والا فلا) أي وان لم
يجدد الاحرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر وهو موهم انه يوضح عن النفل لكن سبق ان
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما بيناه وهو يقد بطلان احرام
الكافر قبل الاسلام بالا وفي وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على
احرامه يكون تطوعا فقيه نظر لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا يعتد
أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل
يتعين ما قدمناه من التخصيص ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قدمه بالتطوع
لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النفل فانه سويح بترك
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البناء يع نظر الى أن الاحرام شرط وهو عبارة
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا يعتد احرامه لافرض ولا نفلا وكذا
المجنون ليس له أهلية النسبة لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون
وسمى في الجمع بين القولين في محله في الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كاصالة
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البناء مع البدائع حيث قال لو شهد الشهود انهم رأوه
قد حج أو تم بالاحرام ولي وشهد المناسك كاهاه وهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو
مرتد وخالفهما آخرون بقولهم ان حج الكافر لا يعتد به فعيده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم
باسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحكم بعدم
الاعتدافين بكون ظاهر الكفر والاعتداف في خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يستقط عنه فرض الحج أو لا ذكر بعضهم انه يستقط
وهذا في حكم الظاهر ظاهر وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يستقط عنه
والا فلا انتهى وقوله قبل الاحرام أي قبل تحققه فانه اذا اوجد منه الاسلام عند قصد الاحرام
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الآخرة بترك اعتقاده الشرائع
بلا خلاف واختلقوا في حق المواخذة بترك الفعل فالجهو رعى عدمها وبعض المشايخ ذهبوا
الى المواخذة في الآخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم
المواخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم
بكون الحج فرضا في دار الحرب) أي نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بمجرد علم)
متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العداء والبلوغ والحرية في هذا
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أي ويجب العلم أيضا بخبر عدل (لوتحول)
أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني ولم ينشأ فيها بقد رما يتعرف فيها شرائع
الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (لأن في دارنا) أي لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعما علمني وأوصاني به
الشيخ العارف ولي الله
تعالى مولانا علي المتقي
أفاض الله علينا من بركاته
دعاء الاستخارة العامة
وذكر انه نقل ذلك من كتاب
الاوراد للشيخ شهاب الدين
السهري وروى رحمه الله تعالى
فقال يقرأ كل يوم عند
الاشراق بعد صلاة ركعتين
هذا الدعاء مصلدا على رسول
صلى الله عليه وسلم في أوله
 وآخره اللهم اني أستخيرك
بعلمك واستقدرك بقدرتك
واسألك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
ولا أعلم

وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أى فى بدء أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر فى جهله حيث يذبح عرفة
 الاحكام لتقصيره لكن ذكر فى منسك الفارسي والجرانه لو أسلم الكافر فى دار الحرب وهو موسر
 فكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يعلم بوجوب الحج الا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب
 عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد أو اثنين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ)
 وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لاعتق الجواز والنجعة (فلا يجب على صبي) أى عجز
 أو غير عجز (فلو حج) أى عجز بنفسه أو غير عجز باحرام وليمه (فهو نفل) أى نجفة نفل لا فرض لكونه
 غير مكلف فالأحرار هم ثم بلغ فلو جدد احرامه بقعه عن فرضه والافلا وانما يجوز له التجديد لكون
 شروعه غير ملزم له بخلاف العبد البالغ اذا عتق فإنه ليس له أن يجدد احرامه بالفرض للزوم
 الاحرام الاول فى حقه بشر وعه فليس له أن يخرج عنه الا بأدائه وبقضائه لافساده (الرابع
 العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن الفرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا فى
 البدائع لا يجوز أداء الحج من الجنون والصبي الذى لا يعقل كالأبى لا يجب عليه ما قال ابن أمير حاج
 قال مشايخنا وغيرهم بصحته حج الصبي ولو كان غير عجز وكذا بصحته حج الجنون قلت فينبغي أن يجتمع
 بينهما بمحمل كلام صاحب البدائع فى الجنون على من ليس له قابلية النية فى الاحرام كالصبي
 الذى لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذى له بعض الادراكات الشرعية وعلى صحة حج الصبي
 الغير المميز اذا ناب عنه وليمه فى النية ويؤيده ما فى الحاوى والغاية والمنتهى عن محمد فى رجل
 أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة فقضى به أصحاب المناسك فليت على ذلك سنين ثم أفاق قال
 يجوز به ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعى فيشترط أن يكون مقبى فى كل من الاركان (فلا
 يلزم الجنون والمعوّه) والعته نوع من فنون الجنون فى الشئى هو محتاط الكلام فاسد التدبير
 الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والجنون
 ضده والمعوّه من يستوى ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لاعتق قصد مع ظهور الفساد والمعوّه
 من يفعل فعل الجنون عن قصد مع ظهور الفساد (فلو حج فهو نفل) الظاهر انه مقيد بما اذا عقل
 النية وتلفظ بالنية كما قدمناه والافى يكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نفل
 (وان أفاق) أى عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أى كالصبي اذا بلغ
 (سقط عنه الفرض والافلا ولو حج) أى عاقلا (ثم جن بقى المؤذى فرضا) أى ان نواه فيما أداه
 أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لان الافاقه بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرم
 صحيح) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أى بعبادة شرعية لها أو بعبادة عنه
 فى بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجوز به عن الفرض) الا انه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل
 النية ولا تجزئ فيه النيابة (والسقيبه) أى حكم المذرا المحجور عليه (كالعاقل الخامس الحرية)
 أى الاصليه أو العارضية وهى شرط الوجوب والوقوع عن الفرض للجواز اتفاقا (فلا حج
 على مملوك) أى سواء كان قننا أو مكاتباً أو مديراً أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نفل
 لا يقطع به الفرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
 انه يملك العبدان ملكه ما يملكه فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهى شرط الوجوب
 لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وج ونوى حج الفرض وأطلق جازله

وأنت علام الغيوب اللهم
 انى لا أمالك انفسى شيئا ولا
 تقهوا ولا موتا ولا حياة ولا
 نشورا ولا استطيع ان
 آخذ الا ما أعطيتنى ولا
 ان أنقى الاما وبقيتنى اللهم
 وفقنى للمحب وترضى من
 القول والعمل فى سر
 وعافية اللهم خلى واختلى
 ولا تمككنى الى اختصارى
 اللهم اجعل الخير فى كل
 قول وعمل اريد به هذا اليوم
 واليلة وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 ومنذ علمنى رضى الله عنه
 هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا
 ولم أرسو قط والله الحمد
 والمنة ويرأيت بخط العلامة

وسقط عنه فرضه (وهو ملك الزاد) أي النفقة في المأق والمعاد (والتكمن من الرحلة) أي
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شام من زغير أو خيل أو بغل لأنه كره ركوب الجمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (بلك إذا جارة في حق الآفاق) أي ومن
 في معناه من ينه وبين عرفة مسافة سفر كاسيا في بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن
 في حكمه من ليس بوجوده في حق المسافة (ان قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا
 فكلا آفاق) أي وان لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالأفاق في اشتراط الرحلة أيضا
 وانما حملنا الآفاق على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والصفراء ونحوهم ما فيه
 حرج عظيم لكن المصنف جل الآفاق على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاق إذا وصل
 إلى الميتات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه الزاد دون الرحلة أن لم يكن عاجزا عن
 المشي وينبغي أن يكون الغني الآفاق كذلك إذا عجز عن الركوب بعد وصوله إلى أحد الميتات
 فأنه يفتقر لظهور عجزه عن المركب وليست دانه تعين عليه أن ينوي ج الفرض ليقع عن
 حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاق
 فإلصا المكي وجب عليه فلو حج فلا يجب عليه أن يحج حجاً ثانياً لو أطلق بصرف إلى الفرض
 وعند الشافعي لو نوى نقلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد
 به الآفاق قبل وصوله إلى الميتات فانه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد التمسكين
 وبدخوله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة
 تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقداره وما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حتم
 نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يالعه) بالتشديد والتخفيف أي يوصله (إلى مكة)
 بل إلى عرفة (ذاهباً) أي إليها (وجائياً) أي راجعاً منها إلى وطنه (راكفاً في جميع السفر لا ماشياً)
 أي في جميعه ولا في بعضه الاختيار فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو ما يركب زاملاً
 أو شق مجمل وأما المحفة في مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق بيلغها أي
 يجعله وصلاً بانفاق وسط معتدل لا باسراف ولا بقترة لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً (فاضلاً) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والرحلة
 زائداً (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكنه
 (وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج إلى خدمته (وفرسه) أي المقتدر إلى ركوبه ولو
 أحياناً وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه ان كان من أهله
 (والآل حرفة) بكسر ففتح جمع حرفة أي عتده صنایعه التي يستعين بها على معيشته (وشبابه)
 التي يكسبها (وأثامته) أي متاع ينه من فراشه وأعبته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه
 ولو في بعض ضروراته شأنه (ونفقة من عليه نفقته وكسوته) أي ونفقة من يجب عليه من عياله
 كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة إذا كانوا من أهل الانتماء وأقارب الفقراء من
 ذوي أرحام محارمه (وقضاء دينه) أي المجهلة والموجلة (وأصدقة نسائه) أي زواجهن
 (ولو موجلة) أي فضلا عن المجهلة وقيل لا يشترط كونه فاضلاً عن أصدقة نسائه يعني الموجلة
 دون المجهلة (إلى حين عوده) متعلق بقاضاً أي من ابتداء سفره إلى وقت وجوعه (ولا يشترط

قاضى القضاة أي البقاء بن
 النساء رحمه الله تعالى عن
 الشيخ الصالح إلى الحسن
 علي بن يعقوب النعماني قال
 وجدت منقولاً عن بعض
 الصالحين أنه قال إذا اشكل
 عليك وجه الخيرة في أمر
 فانظر إليه الجمعة فإذا هدأت
 العيون فقم وتوضأ وافرش
 فراشك مستقبلاً القبلة
 وصل ركعتين واقرأ في
 الأولى فاتحة الكتاب وقل
 يا أيها الكافرون وفي
 الثانية الفاتحة والاخلاص
 فإذا فرغت من الصلاة
 فاضطجع على جنبك الأيمن
 وارفع يديك وقل اللهم
 يا كائناً

نفقة) أي بقائه نفقة (المبعد أياه) أي لاسنة ولا شهرا ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال
 ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة للمبعد أياه في ظاهر الرواية (ومن له مال ينفقه) أي
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبيد يخدمه
 ويكون حوائله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فانه تعين أداء
 النسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق
 بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه
 لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إتيانه وعنده درهم تبذره إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك
 في غير الحج فإن فعل أثم لأنه مستطيع تلك الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص
 (مسكن فاضل) أي عن سكناه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يبعه (أو عبد) أي
 لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنعه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من
 الكتب الرياضية أو الأدبية فثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كفي
 التنازل خالية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزورها أو زيادة على قدر
 حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان عذب ونحوه من أشجار غار رائدة على مقدار التفكه بها
 (أو حوانيت) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو
 ذلك) أي من ابل وبقرة وغنم ترعى (عمالا يحتاج إليها) أي إلى أمتها وشعورها والحج (يجب بيعها)
 أي على صاحبها (إن كان به) أي بفتحها (وفاء بالحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ
 الزكاة إذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول وبقوله وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة
 ذوى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي يكفيه منزل آخر
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو طائفة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي
 من تركي أو حبشي ويكفيه للخدمة عبد هندي أو فوبي (فليس عليه بيعه) أي يبيع ما ذكر من
 الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو
 أفضل لكن لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل
 والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاجارة اتفاقا في شرح الكرخي هشام عن محمد فيمن كان
 في مسكنه أو في كسوته أو في خدمته فضل عن الكفاف يبلغه زاد أو راحلة فعليه الحج والمذهب
 عندنا ما تقدم قاله في الجروذ كره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على
 ما إذا كان له مساكن وثياب وخدما زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثين في المذهب
 (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي يبيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء لأداء
 حجه (ولا تثبت الاستطاعة ببذل الغير) أي بإعطائه غيره (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طائفة)
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (ملسكا) أي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا
 كون نامت العربون وزهرت
 النجوم باحى يا قوم اللهم
 ان كان لي في هذا الامر
 خيرا فأتني في بلقي هذه
 يساضا بخضرة وان لم يكن
 في هذا الامر خيرا فأتني
 بلقي هذه سوادا بحمرة وما
 كان الله لي مجزء من شئ في
 السموات ولا في الارض
 انه كان عليا قد برا قال
 فان الله تعالى يري به أحد
 الامرين ان كان أحدهما
 متعين الخيرة وإن كانا
 متساويين فانه لا يرى شيئا
 وفي نفسك ابن العجبي ولا
 ياخذ القال من المصنف فان
 العلماء

(أ) (أباحة) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان نقل
 المنية تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة انه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لانتبت بذلك
 الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا فمعه قولان أصحهما انه لا انتبت انتهى والظاهر ان
 القضية تكون منه عكسة فان منه الاجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد وردت ومالك
 لا يملك وثبت ان أطيب ما كان من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه
 أو وهبه انسان ما لا يحجب به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للتميم انتهى ولعل الفرق
 أن أمر الماء سهل ميدول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والتميم طهارة ضرورية
 على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال
 وجب) أي عليه الحج اجماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبدول) أي بامر
 الباذل على ما هو الظاهر وأزيل التزامه منزلة الامر له (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في
 المحيط وفيه بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاة والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا
 لمالك في المسئلتين فاعل امتناعه محمول على قصده جوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد
 احرامه لانه أوقعه في أمر لازم الاتمام بغرضه فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له ولكنه
 صار في حكم المستملك لتعلق حق الخالق والخلو بوجه والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق
 كل) أي كل أحد من مريدي الحج (ما يلقى بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم
 الاولى وفتح النانية وبالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشدة
 المتعارف (أورأس زاملة) أي بعمر مفرد عليه أنه متاعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له
 (أو بحجارة) أي بما يؤتى من جهة الشام فدير كعب فيه واحد أو اثنان (أورحل) أي بعمر مقبب
 (أوراحلة) والمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزائه سفرة وانما سيرة فلا يجب
 عليه اذا قدر على قدر ما ركب عقبه بان يستأجر اثنان بعيرا أو يشتركا لمساكفة فيتعاقبا في
 الركوب فخرسقا فخرسقا أو يومافوق ما أو من لا يفر من تعب ركب أو زبل أو نحو ذلك والحاصل
 انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الا أن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة
 شديدة فمن كان يستملك على الراحلة لم يعتبر في حق الا وجد انهم عند الاربعه والا فبغير وجد ان
 المحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا لان حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا
 ورفاهة فالمرقة لا يجب عليه اذا قدر على رأس زاملة وهو الذي يقال في عرفنا راكب مقبب لانه
 لا يستطيع السفر كذلك بل قد يملك هذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل
 ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبيخ قادر على
 الزاد بل ربما يملك مرضا عدا ومته ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتاد اللحم والاعذية المرتفعة بل
 لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر
 كل في حق الراحلة ما يلقى بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن ولحم) عطف على جبن (وطبيخ)
 عطف على لحم والواو بمعنى أو وليعم أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (لاختلاف الناس
 ضعفا وقوة) عليه للعسكين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضمنا وقوة على التمييز
 وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الاتفاقي ولذا (قال ومن كان داخل المواقب فهو كالمكي

اختلفوا في ذلك فكرهه
 بعضهم وأجاز به
 ونص أبو بكر الطرطوشي
 من متأخري المالكية على
 تحريمه * (فصل في الوداع) *
 يستحب اذا أراد الخروج
 من منزله ان يصلي في بيته
 ركعتين يقرأ في الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون
 وفي الثانية بعد الفاتحة
 قل هو الله أحد فقد روى
 الطبراني عن النبي صلى
 عليه وسلم انه قال ما خلف
 أحد عند أهله افضل من
 ركعتين يركعهما عندهم
 يريد سفر اذ ذكره النووي
 رضى الله عنه في الايضاح

في عدم اشتراط الرحلة) أى اذا قدر على المشى وقبل الرحلة شرط مطلقا لان بين مكة وعرفة
أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشى أربع فراسخ راجلا أى ماشيا كذا في المحيط وهو
الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والرحلة من غير تفرقة
بين الافراد الآفاقية والمكية قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج مالم يقدروا عليها
والأول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذ الحكم السابق مقيد بقدر وهو القليل النادر والاكثـ
الغالب ان كل احد لا يقدر على المشى ومبنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبة فلذا أطلق
صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غير واحد في
البيان سيعا لبذلهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عودهم
لكن قال في فتاوى قاضيان والنهاية ان كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان
فقيرا ما يملك الزاد والرحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان يريد اذا كان ~~بمكة~~ بكنهه تكسبه
في الطريق وقال ابن العجمي وهو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعد جدا ونادرو قوعا
أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة
بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرماني وحده أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت
الى الحرم وهو بعد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا فيه نظر فان الواجب ما شيا على من
كان داخل ذى الحليفة للحققة مشقة زائدة فالمعتمد ما ذكره بعض الاصحاب ان حدث من كان حول
مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الخنقية المدفوع
عنها الحرج في القضايا الشرعية وهو المقول عن جماعة من اكابر الخنقية في السراج الوهاج
ناقلا عن المنايع يجب الحج على أهل مكة ومن حوله ما يعنى من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة
أيام اذا كانوا قادرين على المشى وفي البحر الزخار واشترط الرحلة في حق من بينه وبين مكة
ثلاثة أيام فصاعدا امامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشى انتهى وأما ما ذكره
غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقيد بالمدكورات في الايضاح وانما اشترط الرحلة في وجوب
الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حوله لم يجب عليهم اذا قدروا بغير رحلة قال
في البحر يجمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فما فوقها كما قال صاحب المنايع وغيره
وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حوله لم يجب الحج على القوي منهم
بغير رحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقيد بل متعين كما يدل عليه تعليقه
بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يقع منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القليل وكان
المصنف مال الى ما فهم الكرماني من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقييداتهم في هذا
الباب فغير عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون مدة السفر في مكان من
مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالأقاني في حق الرحلة) يعنى وفي حق الزائد بالاولى (وهو
اختبار جماعة) أى ممن ذكرناه واختارناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)
كما قال تعالى الحج أشهر معطوفات أى وقته فمن فرض فيهن الحج الآية وهى عندنا شوال وذو
القعدة وعشرة أيام من ذى الحجة وسبقنا في خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده
ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الا على القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أى المال

وفي بعض نسخ صحيحة ويقرأ
بعد السلام آية الكرسي
ولا يلاف قريش ويشتال
الله تعالى الاعانة والتوفيق
ويقرأ هذا الدعاء اللهم
ان انت صاحب في السفر
والخليفة في الأهل والمال
اللهم اننا نسألك في مسيرنا
هذا البر والتقوى ومن
العمل ما تحب وترضى
اللهم اننا نسألك ان تطوى
انس الارض وتموت عنا
السفر وترزقنا في سفرنا
هذا السلامة في العقل
والدين والبدن والمال
والولد وتبلغنا حج بيتك
الحرام وزيارة نبيك عليه
افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو فى سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولاج عليه) أى ويخو بالانه لا يلزمه التأهب فى الحال (وان ملكه فيه) أى فى الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا نص صحيح عاقل ختمنا ومنطوق ما عرف مفهومه وما لكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج عنه فذكره وعند محمد ولا بأس عند ابى يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج البعد المسافة أو قادرا فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يخرج حتى اقتقرة قريته وبنوا وان ملك فى غيرها وصرفها الى غيره لاشئ عليه ثم قال واقتصر فى البناء على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر فى البناء يعنى يقتضى انه لو ملك فى أوائل الأشهر وهم يخرجون فى آخرها جازله اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال فى البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال فى يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتهى والحاصل ان الائتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالترخي فلا وأما وجوب الحج بذلك فتثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا يجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب فى حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج فى الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها ولا شعاع بأن الافضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافا للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر لكونه ركنا مع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو اسلم كافر) أى أصلى أو مرئى (أو بلغ صبي أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت تخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج عما أنفسهم (قبل ليس عليهم الايباء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا يلزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايباء بناء على ان الوقت انما هو شرط للاداء للوجوب وقد وجب بالابصار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بأن الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايباء (وصح) أى الايباء (على الثانى) أى القول بأن الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايباء عدم صحته كما ساقى بيان بتحقيقه (والخلاف) أى المذكور (معنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما بيناه (قولان) أى هما روايتان عن ابى حنيفة وأبى يوسف وزفر ورج ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الايباء الى الامام ومناخيه وخلافها الى زفر وملا بأنهم كانوا أهل للوجوب وقت الوصية فيصح ايباءهم بأن يحج عنهم فى وقته ليجزهم عنه ويؤيده ما فى فتاوى قاضيهان فلو بلغ الصبي حضرته الوفاة وأوصى بأن يحج عنه بحجة الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح فجعل المذهب الجواز هو لا ينافى جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والراجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره فى الكبير وبني عليه ما فى المتوسط من صحة

والسلام اللهم انى لم اخرج
اشرا ولا بطرا ولا رياء ولا
جمعة بل خرجت اتقاء
سخطك وابتغاء مرضاتك
وقضاء لقرضك واتيا عالسة
بيدك محمد صلى الله عليه
وسلم وشوقا الى لقاءك اللهم
فتقبل ذلك منى وصل على
اشرف عبادك سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه الطيبين
الطاهرين اجمعين فاذا
نمض قال اللهم اليك
توجهت وبك اعتصمت
اللهم اكفنى ما اهتمنى وما لا
أهتم به اللهم زدنى التقوى
واغفر لى ذنبى ذكره ابن
جماعة وزاد فيه فقال وعن
انس بن مالك رضى الله عنه

الايصاء وعدمها قاتل فانه موضع زال وموقع خال ﴿ (النوع الثاني) ﴾ من أنواع شرائط الحج (شرائط الاداء) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه عليها فان وجدت هذه الشرائط وما قبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقها لا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجحاج في الحال واما الايصاء في المسال ثم هذه الشرائط كلها مختلفة فيها بخلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا أدركه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أى من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض والعلل فصيل الصحيح) انه أى هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقبل الصحيح) انه من الثاني أى من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيخان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أى الحج ولا الاجحاج ولا الايصاء (على الاعمى والمقعد) بصيغة الجهول أى الذى الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو ببعضه (والزمن) بفتح فكسر أى صاحب المرض المزمن الذى لا يرجى برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المخرج عليهما ان وقع التكليف للحج بانفسهما ثم رأيت الكرماني نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل الواحدة بالاولى (والمريض) أى حال مرضه (والمعصوب) أى الضعيف على ما في القاموس والمراد به هذا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والثبوت عليها لا بمشقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له أصلا قال ابن الهمام في المشهور عن أبي حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنه ما وثقا في ظاهر روايتهم ما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموئنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحج أو الاجحاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثاني (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذ لا يخلو عن حرج باهر (وقيل فى أموالهم) أى يجب فى أموالهم بالاجحاج فى الحال أو الايصاء فى المسال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاعمى لاج عليه نفسه وان وجد زادا وراحلة وقائدا وانما يجب فى ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه أن يحج بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة فى الذخيرة والاعمى اذا وجد زادا وراحلة ولم يجد من يقوده لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجحاج بالمال فهو على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماني الاعمى ان وجد زادا قائدا والزمن والمقعدان وجداهما لا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة فى أموالهم دون أبدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختر رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قوله ما ورواية الحسن عن أبي

انه قال لم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم سقرا الا قال حين يمشى من جالوسه اللهم بك أنت شرت وبك أنت توجهت وبك اعتصمت أنت نتقى ورجأت اللهم اكفنى ما أهمنى وما لا أهمنى به أنت أعلم به فى عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زدنى التقوى واغفر لى ذنبي وجهنى الى الخبر أينما كنت وجهنى الى وجهك فاذا خرج من بيته قال بسم الله آمين بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله التكالن على الله اللهم انى اعوذ بك من ان أضل أو أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الواجبه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع انتهى فتبين ان الحسن روايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الانحياز والاخرى انه يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام (والخلاف) أي المذكور (فمن وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور (اما ان وجدها وهو صحيح) أي سالم (ثم طرأ عليه المذرفا لاتفاق) أي اتفاق الروايات أو اتفاق العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الانحياز) أي في الحال أو الايصاف في المال (الثاني) أي من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق لنفسه والمال) وقد اختلف فيه ففهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كما صاحب البدائع والجمع والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فمن خاف من ظالم أو وعد أو وسع أو غرق أو غير ذلك) أي غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله (والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (براو جرحا فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن يؤدي بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث وعليه القنوي وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل امانا يحج غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل بلده) أي الى زمان عوده (لما قبله وبعدته) على ما ذكره ابن الهمام ثم علم انه قال الكرمانى ولو لم يتمكن من المضى وسلك الطريق لادفع شيء من ماله ودفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو وعذروا ليجب الحج حتى انهم قالوا يا نعم بدفع ذلك الى الظلمة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبى قال الوبرى للقادر على الحج أن يتنعم منه بسبب المكس الذي يؤخذ منه القافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبرى يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبى وعليه الاعتماد وفي المنهاج وعليه القنوي وقال ابن الهمام ما حاصله ان انعم في مثله على الأخذ لعل المعطى فلا يتكلف الفرض لمعصية عاص ثم على هذا يجب في المناضل عن الخواارج الاصلية القدرة على ما يؤخذ منه من المكس والخفارة كما فاض عليه الكرمانى (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالقول (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج ففي الكفاية والخائف من السلطان كالمرضى لوجود المانع ونزل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن بعده من الامراء ذوى الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتن بين العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حده مملكته تقع فتنة عظيمة تنفض الى مضرة بليغة لعامة المسلمين في أمر الدنيا والدين انتهى وانظرا ان هذا بالنسبة الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية ولا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق الخلافة مقامه في أمره ان لم يتقرر عليه فساد عهده (الرابع) أي من شرائط الاداء

او ازل او ازل او اظلم او اظلم
أو أجهل أو يجهل على
وذلك مستحب لكل خارج
من بيته وقد جع من عتة
أحاديث صححت عن النبي صلى
الله عليه وسلم (ويستحب)
أن يودع أهله وأقاربه
وجيرانه وأصدقائه ويحلل
منهم ويسألهم الدعاء
ويسأل كل واحد في كل
وقت الدعاء فانه لا يدري
لسان من يستجاب له وان
الغياز اذا دعاه لسان لم يعص
الله تعالى المدعوه بذلك
اللسان فهو أقرب الى
القبول واذا ودع احدا
يقول كل منهما لا آخر
استودع الله دينك وامالك

في خصوص حق النساء (المحرم الامين) وهو كل رجل مأمن عاقل بالغ منا حتم احرام عليه بالتأيسد سواء كان بالقراءة أو الرضا عنة أو الصهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شراح الهداية انه اذا كان محرما بالزنا فلا تسافر معه عند بعضهم والمذهب القدوري وبناخذ انتهى وهو الاحوط في الدين وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت المحرمية ثم يستوى في هذا أن يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد دل منحتها كالجورسي أو يكون فاسقا ما حذا على اياي أو صبيبا أو مجنونا لا يفتق والنساء الصالحات فلا يجوز لها المسافرة مع هؤلاء وقال حماد لأبأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر لمالك والشانعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخره ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوه من غير محرم قال ابن أمير الحاج والامر كما قال والامة والمكاتب والمذبة وأم الولد ومعتقة البعض يجوز لها أن تسافر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو خصما وكذا المجهوب الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة) أي وانما بشرط المحرم أو الزوج اذا كان ينهوا بين مكة ثلاثة أيام فصاعدا ما لو كان أقل من ذلك فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معةدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (ولا يجبر) لا يكره (المحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها وينفق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذ لم يكن لها محرم (أن تترجى عن حجها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما وعن أبي شعاع عن أبي حنيفة ان من لا محرم لها يجب عليها أن تترجى عن حج معها اذا كانت موسرة (وهل يجب عليها نفقة المحرم أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بان تنفق عليه (قيل نعم) أي وجب عليها ذلك ان كان لها غنى كذا ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقيل لا) أي لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول ابي حنص الجاردي وفي نسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأحلهما اختلفوا فيه وضعوا عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من وجب عليها نفقة المحرم وبين قول من لا يجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بالنفقة وجب عليها النفقة بالاجاع واذا خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو نقصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها نفقة المضردون السفر ولا يجب الكراهة ثم اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء كما اختلفوا في أمن الطريق فصحيح قاضيان وغيره انه من شرائط الاداء وصحيح صاحب البدائع والسروجي انه من شرائط الوجوب وغرة الخلاف شهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من شرائط الاداء على الارجح (والخشي) أي المشكل (كالانثى) أي في الاحكام المختصة بالنساء فيستلزم في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الخامس) أي من شرائط الاداء وقيل من شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة وفسخ (قلو

وخواتيم عملك وغفر ذنبك
ويسر لك الخير حيثما كنت
زودك الله التقوى وجنبك
الردى فاذا قال ذلك فهو
جدير بأن يحفظ الله تعالى
ودينه ويرقه ما لم يوجد
من استودعه أيضا سالما
بكرم الله تعالى وجزيل
الطافه وجبيل عوائده
ويتصدق بنسب من ماله قبل
خروجه وبعده على الفقراء
قال الكرماني وأقله سبع
فان ذلك سبب السلامة
ورأيت في كتاب آلات السفر
والغربة للحافظ ابي اسمعيل
ابن علي المتسنى القصبجي
رحمه الله تعالى فينبغي
للمسافر ان يشتري سلامته

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كافي شرح المجمع لابن فرشته وهو مشهور بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء ثم ان سافر فيها فطلقها ففيه تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا النوع) أي النوع الثاني (كلها تختلف فيها) أي كايضا في محالها (فصح بعضهم انها شرائط الوجوب وصحح آخرون انها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهر في الوصية اذا اشار في الموت) أي فاربه بكبرين أو بضعف بنية المرض (قبل حصول هذه الشرائط فن جعلها شرائط الوجوب لا الوجوب عليه) أي على من وجبت فيه الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء بوجوب عليه الوصية به) أي بالايجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل يشترط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات على الوجه المقرر في الاوقات قال الكرماني لانه لا يلبق بالحكمة ايجاج فرض على وجه يقوته فرض آخر قلت واهذا الوصول محرم الى عرفات وبقى من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فتبيل يصلي العشاء ويصير في حق الحج فائتا الاداء وعاملا للقضاء وهو اظهر وقيل يدرك الوقوف ويتقضى العشاء فان في وقت الوقوف حرجا عظيما وتكفيها جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج المالكي لو ضيع صلاة وأخرجها عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجماعا قال وقد قال علماء في المكلف اذا علم انه قوته صلوات واحدة اذا خرج الى الحج فتدسقط الحج عنه انهم وقد قال أبو القاسم الحكيem من أصحابنا من غزا في هذا الزمان غزوة واحدة دفاته صلواته عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لما فاته من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فاته لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الأمن بها ولما فاته صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بالمر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله الحرام فلما دار مرحلة قال لا صحابي ردي فاني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه قلت واهل هذه الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدينية والغفلات الدنيوية كباثر معنوية صوفية فان حسنات الابرار سيئات المقرين الاحرار والافارتكاب سبع مائة في مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث من ترك اداء الصلاة بجماعة فكانما ارتكبت سبع مائة كبيرة وقال علمه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد في رواية الحديثين على ناقلهما ولان ان تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزر ان ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق الداية من غير الاعذار المعروفة بخوف اللص أو السبع أو كونه الدابة جوارحا لا يقدر على نزولها وركوبها الابعين وليس بحضرة معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا من حماقتهم وجهاتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشربوا معهم مع انه يتعين ايضا بالشرط اهم فانه من الأمور الضرورية فمن الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما تبسر من
الصدقة بأخذها بيده
ويقول اللهم اني اشتريت
سلامتي وسلامة من معي
ويسمهم وسلامة مامعي
وبعدده شيا شيا مثل
يا مولاي به هذه الصدقة
فبعنيه وسلمني ثم تصدق به
على أول من يستقبله من
الفقراء ويقول خرجت
بحول الله وقوته بغير حول
معي ولا قوة اللهم اني أسألك
بركة يوتي هذا وبركة أهله
(فصل في الركوب)
بمختار دابة قوية ولا يحملها
فوق طاقتها ولا يجيعها ولا
يعطشها واذا وصل الى
مكان مباح كثير العشب

منها ولا يابا عنها

• (فصل في موانع وجوب الحج واعذار سقوطه) • أي عن الاداء بنفسه (فمنها) أي من الموانع (الصبا) أي كونه صديداً أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو بنوع منه (والجنون) أي المطلق (والعته) بفتح تين أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذلك الفقرة على ما صرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقاً ولا غير المباشرة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) أي وعدم صحته (والحرم) أي وعدم المحرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أي المنع بانواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المجرمة ويشلت أي أجرة من الطريق (والمكس) أي الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أي في ان وجوده هذه الاشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو الأرجح (ولا يسلط) أي وجوب الحج (به) لملك المال أي بضماعه وكذلك بالاستئلاك اذا تعاقب به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها (اتفاقاً) أي بين علماءنا فيجب عليه حينئذ ان يحج بنفسه أو يبعث غيره أو يوصي به ﴿النوع الثالث شرائط صحة الاداء﴾ وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كاطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشروط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك و= ذلك وقوع الوقوف والطواف وامثالهما في اوقاتهم (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرمي والحلق والذبح ونحوها (والتيسير) أي بين ماله وعليه ويصح عن غير الميزانية (والعقل) لكن يصح عن غير العاقل نيابة أضافاً اشياء (ومباشرة الانفعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه عن غير نيابة (الاعذار) أي في بعض الانفعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من عام الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا يفرض ولا تقبلاً (ولابلا احرام) أي اصلاً (ولايحوز أفعاله) أي شيء منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل شهره) يعني بخلاف الاحرام فانه يصح قبلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الا ضرورة الاستئناء) كما سيأتي بيانه وهو استئناء من الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذلك طواف الوداع (قبل يوم النحر ويصح بعده) أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب اتيانه فيها عند أبي حنيفة خلافاً لغيره (والمكان المسجد) أي ولو سطحه للطواف والمسعى للمسعى (وعرفات) أي الوقوف (ومن دلفه) أي للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أي لرمي الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شيء من أفعاله) أي من أعمال الحج ركناً أو واجباً أو سنة (في غير ما انصه به) أي من أفعالها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه اتمامه وقضاؤه (ولأدائه) أي لا يصح أداء الحج (بأحرام الفاتت) أي الحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن يأتي بأفعال العمرة لذلك الاحرام وينحلي منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجدده (وأما غير المعز) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف بها

أرني عن ابن عمر الترمي وكان
أهل الورع لا ينامون على
الدواب الا غفوة من قعود
وينزل عنها احباً ناخصوماً
في العقبات فاذا ركبها
قال الحمد لله الذي هدانا
للاسلام ومن علينا بمحمد
عليه أفضل الصلاة
والسلام سبحان الذي سخر
لنا هذا وما كنا له مقرنين
وانا الى ربنا المنقلبون اللهم
انا نعوذ بك من وعناء السفر
وكآبة المنظر وهوان القلب
في الأهل والمال والولد
اللهم اطول لنا الارض
وسرنا فيها بطاعتك اللهم
اني أعوذ بك من غلبة الدين
وقهر الرجال

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق بالنية به كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أى المباشرة
 (من وإيماء) أى بأن ينوي عنهما وينوب عنه ما فيما يجزأ عن مباشرته كالسعي والرمي وكذا
 فيما لا يصح له ما مباشرته كالطواف ثم انهم لا يؤخذ ان يترك الواجبات وارثا ككباب
 المحظورات (وقيل نصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى * (النوع الرابع) *
 (شرائط وقوع الحج عن القرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)
 فهو شرط للصحة وقوعه عن القرض والنقل أيضا كما سبق (وقضاؤه) أى ذاء الاسلام (الى الموت)
 أى الى أن يموت عليه من غير ارتداد بينهما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه
 فانه يصير نفلا لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مفقدا بقتل النية والتلبسة وأتى به ما ثم أوفقه
 وليه وباشر عنه سائر أموره صح حجه فرضا لأنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدي
 بنفسه (والحزبة والبلوغ) فان الملوك والصغير اذا اجبا يقع حجهما نفلا (والاداء بنفسه ان
 قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن القرض
 وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجبوسا ونحوهما فانه اذا حج غيره
 صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالمغمى
 عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكلاعى والمقعد والفلوج ونحو ذلك
 فانه اذا تكف وجب يقع عن فرضه (وعدم نية النقل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نفلا سواء
 كان غنيا أو فقرا فانه يقع نفلا خلافا للشافعى وأما نية القرض فليست بشرط حتى يقع عن
 القرض بمطابقة الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن
 الغير) أى بالنسبة الى المأمور والان فهو يقع عن فرض الا امر بشروطه (ولا يقع حج الكافر
 عن القرض) ولا عن النقل (اذا أسلم) اذا لم يحصل له ثواب العبادة حال أدائه فى الكفر (ولا
 المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن القرض ولا عن النقل لبطان كل منهما (اذا ارتد بعد الحج
 وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن القرض
 بخلاف النقل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعنى) أى العبد (بعد)
 أى بعد أدائه حجه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للمغمى عليه (قبل العذر) أى قبل
 حصول الانغماء والزمانة والعصى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حجه عن القرض بل يقع نفلا
 اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استمر وارتفع فانه يتقلب نفلا (ولا بنية
 النقل) أى ولا يقع القرض بنية النقل بل لا بد من نية القرض أو مطلق النية ليقع عن القرض
 (أو عن الغير) أى ولا يقع القرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه
 عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الامر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن
 فرض المأمور وفيه إيماء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا انه
 مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابة عن غيره (أو
 مع الفساد) أى لا يقع الحج عن القرض اذا باشر أفعال الحج مع تحقق فساد بالجماع قبل
 الوقوف (فهو لا) أى المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (ووجبوا ولو بعد الاستطاعة) أى
 فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة فى حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر
 الله أكبر الله أكبر سبحانك
 انى ظلمت نفسك فأغفر لى
 فانه لا يغفر الذنوب الا انت
 (ثم) يذكر الله تعالى فى
 جميع احواله ولا يغفل
 ساعة عن ذكر الله تعالى
 فانه جالس من ذكره واذا
 علا شرفا من الارض كبر
 واذا هبط سجع (فصل فى
 النزول) اذا حط رحله
 فليقل بسم الله توكل على
 الله أعوذ بكلمات الله
 التامات كلها من شر
 ما خلق وذراى برأسلام على
 نوح فى العالمين (اللهم)
 اعطنا خير هذا المنزل
 وخير ما فيه واكفنا شره
 وشر ما فيه

عليه ما (لا يسقط عنهم القرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أي أن استقرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وإما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن معناه) أي كماله مال لكنه مستغرق بالدون أو بحقوق المسلمين كالظلمة من الأحرار والسلاطين (إذا حج سقط عنه القرض إن نواه) أي القرض في أحرام حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلا أو نذرا (حتى لو استغنى) أي صار غنيا بحصول المال من الوجهة الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أي في المال خلا لا لمأمأ حمد فانه قال إذا حج بغير استطاعة حرام فانه لا يسقط عنه حجة الاسلام مع الاتفاق على أنه لا ثواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

* (فصل في نجب عليه الوصية بالحج) *

أي بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ما سيجي من الشروط في باب (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أنه لم يقدر على شرائط الأداء لكن إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فانه يمين في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لانه ما وجب الحج عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فانه بمنزلة الكفاية والقضاء وكذا لا يجب عليه الإيجاج لما ذكرناه من قلة القول فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق (فصل وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالحج واجب على الفور) أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيخان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأجحد في الظاهر والمأزني من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من الغف (على التزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه (ويأثم المؤخر عن سنة الامكان) أي أول سنة الامكان وهذا طريق امام الهدي أبي منصور المتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فانه يحتمل على الفور لكن عـلا لا اعتقادا على طريق التعيين إن المراد منه الفور والتراخي بل بعقدهم ما إن ما أراد الله به من الفور والتراخي فهو حق خلا للشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بعد الامكان فله أنه كان أعما غرة الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب الملبوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى انقرض) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج ركبا أو ماشيا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي دينه (ولا يسقط عنه بالفقر) أي بجذونه (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه كمن وجب عليه الحج وهو يصبر ثم عي ونحو ذلك فانه لا يسقط عنهم الحج مالم يحجوا أو أجحوا (وله) أي ويجوز له هذا الفقير (أن يسبقه قرض الحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر فائسته فن محمد أنه إن مات قبل أن يقضى دينه أرجو أن لا يؤاخذ بذلك ولا يكون أعما إذا كان من نيته قضاء

وب أنزلني منزلا مباركا
وأنت خير المنزلين (فإذا)
اشرف على بلدة أو قرية
فليقل (اللهم) رب السموات
السبع وما اظللن ورب
الارضين السبع وما اظللن
ورب الشياطين وما اظللن
ورب الارباع وما ذرين فانا
نسألك خير هذه القرية خير
اهلها وخير ما جعت فيها
ونعوذ بك من شرها ومن
شر اهلها وشر ما جعت فيها
(اللهم) ارزقنا جناتها
واعبدنا من وياها وحسينا
الى اهلها وحبيب صالحى
اهلها البنا (وإذا) اظلم عليه
الليل فليقل يا أرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستعراض وهو رواية عن أبي يوسف وضعفه ظاهر ولعله مقيد بمن يجد الاستعراض ومع هذا لا يخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من تحمل جمل حقوق العباد (وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحيى به) وذلك لانهم ما اعتبروا في الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أو لانه في ذمته سابقا لكنهم أو وجبوا عليه الحج وتركوا في ذمته الزكاة زجرا لما صدر عنه من التأخير (قبل الآن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة) أي من النقود والسواكن (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكل من عليه زكاة ماله ألف ورج في يده ألف يصرفها الى الزكاة الآن تكون تلك الألف من غير مال الزكاة فنصرف الى الحج أن أصاب في أو ان الحج أما اذا أصاب في غيرا وأنه فتصرف الى الزكاة (وله) أي ويصحب له (أن يحج وعليه دين) أي للعباد (لا وفاء له) أي وليس لاحد أن يمنع عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان في ماله وفاء بالدين) أي لعله أو لمعضه (يقضى الدين) أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان مجهول فوله في الكبير الافضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محمول على دينه مؤجلا

(باب فرائض الحج)

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرهما كالإخلاص في العبادة (وواجبانه وسننه) أي المؤكدة (ومستحباته ومكرهاته) فيذكر كل واحد من الخمسة في فصل على حدة (فصل في فرائض النية) أي نية الحج بالقلب واقرارها باللسان أحب (والتلبية أو ما يقوم مقامها) أي من الذكرا وتليد البدنة مع السوق (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الاحرام) وهو شرط للحج من وجهه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجهه ولذا لو أحرمت صبي فبلغ فان جدد احرامه للأنرض وقع عنه والا فلا وما يدل أيضا على ركنيته اعتباريته فان الشروط لا تحتاج الى النية كما في شروط الصلاة الا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بمرفة) أي في وقته ولو ساعة (وأكثر طواف الزيارة) أي في محله وهم اركان الحج وأما ما قيل من أن طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب يعني الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فحوجب الزكاة لما صرح به في البدائع وغيره ان الأئمة قد اجتمعت على كونه ركنا (ونيته) أي نية الطواف ولو على وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الاعلى طريق التيمية وكذا قوله (قبل وابتداء من الحجر الاسود) فانه عدّه بعضهم من فروض الطواف وبعضهم من سننه والمعتقد انه من واجباته لو اظلمته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الاحرام أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد زوال يوم عرفته الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض عرفات للوقوف ونفس المسجدة للطواف (والحج بها) أي بالفرائض (ترك الجماعة قبل الوقوف) وانما قال الحق لان الفرض على محتم والجماع أمر محتم لكنه فرض تركه لانه مفسده ثم قال (وحكم الفرائض انه لا يصح الحج الا بها) أي بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه وقوله (لا يجبر بدم)

وبى وربك الله اعوذ بالله
من شرك وشرك ما قبلك وشرك
ما خلق فيك وشرك ما دب عليك
واعوذ بالله من شرك وأسعد
وأسود ومن الحبة والعرب
ومن ساكن البلد ومن والد
وما ولد (وبقول) وقت
السهر سمع سامع بحمد الله
وحسن بلائنا علينا ريشا
صاحبنا وفضل علينا عاذا
بالله من النار ثلاث مرات
ويرفع به أصوته (ويستحب)
السيرة آخر الليل لحديث
أنس بن مالك رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليكم بالبلبة
فان الأرض تطوى

سهو من القلم لان الحج اذ لم يصب كيف يقال انه يجبر ولا يجبر وانما الجبر من احكام الواجبات كسجدة السهم وفي الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المحظورات ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكلمة ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بأفعاله المعروفة فيتمثل منه وان تحقق الوقوف بقي احرامه في حق النفس احتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحلق

(فصل في واجباته الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فنيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الاربع لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لا من واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيه وكذا قوله (والثني فيه) أي في السعي وكذا في الطواف على ما سمي أي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف نهارا) وفيه خلاف سب أي (ووقوف جزم من الليل) أي له كذلك (وتابعه الامام في الاقضية) أي بالنسبة اليه ايضا بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الاقضية المعروفة فلما أتم الامام جازله التذم ولو تأخر عن الامام لضرورة من نجة وغيره اجاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلاةين) أي العشاءين (الهما) بأن يؤدّيهما في وقت العشاء بمزدلفة (قبيل ويتوته جزم من الليل) وهو شاذ أي وانما ذكره صاحب الايضاح مفتردا به وفي كونه شاذ انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاةين اليه ادراك جزم من الليل به الا أن يراد بهما غيره بان يجعل واجباتهما مستقلا وأما يتوته أكثر الدليل به انه في سنة عندنا وواجب عندنا في وقيل ركن (ورمى الجمار) أي في الايام الثلاثة لأن له الخيار في التفرق قبل دخول اليوم الرابع (وكون الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثانيه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضاء بمصير أو كما كن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة أخرى (قبل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف لمشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة فلو حلق بعد طواف الزيارة لاشئ عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله مقدرا الربع من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عدم الواجبات وهو شرط للخروج من الاحرام والشروط لا يكون الا فرضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في وقت جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعداً كترطوافه في العمرة شرط وباعتبار ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واجب والله أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الأضحية (وفي الحرم) أي من الأمكنة ولو بغبرمى (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الخطيم) أي الحجر (قبيل واستدأوه من الحجر الأسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الأسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم وصححه (قال البيهقي) بكره السير اقول الليل الحديث جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترسلوا مواشيكم وصبيانكم اذا غابت الشمس حتى تذهب غمة العشاء رواه مسلم (فاذا) أراد الرحيل يودع منزله بصلاة ركعتين يشمله ذلك المنزل بذلك يوم القيامة وقد روى أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلا الا ودعه تركعتين رواه الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية وقيل بالسنية (والتباعد فيه) وقال بعضهم انه سنة (وستراة رورة) أي ولو كان فرضاً من أصله مطلقاً (وطهارة قد وما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمشي فيه) اعلم ان ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام الضرورة ومن واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً وكذلك قوله (وركعتا الطواف) فقيهه مساحمة اذا ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية انه مرتب على الطواف مطلقاً فهمذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي وغيره (وأما الخاصة) أي لغير المكي (فطواف الصدر) بفحين أي الوداع (للا تفاق) أي اذا لم يستوطن مكة قبل النذر الأول (ورى القارن والمتعم قبل الذبح والهدي عليه ما وذبحهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما فمما وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظراً وهو شرط لا يصح غيره، وزاد في نسخة (قيل وطواف القدوم) في خزانة المفتين ان طواف القدوم واجب على الاصح لكن الجمهور على انه سنة مؤكدة (ويحلق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك محظورات الاحرام) وفيه الان اجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الان فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجراء ألحق بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع الواجبات بلحوق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم كما في نسخة صحيحة (ترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجوز الحج) أي حجه معه (سواء تركه عدداً أو سهواً) وكذا خطأ أو نسباً بانما جهلاً أو علماً (لكن العامد) اذا كان عالماً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك تركه في الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه انه لا يمتنع تركه ما فكيف يستثنى (ترك الحلق لعذر) أي لعلة في رأسه كما في نسخة والنسخة الاولى أعم وأتم فانه شامل لما اذا كان لم يوجد هنالك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه ان هذا داخل تحت الكل الآتي ان ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والميتوتة) أي في جزم من اللبس (بعدمه عند موجهه) أي القائل بوجوبها وفيه انه لا يظهر موجهه وبه فانه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه الا بعذر وأهل وجهه كونه محتلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجهه (وترك تأخير المغرب الى العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جفئه (بعذر) أي معتبر شرعاً (فالبلد انواع ان الواجبات كلها) أي فضلاء عن بعضها أو المعنى كلامها (ان تركها العذر لا يثبت عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء (ببيوت العذر فيه) أي بترك وجوب الجزاء عليه (ترك المشي في الطواف والسعي لمرض) وفي معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من النساء وخروج الرفقاء وامثال ذلك دون الزجعة قائم اليست بعذر بلحوا زناً خيراً الى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

وصحبه ويغيبني اذا نزل منزلاً أن يصلي فيه ركعتين أيضاً ليكون قدومه ورداعه مفتحة باب الصلاة ومختمة بها (فصل في جملة من الدعوات المأثورة في أوقات خاصة واحوال معينة)

فيغني ان يقرأ دعاء الشنخ أبواب السحتاني كل صباح ومساءً قال بعض العلماء به يجزئ لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم اني اسئلك نفسي اليك ووجهي وجهي اليك وألجأت ظهري اليك وبك يارب اعتصمت وعليك توكلت ثقة برحمتك لا بعلمي باظهر اللاجين

الجل (وترك طواف الصدر لهما) أى للعائض والنفساء الدال عليهم ما الحيض والنفساء أى
لاجل تحقق الحيض والنفساء (وترك الوقوف بزدلفة) أى بالذهاب الى منى في الليل (لخوف
الزحمة) أى ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أى وضعف البدنة من الشيوخ والنسوة (وأما
ارتكاب محظورها مذر فليس بسقوط الجزاء) أى بالكيفية بل عليه الجزاء لكن على وجه التعبير
والتحقيق حيث انه صدر عنه من غير ارتكاب المعصية

* (فصل في سنته) * أى سنن الحج (طواف القدوم) أى على الصحيح خلافا لمن قال بوجوبه
(للافاقي) أى دون المكي ومن في معناه (المقدرب بالحج) أى لا بالعمرة (والقارن) أى دون المتعمع
فانه في حكم المقدرب بالعمرة أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما ما يأتى
بطواف العمرة وسعيها أولا ثم بأتى بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره الى ما بعد طواف
الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أى على الاصح ومع هذا ومن سنن الطواف لمن سنن الحج
(وخطبة الامام في ثلاثة مواضع) الاول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة
يوم الحادى عشر (والخروج من مكة الى عرفة يوم التروية) أى بعد فجره حتى يصلى خمس صلوات
فى منى (والبيتوتة) أى كون أكثر الليل (بمكة) أى لا بمكة ولا بعرفات الاحداث من
الضرورات (والدفع منه) أى من منى بالتقنين وذكر باعتبار المكان والموضع (الى عرفة) أى
متوجها اليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أى على خلاف انه اليوم أو الوقوف وهو
الاصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو اليوم أو الصلاة وكذا الغسل للاحرام من سنن الحج
ولعله آخر ما يذكره في محله (والبيتوتة بزدلفة والدفع منها الى منى قبل طلوع الشمس) أى لمن
وقف بها (والبيتوتة بمكة الى أيامه) أى لمن اختار التأخر الى يوم الرابع والافقي ليلتين والمراد
بالى هنا الاتية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والنزول بالبطح) أى بالمحصب ولوساعة (وهذه)
أى هذه المذكورات (هى المؤكدة) أى السنن المؤكدة (وهى) أى باعتبار جميعها (أكثرها)
ذكر) أى ههنا (كسما فى ان شاء الله تعالى) أى بقيته فى أثناء افعال الحج وأبوها وقد ذكر فى
الصغير تسع عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أى المؤكدة (الاسماء بتركها) أى لو تركها عمدا
(وعدم لزوم شئ) أى من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الاجر على الايمان بالسنن لكن دون
أجر الواجبات كما ان أجر الواجب دون أجر القرض ولذا ثواب الحنفية فى ركعتي الطواف والوتر
ونحوهما أكثر من الشافعية كما ان ثواب قراءة الفاتحة للشافعية فى الصلاة أكثر من الحنفية

* (فصل فى مستحباته وهى أكثر من ان تحصى) أى تعدد ونحو (ولنذكر نبذا) بفتح
فسكرن أى شيئا قليلا يسيرا على ما فى التمام وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله
أو من متممات ما بعده (افضل الحج) أى افضل أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكداً
(العج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة واطهرها عبادة موجبة للفتنة
والعبادة (والنح) أى سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعا (والغسل لدخول مكة) أى
للافاقي (والمزدلفة) أى للمكي وغيره ان تيسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أى ان لم يكن
هنا الزحمة ولا محظوظة ولا ظهور معصية (والمطالع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكورة
لاختلاط الرجال بالنسوة) والجمع بين الصلاتين (أى بين الظهر والعصر جمع تقديم يشروطه

وبإغياث المستغيثين
وبإرجاء المذنبين اصرف
عنى بالهوى سوا من لا يخافك
واكتفى بشرة وغاوتيه
وحيله ومكره وغاياته
وخديعته وسهره ولا تسلط
احدا منهم يارب على نفسه
واهل ومالى ورلدى واصرف
عنى يا الهى وعن جميع
المسلمين بأمرهم واجعل بينى
وبينهم سدا ورما وجبلا
محظا من حديد عليهم
وردهم عنى بكأوعيا وصما
لا يصرون ولا يسيطون
ولا ينطقون واجعلنى يارب
فى حررك وكشفك
وحياطتك وقوتك بالرحم
الراجين

المذكورة في محله (بعرفة) أي للمسافر وغيره خلافاً للشافعي ومن تبعه عن خصه بالمسافر
(والأكثر من الدعاء) أي حال الوقوف وكذا أكثر التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الإمام)
أي حال الدعاء أن وجد ذلك القضاء (وبقره) أي الوقوف بقرب الإمام أن كان ممن يتقرب
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنسبته (والوقوف بالمشعر الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو
موضع معروف من جملة المزدلفة والافهي كلها موقف الأبطن محسر (وإداء الصلاة) أي صلاة
الصبح (به) أي بالمشعر بفلس (وربي جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرمي
بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الأول) أي أن لم يكن من جملة مؤذبة (وطواف
الزيارة يوم النحر) أي أول أيامه والأذنه واجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أي الأذكار
المتكررة في الأحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الأجر) أي الزائد بالاتبان
لكن دون حصول أجر السنة ونحو أجر النافلة (وفواته) أي وفوات الأجر الكامل (بالترك) أي
الأنه لا يلزم تاركها الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عنها المستحبة والافتاد كرهها
مستترك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال) فإن السنة أن تقع بعده
(وتأخير الوقوف) أي في غير أراض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد نغرة (وتقديم
الدفع من عرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو إما كراهة تحريم أو تنزيه فيها بناء على الخلاف
في أن المتابعة في الأفاضة واجبة أو سنة (والرعي بحصى الجمار) أي المرمية في الجمرات فانها غير
مقبولة على ما في بعض الروايات (والسجدة) أي ويحصى المساجد لأن أخذها في المسجد
وأخراجه منه مكروه لا سيما في الرعي به مهانة له (وبحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة أو
الباقلا مع ما فيه من احتمال الأذى للكثير وكذا كسر الكبير لصحيل الصغير يكره لانه فعل
عبث يستغنى بغيره عنه (والأقصار على حلق الرعي) أو تقصيره (عند التحلل) أي عند خروجه
من إحرام الحج أو العمرة بل في مطلق أحوال الحلق فإن القزع منهي عنه حتى في حق أولياء
الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الأروام وجهالهم من تخليه بعض الشعر في وسط الرأس المسمى
بالسكاكل فهو من المكروهات الشبهة ولا الثقات لما يذكرونه من الإضرار بالبدعة بل مختار
أبن الهمام انه لا يصح الخروج من الإحرام إلا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة
في هذه المسئلة (والمبيت بمكة) الأولى أن يقال بغير معنى (ليلة عرفة وبغير معنى أيام الرعي) أي
لما بها (يقبل) والوقوف بعرفة بضم ففتح واديين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة
المشددة وهو واديين المزدلفة معنى (وقبل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم
المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف
العقاب) أي وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم
الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات
بخلاف ترك شيء من الواجبات (واما محرماته) أي محظورات إحرامه وكذا مكروهاته وآدائه
(ورفسده) وهو الجامع قبل الوقوف (وبما حانه) أي ما عدا المذكورات (فستأني بعد) أي في

احفظني يارب من شر ابليس
وجنوده وشر الانس
والقول ومن صاحب
مكارم وارباب واحفظني
يارب من بين يدي ومن خلفي
وعن يميني وعن شمالي ومن
فوقي ومن تحتي حتى تردني
الى اهلي مغفوراً واجعل علي
مشكوراً وسعي متقبلاً ولا
تؤخني حتى تبلغني الى اهلي
برحمتك يا ارحم الراحمين ذكره
في الصالح العتيق (دعاء الخوف)
إذا أصابه خوف فها يسأل
او ينهار بقراءة هذه الآيات
ولو أن قرأ ناسرت به الجبال
أو قطعت به الأرض أو كأم
به الموفى بل لله الامرجعها

فصول على حدة الآن كلها من متعلقات الاحرام مطلقا لاتعلق اياها بالحلج خصوصا

* (باب المواقيت) *

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمانى ومكانى) أى نوع منها منسوب الى الزمان وآخر الى المكان (فالاول) وهو الزمانى (شوال وذوالقعدة وعشرة ايام من ذى الحجة) أى عندنا وتسعة من ذى الحجة ببلد النحر عند الشافعى وذى الحجة كلها عند مالك وبناء الخلاف على ان المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت اعماله ومناسكه أو وقت احرامه أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فان ما لساكره العمرة في بقية ذى الحجة وباحنية وان صحح الاحرام به قبل شوال لكنه عدّه مكرها وانما سمي بعض الشهر شهرا عند الحلج وور اقامة لبعض مقام السكلى أو اطلاق الجمع على ما فوق الواحد مع السكوت عن الكسر (ومن احكامها) أى ومن احكام المواقيت التى من جعلها الميقات الزمانى فكان حقه أن يقول ومن احكامه ولا يبعد ان يقال المعنى ومن احكام شهر الحج (صحة افعال الحج فيها) أى من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شئ من افعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة (قبلها سوى الاحرام) فانه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركنا عندهم وشرطا من وجه عندنا (فلوا حرم به) أى بالحج ولو قبل الاشهر (وطاف) أى أكثر طواف القدوم (وسعى) أى بعد الطواف (له) أى للحج (فى شوال يقع سعيه) أى يعتبر (عن سعى الحج) ويجوز طوافه للقدوم عن سنن الحج أو واجبانه على ما قبل (ولو فعل ذلك) أى ماذ كرّه (فى رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه فى رمضان وأقله فى شوال فانه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو فى شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أى فى الجملة (فلوا شنبه عليهم يوم عرفة فوفقوا) أى فى يوم ظنوا انه يوم عرفة (فأذا هو يوم النحر جاز ولو طوره الخادى عشر لم يجز) لما سبأ فى محله لوقوعه فى زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر افعال العمرة) الصواب أكثر أو طواف العمرة (فيها الصحة القطع وكذا القران) يحتمل الرفع والخفض أى حكمه أو وكذا يشترط صحة القران وكان الاول أن يقول والقران (ومنها لو احرم يوم النحر بجمع وسعى له) أى فيه بعد طواف (ثم حج بذلك الاحرام من قابل بصح سعيه) لوقوعهما فى الاشهر وأما احرامه فقد تقدم انه يجوز تقدمه مطلقا (ومنها لو احرم يوم النحر بعمره وأتى بأفعالها) أى فى يوم النحر وان كان تكراه العمرة فى أيام النحر (ثم احرم) أى بعد دخوله من احرامها (فى يومه بجمع وجمع من قابل يكون مقبعا) وهل يكون مسنوناً أو غير مسنون الظاهر الثانى قياسا على التمتع للمكى (وقيل لا) أى لا يكون مقبعا أصلا بشرط صحة التمتع ان يكون أداء العمرة والحج فى سنة واحدة على قول الأكثر صرح به غير واحد وكذا ذكره فى الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أى بالثلاثة (فيها الاقلها) أى ولا بعد حاجتى لا يجوز فى أيام النحر كلها حرمة الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكى) أى اذا حج من عامه لانه ممنوع عن التمتع والقران دون الاقافى ولان العمرة جائز فى السنة كلها الا انها كرهت يوم عرفة الى آخر أيام التشريق وقيل تكراه العمرة للمكى فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر فقل والشانى المسكنى وهو يختلف باختلاف الناس وهم فى حق المواقيت أى المكائفة اثنان ثلاثة اهل الاتفاق أى حقيقة

قل من يكفركم بالليل والنهار من الرحمن بل هم عن ذكر ربهم معرضون لا يجزئهم الفرع الاكبر وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذى كنتم توعدون ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا وان تنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وابشروا بالجنة التى كنتم توعدون الله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما فى السموات وما فى الارض من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون

أو حكاماً وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

• (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمخاطبتهم (فمقات أهل المدينة) وكذا من مرتبها من غير أهلها (ذوا الحليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثار تسميها العوام آثار على قبيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق بولس) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الحففة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رانج) بكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فن احرم من رانج) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب الى مكة (فتداحرم قبلها) أي قبل الحففة لأنها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رانج أو قبله لعدم التيقن بمكان الحففة) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلاً من مكة وكانت تسمى مهمبة فنزل بنو عبيد وهـم اخوة عاد وكان أخرجهـم العماليق من يثرب فجاءهـم سبيل فاجتحنهـم الخفاف فسميت الحففة (ولاهل نجد الدين) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الخباز ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني اليه لأنه منسوب الى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقي أهل البن وتهامة يالم) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمى أهل العراق (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون ففي القاموس ذات عرق بالادية ميقات العراقيين (والافضل أن يحرم من العتيق) أي احتياطاً (وهي) أي العتيق وأهلها أتباع البقرة (قبل ذات عرق بمحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهن) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلهن كما في نسخة رالمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لاهل النسكين) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليها بلا خلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضاً بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصداً للتجارة أو غيرها) أي من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيها فعند تأجيل الاحرام مطلقاً وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد فسكا (ولزم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن لم يحرم عند دخولها أو بعده الى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمره أو بجمعة ليقوم بحق حرمة البقرة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عيهاً أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فن سلك غير ميقات) أي طريقاً ليس فيه ميقات معين (بما أوجر الجهد وأحرم اذا حاذى ميقاتاً منها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذوا لاهل الحل) فان الافضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الابهـد من

بشيء من علمه الا بما شاع وسع
كرسيه السموات والارض
ولا يؤذه حفظهما وهو
العلي العظيم شهد الله أنه
لا اله الا هو والملائكة وأولو
العلم قائماً بالقسط لا اله الا
هو العزيز الحكيم ان الدين
عند الله الاسلام ويقرأسورة
الاخلاص والمعوذتين
فانه مجرب لدفع ما يخاف
منه ذكره في البحر العميق
وعن أبي موسى الاشعري
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا خاف قوماً قال اللهم
انا نجعلك في شؤورهم ونعوذ
بك من شرورهم رواه أبو
داود

مكة حتى لا يرشى مما يسمى ميقانا غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب الى مكة جاز
 باتفاق الاربعة (وان لم يعلم المحاذاة) فانه لا يتصور عدم المحاذاة (فعلى من حلتين من مكة) بحدثة
 المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أى ميقانه الذى جاوزته (وأحرم من آخر) أى من ميقات
 آخر قلا أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أى ولا يشترط في سقوط
 الدم عنه انه يعود الى ميقانه الذى تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم
 المحترم وهو يحصل بأى ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعد في هذا
 المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامى إذا أحرم
 من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قد مناه من المعنى (والمدنى) أى
 ومن عتقه (ان جاوز وقته) أى تجاوز عن ميقانه المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال معترضة
 بين جاوز ومتعلقه وهو (الى الحنفية كرهه فاقا) أى بين علمائنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال
 هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز مع الكراهة
 وفاقا لعله اشار الى ما فى النجدة أن من كان فى طريقه ميقانين يجوز الى أن يتعدى الى الثانى على
 الأصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للأصح (وصحح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته
 مطلقا اذا حرمه إلا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله فى الكبير لكن الاظهر
 أن يقال وصحح عدم وجوبه لانه اذا كان فى طريقه ميقانين فالسالك مخير في أن يحرم من الأول
 وهو الأفضل عند الجمهور وخروج عن الخلاف فانه متعين عند الشافعى أو يحرم من الثانى
 فانه رخصته وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرموا من الميقات
 الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعده وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثانى فيكون
 الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما شافى ما فى البدائع من جاوز ميقانين هذه
 المواقيت من غير احرام الى ميقات آخر جازا لأن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا
 روى عن أبى حنيفة أنه قال فى غير أهل المدينة اذا مر على المدينة تجاوزوها أى الحنفية فلا
 بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الأول لم يمتنع
 بمحافظه حرمة فبكره لهم تركها انتهى ومنه ذكر القدورى فى شرحه وبه قال عطاء وبعض
 المالكية والحنابلة ووجه عدم التنافى أن حكم الاستحباب المذكور نظرا الى الاحوط
 خروج عن الخلاف فى المسئلة والمسارعة والمبادرة الى الطاعة فى التقدم وأن قوله الأفضل
 التأخير بناء على فساد أهل الزمان وكثرة مباشرة العصيان ومنه قوله لهم التقديم على الميقات
 أفضل حتى قال بعض السلف من اتهم الحج الاحرام من ذورة أهله لكنه معقدين بكون
 مأمورين بالوقوع فى محظورات احرامه الآن قول أبى حنيفة فى غير أهل المدينة اشارة الى أن
 أهل المدينة ليس لهم ان تجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين
 الروايتين المختلفتين عن أبى حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرم من الحنفية أن عليه
 دما وبه قال مالك والشافعى وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحمل راية وجوب الدم على
 المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

• (فصل فى الصنف الثانى وهم الذين منازلهم فى نفس الميقات أو داخل الميقات الى
 الحرم فوقهم الحل) • أى فيقاتهم جميع المسافة من الميقات الى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم فى

والثانى والحاكم وصححه
 على شرط الشنخين (وعن
 ابن عباس) رضى الله عنهما
 قال اذا أتيت سلطانا مهما
 تخاف ان يسطو عليك فقل
 الله أكبر الله أكبر الله أعز
 من خلقه جميعا الله أعز
 أخاف وأحذر أعوذ بالله
 الذى لا اله الا هو المستك
 للسموات السبع أن تقع
 على الارض الا بذنه من
 شر عباده ذلك وجنوده
 وأتباعه وأشياعه من الجن
 والانس (اللهم) كن لى جارا
 من شرهم جل ثناؤك وعز
 جارك وتبارك اسمك ولا اله
 غيرك ثلاث مرات رواه

سعة) أى جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أى بلا احرام (ومن دويرة أهلهم أفضل) أى لهم (واهم دخول مكة بغير احرام اذ لم يريدوا نسكاً ولا) أى وان أرادوا نسكاً فإن نفي النفي اثبات (فيجب) أى الاحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وعمّا يفنى ان يعلم أن مذهب الطحاوى من أصحابنا ان من كان فى نفس الميقات فهو فى حكم أهل الآفاق ونقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سعيد بن جبيل لا يجزئ لئلا ترك الاحرام من الميقات وظاهره انه جعله ركناً والمشهور وعند الجمهور انه واجب بخبر بدم ويعين حل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التذير لا يجزئ كاملاً

* (فصل فى الصف الثالث وهم من كان منزله فى الحرم) * كسكان مكة ومعنى (فوقه الحرم للرجوع) ومن المسجد أفضل ومن دويرة أهل (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفى الجملة مشقة تحب زيادة الاجرم احرام المكي من التعيم أفضل عندنا للعمرة ومن الحرم عند الشافعى بناء على أن الدليل القولى أقوى وهو مذهبنا والدليل القعلى وهو مذهب (وكذلك) أى مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهل وان لم ينو الاقامة به كافر بالعمرة والمتنع) أى من أهل الآفاق (والحلل) أى وكغير المحرم (من أهل الحل اذا دخله) أى الحرم (لحاجة) أى غير ارادة للنسك (الامن دخله) أى الحرم (تاركاً وقته) أى ميقاته من الحل (فيجب عليه) أى على الداخل من غير احرام (العود اليه) أى الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم والله أعلم ثم هل ياتم بترك العود فان كان قادراً عليه فعم والافلا الا أنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الاول ليكون فعله على الوجه الاكمل

* (فصل فى قد يتغير الميقات بغير الحال) * أى من كون الواحد فى الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أى اذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أى على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أى القاعدة الكلية فى هذا الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهل) أى اذا كان قصده اليه على وجه مشروع بخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم أو خرج المكي الى الحل لاحرام الحلج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج المكي الى الآفاق أو الحل لحاجة فهو وقته للرجوع أو العمرة) أى بطريق الافراد اذا خرج فى الشهر وأمان خرج قبله فانه القران والتمتع أيضاً (الا اذا قصد) أى فى خروجه الى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أى ترك ميقاته (عدداً) لا قصد آخر بل لاجل ان يدخل الاحرام بكافة مناه (والآفاق والحلى) أى المنسوب الى ما بين الميقاتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أى فالحرم صار ميقاته للرجوع والحل للعمرة (اذا قصد) أى بالمجاورة (ترك وقته) أى عدداً (بأن دخل لاجل الاحرام لا غير) أى لا غير الاحرام من المقاصد فى الخروج

* (فصل فى مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أى ميقاته الذى وصل اليه سواء كان ميقاته الموضوع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالنسب على الحال (ثم أحرم) أى بعد المجاوزة (أولاً) أى لم يحرم بعد (فعلية العود) أى فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أى الى الميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال اسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفرية يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل أولاً أعلن كلمات تقولهن اذا قلتن طفت شغلته وخرميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ فى الارض وشر ما يخرج

من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص ميقاته الذي تجاوز عنه بلا إجماع الإتيان رواية عن أبي يوسف قال لا ولي أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقا (فعله دم) أي لجأوزه الوقت (فلو أحرمت أفاقه داخل الوقت) أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للحج ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعلمهم العود إلى وقت) أي ميقات شرعي لهم لارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يعد ووافعه الدم) والاثم لازم لهم (فإن عاد) أي التجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (إن لم يمه) أي من الميقات على فرض أنه أحرمت بعده واللا فلا بد أن ينوي ويولي لم يصير محرما حينئذ وقبل يسقط عنه مجرد العود وان لم يلب (وان عاد) أي المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الأولى كان نوى الطواف سواء استلمه أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولما بعده نظير في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للزوج عن الخلاف السابق ولأن الأجر على قدر المشقة (وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لأبي يوسف في رواية (أهل البيت) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته) أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بني عامر أو جدة أو حدة مثلا بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند الجأوزه قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يد الله) أي يظهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد نسكا حينئذ (فله أن يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير إجماع) وفيه اشكال اذكر الفتاوى في حيلة دخول الحرم بغير إجماع أن يقصد ببستان بني عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرئناه لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في الجملة أن يقصد البستان قصد الأوليا ولا يضره قدمه دخول الحرم بعده قصد اضمتنا وأعرضا كما إذا قصد مدني جدة لبيع وشراء أو لا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد الحج أولا وأنه يقصد دخول جدة تبعا ولو قصد بها وشراء لا يقال قصدا كذهب الشافعي أنه إذا كان قصد الأصل أحد النسكين يجب عليه الإجماع والأقلا فانا نقول هذا الذي ذكرنا فيما إذا لم يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد ودخل بغير إجماع يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إجماع فعليه أحد النسكين) أي من الحج أو العمرة وكذا فعليه دم الجأوزه أو العود (فإن عاد إلى ميقات من عامه فإجماع فرض) أي أداء أو قضاء أو نذر أو عتذر أو قضاء وكذا عمره سنة ومسحمة (سقط به) أي بتلبيةه للإجماع من الوقت (ما لم يمه بالدخول من النسك) أي الغير المعين (ودم الجأوزه وان لم ينو) أي بالإجماع (عمالزمه) أي بالخصوص لان المقصود تحصيلا تعظيم البتة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره وهذا استحسننا والقياس أن لا يسقط ولا يجوز الآن أن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كالموتحولات السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق عماله بالابتعاب النية وأهل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالإجماع

منها ومن قتل الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطار فاطرق بخير يارحم رواء الامام مالك في الموطأ هكذا ورواه النسائي مرفوعا من حديث عبد الله بن مسعود (دعاء الكرب والهم والنهم) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض ورب العرش الكريم رواء البخاري ومسلم وان توقع بلاء أو أصرامه ولا حسبا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقتدها بخلاف السسمة القابلة لانها ليست لما ذكرناه
قابلة (وان لم يعد الى وقت اى بل أحرم بعد المجاوزة لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أى لذلك
النسك (لم يسقط) أى ما لزمه (الأن بنوى عماله) أى خصوصاً بالدخول) أى بسبب دخوله
(بغير احرام) أى حينئذ (ولودخلها مراً) أى بغير احرام (فعليه السك دخول نسك حج وعمرة)
بيان النسك وكذا السك دخول دم بمجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذ لم يرد أحد المسلمين
كصاحب الايضاح شرح الاملاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن
من جاوزه فاحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أى المتجاوز عن
الميقات مراً (من عامه بفرض أو نذر فهو) أى فاحرامه معتبر (عن الاخيرين) أى عن
التجاوز الاخيرين المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فكما قرأ) أى من التخصيل
الذى سبق (ولو جاوزه كان قد ألقى أوصى فبلغ أو جئ من حيث هو) أى من حيث
وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أى احرامه (ولاد عليه) لأنه
صار من أهل محل احرامه والمجاوزة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أى من غير
احرام وكذا اذا باشر محظوراً آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أى
بعد عتقه (وكذا الولم يعقق ويؤديه بعد العتق وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور
أن يؤديه بعد العتق اذ لم يعقق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزة فوراً
وكذا الولم يعقق أى حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

• (باب الاحرام) •

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالاً عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شروط
صحته) أى صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية أو ما يقوم مقامهما من الذكر (أو قلعة المدينة) أى مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقة لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ
لا يقع بدونها اجماعاً وان لم يكن كذلك التلبية أو ما يقوم مقامهما من فرائض الاحرام عند أصحابنا
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى
لوقوعه ولم يلب لا يصير محرماً وكذا الولي لم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرماً بمجرد النية وهو
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعاً عند وجودهما هل يصير محرماً بالنية
والتلبية جميعاً أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالقاعدة ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير
شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير
لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوى بقلبه ما يحرم به من حج وعمرة
أو قرآن أو نسك من غير تعيين (فهو) أى احرامه (مهما) وان كان لابد من أن يصير ميمناً
ومعنياً (وبما أحرمه الغير) أى معاقبه كما في حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرمت
بما أحرمه النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجماع) أى قبل الوقوف في الحج وقبل
الطواف في العمرة لان الجماع حينئذ يفسدها ما وفيه ترك المناسك شرطاً مباحة لا تخفى لان
الشرط هو الفرض المتقادم على الركن سواء مراد بناؤه الى آخر الفعل او لا كالمطهارة والنية

الله ونعم الوكيل على الله
توكلنا رواء الترمذي (وان)
استغصب عليه شئ قال
الله لا سهل الا ما جعلته
سهلاً وأنت تجعل الحزن
اذا شئت سهلاً رواء ابن
حبان (واذا) عطس فليقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال فقد روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك ومن قال
ذلك عند كل عطسة لم يجد
وجع شرس ولا أذن أبداً
رواه ابن أبي شيبة وأبو داود
من حديث يهديكم الله
ويصلح بالكم رواء البخاري
أوبرحنا الله وأياكم وبقر
لنا ولكم

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشروط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفعه (ان لا يبدله) أي الاحرام بحجة أو عمره أخرى (على جنسه) أي من احرام حجة أو عمره سابقة (قبل اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول ونحو وجهه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بحج أو عمره والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأني) أي سيماني يسانها واحكامها من الرض وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد النسكين إلى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات وصونه عن المحظورات) أي باعتباره انجبارا تركها بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المحظورات من المقرضات (وسقته كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لقيده بقوله (في أشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مره به كافي نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والغسل) وهو سنة للاحرام مطلقا (أو الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الغسل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف المحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار ورواد) فالأزار من الحق والرداء من الكف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويلقيه على كتفه اليسرى ويحيى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في الخزانة ذكره البرجندى في هذا المحل وهو موهم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال الطيب في البدن والتوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لم يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي السنة الاحرام (الاي وقت السكراهة) أي كراهة القرص أو النقل (وتعسين التسمية) أي الواردة في الروايات الحديثية من غير زيادة نقصان وقيل ان زاد جازيل أحب (وتكرارها) أي ثلاثا في كل ماذ كررها (ورفع الصوت بها) لشهادة الأرض والجور والمد والشجرة لا المرأة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التثقب) أي ما يوجب الوسخ (قبل الغسل) بيان للافضل والافهم من السنن قبل الاحرام مطلقا (كقلم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (ونصف الابط) أي شعره وينوب عن التثقب الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التثقب والحلق ازالة الشعر بالنورة (وسنة الغسل للاحرام) فان مطلق التنية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أيضين كافي نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن وألكنهم لما لم يعص الله فيما (أو غسلين) تبعدا عن التجاسة وتنزيها عن الوساخ فيفيعيدان أصل لبس الازار والرداء سنة وبقية الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي ولبس النعلين وان جاوز لبس غيرهما عما لا يسترا الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعتبر المشروط هو قصد الجنان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونيته بعد الصلاة) أي على تقدير ان صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم أو يركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

رواه مالك في الموطأ (واذا) ابتلى بالدين قال الله -م اكفني بجلالك عن حرامك وأغفني بفضلك عن سؤالك اللهم فارج اللهم كاشف النعم مجيب دعوة المضطرين رحمة من الدنيا والآخرة ورحمة ما أنت ترحمني فارحمي رحمة تقضي بها عن رحمة من سؤالك رواه الترمذي أو يقول الله -م مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتزمن تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير رحمن الدنيا والآخرة

تقليد الهدى تطوعاً وغيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً والابل والبقر يقلدان اجماعاً والتقليد هو أن يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شراذم نعل أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لاله الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى ميقاته (المكانى) لا تافى (ان ملك نفسه) أى بالاحترار عن المحظورات والحفظ عن المحذورات

* (فصل فى محرماته) * أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسبأى بعضها) أى فى المحظورات من مفسدات (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) تعميم به لا يخص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقددة بحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون اكرهاً ونسياناً وخطأً أو جهلاً فانه يفيد رفع الاثم مع تحقق الكفارات (واما مفسده فالجماع) أى الحقيقى (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف ما بعدهما وراذى نسخة (ومبطله الردة) أى الارتداد مطلقاً (لا الجنون والاعماء) أى الخادنان بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومافيه عن المضى) أى مضى مثلبه وشارعه (فى وجبه) بفتح الجيم أى مقتضاه من اداء التمسك الذى احرم به (فوت الوقوف) أى فى الحج (او الحصر) أى حبس العدو وغيره فى الحج أو العمرة وسبأى حكمهما (ورافعه الرضى) على ما سبأى بيانه (ومن مكرهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكه للغروج عن الخلاف (وعلى المسكين ان لم يملك نفسه) والا فلاحرام من ذبيرة أهله أفضل وقبل لزومه وتضييقه أكل (والاحرام بلا غسل) حتى للعاوض والنفساء (او وضوء) أى نيابة عن الغسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدھر وعدم قدرة وهو تعميم به لا يخص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى السنة (والجمع بين التمسكين المتحدین) كحجتين وعمرتين (مطلقاً) أى لا تافى وغيره بخلاف (وبين الختلفين) كالقارن والتمتع (للمكى) خلافاً للشافعى رحمه الله

* (فصل فى حكم الاحرام) أى بعد صحته (لزوم المضى) أى باتمامه وبفسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الا بعمل التمسك) أى جنسه (الذى أحرم به) أى من حج أو عمره وان كان تافين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعنى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسكه فى جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بفوت وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه (والاحصار) أى والا فى حال الاحصار فى الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أى يخرج (والجمع) أى والا فى الجمع (بين التمسكين فبنية الرضى مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور المقرضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) أى فى صور اخرى (ولو بلانية الرضى فى صور) كسبأى تفاصيلها فى محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطفًا على لزوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كفى القوات والاحصار (او بفعله فاسداً) كفى الجماع المذكور (قيل

تعميم به من تشاء ونسح
منه من تشاء ارحمى رحمة
تغنيى بها عن رحمة من
سواله صلى الله عليه
وسلم لعاد رواه الطبرانى فى
معجمه الصغير (واذا)
انفلتت دابته فليقل يا عباد
الله احبوا فان الله عز
وجل سيحبسها رواه ابن
السنى قال الامام النووى
رضى الله عنه انه جرب هذا
فى دابة انفلتت وعجزوا عنها
فقال يا عباد الله احبوا
فوقفت بمجر ذلك (وحكى)
شيخنا أبو محمد بن أبى اليسر
انه جربه فقال فى بقله
انفلتت فوقفت فى الحال
(واذا) صعبت

الاف المظنون) اي الالفين شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه
القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كافي الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار
لانه اذا احصر وتحال بالدم لا يحتاج الى الافعال للتزوج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان
احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا لما افهموا واما لو احرم
بجملة او عمدة على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم
لعموم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابدا الا بالدم والقضاء
وذلك ليدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المظنون في الصلاة على ما حققه ابن الهمام (وشرط
الخروج منه) اي من احرام العمرة والحج في الجملة (الحلق والتقصير) اي قدر ربيع شعر
الرأس (في وقته) وهو باعتبار وجهته بعد طلوع الفجر في الحج وبعد اكثار الطواف في العمرة واما
باعتبار وجوده فوقته بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واما باعتبار جوارزه فوقته طول
عمره (الا اذا تعذر) اي الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق أو آلة او وجد الكفن في الرأس علة
ما نه من الحلق (فيسقط) أي التحلل (بلا شيء) أي من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن
في الرأس شعر او يكون فيه عقر فيجب او يستحب امره بالموسى عليه (الافى الرقص كما امر)
فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) أي والافى تحليل زوجته
(وعملوك) أعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) أي محظور ما كفى ندبة أي اي محظور من
محظورات الاحرام كالجماع للمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوها الهام واغبرهما (فانه)
أي الحرم من الزوجة والماء لولا (يخرج منه) أي من الاحرام (بالحلق) أي ولا تقصير بل
يفعل ذلك المحظور

• (فصل في الاحرام حتى الاماكن) أي باعتبار أوصافها (على وجوه) أي انواع
مختلفة الاحكام (الواجب) أي منها الواجب كون احرامه (من أي ميقات كان) أي سواء كان
ميقات بلده أو غيره (والسنة) أي والشرعة المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) أي
دفعه المرجع عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من ديرة اهله) لانه من باب المبادأة الى
الطاعات والمساورة الى الخيرات ولما نسي به بعض السائق قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله
(والفاضل كل ما قدمه على وقته) اي من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه في
اشهر الحج (والحرام) اي الحرم (تأخيره عن الوقت) اي الميقات المعين له (والمكروه تجاوز
وقته الى ادنى منه) اي اذا كان في طريقه ميقاتان وهو بمن عاك نفسه بالحفظ عن المحظور والا
فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثاني أفضل من احرامه في الميقات الاول (ويصح في الكل)
اي ويصح الاحرام في جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى في المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه
الدم (فلا يشترط احصائه) اي احصاء الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا لما شافعي في الثاني فان
الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عنده ان يصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا
(وكذا لا يشترط) اي احصاء الاحرام (هيئة) اي صورته (ولا حالة قلوا حرم لاسا الخطط او مجامعا
انه قد في الاول صحيحا) اي ويجب عليه دم ان دام اسمه يوما ولا انصدقه (وفي الثاني فاسدا) اي
انفقد حال كونه فاسدا فيعمل بما يعمل فسد الحج من المضي فيه ثم قضاه من قابل وفي المطالب

عليه دابته على بالثر وهو
ما روينا عن أبي عبد الله
يونس بن عيسى بن دينار
التابعي المشهور قال ليس
رجل ما يكون على دابة
صعبة فيقول في اذنها فغير
دين الله يغفون وله أسلم من
في السموات والارض طوعا
وكرها والله سبحانه لا
وقفت بأذن الله تعالى
رواه ابن السني (واذا)
عصفت الريح يقول اللهم
اني أسألك خيرها وخير ما
فيها وخير ما أرسلت به
وأعوذ بك من شرها وشر
ما فيها وشر ما أرسلت به
رواه مسلم والترمذي
والنسائي والطبراني

الفاثق عن السفن في لواحرم مجامعا يفسد حجه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه
الادخال بعد تحقق التيمم والتلبس فان الانحراج لا يسمي جماعا من كل وجه فهو بمنزلة خلع
الثياب فانه لا يسمي لبسا الكثرة لا يخلعون التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق
والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سوى مجامع فيه جماع الناس بخلاف
حال الاحرام والله اعلم بالمرام

* (فصل في وجوه الاحرام) * اى انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتقع) اى بالتقاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين
احرامه يحج اذ لم يسق الهدى (وافراد بجعة) اى سواء اتى بعمرة بعدها أو قبلها لكن في غير
الاشهر (أو عمرة) اى سواء حج قبلها أو بعدها لكن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلا ومن غير حج
أو قبل وفته (وأفضلها الاول) اى القران وهو اختيار الجاه ومن السلف وكثير من الخلف
(ثم الثاني) اى التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) اى الافراد بالحج وهو
الأفضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للأفضلية في حق افراد العمرة
بل الافضل عند القائل بأفضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج وينرد العمرة أيضا ولا خلاف
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) اى
الاربعة (هى المشروعة) اى في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة واذا
قال (الاقلان) اى القران والتمتع (للافاقي) اى جائز ان أو مشروعان له (والاخيران) هما
الافرادان المذكوران (مطلقا) اى لمطلق الناس من الآفاقي والمكي لقوله تعالى ذلك اى
التمتع وفيه عنه القران ان لم يكن أهل حاضرى المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام
المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهى عنها) اى من أنواع الاحرام المتصورة فالجمع بين
الحجتين) اى باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) اى
بينهما كذلك وهما منى تحريم فحجب عليه الرض ودمه على ماسية اى فى محله (رادخال العمرة
على الحج مطلقا) اى للآفاقي وغيره لكنه منى تنزيهه للآفاقي ومنى تحريم للمكي قال الشنمى
رحمه الله لو أحرم من الميقات بجعة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي
لفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا
أيضا ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارنا ميسنا وعليه دم
شكر ونحن نفرضه صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواهيا معا ونهى بالعمرة
أولا ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح اذا وهما
ويكون قارنا ميسنا يجب عليه دم جبر لا لشكر (وكذا القران) اى الجمع بين النسيئين معا أو
باحرام عمرة ثم حج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط
وقوعه ما في أشهر الحج (له) اى منى للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير
الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) اى ولم يدخل عليه شيئا (ففرد) اى فهو مفرد وجهه افراد
(وان أفرد بالعمرة) اى ولم يدخل عليها شيئا (فاما في أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد اللهم
اجعلها رابحا ولا تجعلها
ربحا اللهم اجعلها رحمة
ولا تجعلها عذابا (واذا)
خاف ضررا لمطر قال اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الاسكام والظراب والادوية
وممات الشجر ممفق عليه
(واذا) سمع الرعد قال اللهم
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بعذابك وعافنا قبل ذلك
رواه الترمذى ويقول
سبحان الذى يسبح الرعد
بجوده والملائكة من
خفيته رواه مالك فى الموطأ
(واذا) رأى الهسلا قال
الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر شواطئها) أي العمرة (فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره
 بنسيان وغيره (أولا) أي لم يوقع ولم يقع أكثر شواطئها فيها (الثاني مقر بالعمرة والاول)
 أي وهو الذي أوقع أكثر شواطئها فيها (أيضا كذلك) أي مقر بالعمرة (ان لم يحج من
 عامه) كما قدمنا (أوج) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي السكان بالآفاق (المناصيح)
 بان يكون ما بين الاحرامين (وان لم يلب بينهما) وهو ظاهر (أوالم المما فاسدا) بان الم بأهله حال
 كونه محرما يحج (فتمتع) أي مسنون (ان سلم القسار) أي في عمرته أو حجه (والا) أي فان لم يسلم
 فيه ما وفي أحد هما (فان أفسد عمرته فضر بالهيج أو حجه فبالعمرة) أي وان أفسد حجه فضر
 بالعمرة (وان لم يضر الاحرام بواحد منهما) ما لب احرم بهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة شواطئ ففقد شرعا) أي بحسب
 الشرع سواء كان مسينا أو لا (ان أوقع أكثر شواطئ العمرة في الأشهر والا) أي بان أوقع
 أكثر شواطئ العمرة قبل الأشهر (فأفعل) أي ففقد من جهة اللغة دون الشريعة (فيلزمه دمه)
 أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرعي لا غيره) أي لا في غيره وهو اللغو لانه ليس بمأبى
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه
 (قبل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشمرع فيه (ولو شواطئ القارن مسىء) أو بعد ما طافه) أي
 للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا
 (فأيضا مسىء) أي هارن مسىء (الا انه أكثر اساءة من الاول) فكان حقه أن يقول في الآول
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا بالمعنى القارن وتبين حكمه ما فأن لم يظهر لك وجه الخلل وسبب
 بيانه في محله الالتصاق به

(فصل في صفة الاحرام) أي في كيفية صفة دخول الحرم في الاحرام لاحد النساكين على
 وجه السنة والاستحباب والافضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يحج أو عرفة وبهما
 يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيمها وخشيتها لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يذ كر حلق رأسه
 لان المستحب هو ابقاء شعره لوقت الخروج من الاحرام بحلقه ثقة بلا ممان أنجره ولانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا على
 رضى الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد
 احرامهم ولو كان مدة احرامهم بسيرة (ويقل) بتقصيد اللام المكسورة وتحقيقها أي يقطع
 (اظفاره) أي من يديه ورجليه (ويقف) وهو الافضل لمن اعتاد (أو يحلق ابطيه) أي شعرهما
 وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) أي شعرها والمقصود النظافة بأي نوع من أنواع الازالة
 ولو بالنورة فيه أو فيما قبلها (ويجامع أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معه) تحصينا
 لا شرج وحفظا عن النظر لهما (ويجترع لبس الخيط) أي قبل النية والتلبية (ويغتسل بسدر
 أو نحو) كالدلو وماء الحار وغيره (ينوبه) أي حال كونه يقصد اغتساله (للاحرام) أي
 ليحصل له الاجر التام والافيك فيه أصل الفعل أو مطلق النية أو الضممانية غسل الجنابة معه
 (أو يتوضا) أي يغسل أعضائه وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والغسل أفضل) أي لانه
 سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحبة (لا الفضيلة) أي لافضلية

أهله علينا بالامن واليمن
 والإيمان والسلام والاسلام
 والتوفيق لما تحب وترضى
 وبى وربك الله هلال خير
 ورشد اللهم انى أسألك من
 خير هذا الشهر وخير القدر
 وأعوذ بك من شره ثلاث
 مرات رواه الطبراني

(فصل)

في أدعية حجت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي
 مطلقة غير مقيدة ذكرها
 الحافظ ابن الجزرى رحمه
 الله تعالى في كتاب
 عدة الحصن الحصين من
 كلام سيد المرسلين صلى
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا
 فليو اطلب عليها طالب

السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الا اذا اراد به صلاة الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستأنك) أى فى أول طهارته (ويسترج) بتشديد الراء أى يمشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا حكم لحية (عقيب الغسل) أى حال بقائه رطوبته وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للعاوض والنفساء والصبي (أى الذى لا يصلى) ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء (أى الامن جازله ان يصلى صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أى أو تيمم (واحرم لم يزل فضل الغسل) لأن كماله ان يصلى به (وقيل ينال) أى فضله السنة لأن الغسل من سنة الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون فى وقت كراهة الصلاة وهذا هو الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن افضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالاغسل ووضوء) وكذا (بالصلاة جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة بلا عذرة (ويستحب ان يقطب ويدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن فى بدنه وكان الاولى ان يقول يدهن ويقطب ليتوجه قوله (وبما لا ينفى أثره) أى من الطيب (أفضل) أى خروجا عن خلاف محمود وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد ونحوه) أى من الماء الصافى (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثره بقاءه لاسيما وقد متصل احيانا عن بدنه فيكون كانه لا لبس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب فى اثناء احرامه والله أعلم

* (فصل) ثم يجرد عن الملبوس المحترم بتشديد الراء المفتوحة أى الممنوع المنهى (على الحرم) من الخيط والمعصر ونحو ذلك (وبليس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أى ارادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بـ كفن الميت وهو الافضل (أو غسيلين) أى للطهارة والنظافة (أبيضين) وصف لثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو فى أمر الكفن مقترول لقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب وكنتوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخمطين) بيان للافضل والاذا لم تكن الخياطة على وجه الخيط الممنوع جاز (ازارا) أى يستر العورة (وراء) يستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة وانما يستحب الاطباء حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام من مباشرته فى جميع أحوال الاحرام (وبيجوز) أى الاحرام (فى ثوب واحد) أى بأن يكتفى بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يبدل أحدهما بالآخر (وفى اسودين) وكذا فى أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفى خرق مقطعة أولا (مخميطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيه ما خياطة) أى اصلا

* (فصل) ثم يصلى ركعتين بعد اللبس أى لبس الأزارين وكذا بعد التطيب (ينوى بهما) أى بالركعتين (سنة الاحرام) ليجزئ فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص) أى بعد الفاتحة لحديث وروى بذلك لما فهم ما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان الافضل وفى الظهيرة ان كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الاية وبعد الاخلاص ربنا آتئنا من لدنك رجاء الاية (ويستحب ان كان بالمسجدات مسجد) أى مأثور (أن يصليهما فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المبكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أى جاز احرامه لافعله

التحاج ليعوز بالصلاح ان شاء الله تعالى وهى اللهم انى اعوذ بك من الكسل والهزم والمقرم والمأثم اللهم انى اعوذ بك من عذاب النار وقتنة القبر وعذاب القبر وشر قننة المسحج الدجال اللهم اغسل خطاياى بماء الثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما نقيت الثوب الابيض من الدنس وباعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم انى أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهزم والنجس وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من قننة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصل في وقت مكره) أي للفرائض والنوافل اتفاقاً لا غمناً خلافاً للشافعي واتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكرهه فقول المصنف في الكبير لا يصل في الأوقات المكرهه بالاجماع ليس في محله وإن كان يمكن جملة على اجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر لأن صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرينة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الحلبي فتأدى في ضمن غيرها أيضاً فقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فالأفضل أن يحرم) أي بشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبلاً القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استجباً (مطابقاً لحنايه) بفتح الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجوباً (اللهم اني أريد الحج) أي احرامه وإنشاءه وينبغي أن يقيد بالقرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في حوز الاطلاق عن القرض ولا ينبغي أن يقيد بالتفصل إذا كان فقيراً فإنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فحينئذ يقع به بنية النفل فلا وزم في ذمته أن يحج للقرض بعده أيضاً (فيسره) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد عامه وزاد بعضهم وأعني عليه وبارك لي فيه ولما كان الدعاء ظاهر الاخبار مجملاً لا لإنشاء وقابلان ينوي به الأداء زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فإنه نص برأيه الإنشاء قطعاً إلا إذا قصد به الاخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام الاجتناب محرماته (لله تعالى) أي خلاصاً مختصاً من غير بلاء وسعة وقد تقدم أن الاحرام لا يصبغ الا باقتران النية والتلبية فقول المصنف (ثم يلي) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول قبلي أو يلي أي بالتلبية المأثورة لأنهم السنة وهي المذكورة بقوله (يا ربك اللهم ايبك) أي أقت يا ربك أقامه بعد أخرى واجبت نداءك مرة بعد أخرى وجعله اللهم يعني بالله معترضة بين المؤكد والمؤكد (يا ربك لا شريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستنشقون ويقيدون بقولهم الا شريك لك ملكك وما لك أي شيئاً من الملك حتى نفسه لاحقيقة ولا مجاز وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها بآبارها (يا ربك ان الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لتوهم العلة والمعنى ان الثناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لا لفكر لعدم استحقاقه سواك (والمالك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لا فائدة للتوحيد واستحسن الوقف على الملك لا لآيتوهم أن ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالاً للكبرياء والله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وهكذا يستحب أن يقول اللهم احرم لك شعري وبشري ودمي من النساء والطيب وكل شئ حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج انه يقول ذلك ثم يابى فليس في محله لأن الاحرام لم يتحقق الا باقتران النية والتلبية فلا معنى للفصل بينهما

الحيا والممات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعملية والمذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والنقص والفسوق والشقاق والسحرة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسبي الاخلاق اللهم أنت تنسى تقواها وزكها أنت خير من زكاها وأنت وليها ومولها اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم اني أعوذ بك من شرماعات ومن نمر ما لم أعلم

بينهم ما بهذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وقبلة منى واجعلني من وفدك الذين رضى عنهم وارضىت وقبلت اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد ما سارا وركب جاز) وكذا اذا قام أو دشى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أى في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عرة) أى انذاره ما (او قران) أى باجتماعهما (فمقول لبيك بحجة) أى اذا أراد الحج فقط والافيقول لبيك بعمره أو لبيك بعمره وحجة ولو اكتفى بجماعته منها في النية لكنى ولما كان الدعاء والنية المذكورين سابقا مصورين في الحج فقط قال (وان أراد العمرة) أى وحدها (أو القران يذكرهما) أى العمرة وحدها والقران بأن يقول اللهم انى أريد العمرة فيسرهالى وقبلة ما منى نويت العمرة وأحرمت بهما لله تعالى لبيك بعمره أو العمرة والحجة جمعا (في الدعاء والنية) أى كليهما ما غايتاه في النية بطريق القرصية لافادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كفى التلبية (وفي القران) أى دعاء نية (ي قدم) أى بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أى المقرون بالنية بأن يقول اللهم انى أريد العمرة والحج فيسرهالى وقبلة ما منى نويت العمرة والحج وأحرمت بهما لله تعالى لبيك بعمره وحجة ويستحب زيادة قوله حقا بعد ما ورعها (وان كان احرامه عن الغير) أى شابه أو نطقا (فلنوعنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أى بحجة وشعورها وهو الافضل ولم يرد (وان شاء اكنى بالنية) أى عنه ولم يذكره لافى الدعاء ولا في التلبية

• (فصل وشرط النية أن تكون بالقاب) * اذا لمعتبر للسان اجاعا بل قيل انه بدعة الأنها مستحسنة أو مستحبة لذ كير القلب واستحضاره (فينوى بقلبه ما يحرم به) أى ما يقصده به الاحرام (من حج أو عرة) أى مفردين (أو قران) أى مجتمعين (أو نسل من غير تعين) أى ولو احتاج بعده الى تبين وكذا اذا كان مبهما لمقا بنسك غيره (وذكره) أى بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أى مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أى الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أى اذا لى بلسانه (وان جرى على لسانه) أى نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أى بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أى في جناحه (لا بما جرى) أى مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لى بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لى بعمره ونوى بقلبه الحج أو لى بهما ونوى أحدهما أو لى بأحدهما ونوى كليهما فالعمرة بما نوى) ثم التلبية وان كانت فريضة لتصح الاباللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كاف في حصول الشرط

• (فصل وشرط النية أن تكون باللسان فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها) أى سلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار النية الجنائية (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أى ان قدر فانه نص محمد على انه بشرط (وقيل لا) أى لا يلزم (بل يستحب) أى تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أمافى القراءاة في الصلاة فاختلافه وانه والاصح انه لا يلزمه التحريك قلت فيذنى أن لا يلزمه في الحج بالاولى فان باب الحج أوسع مع أن القراءاة فرض قطعى متفق عليه والتلبية أمر ظنى مختلف فيه (وكل ذكر يقصده تعظيم الله سبحانه) أى

(اللهم) انى أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وخاثة نعمتك وجميع تحطك (اللهم) انى أعوذ بك من الهدم والتردى وأعوذ بك من الفرق والخرق وأعوذ بك من ان يتخطى الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مدبرا وأعوذ بك من أن أموت لديفا (اللهم) انى أعوذ بك من منكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادو (اللهم) انى أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماته الاعداء (اللهم) اغفر لى ذنوبى وخطيئى وعمدى (اللهم) انى أعوذ بك

ولومشور بالادعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتهلل والتسبيح والتسبيد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع النشاء والتعجب (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزيه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقبل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيه أبد لا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأي لسان) أي بأي لغة وبيان (كان) والجوهور على أنه يستوى فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والمساءم والاسحار والخروج والدخول والقبلم والقعود والمشي والوقوف وملاقة الناس ومفارقةهم والمزاينة والتوسعة وامثال ذلك (مستحب مؤكدا) أي زائدا كيد على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أي من غير تعبد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب علمه أجر السكن مرتبة الذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (ثلاثا) وإن بآتي بها) أي بالثلاثة (على الولاء) بالسكر أي الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهما بخبر أكل طعام وشرب ماء (ولا يقطعهما بكلام) أي أجني عن التلبية (ولورد السلام في خلاتها جاز) يعني وجاز أن لا يرد في خلاتها بل يؤخر حتى يرد بعد فراغها إن لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أي حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا ظهر نعم (ولا ينبغي أن يخجل) أي يقع خللا (بشيء من التلبية) أي من ثائما وأعرابها (المسنونة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا ينعص شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها لا في خلاتها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والرباء اليك ليك اله المخلق ليك بحجة حقا تعبدوا ورعا ليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك في الواقع ما ثور في مستحب زيادته وما ليس مريئا في تراو حسن وقد أخرج البراء والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجتمع الله الناس في صعيد واحد لتسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يدك والمهدي من هديت وعبدك بيزيدك بك واليك لا متخامنك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانك رب اليت فعند ذلك يشفع لذلك قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا كذا في البدور والسافرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بلي وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لبى في بعث الأشباح (ويستحب كثرتها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (فائضا وقائدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكل (ومحذرا) أي بالحدث الأصغر أقوله (جنبنا وحائضا) وكذا انفساء (وعند تغير الأحوال) أي مما ذكر وعلم يذكر كهبوب الرياح وطلع شمس وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكلمات لا شرفا) بفتح تين أي صعد مكانا عالما إلا أنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند اقبال الليل والنهار) أي كما فهم من اختلاف الزمان (وبالاصحار) بكسر

من البرص والجنون والجذام
وسبي الاسقام (اللهم)
اغفر لي جدتي وهزلي
وخطائي وعمدي وكل ذلك
عندي (اللهم) أصلح لي
ديني الذي هو عصمة امرئ
وأصلح لي دنياي التي فيها
معاشي وأصلح لي آخري
التي اليها معادي واجعل
الحياة زيادة لي في كل خير
واجعل الموت راحة لي
من كل شر وبأعني ولا تنه
علي وانصرني ولا تنصر
علي وامكنني ولا تمكنني
واهدني وبسر لي الهدى
وانصرني علي من بغي علي
رب اجعلني لك ذكرا لك
شكرا لك رهبا لك مطوعا

الهزأة أي بالدخول في وقت السجود لقولهم وإذا أحرز ويجوز رفع الهزأة على أنها جمع حصر أي في
 أوقاتها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي إذا وقضا وكذا الوتر لأنه فرض عملا (ونقلا)
 أي ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد الطابق لظاهر
 الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتوبات دون النوافل والقوائت فهو رواية شاذة كما قاله
 الاستيعابي اللهم الآن يقال أو أد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام
 والتعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونازلا (ولقائهم بعضهم بعضا)
 أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من
 جلة تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا
 جماعة) وأقاربا هذه الشئان ولذا قال (لا ينبغي أحد على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر
 ويقوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان بابي نفسه) أي منفردا بصوته (دون أن ينعى على
 على صوت غيره) أي على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المداوسة القرآنية إنما تستحب
 إذا كان يقرأ أو واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية
 (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن
 لا بحيث يقطع صوته وتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه
 - بين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأكارف في الأسفار اربعوا على أنفسكم فانكم
 لاتدعون أصم ولا يعبدا بل تدعون سمعا قريبا وهذا قال ابن الحاج المالكي وليجد رعا
 بفعله بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا حلوقهم وبعضهم يخفصون
 أصواتهم حتى لاتكاد تسمع والسنة في ذلك المتوسط انتهى فإذ ذكره المصنف من أن رفع
 الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح
 الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسبا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه
 فيجهد نفسه كما لا يضره ثم قال ولا ينبغي أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذ لا لازم بين ذلك وبين الاجتهاد إذ قد
 يكون الرجل جهودا في الصوت عليه طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به (الآن يكون
 في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسمعة والظاهر أن يكون يتضرر
 فخصف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لاغير كما صرح به
 شارح الكنز لأن صوتها عورة فرفعها بكشفة عورة (ويلى) أي حال أحراره (في مسجد مكة)
 الظاهر أنه من غير رفع صوت الغريشوش على المصلين والطائفين فإن ابن الصياح من علمائنا
 صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر حرام (ومنى) أي وفي منى أو في مسجد بها كما ذكرنا
 (وعرفات) وكذا بعده في منى دلالة إلى أن يرى (لا في الطواف) أي لا يلبى حال طوافه مطلقا لأن
 اشتغاله بجنبته بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أراد به طواف القدوم أو طواف الترضي على
 فرض تقديمه على الرمي والافلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الترضي بعد الرمي (وسعى
 العمرة) أي ولا في سعي العمرة فإن التلبية تنقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم
 من أنه لا يلبى حالة السعي فتعين حمله على سعي العمرة أو سعي الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

لك حجتنا إليك أو أها منيما
 رب تقبل توبتي واغسل
 حوبتي وأجب دعوتي وثبت
 حجتي وسدد لساني وأهد قلبي
 واسأل ضيقة صدرى
 (اللهم) انى أسألك الثبات
 فى الامور والعزيمة على
 الرشد وأسألك شكر نعمتك
 وحسن عبادتك وأسألك
 لسانا صادقا وقلبا سليما
 وأعوذ بك من شر ما تعلم
 وأسألك من خير ما تعلم
 وأسألك تغفر لك ما تعلم أنك
 أنت علام الغيوب (اللهم)
 الهمنى رشدى وأعذنى من
 شر نفسى (اللهم) انى أسألك
 فعل الخيرات وترك

من أنه يلي في السعي فيحصل على السعي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة وانما الخلاف في الداعي من هو وقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبر وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية فلا شك أنه الاظهر والاظهر صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا بقوله تعالى وأذن في الناس بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم وهو عليها الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج عام الوداع ثم لامرية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فاصواب ان الخطاب في لبك لرب الارباب لدلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا يعترج عليه (ويقوم تقليد الهدى مقام التلبية) الهدى يشمل الابل والبقر والغنم فكان حقه أن يقول تقليد البدنة كما مرح بقوله (وهو) أى تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهى الفصحى وبضعها (في عنق بدنة) أى في رقبتها وهى متساوية للبقرة عندنا خلافا للشافعي ولذا عطف عليه امره بحال الممراد بقوله (أو بقرة واجب) أى هديها كقران وبعرة وبذرو كنارة (أو نفل) أى تطوع شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة ففخر منها ثلثا وستين بيده الشريفة عدد دسني عمره المنبقة وأمر المرتضى بفخر البقرة (قطعة نفل) أى كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أى قطعة مزادة وعروتها وهى تنفع الميم كجرب زوادة أو السفرة التي غالها من الجلد المحسوب في السفر (أو لحاء شجرة) وهى بكسر اللام معدود أى فخرها (أو نحوه) من شرك النعل وغير ذلك مما يكون علامة على انه هدى لثلاثة عروضه وان عطب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الاغنياء (ويسوقها) أى يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا للاحرام) أى بأحد التمكن معينا أو مبهما أو جمعا قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير ذلك) أى بما ذكر من التقليد والسوق مع النية على المواب كما مرح به الاصحاب (محرم) أى ولولم يلب لقيامهم مقام التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أى اذا جمع بينهما (اللاثلا يصير محرم) بالتقليد) أى أولا (لان السنة أن يكون النمرع بالتلبية) يعنى فلو عكس القضية فانه الذنبلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعن ناحتي يظهر الدم منها (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أى فى قولهم جميعا فان اناحية فانه قال بكراهم مطلقا وهما فالابا حنه لكنه يكبره عند خوف سرايته (والا) أى بأن لا يكون خوف السراية (فحسن) أى عندهما (فى الابل) دون البقر والغنم وكذا الرجل البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرم وان توجه معها (والابل تقلد وتجبل) بشديد اللزم المتوسطة فيهما (وتشعر) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أى بل تقلد وتجبل لكن يستحب التجبل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يقع بها شئ من ذلك) أى بما ذكر من الاشياء الثلاثة (ولو اشترى سبعة) أو أقل (فى بدنة) أى ابل أو بقرة (فقلدها أحدهم بامرهم) أى بأمر بقيتهم (صاروا) أى كاهم (محرمين ان ساروا معها أو بغير أمرهم صاروا) أى وحده (محرم) أى لبقيةتهم (ولو ثبت بالهدى) أى أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (تم توجه) أى بعد

المتكرات وحسب المساكين وان تفقر لى وترحى واذا أردت يقوم فتقف فتدعى غير مقتون وأسا لك حبك وحسب من يحبك وحسب عمل يقر بهى الى حبك (الله) منى بهى وبصرى واجعلها الوارث منى وانفردنى على من ظلمنى وخذ منه ثارى يامن لاتراه العيون ولا تخالطه الظنون ولا يصفه الواصفون ولا تغبر الحوادث ولا يحدثنى الدوائر بعلم ثاقيل الجبال ويكسايل البحار وعدد قطر الامطار وعدد ورق الاشجار وعدد ما أعظم عليه الليل وأشرف عليه النهار

ذلك فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج)
وسياق بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سارنا وبنا) أى للاحرام والجملة الشرطية
معتضة بين العامل وهو صار ومعوله وهو (محرم بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم
يكن لهما) أى للقران والمتعة (أو له) ما فى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها)
والحاصل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائطها النية وقد تمت وبعثها سوق البدنة
والتوجه معها والادراك والسوق ان بعث بها ولم يتوجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلد
هدية ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب واما اذا قلد البدنة
وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المتعة
والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن اللعوق شرط بالاتفاق
واما السوق بعد العرق فختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه
ويتوجه معه قال فخر الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال شمس
الائمة السرخسى فى المبسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فمنهم من يقول اذا قلدها صار
محرما ومنهم من يقول اذا توجه به فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فاساقها صار
محرما فاذا أخذنا بالتعيين من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك
رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فراد انه يصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد
والتوجه اذا حصل فى أشهر الحج واما اذا حصل فى غيرها فلا يصير محرما لم يدركها ولا يصير معها
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كبعضها
كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا ما لم يدركها ويسقها

• (فصل فى ايام النية واطلاقها ومن نوى الاحرام) أى نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير
تعيين حجة أو عمرة) أى أو ارادته بجمع بينهما فمكن حقه أن يقول أو قران كما فى الكبير (صح) أى
احرامه اجماعا فيرتب عليه المخطورات (وزنه) أى المضى فى أحد النسكين (وله أن يتبعه)
أى بغير احرامه الملبس (لا يهـ ما شاء) أى من أحد النسكين (قبل ان يشرع فى اعمال أحدهما)
أى من أركانها (فان لم يعين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه
للعمره) أى منقلبا ومصرفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فللحجة) أى فصار احرامه
متعينا للحجة (وان لم يشو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه يشترع فيه شرعا وكذا اذا لم
يشو فى طوافه فرض العمرة فانه يتقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى أفعال الحج أو العمرة
من أركانها ما يتحمل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى
فاسده (تعين) أى احرامه الملبس (للعمره) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاؤها
لاقضاء حجة وفى الثانية يعقل أفعال العمره ويتحمل ولا يج عليه من قابل وفى الثالثة يجب
عليه المضى فى عمرة وقضاؤها (ولو أحرم مبهما) أى أولا ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة (أى
فالأحرام الاول الملبس مبهما) (أو بعمره) أى بأن أحرم مبهما ثم أحرم بها فالاول للحجة (أى تعين
لها) (وان لم يشو بالثاني شيئا) أى معينا فى العورتين (فهو فارن) فيلزمه حجة أو عمرة اما اذا خرج
من نيته يريد الحج فأحرم ولم يشو فحين أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سهاه ولا
أرض أرضا ولا يجر ما فى قعره
ولا جبل ما فى وعره اجعل
خير عمرى آخره وخير عملى
خواتمه واجعل خيرا يأتى يوم
أقال فيه (اللهم) انى أسألك
عيشة زهيدة وميتة سوية
ومرّة غير مخزى ولا فاضح
(اللهم) اجعلنى صبورا
واجعلنى شكورا واجعلنى
فى عيى صغيرا وفى أعين
الناس كبيرا رب اغفر
وارحم واهدنى السبيل
الاقوم ثم نزل فهديت
فلك الحمد عظم حمدك فعشوت
فلك الحمد بسطت يدك

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أي ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مهم) أي فاحرامه أو حكمه كالهم
(فيلزمه حجة وعبرة) أي على ما سبق (وان فات) أي وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه) وكذلك الواحصر
وكذا الوجامع فافسده كما تقدم

• (فصل • ولو أحرم بالحي) أي مطلقا (ولم يوفرضوا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق ينصرف
الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا بالافتقار في ظاهر المذهب وقيل اذا بدأ
بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (عن الغير أو
الذئذ أو النقل) أي التطوع (كان) أي حجة (عنا نوى) أي مع عين له (وان لم يحج للقرض) أي
لحجة الاسلام بعد ذلك ذكره غير واحد وهو الصحيح المتمدن القول الصريح عن أبي حنيفة
وأبي يوسف من أنه لا يتأدى القرض بنية النقل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب
الشافعي انه اذا حج بنية النقل يقع عن حجة الاسلام وكأنه فاس على الصيام المقروض لكن
الفرق ان رمضان معارصوم القرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العام ونظيره
وقت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان نقلا (ولو نوى
للمنذر والنقل) أي معا (قبل فهو نذر) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول
أظهر واحوط والثاني أوسع ويؤيد الثاني قوله (ولو نوى فرضا) أي حجة (وقنلا فهو فرض)
أي عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام
والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها افلغت
وعند محمد لما بطلت الجهتان فانهما اذا تعارضتا تساقطتا في الحج فتعين صرفه اليه (ولو
نوى نصف نسك) أي مثلا (أو جلا يطوف له) أي طواف الزيارة (ولا ينف) أي برفة لاجله
(فعليه نسك) أي كامل لانه لا يجزأ وحكم المهم تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف
لانهم ما وكان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أي بحج (على ظن
انه عليه) أي فرضا أو نذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضى) أي لشروعه (وان
أفسده ففضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمنا (وان أحصر) أي الظان المذكور
(فقتل) أي على ما في البرزوي وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا أحصر
وتحامل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج (وقيل يلزمه وصحبه) أي للزوم (في الغاية

• (فصل في نسب ما أحرم به) أي المحرم بعد تعيين احرامه أو لا (أحرم بشئ) أي معين كحج
أو عمرة أو قران (ثم نسبته) أي ما أحرم به ولم يترج بقلبة ظنه شئ (لزمه حج وعمرة) أي احتياطا
أو لانه الفرد الاكل فانه النوع الانضال (يتقدم افعاله عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه
هدى القران) أي تحقيقا عليه بسبب التسميان فان للزوم نوع مؤاخذه ولو كان بالقيام للشكر
بتوفيق الجمع بين النسكين وليكون فرقا بين احرام المتذكر والنامي في الجملة لا يكون حكمها
واحد امن جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أي يتجمل (بهدي واحد) وهو دم التهلل عن مطلق
نسكه لما سبق (وبعض حجة وعمرة) أي احتياطا (ان شاء جمع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي
فصل بالقتع أو غيره (وان جامع) أي قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيهما) وقضاؤهما (أي
لنفساده) ما بالجامع وعليه شاتان وسطا عنه دم القران كما تقدم واما اذا جامع به بطوافها قبل

فهديث فلك الحمد ربنا
وجهك أكبر الوجوه
وجاهك أعظم الجاه وعظمتك
أعظم العظمة وأنها نظام
وبناقشكر وتعصى فتغفر
وتجيب المضطر وتكشف
الضر وتشفى السقيم وتغفر
الذنوب وتقيل التوبة ولا
يجزى بالآثار أحد ولا
يبلغ مدحتك قول قائل
(اللهم) اني أسألك علما
نافعا وأعوذ بك من علم
لا ينفع (اللهم) اني أسألك
خير كل مسئلة وخير الدعاء
وخير النجاة وخير العمل وخير
الثواب وخير الحيلة وخير
المعامات تبتني وتقبل موازيتي

الوقوف فيفسد وجهه دون عمره وعليه دم افساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القرآن وباقي الصور سبأ في محله (وعبارة بعضهم) اى كالكركماني والسرورجى وموقى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم نفسك واحدا معين لنفسه او شاك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتى بفعل من افعال النفس (تحرى) اى اجتمه وظالب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريره على شئ) اى معين (لزمه ان يقرب) اى قرانا لغويا وهو الجوع الصورى لا القرآن الشرعى الموجب للدم ولذا قال (بلاهدى) اى دم للقران على ما صرح به في الغاية واما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فحمول على القرآن الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) اى نسكين معينين (فسيهما) اى انهما مجتبان أو عمرتان أو حجة وعمره (لزمه القرآن) اى الشرعى جلا لفضل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اى دم القرآن الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه مجتبان أو عمرتان (فلو اقتصرت به دين) اى لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم بتبين ان احرامه كان بشيتين

* (فصل في احرام المغمى عليه * من أنعمى عليه) اى ممن توجه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأنعمى عليه قبل الاحرام (او انام) اى وهو مريض كما سبأنى (فتوى ولي عنه رفقته) اى بعد ما نوى رفقته عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج ارأريد الحج له ففسره وتقبله منه ثم بلى عنه (او غيره) اى غير رفقته (بأمره) اى السابق على انعامه ونومه (أولا) اى أولا بأمره نصا بل فعل الغير باختياره (صح) اى احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا. وياتى بيان الخلاف فيه (وبصرى) اى المغمى عليه (محرم) اى بنية رفقته وتلبسته وربما يقال يكفي تلبسته رفقته عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه تجريده عن لبس الخيط) لانه من باب ارتكاب المحذور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بخلاف (ولو ارتكب) اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجه) يفتح الجيم اى مقتضى المحذور من الدم أو الصدقة أو غيرهما وان كان غير فاسد (للمحظور لا الرفيق) اى لا غيره لانه احرم عن نفسه بطريق الاصله وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولى يحرم عن الصغير فيقتل احرامه عنه محرم كالنوى هو ولى ولذا لو ارتكب هو ايضا محظورا لزمه جراه واحدا لحرمان نفسه ولا شئ عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاه بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه فجاز ذلك ايضا عند أبى حنيفة خلافا لهما ولو احرم عنه غير رفقته بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبى حنيفة قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر التوابين في المحيط والخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قلب وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لا يتخذله (ولو أفاق) اى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ) اى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اى بنية أعمال الحج وكذا الاجتناب المحظورات (وان لم يقع فقبل لا يجب) اى على الرفقاء (أن يشهدوا به) بضم

وحقق ايماني وارفع دوجتي
وتقبل صلاتي واغفر
خطيئتي واسألك الدرجات
العلامة الجنة آمين (اللهم)
انى أسألك ان ترفع ذكرى
وتضع وزرى وتصلح امرى
وتظهر قلبى وتخصن فرجى
وتنور قلبى وتغفر ذنبى
واسألك الدرجات العلاء
من الجنة آمين (اللهم) انى
اسألك ان تبارك لى فى سمعى
وبصرى وفى روجى وفى خلقى
وفى أهلى وفى عيالى وبحبائى
وفى على وتقبل حسناتى
واسألك الدرجات العلاء
من الجنة آمين يا من اظهر
الجبل وسر القميص يا من

أولاً أي يحضره (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة
 يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجمر والسعي وانما قصر على الركنين لأنهما
 المهم في صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) يضم فسكون ويجوز تثليث الراء وهم جماعة يتوافقون
 في الطريق (تجزيه) لأن عهد المرافقة قام مقام الأمر بالثبابة وهذا القول اختاره جماعة
 وجعله صاحب المبسوط الأصح وفي العناية الأصح أن ثبابتهم عنه في أدائه صحيحة إلا أن احضاره
 أولى لامتعين وقبل لا تنادي بأداء رفقة، والله مال فاضحيان وصاحب البدائع وغيرهما في
 فتاوى فاضحيان لو أحرم بالحج ثم اغشى عليه فظافوا به حول البيت على بعير أو وقفه بعرفات
 ومزدلفة وأوضاعوا الحجار في يده ورموا به وسعوا به بين الصفا والمروة جازي عنى والأفلا لکن
 عن محمد لوربي عنه بالأحجار ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز والأفضل أن يرى الجار يده ولا يجوز
 أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا
 التفصيل حسن جداً والله أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله في الطواف) أي طواف
 الأفاضة بأن يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في قوله (والوقوف) أي
 باحضاره في موقف عرفة ولو ساعة ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مقيماً والله مال شمس الأئمة
 السرخسي (لأن الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهما من الواجبات وهي دون
 الأركان في الاعتبار (ولو أغشى عليه بعد الأحرام) أي بعد تحقق أحرامه لنفسه (فحمله
 متعين) أي على رفقاته (وفاقاً) أي اتفاقاً فقد ذكر نفي الإسلام أنه إذا أغشى عليه بعد الأحرام
 فيطاف به المناكفاته فإنه يجزئه عند أصحابنا جعالة أنه هو الفاعل وقد سمعت التتمة من قال ابن
 الهمام ويشكل عليه اشتراط التنية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يفعل بأن جواز
 الاستتابة فيما يجزئه ثابت فتجوز التنية في الأفعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نية الأ
 ان هذا يقتضي عدم تعين حمله والشهود أي الحضور وهو الأصح على ما ذكره في محل آخر

(فصل في أحرام الصبي) * يعتقد أحرام الصبي المميز للنفق لا للقرض) إذا لم يعتقد أحرامه
 عن حجة الإسلام أجماعاً قوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله
 (بنفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة (ولا يصح
 من غيره) أي من غير الصبي المميز (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الأحرام) على ما في
 البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما أحكمهما
 المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الأحرام على الأداء شرعاً (بل يصحان من ولبه) أي
 نيابة عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلما اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد)
 على ما في فتاوى فاضحيان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبني على أن عقاده فلا
 لكن في شرح الجمع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم يعتقد فرضاً ولا نقلاً في الهداية ما يدل
 على انعقاده فلا تلام قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنع بعضهم انعقاده أصلاً وقبل
 يعتقد ويكون حج تمرين واعتباد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا يعتقد انعقاداً ملزماً ولا يعتقد نقلاً
 غير ملزم لأنه غير مكلف ففادته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئاً من
 المأمورات أو ارتكب شيئاً من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات ويقوى

لا يؤخذ بالجبرية ولا يتم
 السترياحسن التجاوز
 يا واسع المغفرة يا باسط
 اليدين بالرحمة يا صاحب
 كل نجوى يا منتهى كل
 شكوى يا كريم الصفح
 يا عظيم المن يا مبتدئ النعم
 قبل استحقاقها يا ربنا
 وباسمكنا وبامولانا وبأغاثتنا
 رغبنا أسألك أن لا تشو
 خاقي بالثار نعوذ بالله من
 عذاب النار نعوذ بالله من
 عذاب القبر نعوذ بالله من
 القسطن ما ظهر منها وما بطن
 نعوذ بالله من قننة المسج
 الدجال (اللهم) أنا نعوذ بك
 من جهد البلاء ودرك الشقاء

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلافوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد مدعى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بهم وأوجب الكفارات عليه إذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرق لا أنه يخرجهم من ثواب الحج وكذا يؤيد ما قلنا ما في الغاية من ان اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبيه أنه انتهى وانعقدت الأئمة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعته وتكسبه حسنات سواء كان عمرا أو غير عمير لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الاجر لو الولد من غير ان ينقص من أجر الولد في فاضل قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له دون أبيه وانما يصح كون للوالد من ذلك أجر التعليم والارشاد اذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لأبيه يعني أيضا بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال من جله ما يقع به المرء بعد موته ان ترك ولد اعلم القرآن والعلم فيكون لو الولد أجر ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد في (ويبلغ لوليه ان يحببه) بتشديد يونه أي يحفظه ويوعده (من محظورات الاحرام) كلبس الخيط واستعمال الطيب ونحوهما (وان ارتكب) أي الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه اهدم تكليفه قبله (ولا على وليه) أي وان كان سببا للاحرام وقام مقامه في مباشرة فعله وكذا اذا فعل وليه محظورا فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة اهلاله عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي المميز (بنفسه لا تجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والا) أي وان لم يقدر بنفسه عليه سواء كان عمرا أو غير عمير (جاز) أي فيه النيابة عنه (الاركتى الطواف) قال الولي لا يصليهما عن الصبي مطلقا كما ان الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصي عندنا خلافا لما افق حنفيا فان كان الصبي ممزا فاصلي ركعتي الطواف ولا يسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد انه يطوف بنفسه ان كان ممزا والا فيحمله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر الامور كالسعي وري الجرات (ولو أفسد نسكه) فيه انه لا يتصور منه الافساد بالجماع فالمنع انه لو ترك أركانه جميعا كبدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لجزاء عليه) أي ترك الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الأركان من المأمورات حيث شرع وليس عليه لانه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثنيائه (فان جددته) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي الفرض (والا) أي وان لم يجد احرامه للفرض بان دام على احرامه المنعقد للنفيل (فهو) أي فحجه (نقل) وكان القياس ان يصح فرضا ولو نوى حجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كان الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بذلك الظهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لا شمله على النية فثبت انه لم يعد ماصح له كما ان الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة ونوى بها الفرض يقع عنه والا فلا (والجمنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو افاق الجمنون الذي أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكرن ذلك عن حجة الاسلام ثم الجمنون حال جنونه لا شيء عليه اذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكرنا في الاسلام البرذوي وغيره انه يثاب عليه اذا فعل شيئا من الطاعات واداء الواجبات فقلوه (الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشهامة
الاعداء (اللهم) مصرف
القلوب صرف قلوبنا على
طاعتك (اللهم) اغفر لنا
وارحمنا وارض عنا وتقبل
مننا وأدخلنا الجنة ونجنا
من النار وأصلح لنا شأننا
كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا
ولا تحرمنا وأثرنا ولا تؤثر
علينا وأرضنا وارض عنا
(اللهم) أعنا على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك
(اللهم) احسن عاقبتنا في
الأمور كلها وأجرنا من
خزي الدنيا وعذاب
الآخرة (اللهم) اقم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فما ينه وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول بجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا مما اتفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بخلاف بخلاف ما اذا أحرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لم ينعقد أصله لعدم الاهلية وهو لا يناق ما قاله أيضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه ولديه فيوافقه ما قاله صاحب المحيط وخزانة الاكل انه يحرم عنه أبوه

* (فصل في احرام المرأة * هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا) في اثني عشر شيئا منها (ان لها ان تلبس الخيط) أي المحرم على الرجل (غير المصبوغ) أي بوس أو عقران أو عصفر الا ان يكون غسلا لا ينفذ (والخنثى) أي ولها ان تلبس الخفين (والفقازين) على ما في شرح العوفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يدها قال في البدائع لان لبس الفقازين لبس الاتغطية يدها وانهم اغبر ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس الفقازين ثم يندب حملها عليه جميعا بين الدلائل بقدر الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لا وجهها الا ان غطت وجهها بشئ معجباف جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجاب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتحافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيفيد الحكم بنفيه عند الاجاب (ولا تزل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسعي بين الميادين) أي بالاسراع والهرولة (ولا تحاق رأسها) لانه مثله لخلق الرجل لحينه بل تقصر (ولا تسلم الحجر) أي الأسود (عند المزاوجة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاوجة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التزاحم (ولا يلزم هادم لتلك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير طواف الافاضة عن أيام النحر (لعذر الحيض والنفاس) قيد في المسئلة لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعد ذلك لا يوجب شيئا لتسكون الصورتان مما اخص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكأنه في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لادم عليها التأخير طواف الزيارة عن ايامه بعد ذرما ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتجمل بأى حلى شامت عند دعامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والعناية ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالاحرام والافلاخ لا لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا وحليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كلائي) أي احتباطا لكن حاله في هيئة اللبس مشكل * (فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقبة من حيثية (باعتد) أي اجابعا (احرام

من خشيته ما تحول به بيننا وبينه ما حاصبك ومن طاعتك ما تلقينا به جنتك ومن البق من ماتمون به علينا مصائب الدنيا والآخرة ومعنا باجماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجله الوارث مننا واجعل نارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) أنا نألك عزائم مفراتك ومنجيات أمرك وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

(المملوك) أى مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أى مالكة أو مالكة (وبغير أذنه للنفل) أى
 وينفق أيضا للتطوع أى لا للقرض في الصورتين (وللمولى أن يحمله) أى يخرج من حرامه
 بمحذور (إن أحرأ بلاذن وكره) أى تحمله (بعده) أى بعد أذنه لأنه رجوع عن وعده وفى رواية
 عن أنى يوسف أن المولى إذا أذن لعبده فى الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن
 فصار كالحرف فلا يحل إلا بالاحصاء ثم ليس على المولى هدى لتحمله بل على العبد إذا أعتق وعليه
 أيضا أن يقضى ما أحرم به (وإن ارتكب) أى المملوك (محذور) فى أحرأه لزمه جزاؤه) أى فى
 الجملة (فإن كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (فى الحال) أى يلزمه قبل عتقه (والأب) أن
 كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكلف بأداءه ولولزمه الآن فى ذمته (ولو عتق فى الأحرأ لا يمكن
 فسخه) أى فسخ أحرأه وتجب أحرأه آخر للقرض لأن أحرأه ملزم له فيجب عليه إتمامه
 (بمخلاف الصبي إذا بلغ) أى فإنه يجوز له فسخه أى فسخ أحرأه وتجب عليه كما سبق (فيمضى) أى
 المملوك (فيه) أى فى أحرأه نقلا (ولا يسطر به) أى بهذا الحج (القرض) أى ولو فرض عليه
 بعد عتقه

* (فصل فى محرمات الأحرأ) * أى محظورات أحرأ أحد النسكين ومنوعاته المستحيلة على
 المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفث والنسوق والجدال) أى المذكورة فى
 الآية حيث قال فن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند
 الجهور وأذكره وأدوا عيه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه أبلغ فى إفادة المبالغة وبمحضرة النساء
 أو كل كلام فحش وفجور ووزر والنسوق المعاصى كلها وخصت بحال الأحرأ لأنها أقيح حينئذ
 كلبس الحر بحالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يغضبه
 بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر فى أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد وفى كل حال
 (والجماع) خص بالذكرا هتما بما يحل فإنه مفسد للنسب فى بعض أحوال أحرأه (ودوا عيه
 كالقبلة والامس) وفى معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة فى الأجنبية (والفاحشة
 والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لما عدا الجماع بالنسبة إلى حلاله
 من المرأة والامة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتلقا وتورا) أى استعمالا
 للنورة (وأحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أى بنفسه (أو تمكينا) أى لغيره حتى يترتب عليه الإثم والا
 فى وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بفكسه أو بغيره أكرها أو مأمورا ونحوهما (وحلق
 الرأس) أى وحلق المحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما لم يفرغا عن أداء نكحهما وهو
 تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم فى قوله (وتقصيره والشارب والأبط والعانة والرقبة وموضع
 المحاجم) وكذا موضع تحميم (وقص اللحية) وكذا اتفقوا (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أى
 ولو كان غيره حلالا وهذا نص يرجع إلى ما علم من أن يستثنى من ذلك قلع الشعر النابت فى العين (وقلم
 الأظافر) الأولى وقلم القدر (ولباس الخيط) أى على وجهه المعتاد (والقبص) خص بالذكرا لأنه
 لا يجوز لبسه ولو عدم الأزارقا لأنه يمكنه أن يأتز به وفى البدائع وإن لم يجد رداء شق قصه
 وارندى به يعنى ليكون أقرب إلى السنة فى خصوص الهيئة فلا ينافى ما فى البحر لا يحتاج إلى شق

والغنية من كل بر والفوز
 بالجنة والنجا من النار
 (اللهم) لا تدع لنا ذنبا
 الاغفره ولاهما الا فرجه
 ولادينا الا قضيه ولا حاجة
 من حوائج الدنيا والآخرة
 الا قضيتها بأرحم الراحمين
 ربنا آتنا فى الدنيا حسنة
 وفى الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار (اللهم) انا
 نسألك من خير ما سألك منه
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
 وعوذ بك من شر ما استعاذك
 منه نبيك محمد صلى الله
 عليه وسلم ونسألك فيما قضيت
 من أمر أن تجعل عاقبته
 لى رشدا وأنت

قصه لانه لو ارتدى بالقميص من غير شق لا بأس به (والسر اويل) أى الاعتدال عدم الازار على
 ما صرح به الرازى لكنه ينبغي أن يحمل على سروال غير قابل لان يشق ويؤثر به للتلاشي في قول
 الجهورى وان لم يجد الازار يفتق ما حول السر اويل ما خلاه وضع التسكة وتزريه ولولبسه كما هو ولم
 يشقه عليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به التهي عن تقطعة الرأس بلبس المعتاد الاعام
 من العمامة وغيرها وقوله (والقلنسوة) كالخصبص (والبرقع) أى على الوجه (والبرنس)
 بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أوجبة أو محطرا على ماني
 الساموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر الطيلسان) مثلثة اللام والزربفتح الزاى
 اى ربطه بالزور عقده على عنقه ومحل فصل المبكر وهات كسائى فانه ان أراد لبسه فوق رأسه
 فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الظاهر انه عطف على الطيلسان فنه مانيه والاولى ان يعطف
 على الخيط اى ولبسه لكن اذا أدخل يده في كفه والافان أدخل متكبیه فيه بلا إدخال يده فانه
 يكرهه وقال زفر عليه دم (وشعوه) اى من الجبة والقروة والمباد والعباء (ولبس الخفين) اى الا ان
 لا يجد نعلين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) اى ولبسه سواء كانا نعلين أو غير
 منعلين (وكل ما يورى الكعب الذى عند مدع شراك النعل) اى فى المفصل الذى في وسط
 القدم لا الكعب المعتبر عند غسل الرجلين وكذا لبس المحرم القفازين لما نقل عن الدين بن
 جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الاربعة وقال الفارسي ولبس المحرم
 القفازين ولعبه محمول على جوارحه مع الكراهة في حق الرجل فان المرأة ليست بممنوعة عن
 لبسهما وان كان الاولى لها ان لا تلبسهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين
 جمع بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم
 الا ان يقال هو ممنوع من لبس الخيط وانه اعلم (ولبس ثوب مصبوغ بطيب) اى بورس او زعفران
 أو صفر أو غيرهما ما يطيب به مخيطا كان أو غير مخيط (الا ان يكون غسילה) اى غسلا كثيرا
 بحيث انه لا ينقض بشديد الضاد المتجمعة اى لا يتأثر أثر صبغه ما روى عن محمد انه لا تعدى
 اثر الصبغ الى غيره ولا تفوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما في البحر الزاخر والبحر
 العميق وفتاوى فاضل حنا والبسائع فالعبارة للرأحة للالون ولهذا لو كان الثوب مصبوغا
 بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط
 والاحرام لا يمنعها وامامنا في الملتقطات من قوله ولا يتزين المحرم فمحمول على خلاف الاولى
 ونهى التزينة عنه (وتغطية الرأس) اى كاه أو بعضه لكنه في حق الرجل (والوجه)
 اى للرجل والمرأه وكذا قوله (والتطيب) اى استعمال الطيب بعد الاحرام (والتهدين) أى
 تهدين نفسه والاولى أن يقول والتهدين أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبيا
 أو غير مطبى في بدنه وأما قوله في الكبير في ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطيب على ما هو الظاهر
 (وأكل الطيب) اى وحده لكن عنده خلافا لهما وسبأ في زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى
 ربط طيب يفوح ريحه بخلاف شدة عود أو صندل مثلا في الفتح لا يجوز له ان يشده بمسكا في
 طرف ازاره وهو لا يقيده العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقل صيد البر) أى دون البحر
 وكذا اصطيداه (وأخذه) أى امسا كذا بدءا والامانة عليه (ودوام امساك في يده) أى انتهاء

المستعاذ عليك التكلان
 ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم

* (فصل) * في ذكر أدعية
 جارية المقدار ورد فيها
 آ ثمار عظيمة

رأيت أن أذكرها لك ايها
 الحاج لتعوز ثوابها والادعية
 والاذكار الواردة كثيرة
 والانسان مهول بالطبع
 ويجب الاحتراز عن الملل
 من دعاء الله تعالى ومن ذكره
 الكريم فندور دلائل الله
 حتى نملوا فيعين على
 الانسان السالك الى الله
 تعالى ان يجتار من الادعية
 والذكر ما يمكنه المواظبة
 عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة سكين أو مناوله ربح وسوط (وتنفيذه) أي لإخراجه عن محله من غير ضرورة داعية إليه (وكسره يرضه وتنزله ريشه وكسره قوائمه وجناحه وحلبه) أي حلب لبنه (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسره يرضه للمعبر في الكبير عنه بقوله وشبهه أو المراد بالشيء طبعه الشامل للصيد ويرضه بأي نوع من أنواعه (وبيعه وشراؤه وأكله) فيفيد أن قتله وطبخه وأكله كل واحد منها لا يحل فعله (وقتل القملة ورميها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها غيرها) مطلقا (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وقيل إن الإشارة منه إلى عتباته وإن كان الجزء لا يتقرب الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء نوبه في الشمس) أي في غيره بفسخه وتخليته (وغسله لهلاكها) أي لأجل موتها قبله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته أو عضوا آخر بالحناء وغسلهما بالخطمي والوسمة وتليده شعره) أي شعر رأسه (يفتحين) أي بشي غليظ (غير مانع) هذا بيان للواقع والأفهم مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليد بالمائع ولو تصور منع عنه أيضا (ولون غير طيب) وأما إذا كان تليده بطيب فهو حرام قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكل لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى وإله فاسه عليه وهو ليس بعيد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالمائع ونحوه كيلا يتخلل الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام وبقيها من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل مليدا أي رفع صوته بالتلبية حال كونه مليدا اللهم الآن يقال تليده كان ضرورية (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطرادا تبع الماني النهاية وإن كانت حرمته لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوص صفة ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية ولتنبه الإنسان كل حج ليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم النسق لكونه مفسدا للحج ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكرة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ماعداء التسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لأجزاءها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهى هذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

• (فصل في مكروهاته) إزالة التثقب يفتحين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تنزق الشعر لحديث الحاج الشعث الثقيل وقوله تعالى ثم ليدعوا لفسقهم وظاهر الآية أن إزالة التثقب حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التثقب حرام لكنه مقيد بما إذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس واللبية والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كالإشنان والدلولك والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره به ولما قبله من التزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليكمل لحيته أيضا (وحكه) أي حك

أوفق لحاله وأرق لقلبه
وأخف على لسانه قال القليل
مع المدامومة أفضل وأشد
تأثيرا في القلب من الكثير
المنقطع ومثال القليل
الدائم مثال قطرات الماء
فإنه إذا دام تقاطرها على
الحجر الصلد أحدث فيه
حفرة بخلاف الماء الكثير
إذا انصب دفعة أو دفعات
متفرقة متباعدة الأوقات
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل
واحدة من هذه الكلمات
العشر تأثيرات عظيمة فاختار
أن تذكر لكل واحدة منها
أربع ضحايا أصبح كل يوم ثلاث
مرات وهو أقلاها

شعر رأسه وكذا لحنته وماثر جسده حكا شديد المافية من التعرض لقطع الشعر وازالة شعره
وأما قوله (ان افضى الى قتل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حيثئذ بعد من المحرمات
لأمن المكروهات (وعقد الطبيب على عنقه) فلو تلبس من غير عقد فلا بأس به (والقاء القباء
والعباء ونحوهما) كالجبة والقروة واللباد (على منكبيه من غير ادخال يديه في كفيه) والظاهر
ان ادخال احدهما كذلك (وعقد الازار والرداء) أي ربط طرف أحدهما بطرفه الآخر (وان
يخله) أي كل واحد منهما (بخلخال) كخو ابرة (وشدهما بحبل ونحوه) من رباط ومنطقة (وليس
الثوب المجر) أي الذي يجز به - د الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس
الثوب المجر لانه غير - - - - - يعمل بجز من الطبيب وانما يحصل منه مجرد الرائحة وذلك لا يكون
طيبا لكن قد مد مع العطارين واغرب المصنف بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطبيب
والرائحة لاللون انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطبيب لعدم الخلاف فيه ولا في قصد
الرائحة بالفعل كالشم وانما الكلام للرائحة التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد
كالعود مع العطار ونحوه من لا يكون له ربح فانح فانه جائز بخلاف فقاس عليه ليس الثوب
المجر فان يجز لم يقع بفعله وشبهه لم يحصل بقصده مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه القاربي
اذ شم الطبيب لا يكره وكذا لو أجر أي ثوبه بطيب بقي رائحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطبيب)
اما يختلف فيه واما محمول على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطبيب
والسفرجل والارج وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان
يرى الطبيب ولوم من بعد (ومسه) أي لمس الطبيب (ان لم يلتزم) أي شئ من حرمة الى بدنه فانه
حينئذ نوع من استعماله بخلاف ما اذا تعلق به ريحه وعقب به فوحه فانه لا يضره (وشم الریحان)
أي المعهود (والنمار الطبية وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في دكان عطار) وكذا ما عه
(لاستقام الرائحة) به هذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصب شئ من جسده) قال ابن
الهمام ويكره تعصب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا علة انتهى
وهو بقيد ان تعصب أجزاء الرأس مكرره مطلقا بموجب (للجزاء) بعدا وبغير عذر إلا ان
صاحب العذر غير أنم فالصواب ان يذكر تعصب الرأس والوجه في المحظورات وتعصب غيرها
في المكروهات (والدخول تحت استمار الكعبة) أي مع شرافتها (ان أصاب رأسه أو وجهه)
ولو بعضهما (ونقطه أنفه أو ذقنه) أي ما بين لحيمه (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه
(ثوب) متعلق بالنقطية وقيد لها احترازا من تقطعها بالبدن (والكل طعام) أي غير مطبوخ
(يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان الخلو ط غير مطبوخ ولم
يوجد منه ريح فانه حينئذ مغلوب مستهلك فلا شئ عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند
أي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فلا شئ عليه بأكل الزعفران فانه يستعمل في الاطعمة
فالتحقق بها ولا يحنيفة انه طيب حقيقة ولا تسقط هذه الحقيقة بالضرورة التبعية للطعام
بأن كان في طعام مسه النار لم تمسه كذا في الشئ (وكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة
نقطية وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا اوضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه
نقطية بعض وجهه أو رأسه الا أنه رفع تكليفه لدفع الحرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

أو أكثرها وهو سبعون
أو أوسطها وهو عشرين
وهو الوسط فاختره له
وفق على مواظبتها أو
مواظبة بعضها فتكون
من سعاد الدنيا والآخرة
ان شاء الله تعالى (الاولى)
لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي
ويميت وهو حي لا يموت بيده
الخير وهو على كل شئ قدير
(الثانية) سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (الثالثة)
سبح لله ووس رب الملائكة
والروح (الرابعة) سبحان
الله وبحمده

قوله أو عارضه بفتح
الصواب بكسر

الكففة المسحبة فيه بخلاف كب الوجه فانها الرقة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند أرباب المروءة

* (فصل في مباحاته الغسل) أى الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان وبكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا ينزل الوسخ بأى ماء كان بل يقصد الطهارة ودفن الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الإعياء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أى للطهارة والنظافة لا قصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أى لانه سنة لمن احتاج اليه والا فالاولى تركه مطلقا (وتقلد السيف) أى ونحوه (والقتال) أى مقاتلته عند قومه بدأ ودفعا على وجهه جوز شمرعا (وشد الهميان) بكسر فسكون أى ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أى وشدها وفي رواية عن أبى يوسف كراهتها اذا شد بها برسمه وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها ابريم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدهم او عنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ معن عن الآخر (والاستطلال) أى قصد الانتفاع الى الظل (بيت) أى من داخل أو خارج (ومجل وعمارية) بنتج العين وتشديد التختة أى محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قرب منه (فسطاط) بضم الفاء أى خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما لم يصل رأسه اليها وفيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (وثوب) أى من فروع على عود أو يده أو يد غيره بحيث لا يمس رأسه (وغبرها) أى وغبر المذكورات كظل الجدار والجبل والبلج وأمثالها (والاكتحال) بالاطيب فيه أى علا بالسنه وتوقية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرآة) أى للاطلاع على الهيئة (والسوال) أى استعمال المسوال (ونزع الضرم) أى قلعه مطلقا (والنظر المكسور) أى قطعه (والقصود) أى الاقتصاد (والجمامة) أى الاحتجام (بلازالة شعر) أى في موضعهم (وقلع الشعر الثابت في العين) وكذا أقطع العرق والاختنان وانفقاء الدم والقرح (وجبر المكسور) أى اصلاح المكسور (ونعصيه بخزقة) وكذا انعطسته اذ لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطنى (والسبز) أى سائر انواع البز (والثوب الهروى والمروى والقصب) بفتح تين أصناف من الثياب وهذا كله اذ لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا مازنا بطيب (والبرد المولون كالعدي) أصناف من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسي (والتوشيع بالقميص) بأن ياتر به ويجعل باقيه في جانيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد غير مفيد اذ يصدف عليه انه لا لبس القميص على وجهه الخطب (والارتداه) أى بالقميص (والاتزار به) أى بالقميص على طريق الانفراد او الاجتماع (وبالسراويل) أى الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أى الاتزار بها من غير عقدها فانه حينئذ لا يطلق عليه أنه لبس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغر زطرى ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلانه للتهنى عن الاسباب (والقاء القباة) ثوب مشهور (والعباء) كسما معروف (والقروة) وكذا اللباد (عليه) أى على نفسه (بلا ادخال منسكبه) وقد سبق عنه هذا في باب المبكر وهاتين ناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

٣ قوله معن عن الآخر
الصواب ان الخاص المتقدم
لا يفنى عن العام المؤخر
وقوله وانفقاء المناسب وفق

سبحان الله العظيم وبحمده
(الخامسة) أسئغفر الله
العظيم الذى لا اله الا هو
الحى القيوم وأسأله
التوبة والمغفرة وأسأله
العفو والعافية (السادسة)
اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منعت ولا راد
لما قضيت ولا ينفع ذا الجدل
منك الجد (السابعة) لا اله
الا الله الملك الحق المبين
(الثامنة) بسم الله الذى
لا يضر مع اسمه شئ فى
الارض ولا فى السماء وهو
السميع العليم (التاسعة)
اللهم صل وسلم بآرك أفضل
صلواتك وسلامك وبركائك
على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا بعد لابس اذا قام كما ذكره في الكبير اللهم الا ان يقال مراده ههنا بالقاء القباء لاسه مقولاً ومعه كوسا لكن صرح في باب المباحات من المنسك الصغير بلطف والقاء القباء على منكبيه بلا ادخال يديه في كفيه (ووضع خذته) وكذا رأسه (على وسادة) اي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده او يذغره على راسه وانقه) اي بالاتفاق لانه لا يسمى لابس للرأس ولا مغطى للأنف (ولابس المدام) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من النعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المدام على ما في القاموس (والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الاحرام (والشمسك) وهو السرموزة البغدادية التي لا تغطي الكعب (والمصندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا المتأخرون في لبس المصندلة قياساً على الخف المقطوع لانه في معناه انتهى وهذا كما مع وجود النملين وقدرته عليهم الا انهم افضل لكونهم على هيئة السنة وللروح عن خلاف بعض الأئمة (وتغطية اللعبة مادون الذقن) لانه لبس من الوجه وهو يدل بعض منها (واذنيه) لانهما عضوان مستقلان ولوعدا من الرأس في حكم المسح عندنا وعدا من الوجه عند بعض السلف (وقفاه) لانه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس والقفا وراء العنق ويذكر وقد عتد (وفاه) هذا لا يصح مبني ومعنى أما المبنى فليكونه مجروراً بالاضافة في العبارة ان يقول فيه أو فاه وأما المعنى فلا نه جزم من أجزاء وجهه فليس ذلك مباح له بل كرمه كتغطية ذقنه وانقه ثم قوله (ويديه) بظاهره يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعة فيعمل على تغطية يديه بمندبل ونحوه (وسائر يده سوى الرأس والوجه) أي كاهما أو بعضهما (والجل على رأسه اجانة) بكسر همز وتشديد جيم أي مراكأ وطنت (أو عدلاً) بكسر العين أي نصف حل يعدل مثله (أو جوالقا) الظاهر أنه غير منصرف لانه جمع على ما في القاموس لوعاء مغزوف والظاهر أنه معرب لجوال ويزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقا) أي صفحا أو صفحة (ونحو ذلك) كقندرو لوح وباب (بمخلاف حل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في بقعة وأكل ما اصطاده أي بغير أمره (حلال) أي في الحل من غير ان يشار كذبة محرم بوجه من وجوه الامانة عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسه النار) وكذا ان لم يسه كما سبق (أو تغير) ففي الخبة وله أكل طعام فيه طيب بمسسه النار وتغير واما أكل طيب غيرته النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء (والسمن) أي وله استعمال السمن بالاكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشيرج) أي دهن السمسم والمراد به الخالصان من الطيب المستفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب فيه والشحم) أي دهنه وكذا الالية والمراد أكل هذه الاشياء ويحتمل الاذهان بها أيضاً في الخزانة الاكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو الحرض أو اذهن بزيت أو شحم لا بأس به لكن قال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من ان استعمله لا يجوز الا في جراحة قلت وأعل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة وإذا أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفتحها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر الحل وحشيشه وطباو يابس) أفاد ذكره عدم القياس للحل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمداً وآله وصحبه أجمعين
والانبياء والمرسلين
والملائكة والمقربين وسائر
عبادة الصالحين (العاشرة)
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم أعوذ
بك من همزات الشياطين
وأعوذ بك رب أن يحضرون
فهذه العشرة كلمات اذا
كر كل واحدة عشر مرات
حصل له ثواب مائة كلمة
وذلك أفضل من ان يكرر
ذكر واحد ائمانه مرة لانه
لكل واحدة من هذه
الكلمات فضل عظيم
مستقل عن غيره وللقاب
بكل واحدة ثبته وتلذذ

لا اثم فيه فان انشاد الشـهر القميج وانشاء مذبوم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج والتزويج) أى اصاله وتبابة خلافا للشافعي حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (ويزيح الابن والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتبليث والفتح أخف وأشهر (والبط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحان الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أى يسطون أنامله لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أى وحك سائر بدنه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشدة) وأخرج دم والجلبوس في ذلك عطار (وكذا مع من له رائحة فائحة (لا لاشتغال رائحة) أى لا لقصدان يشتم رائحته أو يعيق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادسه أى اذا استحققه لضرب الصديق عبده الذي أضل الناقة التي كان عليها ازملة بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعتقه ويؤخذ منه ما شتهر أن من غام الحج ضرب الجمال على اضافة المصدري لمفعوله وان حمله بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أى بشرائطه ويكل باحتساب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أى باذابه (وفعل ما ياتي في بابيه هذا) وفيه إشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

(باب دخول مكة)

أى آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أى كرامة (وتعظيما) أى مهابة (وصفة أداء الأفعال) أى اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أو قل الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بروع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العليين فهو وهوهم أنه يختص بمن رجع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتي (فعلية بالسكينة) أى الطمأنينة في البطن (والوفار) أى الرزانة المتنافسة للحنفة في الظاهر (والدعاء) أى وبلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أى لاجل قضاء الحاجات الدينية والدنيوية (والا كثار من الاستغفار) الاول بالاكثار (لحط الاوزار) أى لوضع أثقال الآثام ومحقق ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أى ان قدر (ان يدخله) أى الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع نعليك انك بالوادى المقدس طوى (راجلا) أى ماشيا لقوله سبحانه يا أولئك رجالا يؤمنون بالله واليومنة وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أى بعير ضعيف اطول الطريق يأتيان من كل فج عميق الى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقلو أنعامهم يذئ طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيمان الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أى كاشف الرأس وفيه انه لا يكون الا مكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة فيفيد لو عمدلة في حضرة العزة

اذا لاحظت الذكر معناه
والنفس في الاتقال من
كله الى كلمة نوع رويحة
واسترواح بملاحظة معانيها
المجددة فليوجه الى ذلك
توجهها تاما من غير أن
يجريها على لسانه من غير
ملاحظة معانيها فان
المعاني للاناط كالارواح
للأجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجلسة الميت
فلا يكون تأثير فيتحل
فكر ساعة الصلاة وقراءة
الاوراد من الشواغل فانه
في ذلك الحال يتأجج ربه
وهل يليق أن يخاطب
سلطانا من سلاطين الدنيا
وهو ذاهل عما يلفظه

كما أشار إليه بقوله (كسجون) أي مذنب مجوس أو عبد شارد مأخوذ (بعرض على الملك الغفار) فإن السلطنة تقتضي العزة المرحبة لغير المذلة المقتضية المرحمة والمغفرة ويقول اللهم ان هذا حرمك وحرم رسولك فخرم لحبي ودمي وعظمي على النار اللهم آمين من عبد الملك يوم تبعث عبادك (ثم يلي) أي يستقر على تليينه (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقديس والتعجيد (وبصلي على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي الى صراط الحميد (ويدعو) لنفسه أيضا لوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذي طوى) بضم الطاء مفتوحا وغيره ثوبن وقد قرئ بهم - ما في القرآن وفي القاموس من مثلثة الطاء و ثوبن موضع قرب مكة من طريق العمرة يعني التعميم وقال ابن جماعة ان ذا طوى ما بين الثنية التي يصعد اليها من الوادي المعروف بالزاهر وبين الثنية التي ينحدر منها الى الابطح والمقابر وقيل غير ذلك فان تسير المكان الثمين فيها والافبع عاذبه (فبقة تسبل) أي من ماء بئر أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة (من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والاخيت تسير) أي عما قبله أو ما بعده وأما موضع من قرب مكة ان دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلا فبقتسبل من بئر ميمونة بطيئة امكة الذي يجذاه جبل حراه (وهو) أي هذا الغبل (مستحب) أي للظاهرة أو المنظافة على قصد الدخول (حتى للعائض والنفساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخوله أي مكة (للبلا ونهارا) أي لكن دخولها نهارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلًا ونهارا وهو أعني النهار أفضل وهذا قول النخعي واحتج من الشافعية وفي فتاوى قاضيخان المستحب ان يدخلها نهارا لما كان من عمر رضى الله عنهم الاية - من مكة الاباب بذي طوى حتى يصبح ويد تسبل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللائظ اسلم والجهمور على أنه يجوز له أن يدخل ليلًا ونهارا متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال بعض القامس يكره دخولها ليلًا وله كراهة تنزيه للخفا على أسبيل من الحرمانية (ويستحب) أي عند الاربعاء (ان يدخل) أي مكة (من ثنية كداه) بفتح الكاف محدودا على ما سمح به صاحب القاموس وهي العقبة العليا على درب المولى (من أعلى مكة) وهو الجحون لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل منها عام الفتح تقاولا بالاستعلاء ولأن ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل أئمة من الناس تموى اليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس ان يقصد اليهم من وجوههم - من لامن ظهورهم - (قيل) قائله الطرابلسي (وان لم تكن) أي الثنية العلمية - في طريقه (بأن جاءه) ثلثا من جهة اليمن أو العراق (فيمنع ان يعرج) أي يعبل من طريقه (اليها) أي الى تلك الثنية ليدرك الثوبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بالافريق بينهما وموظاها بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والانداء اعترض صلى الله عليه وسلم من الجمرة ولم يروا حد أنه دخل من تلك الثنية وهذا كله اذ لم يكن ضيق وزجة فان كان فلا بأس ان يدخلها من أي موضع شاء خضر صافي هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرجة من غالب افراد الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل خص بمن خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التعميم والافهم معارض بما ثبت في السنة (واذا رأى مكة) أي بلدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا حلالا

حال خطابه مع ان السلطان لا يطالع على سريرة هذا الذي يخاطبه فكيف يخاطب رب العالمين المطلع على السرائر وتحتفي الصدور بخطاب هو غافل عن معناه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان هداه الله تعالى ورفقه لذلك واطب على ذلك كل يوم وأحسن الاوقات لذلك بعد صلاة الصبح وعلى الله تعالى القبول (ويقرأ) أيضا من الآيات والسور القرآنية جلة وردت الآثار بفضلها وهي سورة الفاتحة مرة وسورة الاخلاص ثلاثا

وكذا اذ بلغ رأس الردم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمدي وكان يسد البيت منه فنهلك
بقصف ويدعو بما شاء من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألتك منه نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله
ملياً أي تارة (دعاً أي أخرى (الى ان يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام
والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيماً لبيت الله وتقضيه لآباده الآن يكون له
عذر بأن يحشى على أهله وماله الفسقة والضبايح ولهذا قال تعالى البحر الزاخر وشرح القدر
(بعد حط أنقاله) أي في موضع حصين ليكون قلبه غارغاً وقبلة أي قبل حطه (أفضل) أي
دخوله في المسجد (ان تيسروا نكاحاً لاجتماعه اشتغل بعضهم بحط الأثقال) أو يحفظها بعد
حطها (وبعضهم باداء الأفعال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لغيره ثياب ونحوه)
أي من استنجز منزل وأكل وشرب (الاعذر وان كانت امرأة لا تبرأ للرجال) أي سواء بجلبته
أو غيرها (يستحب لها ان توخر الطواف الى الليل) لانه استرلها

• (فصل يستحب) • أي باتفاق الأربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولودخل من
أسفل مكة (منه ثمار جله يعني) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقاً (دعاً أي ملياً
على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أعز بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم
من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي
وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام
واليك يرجع السلام حيناً ربنا بالسلام وأدخله دار السلام تبارك ربنا ونعاليها إذا
الجلال والاکرام (حافياً الان يستتير) كما في الاختيار وزاد في كثرة العباد ويقبل عتيته
(واذا رأى البيت) أي الكعبة العظيمة (هلاً وكبر ثلاثاً) قد لهما أولاً ولاخيراً منهما (وصلى على
النبي صلى الله عليه وسلم ودعاً أي أحب) وقدر روى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان
اذا نظر الى البيت قال اللهم زدني ثباتاً وشرفاً وتعظيماً وتكرماً وبراً وهابة (ومن اهم
الادعية طلب الجنة الاحساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع
يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه لهدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كأنه قد روى
والهداية والكافي والبدايع بل قال السمرجاني المذهب تركه وبه شرح صاحب اللباب
وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار صرح أنه بكرة الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف
ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره
الكرمانى وسماه البصرى مسجداً وكلهم ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة
متبعة في الاحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه
حينئذ وما يافعه له بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة
الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان
العلامة البرهمطوني كان يزجر من يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم ترجمه نحو الركن
الاسود ولا يشتهل بتحية المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ان عليه

والله وذاتين ثلاثاً وآية
الكرسى ويقرأ آمين
الرسول بما أنزل اليه من ربه
والمؤمنون كل آمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله
لا نفرق بين أحد من رسله
وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك
ربنا واليك المصير لا يكلف
الله نفساً الا وسعها لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت
ربنا لا تؤاخذنا ان ننسئنا
أو أخطأنا ربنا ولا تتحمل
علينا اصراً كما جعلته على
الذين من قبلنا ربنا ولا تتحملنا
ملاطفة لنا به وأعف عنا
واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف أو أراد به بخلاف من لم يردّه وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
 الا ان يكون الوقت مكرها للصلاة (ولا يشئ آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى
 والاشراق والتهجد (الا ان يكون عليه فاتحة) من القروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان
 يخاف فوت المكتوبة أى نفسها (أو الوتر) أى فوته (أو سنة راتبة) أى من السنن المؤكدة
 القبلية أو البعدية (أو فوت الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا جماعة الجماعة (فيقدم كل ذلك على
 الطواف) أى طواف التحية وغيرها

* فصل فى صفة الشروع فى الطواف اذا أراد الشروع فيه * أى فى طواف بعده سعى فانه
 حينئذ يستلزم الاضطباع والرمول (ينبغي ان يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما
 يرويه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى
 الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولو اضطبع قبل شروعه فى الطواف بقليل
 فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد
 أفضلية القبلية فينبه ما تبين فى الجملة فتقوله فى الكبير ولا تنافى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر
 كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا
 فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتى الطواف مضطبعا يكره له ان يكشف
 منكبيه ويأتى الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المسنون (ان يجعل
 وسط رداءه تحت ابطنه الايمن ويلقى طرفيه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن
 مكشوفاً) أى على هيئة أرباب الشجاعة اظهروا للجلادة فى ميدان العبادة (وهو) أى
 الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير
 تأخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأس فلا يشافى ما قال فى البحر من انه لا يستلزم طواف الزيارة
 لانه قد تحلل من احرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من
 لبس الخيط لعذر هل يستلزم فى حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان
 الاضطباع انما يستلزم لمن لم يلبس الخيط أو من لبسه من الرجال فيه عذر فى حقه الاتيان بالسنة أى
 على وجه الكمال فلا يشافى ما ذكره بعضهم من انه قد يقال يشترط له جعل وسط رداءه تحت
 منكبيه الايمن وطرفيه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قال فى عمدة المفاسد
 وهذا لا يعدل ما فيه من التشبه بالاضطباع عند العجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما
 يظهر قلت الاظهر رفعه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبهه بقوم فهو منهم (ثم يقف
 مستقبلاً البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الركن اليماني بحيث يصبى جميع الحجر عن يمينه
 ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى للخروج
 عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميعه بدنه قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند
 الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه
 الهيئة مستحبة والافلو استقبل الحجر مطلقاً ونوى الطواف كنى عندنا فى أصل المقصود الذى
 هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء
 الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم عشى

فانصرف على القوم الكافرين
 شهد الله أنه لا اله الا هو
 والملائكة وأولو العلم قائماً
 بالقسط لا اله الا هو العزيز
 الحكيم قل اللهم مالك
 الملك تؤتي الملك من تشاء
 وتنزع الملك ممن تشاء
 وتعز من تشاء وتذل من
 تشاء بيدك الخير انك على
 كل شئ قدير قد جاءكم رسول
 من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم
 حريص عليكم بالقومين
 رؤف رحيم فان لو لا فضل
 حسبي الله لا اله الا هو عليه
 توكلت وهو رب العرش
 العظيم لقد صدق الله رسوله
 الرؤيا بالحق

مستقبل الحجر مارا الى جهة عينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت وعينه الى خارج البيت فهذه كيفية مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير اليه كلام المصنف في التكبير (ثم عشي مارا الى عينه) أي الى جهة اليمين من الطائف (حتى يجاذي الحجر) أي يقابله (يفقف بجياله) أي يجتنبه ويذوق منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه وفيه خلاف المالكية ووافقه الامامية (ويبسل ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابل الحجر (هذا منكبه أو أذنيه) أي كفاي الصلاة وهو الأصح (مستقبلاً بطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم يكن لهما مع التكبير معية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل مجازاة الحجر (بدعة) مكروهة عند الأربعة ولا يغرك ما يفعله المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه أما بالقبلة أو باليد على مافي القاموس (وصفة الاستلام) أي المسنون على وجه الكمال (ان يضع كفيه على الحجر) أي لا كفوا واحداً على هيئة المتكبرين فان الحجر الأسودين الله في أرضه يصافحهما عباده (ويضع فيه بين كفيه) أي تشبهاً بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير صوت) أي يسمع (ان تيسر) أي كل من الوضع والتقبيل (والا يمسحه) أي يمس وليس الحجر (بالكف) أي الأولى أي يباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي كفيه بدل التقبيل (ويستحب ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرهه) أي السجود (مع التقبيل) أي مع تحققة قبله (ثلاثاً) قيداً لهما وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح التكنيز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا العزيز بن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الأولى ان لا يسجد عندنا لعدم الرواية في المشاهير (وان لم ييسر ذلك) أي جميع ما ذكر من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شياً) أي من عصاً أو نحوها (وقبل ذلك النسيان أمكنه) أي الامساس أو التقبيل (والا) أي بان لم يمسكه الامساس أيضاً للزحمة وحصول الأذية أو ليكون الحجر ملطخاً بالطيب وهو محرم (يقف بجياله) أي بجذاء الركن (مستقبلاً له رافعا يديه مشيراً بهما اليه كانه واضع يديه عليه) يجوز بالاضافة وبالتنوين (مبسملاً مكبراً مهلاً لا حامداً مصلداً داعياً وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة (الحدادي) أي شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاضيخان وغيره وهو موافق للمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم محجن معه ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مستنوناً ثم استدلل برواية البخاري واستلم الحجر كلما مر به ان استطلاع من غير ايداء انتهى ووجه غرابته لا يخفى اذ دلالة قبه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعام يخص بالدليل مع كون القياس يقتضي ذلك أيضاً لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتموضع التقبيل في البديل على وفق الاصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بانهم ولا بأسه الى القبلة ان تغذر التقبيل

لتدخل المسجد الحرام
ان شاء الله آمين محلة بين
رؤسكم ومقصرين
لا تخافون فعمل ما لم تعملوا
فجعل من دون ذلك فتحاً
قرئاً الحمد لله الذي لم يتخذ
ولداً ولم يكن له شريك في
الملك ولم يكن له ولي من
الذل وكبره تكبرا بسم الله
الرحمن الرحيم سبح لله مافي
السموات والارض وهو
العزير الحكيم له ملك
السموات والارض يحيي
ويميت وهو على كل شيء
قدير هو الاول والاخر
والظاهر والباطن وهو
بكل شيء علیم يولج الليل في
النهار ويولج النهار

(وسن الاستسلام في كل شوط وان استلمه في أوله وآخره اجزأه) أى عن أصل السنة أو المعنى كفاه ولا شئ عليه لكن قال في فتاوى السراجية وشرح المختار ان الاستسلام في أول الطواف وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والشكا في صرحا بأن السنة ان يستلم بين كل شرطين وكذا بين الطواف والسعي ولاننا في بين القولين فان استلام طرفيه آدمي بينهما واول لعل السبب انه يتفرع على استسلام ما بينهما من ترك الموالاة بخلاف طرفيهما ثم هل يرفع اليدين في كل تكبير سنة قبل به في مبدأ كل شوط أو يختص بالاول فقال ابن الهمام الى ان الثاني هو المعقول وظاهر كلام الكرماني والطحاوي وبعض الاحاديث يؤيد الثاني فينبغي ان يرفعهما مرة ويتركه رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف هما ممكن أخرى ثم ان كان معتمرا أو مقمتا يعطى قطع التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (واذا فرغ من الاستسلام) أى ومابعد طواف به من الاحكام (أخذ عن يمين نفسه) أى وعن يمين الحجر باعتبار حداثته وما ألهاها واحد أو المقصود التيامن الواجب وهو (عما يلي الباب وجعل البيت عن يساره) كما يستلزمه ما قبله (فيطوف سبعة أشواط) أى جمعا بين الركن والواجب (وراء الخطيم) أى الحجر وجوبا (وسن الحجر) الى الركن الاسعد (البه) أى الى وصوله اليه ثانيا (شوط) وهذا على تقدير مراعاة الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والافال دورة حاصلة من كل جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يفكر ما فعله بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالف للاجماع ولا يحسب القدرا الزائدا الى الحجر عند الاكثر فتأمل وتذكر (ويرمل في الثلاثة) أى في دورات الاشواط (الاول) بنعم ففتح مختلف جمع الاولى ضد الاخر فان معنى في الشوط الاول ثم تذكر لم يرمل الا في شوطين وان لم يرمل في الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولونذكر بعد الثلاثة الاول لا يقال الاصل في الحكم أن يزول بزوال علمه فانما يقول قد فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد زوال المشروعية تذكر النعمة الامن بعد الخوف ليذكر علمها فهذه علم أخرى والحكم قد ثبت بعلم متبادلة واتفقوا شخص العلم لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم ولئن سلم فالحكم هنا مع عدم العلم فهو غير معقول المعنى فيكون بعد في المبنى (حول جميع البيت) أى في رمل بين الركنين أيضا خلا لما نال من خالف أى بعض الشافعية (وهو) أى الرمل (ان يسرع في المشي) أى لا مطلقا بل كما قال (ويذكر كتيبه) أى يحركه من جانبيه (ويرى) يضم فكسر أى يظهر (من نفسه الجلادة) أى في قيامه بالعبادة المؤذنة للشجاعة في ميدان الجهاد (والقوة) أى على الطاعة والمقاومة كذا فسر فاضحان في شرحه والمصنف خطه عما قبل هو الاسراع (مع تقارب الخطا) بالضم والفتح جمع خطورة (دون الوتوب) بالضم أى القفز (والعدو) بفتح فسكون أى الطاق ثم الرمل سنة باقية على الصحيح وقيل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (وعيشى في الباقي) وهو الاربعة (على هيئته) بكسر الهاء أى سكونه وطماننته المارة في هيئته (والرمل بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أى من غير مناجاة في المكان ومدافعة محمرة للانسان وكذا انفس الطواف بلاره ل أيضا لانه ينبغي ان يراعى الخروج عن الخلاف بان لا يترك يده او ثوبه على الشاذروان (والا) أى وان لم يكن به سهولة ولا بغير مدافعة (فالطواف بالبعد منه)

في الليل وهو علم يمدت
الصلاة وراعتوا بالله ورسوله
وانفقوا مما جمل لكم
مختلفين فيه فالذين آمنوا
منكم وانفقوا هم أكبر
هو الله الذي لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة هو
الرحمن الرحيم هو الله الذي
لا اله الا هو الملك القدوس
السلام المؤمن المهيمن
العزیز الجبار المتكبر
سبحان الله عما يشركون
هو الله الخالق البارئ
المصور له الاسماء الحسنى
يسبح له ما في السموات
والارض وهو العزيز
الحكيم (ويؤتى على
قراءة المسبحات العشر الى
أحد اها سبدا

أى من الميت بالرمل وكذا بغيره حينئذ (أفضل من القرب بغير رمل) أومع مدافعة لأن نفس
 الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمدافعة معصية (فإن ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه
 الرمل لامن قريب ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الزحمة) أى وتتكشف
 الغمة (فيزل) لأن المبادرة مستحبة وهي لاتدفع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله
 (ولا يطوف بالرمل إلا اذا تعذر المرض) وكذا اذا تعذر لكبر وغيره واماعبارته في الكبير فاذا
 ازدحم الناس في الرمل يقف حتى تزول الزحمة ويجدد مسلكا فيرمل فوهمة انه يقف في الاثناء
 وهو مستبعد جدا عرفا وعادة لما فيه من المخرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاشواط واجزاء
 الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء انها واجبة فلا تترك لحصول سنة مختلفة فيها
 والله أعلم فالوحصل التزامه في الاثناء بفعل ما قد عرفه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه
 فان ما لا يدرك كله لا يترك ابعض ثم قوله في الكبير ولا يطوف بدون الرمل في تلك الثلاثة لانه لا بد
 له بغيره من الاستلام بالخمر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لان الاشارة اليه بدل له فينبغي ان
 يحتمل على الاتيان في حال الانتهاء والانهاء لعدم ما يترتب عليها من فوات الموالاة مع
 الامكان على أصل الاستسلام الذى هو سنة مؤكدة فيها (ويكون في طوافه) أى في جميع
 اشواطه أو أنواعه (ذاكرا) أى سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفي حكمه سائر اذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من
 حيث علمه صلى الله تعالى عليه وسلم في الطوفة الواقعة في حجه وعمره لكن قد يقال انه صلى الله
 تعالى عليه وسلم قرأ آية تزيها أناني الدنيا سنة الآية بين الركعتين مشيرا الى جوازها
 وشعره بأنه عدل عن القراءة دفعا للرجوع عن الامثلة ليتوهموا ان القراءة في الطواف شرط
 أو واجب فيه كما في الصلاة وأما ما قيل من ان قراءة آية ربنا ان كان على قصد الدعاء دون
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعد بحسب العادة انه تقويه الفضيلة الجائزة للجميع
 بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أى بالدعوات
 الماثورة وغيرها المتعارفة المشهورة في محالها المسطورة ومن جعلها اذا تجاوز عن الركن أن
 يقول اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن امنك وهذا المقام مقام العائذ
 بك من النار ولا يصد به مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد به العائذ أيضا بل أراد بالمقام هذا
 المكان وبالعائذ جنس المستعبد أو خصوص نفسه المتجنى الى حرم ربه ومن الماثور اللهم
 فنعني بعارز تقني وبارك لي فيه واخلف على كل غائبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير واذا حاذى الركن العراقي يقول غير مشربا له ولا مسلم عليه
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والنمر والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الازل
 والمآل والولد ثم يقول وهو في محاذة الميزاب اللهم أظني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 ولا باقى الا وجهك من غير ان يقول ولا فاني الاخلاق لتوهم المعنى الفاسد واسقني بكاس محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا وعند الركن الشامي اللهم اجعله حامي ورا
 وسعيا مشكوراً وذنبا مغفورا وتجارة ثابته في عالم ما في الصدور واخرجني من الظلمات الى
 النور وعند الركن اليمني اللهم انى ألتك العقوف والعافية في الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

المخضر عليه السلام الى
 ابراهيم التيمي رضى الله
 عنه ووصاه أن يقولها
 غداة وعشية وذكر لها
 فضلا كبيرا ونقلها أبو
 طالب المصكي في قوت
 القلوب والامام حجة
 الاسلام أبو حامد الغزالي في
 الاحياء رضى الله عنهم اقالا
 روى عن كرز بن وبردة كان
 من الابدال قال أنا في أخى
 من أهل الشام فاهدى لي
 هدية وقال يا كرز اقبل منى
 هذه الهدية فانهم الهدية
 فقلت يا أخى من أعدي لك
 هذه الهدية قال أهدها لى
 ابراهيم التيمي قال كنت
 جالسا في فناء الكعبة

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لافي الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستحبة ويصح انشاط الدعوات خصوصا المأثورات لللايلحن فيها فيخشى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فنبوا مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أى في اثناء دعوات الطواف أو قبل الدعوات فانهم من أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان لاسيما عند الركن الاعظم ويحذر كل الحذر من قول بعض الجهلة قبالة الحجر الاسود اللهم صل على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخرين صلى الله على نبي قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا المشاهد الحج شيئا من الدعوات فان توقفتما يذهب بالركة لانه يصير كمن يكره محظوظه بل يدعوا بمجابهة ويدكر الله تعالى كيفما ظهر له متضرعا وان ترك بالماثور منها فحسن أيضا على ما قاله غيره واحد من أصحابنا الكثر الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والروى عن السلف مستحسن ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني) بتخفيف الياء وجوز تشديدها أى الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أى حين وصوله والمراد بالاستلام هنا مسه بكفيه أو بيمينه دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والتسكيرة من دون تقبيله والسجود عليه ثم غمس العجز عن اللمس للزجعة ليس فيه الغيبة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال في النخبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقبله في أصح الأقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر وعلى عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الركن الاخران فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا يخفى ان الاشارة في الركنين اليمانيين أيضا بدون العجز والزجعة غير معتبرة فلا يعتزل ما يفعله بعض الجهلة والتسكيرة (واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أى بطريق السنة المؤكدة كما سبق (فحتم به) أى كما بدأ به ليقع ختامه مسكا وفي الكبير ولا يلبي في حالة الطواف أى جهرأ أو يقبل بطواف العمرة والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم ثم يأتي المقام وساقى تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أى لصلاة الطواف على وجه الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فصل في خلته) وهو الأفضل لعله صلى الله تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا وأحيث يسير لمن المسجد الحرام وغيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا ستان عند

وأما في التلليل والتسبيح
والتحميد اذ جاعني رجلا
فلم علي وجلس عن يميني لم
أر في زمني أحسن وجهها
ولا أشد تباضا ثياب ولا
أطيب ريحا منه فردت
سلامه وقت له يا عبد الله
من أنت قال أنا الخضر
جئتكم حبالا في الله عز
وجل وعندى هدية أريد
ان أهديها لك فقلت ماهي
قال هي ان تقرأ قبل ان
تطلع الشمس وتبسط على
وجهه الارض وقبل ان
تغرب سورة الفاتحة سبع
مرات وقبل أعوذ برب
الاسم سبع مرات وقبل
أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنة لكن لو نوى سنة الطواف
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استعجاباً عند الأربعة
(في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخاصة الدلالة على التوحيد والتعبد (ويستحب أن
يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه السلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فأقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلتي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك إيماناً
يا أشرك لي ويقيناً صادقاً حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاً باقمت لي يا أرحم الراحمين
روى انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك
وفرجت همومك وغمرتك وإن يدعوه أحد من ذرية من بعدك الا فأت به وزعت
فقرة من بين عيني به وتجرت له من وراء كل ناجر واقفه الدنيا وهي كارهة وان لم يرد على
مارواه الا زرقى والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساکر ووردان آدم عليه
السلام دعاءه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا منافاة بين
الروايات لاحتمال انه دعاء في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف
في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الركعة فلا أصل له في السنة
ولا رواية عن فقهاء الامعة عن الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السعي بقربة
سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون
في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذ لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة
والخاصة وسأني زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يعلق بالملتزم أو باستار
البيت المأظم (بقرب الحجر يوضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة ولا يسر أخرى
والوجه بكلمة مرة لأن المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)
أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجيمي في منسكه ويسط يديه اليمنى مما يلي الباب
واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجدا ما جسد لا تنزل عني نعمة
أنعمت بها علي ومن المستحسن الهوى وقتت يبابك والتزمت باعقابك أرجو رجعتك وأخشي
عقابك اللهم حم شعري وجسد على النار اللهم كما صفت وجهي عن السجود لغيرك فصن
وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العميق أعتق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار
يا كرم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم (بالضرع) أي مقفراً بانظار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة
المذلة في الحضرة والمهزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع
الباطن (مصلحاً على النبي المختار) أي أقول وأخبر بهداً الحمد والثناء وسامراً لا ذكراً (ثم يأتي
زمزم) أي بئرها (في شرب من مائها) أي قائماً وقاعداً وراهاً مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم اني
أسألك علماً نافعا ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء ويسمي ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويضلع) أي
يبلغ في شربه فانه ورد آية ما يشنا وبين المتأقين انهم لا يضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة
الاخلاص سبع مرات وقول
يا أيها الكافرون سبع
مرات وآية الكرسي سبع
مرات وسبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
سبع مرات وتصل على
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع مرات وتستغفر
لنفسك ولو الديك ولمن
توالد من أهالك وللمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات سبع مرات
وقول (اللهم) افعل لي
وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين
والدنيا والآخرة ما أنت
له أهل ولا تفعل به ايام ولا ناً
ما نحن له أهل انك غفور رحيم

دلو بنفسه ان قدر وشرب منه وبقرغ الباقي على جسده وقبل بقرغ الباقي في البئر وهو عمالا
 يظهر وجهه وأما ما اشتهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحة محمول على
 خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون
 فقال لولا أن تغلبوا لتركنا حتى أضع الحبل لي هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فبرز على دلو فاشرب ثم سجد فيها فغشاها في زمزم ثم قال لولا
 أن تغلبوا عليا لتركته بيدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا صب بنفسه
 وإنما صب غيره للتبرك بسؤره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بوجه فيها إليه
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود إلى الحجر) الأسود فيستلمه أي كما سبق (ان قدر والاسم قبله) أي
 ويشير كما تقدم (وكبر وهال وحده وصلى) أي على المصطفى (ثم مضى إلى الصفا) أي من باب
 الصفا استحبنا (فهي) أي وجوباً وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان
 كل طواف بعده سعي فإنه يعود إلى استلام الحجر بعد الصلاة فلا فعلى ما قال قاضي بخان في
 شرحه ان هذا الاستلام لاقتحاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد إليه
 انتهى وقوله لاقتحاح السعي أي لأرادة افتتاحه ولعل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر
 عليه من غير اقبال اليه حال توجهه إلى الصفا بقتضى المروة والوفاً وموجب الاستعانة بمناقبه
 من محل المدد بالدعاء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولاً ثم يأتي زمزم قال
 والاقول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويصح أن يأتي زمزم بعد الركعتين
 قبل الخروج إلى الصفا ثم يأتي المتمزم قبل الخروج وقيل يلتزم المتمزم قبل الركعتين ثم يصليهما
 ثم يأتي زمزم ثم يعود إلى الحجر انتهى والثاني هو الامهال والافضل وعليه العمل وفي كثير من
 الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاة إلى الحجر ثم توجه إلى الصفا من غير تكرار زمزم
 والمتمزم فيما بينهما وعلل وجهه تركهما عدم تناكدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان
 الحرم مفرد بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة للآفاق
 كما مر (وان كان مفرد بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متعمداً) بأن يكون مفرداً
 بالعمرة في الأشهر ناوياً للحج في سنته (أو قارناً) أي جامعاً بين النسكين في إحرامه (وقع) أي
 طوافه هذا (عن طواف العمرة أي في الصور الثلاثة (نواهله) أي نوى الطواف انقضت العمرة
 (أو غيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعيين معيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافاً آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولا يرد الخلل
 طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذاهبنا أن عليه
 طوافين وسعين للجمع بين النسكين

* (باب أنواع الطواف) *

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها المميّزة عن أخواتها
 (أما أنواعها) سبعة (هذا يوعم ان أحكامها أيضاً متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الامر
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأحكامها فكذلك ابل انما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها
 فان ظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

قوله رقبته الذي في البخاري
 يعني عاتقه وأشار إلى
 عاتقه اه معجمه

جواد كريم رثوف رحيم
 سبع مرات لا تترك ذلك
 غداة ولا عشية فقلت من
 أعطاك هذه العطية فقال
 أعطانيه محمد صلى الله عليه
 وسلم فقلت أخبرني بشواب
 ذلك فقال اذا قلت محمداً
 صلى الله عليه وسلم فله عن
 ثوابه فإنه سيجبرك بذلك
 فذكر ابراهيم التيمي انه رأى
 ذات يوم في منامه كأن
 الملائكة جاهدته فاحتلته حتى
 أدخلوه الجنة فرأى ما فيها
 ووصف أموراً عظيمة مما
 رآه في الجنة قال فسألت
 الملائكة لمن هذا فقالوا لمن
 عمل بملك قال ورأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ومعه سبعون نبياً وسبعون
 صفان الملائكة

وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد
والورود (وهو سنة) أى على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفتين أنه واجب على
الاصح (للافتاق) دون الميثاق والمكي (المفرد بالحج والقارن) أى الجامع بين الحج والعمرة
معاً (بخلاف المعتمر) أى المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتمتع) ولو آفاقياً (والمكي) أى وبخلاف المكي
إذا كان مفرداً بالحج (ومن بعناه) أى ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها
(فانه لا يسن في حقهم) أى طواف القدوم إذا أفردوا بالحج (الان المكي إذا خرج إلى
الآفاق) أى قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القرآن والتمتع على الوجه
المسنون (ثم عاد محرماً بالحج) أى مفرداً (أو القرآن فعليه طواف القدوم) أى مستحباً
حينئذ (وأول وقته) أى وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صلاته دخول الأشهر
(وأخره وقوفه بعرفة) أى ينتهي بوقوفه بعرفة والافاق خروقه أدائه باعتبار جواز آخر أول
يوم النحر فان غايته الأشهر التي هي محل أفعال الحج (فاذا وقف فقد فات وقته) أى سقط أدائه
(وان لم ينف فإلى طلوع فجر النحر) اذهربا بية وقت الوقوف وأما في المشكلات من أن وقته
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أي بيان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه
ليس الافضل على الإطلاق إذا الفضل لوقته وهو مختلف باختلاف زمان وروده
(ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو قبله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أى بعد وقوفه بعرفة وهو
فيدهما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أى طواف القدوم
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أى بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أى ظهر له
أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أى إلى مكة (وطاف له) أى للقدوم
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجرأه) أى طوافه عن
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أى وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في رقبته
(لم يجزئه) أى طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أى بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أى في طوافه
(ذلك) أى ما ذكر من اضطباع والرمل (إذا أراد) أى المفرد والقارن (تقديم سعي الحج على
وقته الأصلي وهو) أى وقته الأصلي (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والاصل فيه أن
يتبع الفريضة كما في التحفة لكن رخص لخافة الزحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقب طواف ولو
تفلا واختلوا في الفضل من التقديم والتأخير في حق الافتاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن
الاحوط في حقه التأخير لانه لازمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله ولعل هذا وجه
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والمزني عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف القرص وطواف يوم النحر
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يمت الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف
بعرفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك أدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو
بزم بدنه بوضوئه عنده موته ان أوصى بالتمام الحج (وأول وقته) أى وقت جوازه وصحته (طلوع
الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجوارز لأن الواجب فعله في أيام النحر) أى عند الامام

كل صف ما بين المشرق إلى
المغرب فقلت يا رسول الله
ان الخضر أخبرني انه سمع
منك كذا فقال صدق
الخضر وكل ما يقوله فهو
حق وهو عالم أهل الارض
وهو رئيس الابدال فقلت
يا رسول الله فن فعل مثل
ما فعلت هل يعطى مثل
ما أعطته فقال والذي
يعني بالحق نبيا انه لم يعطى
وانه لا يغفر له جميع السيئات
التي عملها ويرفع الله تعالى
عنه مقته وغضبه ويؤمر
صاحب الشمال أن لا يكتب
عليه شيأ من السيئات إلى
سنة ولا يعمل بهذا الامن
خلق الله سبحانه

(وفيه رمل لا اضطباع) أي ان كان لباسا كما سبق (وبعده) أي بعد طواف الزيارة (سعي) الرفع وهو عطف جله على جله وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلهما) أي الرمل والسعي لا الرمل والاضطباع لنفسه المعنى (في القدوم) أي في حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا السعي لا يفعل في طواف القدوم بل في حال القدوم والرمل لا يفعل في حال القدوم بل في طوافه فالصواب أن يقول الا اذا فعله أي السعي في القدوم أي حال قدومه بعد طوافه سواء رمل في طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أي في طواف الزيارة (ولا يسمى بعده) لأن السعي لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سمي (الثالث طواف الصدر) يتختم به الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اثنتان ولذا سمي طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع بفتح الواو ويكسر هاء الوادعته البيت والحج لعدم محبته بدونه ويسمى بحجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لأنه ما حج بعده ويسمى طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركنته وطواف آخر عهد بالبيت لأنه بسن وقوعه حينئذ ذنا ويجب عند الشافعي وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذي هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعي وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالاجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل الظني ويؤيده أنه بسقط بالهدر ونجس بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أي طواف الصدر (واجب) أي على الاتفاقي دون المكي ومن معناه عن استوطن مكة قبل الفتح الاقول (وأقول وقته بعد طواف الزيارة) وامامنا في المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فعمول على وقت استحبابه (ولا آخره) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سعي) وكان حقه أن يقول ولا سعي بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لأنه سامة فترعان على طواف بعده سعي (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (في الحج) أي في حقه خاصة ﴿الرابع طواف العمرة وهو ركنا﴾ أي فرض في أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما مستثنان فيه (وبعد سعي) أي واجب (وأقول وقته) أي وقت طوافه (بعد الاحرام به ولا آخره) أي في حق أدائها ﴿الخامس طواف النذر وهو واجب﴾ أي فرض علاما لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أي اذا لم يعينه (الآن يكون عليه) أي على الناذر (غيره) أي غير الناذر والذي هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أي فقدم حينئذ الاقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من النذور أو غيره ﴿السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد﴾ أي المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره) أي من الاطوفة (فيه يوم هو) أي ذلك الغير (مقامه) أي يثوب منه ويدخل في ضمنه (كالمعتمر) أعم من أن يكون متقنعا أو لا فإنه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذي هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فإنه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لأن تحية هذا المسجد الشريف بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فينبذ بصلى تحية المسجد لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أي التافلة والا فطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أي برمان دون زمان لجواز في أوقات كراهة

الاعمش وقد نقلناه من كتاب
قوت القلوب واحياء علوم
الدين بقليل اختصارا فاحفظ
على ذلك وداوم هذا الله
تعالى وأسعدك في الدارين
ان شاء الله تعالى (ورأيت)
ان ازيد لدعاء مشريفا عظيم
الشفع جدا خفف المؤنة
وردف صحيح الترمذي أحد
كتب الصحاح الستة عن
معقل بن يسار رضى الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قال
حين يصبح ثلاث مرات
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم وفرا
ثلاث آيات من آخر

الصلاة عندنا أيضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذ لم يكن عليه غيره) بقيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثلاً أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بأقله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه اذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالقراغ مما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل اللزوم والقرضية (ولا يشخص) أي ولا يختص جواز وصحته بأحد (اذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً عقلاً فإنه لا يصح أيضاً من المجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحبض والنفس لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخلوا لهم المسجد الا أنهم لو هجموا ووقلوا صبح وعليهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سئل في محله حكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي انقائه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كما يلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستغنى من هذا الحكم اذا شرع يظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ولثلاث تصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على ان من شرع فيهما بنية النفل يلزمه انقائهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) • أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الاعمال الى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كاه في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أطن فيه خلافا لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها انتمى (والوقت) أي بعض افراده وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لا فيه) أي لا واقعاً في داخله وكذا قال الشافعي لو تيمم نية أو بدنه على الشاذر وان أو على جدر الحجر بطل طوافه وما التفت اليه علماً وانما حيث أنهم يماسون البيت بالإدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (واثنان أكثره) لانه مقدار الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عده شرطاً مساحمة له اذ هو ركن أيضاً (قيل والابتداء من الحجر) أي عذ من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطلب الفائق لشارح كنز الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن الأكثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكرهه تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على انه لا يجزئ به الا افتتاح من غيره قال في الكبير رحمه له فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيبي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يسى وان مات في يومه مات شهيداً ومن قرأها حين يسى فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) وقوله ومن قرأها حين يسى فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وان مات في ليلته مات شهيداً ومعنى يصلون عليه يدعونه بالتعظيم فان لفظ الصلاة هو الدعاء بالتعظيم والاباء الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب

مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلف فيه
 المتأخرون قيل لا يجوز به وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام
 لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه من غيره جاز ذكره عند
 عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجز به
 ولو كان في الآية اجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتهى في حق الابتداء فيكون مطلق
 التطوف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره
 والحاصل انه اختار الوجوب به صريح في المنهاج نقلنا من النخبة حيث قال في عدا الواجبات
 والمداية بالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون هو المقول

● (فصل) في أي في تحقيق النية (الشرط) أي لصحة الطواف المتوقف على النية على ما عليه
 جمهور الأمة (هو أصل النية دون التعمين) أي لاتعمين القرصية والوجوب والسنة ولا تعمين
 كونه للزيارة أو للصدقة أو للقدوم ونحو ذلك فإنه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب
 فإذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طاف طالباً
 لغريم) أي لمديون ونحوه (أو هارباً من عدو) أي ظالم أو غيره (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله
 تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتد ذلك الطواف
 حينما وجد فيه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وإن حصل منه النية للغريبة وهي مجرد
 ارادة الدورية (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو
 طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بعد أن ينوي
 أصل الطواف لسكونه معياره كما في صوم اداء رمضان (نواه بعينه أولاً) أي أو ما نواه بعينه بل
 أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبني على أن التعمين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف
 الصلاة فإن التعمين لا بد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محلّه
 والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك
 عليه ولا تأخيره عنه كما سيأتي ومثاله ما ينسب بقوله (ومن فرعه لو قدم) أي من سقره (معمراً
 وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو طافها) أي أو قدم حاجاً
 (وطاف قبل يوم النحر) وقع) أي طوافه (للقدم أو فارناً) أي قدم فارناً وطاف طوافاً من غير
 تعمين فيهما (وقع الاول للعمرة والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى
 تسلاً أو وداعاً أو أطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة
 (فهو للصدرة ونواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض
 أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقبداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب
 المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعمينه (فيقع
 الاول عن الاقل وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى
 غيره) أي من الاول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من
 الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالقصر بالإضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة
 (فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداءه بالأقوى وان كان فله على خلاف الاولى (كالوترك

والشهادة هو الرحمن الرحيم
 هو الله الذي لا اله الا هو
 الملك القدوس السلام
 المؤمن المهيمن العزيز الجبار
 المتكبر سبحان الله عما
 يشركون هو الله الخالق
 البارئ المصور له الاسماء
 الحسنى يسبح له ما في السموات
 والارض وهو العزيز
 الحكيم فاعظم هذا الثواب
 العظيم واحرص عليه
 ولازم عليه دائماً فان الله
 تعالى يرسل اليك في كل يوم
 وفي كل ليلة سبعين ألف
 ملك يدعون جميع النهار
 وجميع الليل بلفظ الصلاة
 الذي هو مخصوص بالانبياء
 ناهيك بهذا

طواف الصدر ثم عابدا بحرام عمره فيبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً
(ثم الصدر) أي ثم يأتي طواف الصدر ولم يجعل الطواف مصرراً وقال المصنف أنه سبق تعلق الذممة به
لكونه واجباً ومن تبتة دون الفرض وهذا واضح جداً (ولو طواف للعمرة ثلاثة أشواط ثم طواف
للقدم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدم) أي بحسب النية (محسوبة
من طواف العمرة) أي بموجب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فأكملها) أيضاً
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيمن طاف للعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر
للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول للعمرة ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من
الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون
الطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحنيئة مع أن تدارك الأول لا يتصور بدونه ويتصور
تدارك الثاني بغيره وإما ما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر
من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع
هذا لم يندفع الإبراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء الأشكال على حاله اللهم
الأأن يقال بصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركنها فيكون من الواجب
إلى الفرض ثم قوله وإذا قول إذا طاف ولو مفرقاً وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال
الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن معنى السؤال انما هو وعلى أن
تقديم الأقوى هو المعتبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى
في البين ثم الظاهر أن المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازاً قوله (ولو طاف
للعمره بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتروك (ثم طاف للزيارة)
أي كمالاً (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لا يستحق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من
طواف الزيارة من هذه الحنيئة مع استوائهما في الركنية فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء
كانت المكملته من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف
بعرفة فعليه دم فرض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه
(وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار
عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرتبة فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جهة
النزوع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجوزته عن النذر ثم تقييده بالأحكام
المدكورة بالطواف فيبدأ بحكم السعي ليس كذلك فيبقى عليه سعي الحج وأحرم بعمره وطاف
وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة رتبته ولعل وجه الفرق هو أن
الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب سجدة في ركعة وأثنى ثلاث سجعات
في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطاف
للعمره لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

• (فصل في طواف المنعمي عليه والثالث) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة بالمنعمي عليه
محمولاً أجزأ ذلك أي النواف الواحدة المستقلة على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي

التشريف العظيم الذي
يحصل لك بهذا العمل اليسير
كما أفاده الحديث الصحيح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

• (فصل في الأحرام) *

إذا وصل الأتافي إلى
المبقات توشاً وغتسل
وحلق رأسه وقلم أظفاره
وحلق أبطه وعاته واستعمل
الطيب وتجرد عن الخيط
ولبس أزاراً ورداءاً بيضين
حديدتين أو غسيلين وصلى
ركعتين نوى بهما سنة
الأحرام بقراً في الأولى
الفاجمة وقيل يأبها
الكافرون وفي الثانية
الفاجمة وسورة الاخلاص
والأحرام أماً بالحج

اصالة (والحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن الحمل) أي معاً
أو واحداً بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي
بناءً على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لعمرتهما
أو لزيارتها ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتباراً (بأن كان لاحدهما
طواف العمرة ولا آخر طواف الحج) أو أحدهما فرضاً والآخر واجباً (فيكون طواف
الحمل واجباً عليه سراً) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيادة (وطواف
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفية المذكورة (ولو طافوا بغير رض
وهو نائم من غير انعام) فقهه تفصيل (ان كان بأمره وحملوه على فوره) أي سمعته عرفاً وعادة
(بجور والاف) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعلوا به دأماً ولكن لا على فوره (فلا)
أي لا يجوز به من الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلاً مضى
لا يستطيع الطواف الا محملاً وهو يقول نام عن غير عته فحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نائم وحملوه حين أمرهم بحمله
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجوز به ولو أمرهم ثم نام فحمله
بعد ذلك وطافوا به أجزاءً ولو قال لبعض عبده استأجر لي من يطوف بي ويحمله لي ثم غلبته
عيناه ولم يرض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجره فحمله وأتوه
وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك ان يجوز زناً ما اذا طال ذلك
ونام فانوه وحملوه وهو نائم لا يجوز به عن الطواف ولكن الاجر لازم بالامر قال ابن سماعة
والتياس في هذه الجملة أن لا يجوز به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ ينوي الدخول فيه ولكن
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجوز به قال ابن الهمام وحاصل
هذه القروع الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد
أطلقوا الاجزاء بين حالي النوم والانعام في الوقوف واهل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته
على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء باندراج نيته في ضمن نيته الاحرام توسعة على العباد في
الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور وعلى ما سبق فألقى وجود حقيقة نية في
حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناءً على عقد المودة والمشاركة
في العهدة واعتبار الامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته بمقام نيته لان حاله أقرب الى
الشهور من حال المغمى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)
أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثلاً (فان كان الحمل عاقلاً) أي منيقاً ومستيقظاً
(ونوى الطواف) أي قربته (أجزاء) أي الحمل لتحقق نيته (دون الحامل) لفقد قصد
الشروع (وان كان الحمل مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمسئلة بحالها (لم يجزه) أي
الطواف لهما (لاستفاء النية) أي الشرعية (منه) أي من المهدول (ومنهم) أي الجمالون
الذال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهم ما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو
الحمل جاز للعمال دون غيره سواء كان مقيماً ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أرب الحج والعمرة قال ان
أراد الحج اللهم اني أريد
الحج فيسره لي وتقبله مني
وأعني عليه وبارك لي فيه
نويت الحج وأحرمت به
مخاض الله تعالى لبيك اللهم
لبيك لبيك لا شريك لك
لبيك ان الحمد والنعمة لك
والتك لا شريك لك اللهم
أحرم للشعري وبشري
ونظمي ودي من النساء
والطاب وكل شيء حرمته
علي الحرام أتبعني بذلك
وجهك الكريم لبيك
وسعدك والخيرات كلها
بيدك والغباء البيك
والعمل الصالح لبيك
ذال نعماء وفضل الحسن

أى بنىة المسجد تأجر الحامل للمعـمول اذا كان مقيماً وانما بخلاف ما اذا كان مغـمى عليه
 أو نائماً فان فيه تفصيلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنىة له ولا ينفيه لنفسه صحيحة
 ولو كان حمله بناء على اجارته كما اذا لم طائف غيره فان طوافهم يحسب عن كل منهم اذا
 وجد النية لهما

* (فصل فى مكان الطواف مكانه حول البيت لاقية) أى لافى داخله كما مر (داخل المسجد) أى
 سواء كان قرياً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون فى المسجد (وبجوز) أى الطواف (فى
 المسجد) أى فى جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الامطوانات (وزمزم) وكذا المقامات
 (ولو طاف على سطح المسجد ولم يرتفع عن البيت) أى من جدرانها كما صرح به صاحب الغاية
 (جاز) لان حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا أصبحت الصلاة فوق
 جبل أبي قيس اجماعاً حتى لو انهدم البيت فهو ذاب الله جاز الصلاة الى البقعة وفيه أيضاً عندنا
 خلافاً للشافعى فى الصلاة فى داخلها بلا حائل لتحقيق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها
 بخلاف أهل الداخل فانهم يكتفون بجمع محصور أو أواداً غموراً فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما
 اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة فى شرح الوقاية ان هذا فرع عجيب
 من الشافعية وانما حقت ان هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع
 وجود الجدران لا يصح اجماعاً وما اذا كان جدراناً منه مدة فكذا عند عامة العلماء خلافاً
 لمن لم يمتد بخلافه

* (فصل فى واجبات الطواف) أى الافعال التى يصح الطواف بدونها وينحصر بالدم لتركها وهى
 سبعة (الأول الطهارة عن الحدث الاكبر والصغير) أى وان فرق بينهما فى حكم الاثم والكفارة
 وهما من النجاسات الحكمية ويوجبهما عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين عن
 الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي فى شرح مسلم عن أبى حنيفة استحبابهما واكلاه
 أخذ من قول ابن شجاع والجهور على أن الطواف كالصلاة فى اعتبار الشرائط كلها الا ما استثنى
 بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز الماشى ونحو ذلك ثم اذا ثبت أن الطهارة
 عن النجاسة الحكمية واجبة فلو طاف معها يصح عندنا وعند أحمد ولم يجعل لذلك ويكون عاصياً
 ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم فى كل واجب تركه (الثانى قيل) أى قال
 بعضهم ان من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء فى الثياب
 الملبوسة أو الاعضاء البدنية وفى معناها الاجزاء الارضية عند بعضهم (والاكثر على انه) أى
 هذا النوع من الطهارة فى الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية
 قد رماستربه عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطاف وعليه قدر ما يورى العورة
 طاهر والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شئ الا أنه يكره ذلك وقيل عليه دم (والا فهو بمنزلة
 العريان لان الاكثر له حكم الكل عند الاعيان وفى النجاسة اذا طاف فى ثوب كانه نجس فهذا
 الذى طاف عريانه وسياق حكم العريان واما ما وقع فى الطرابس من أنه لو غس ثوبه
 فى بول فهو كالوصلى عريانه فهو بين لهدم القائل باشتراط ذلك لما صرح فى البدائع من أن
 الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا فى الثوب والبدن على ما صرح

ليسك مرغوبا ومرهوبا
 ليسك ليسك اله الخالق ليسك
 ليسك حقا حقا تعبداد ورفا
 ليسك عدد التراب والحصى
 ليسك ليسك ذا المعارج ليسك
 ليسك من عبد أبى البك
 ليسك ليسك فراج الكرب
 ليسك ليسك ناعبدك ليسك
 ليسك غفار الذنوب ليسك
 (اللهم) اعنى على ادافرض
 الحج وتقبله منى واجعلنى
 من الذين استجابوا لك
 وآمنوا بوعدك واتبعوا
 أمرك واجعلنى من وفدك
 الذين رضيت عنهم وأرضيتهم
 وقبلتهم ويستجب تكرار
 التلبية كلما علا مرفأاً وهبط
 وادباً

بهم ما الاصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يقيده في الشرطية والقرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو البدنية والاربع عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة) فلو طاف مكشوقاً أي قدر ما لا تجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن لا يعده (والمانع) أي قديره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والأمة كما فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كما في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حدث قالوا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شرعة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح طوافها كالأصالة وهو غلط من الناقل لأن السروجي إنما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المشي فيه للقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نصوص المشايخ وهو كلام محمد وموافي فتاوى فاضليان من قوله والطواف ماشياً أفضل تساهل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بالاجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوزوء في الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز بلا عذر في صلاة النفل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المشي فيه (راكباً أو مخجولاً أو زحفاً) أي على أسسته أو على أربعه أو جنبه أو ظهره كالسطح (بلا عذر فعله) (الاعادة) أي مادام بمكة (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لا شيء عليه) كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفاً) (وكذا ما في معناه) (لزمه) أي الطواف (ماشياً) لا التزامه بالوجه الا كيد بخلاف من شرع زحفاً بنية النفل فان المشي في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في السكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً جزأه لأنه أدى ما وجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قيل عليه الاعادة والأقدم وقيل لا يلزمه شيء انتهى فتحقق أن المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الأجزاء لا يني ما في الأصل من الاعادة والجزاء فدفع لما يستفاد من تعليله لقوله لأنه أدى ما وجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الأصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب عليه الاعادة أو سجدة السهو وإن لم يفعل قلنا صحة صلاته تندفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيدهما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فؤدى السكك واحد لان المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده) أخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس (الظاهر) أنه الطواف المقلوب والمعكوس وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم في القائموس نكسه قلبه على رأسه كنهكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أولاً في ركبا وبالأصح روعند اختلاف الأحوال إلى أن يقطع التلبية من متى يوم النحر بأول حصه يرميها عند جرة العقبة وإن أراد الحج والعمره قال (الله) أي أريد الحج والعمره فيسرها لي وتقبلها ما مني وأعني عابها وبارك لي فيها نويت العمرة والحج وأحرمت به ما مخلص الله تعالى نيتي بجميع ما تقدم من الناط التلبية

* (فصل في دخول مكة) *
 - من الاغتسال لدخول مكة
 يذى طوى ويدخلها ثم ارا
 أوليها لكن سيدنا عبد الله
 ابن عمر رضي الله عنهم
 كان لا يقدم مكة الا بات

في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا قبالة الحجر انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك السبخاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضاً وجعل البيت عن يمينه ومضى انقه قري أو هم معترضاً استدبر البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران حول الكعبة وقد أتى به الا انه أخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب اوتركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما يوافق المذهب بأن يقال معني لا يجوز يحرم فعله اتركه الواجب وأما قيامه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب أتركه الصفة فيقع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة الخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أول يوم الجزء ومن ذلك ما رأينا من بعض الجاهلين على صورة الجاذب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر الاسود) وقد تقدم انه المنع ارباب الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقيل فريضة وشرط (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين البيت) أي وخرج من الفرجة الاخرى (فطاف فعله الاعادة والجزاء) أي كما سيأتي (ثم الواجب أن يعده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤديه على الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الاكثر من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام حيث قال فيجب اعادة كله لئلا يؤدي على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه تداركه نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تداركه وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالادلة الظنية خلافا لما قاله الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئاً من أول اجزاء الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه (أولاً يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاولى لئلا يجعل الحطيم الذي هو من الكعبة وهو أفضل المساجد طر يقال مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعده عوده شوطاً لانه منكوس وهو خلاف الشرط أو الواجب فلا يكون محسوباً ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة (يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقية دره (ويتنقى حقه فيه) أي ويقف في حال اعادته ما يستحق الطواف ويحسب بأوسنة (من رمل) ان كان فيه رمل واضطباع (وغیره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل يجوز) اشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي ان يجوز لآن الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي تعميده بما زاد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بذي طوى حتى يصبح
ويغتسل ثم يدخل مكة ثم يركب
ويذكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه فعله متفق عليه
وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من
ثنية كداء بالماء وهو الحجر
لان النبي صلى الله عليه
وسلم دخل منها عام الفتح
تقاولا بالاستعلاء لان
ابراهيم عليه السلام دعا
فيه بان يجعل أفئدة من
الناس تهوى اليهم حين دعا
لذريته بالحرم ولان باب
البيت مثل الوجه ومماثل
الناس يقصدون من
وجوههم لامن ظهورهم
ويدخل ماشياً خاضعاً
داعياً فاذا وصل الى المعلى

منه وهو سبعة أذرع فلا يثوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لأن شارح الكنز صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت فعنناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحائظ خارج عن الكل احتياطاً نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط البيت قد بما للأشبهة أنه حينئذ لا يجوز عنددهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لاسنة كما قال الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضاً كان) أي الطواف ركعتي الحج والعمرة (أو واجبة) كالحصاة والندرة (أو سنة) كالقدم وكذا إذا كان مستحباً كحجبة المسجد (أو نفلاً) كالتطوع بلافريق بين الاطوافة للشرعية والدين حيث قال ينبغي أن يكونا واجبتين على اثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشئ لاطلاق الأدلة وفيه ان اطلاق الأدلة لا ينبغي قبول التقيد في المسئلة ان صح فيها وجه من وجوه المقايسة (ولا يخص) أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجواز والصحة والافتقار الفضيلة تختص بوقوعها عقيب الطواف ان لم يكن وقت كراهة وتختص بايقاعها خلف المقام ونحوه من أرض الحرم (ولا نفوت) أي الابان يموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه انه لم يتصور تركها فكيف يتصور الجهر اللهم الآن يقال المراد منه انه لا يجب عليه الايصاء بالكفارة للاسقاط بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قد مناه هذا والمسئلة خلافية ففي البحر العميق وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها الا ركعتي الطواف انتهى ووجهه انه واجب مستقل ليس له تعلق بواجبات الحج أو لعدم تصور تركها ما يكفي بعض المناسك ولا تجبر بالدم فانها في ذمته ما لم يصلها الا لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحداد في شرح القدوري انه ان تركها ما ذكر في بعض المناسك ان عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزاخر وهو ما واجبتان فان تركها ما فعله دم وفي مناسك الاكثر على أنه لو تركها ما لا يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل يلزم انتهى واعلم بمحمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الايصاء ويستحب للورثة أداء الجزاء (ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز وبكره) أي كراهة تنزيه لتركه الاستحباب كما سيأتي أو تحريم لخالفه الموالاة وله ما جمعهما (والسنة الموالاة بينهما وبين الطواف) أي فراغه ان لم يكن وقت الكراهة والافضل بعد فرض المغرب قبل السنة ان كان في الوقت (سنة) (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة كراتب السنن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على الآية الكريمة واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى لاسيما وقد قيل في الآية ان الامر للوجوب وهذا يقتضي ان تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ما حوله وسائر أماكن الفضلة من الحرم لان فيه قولاً لبعض المفسرين ان المراد بقسام ابراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الاماكن لادائها خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما ثبت سيراليه من التبعية في الآية الشريفة

ورأى مكة وعابها دعا بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عند دخول مكة (اللهم) البلد بالملك والميت بينك جئت أطاب رحمتك وأقوم طاعتك متبعاً لأمر الله راضياً بقدرك مسلماً لأمر الله أسألك مسألة المضطر اليك المشفق من عذابك ان تستقبلني بعفوك وأن تعجز عني برحمتك وأن تدخلي جنتك وقال الكرمانى اذا وصل الى درب مكة يقول (اللهم) رب السموات السبع وما أظلل ورب الرياح وما أذرين

وكون الخلف أفضل لاختياره الحضرة المنيفة (ثم في الكعبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت
 المزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدر سبعة أذرع وما دونها
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حواشي وجوانبه خصوصاً إذا كان الأركان ومقابله
 الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جمعه لكن المظاف الذي
 محل المسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين
 ويحوجهم إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم
 لافضيلة بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا يثنى أنه
 لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لافضيلة لها بالإضافة إلى ما عداها (بل الاساءة)
 أي حاصلة لتجاوزته عن حد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى
 غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام
 (قيل ما يصدق عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرف فامع القرب) وهذا القيل متعين
 فان من صلى آخر المسجد وراء المقام لا يدرك فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الانام فان العرف
 خصه بما هو مقروش بحجارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا اراد ان يركع خلف
 المقام جعل بينه وبين المقام صفناً ومعتين) أي مقبداً رهماً أو للثبوت والتتويج المقيد للتخيير
 (أو رجلاً أو رجلين) يحفل الشك والتتويج كذلك ثم يحتمل ان المراد قد وما يقف رجل
 أو رجلاً فيوافق ما قبله أو كان يتأخر عنهم بما الفعل متخيراً إلى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صح
 مرفوعاً ولعل وجه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير رخصته عن قرب المقام التنزه عن
 مشابهة عبدة الاصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخبر الانام (رواه
 عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين
 وفي روايتهما عن جابر ثم تقدم إلى مقام ابراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام ابراهيم مصلي فجعل المقام
 بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان
 لم يصله ما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام ابراهيم في الآية الحرم كله لان أكثر
 الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذلك في الحرم بذي طوى وغيره فعملنا فعله
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الامام مالك ان
 صح عنه ما نسب اليه يتمسك بأن الامر للوجوب في حق المقام وفعله عليه الصلاة والسلام
 مدين للامام غاية احتجاجنا عليه بفعل الصحابة الكرام وهو لا يثنى كون الامر للوجوب
 غاية الخلاف في ان المراد بالمقام هموم الحرم أو خصوص المقام مع ان أحدنا من علم ثناء يقل
 بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الاربعة (أن يقرأ في الاولى بسورة الكافرون)
 القراءة تتعدى بالباء وغيرها الكافرون بالرفع على الحكاية (في الثانية الاخلاص) أي سورتها
 (ويستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولن أحب) أي من آثاره ومشائخه
 وأصحابه (والمسلمين) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمنا (ولو صلى أكثر
 من ركعتين) أي لطواف واحد (جاء) الآن الزائد على الركعتين يكون تطوعاً ولا تجزئ
 المكتوبة أي المقرضة الالهية (والمندورة) أي المقرضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

نسألك خبر هذه القرية وخبر
 أهلها ونعوذ بك من شرها
 وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)
 ارزقنا خيرها واصرف عنا
 أذاها (وبشير) إلى الخائب
 الأيسر من المعنى ومن أمامه
 وعينه ويقرأ الفاتحة لهم
 ويقول السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وإنا بكم
 لاحقون ان شاء الله تعالى
 آمين (اللهم) رب هذه
 الارواح الثابتة والاجساد
 البالية والعظام النخرة أنزل
 عليها رحمة منك وسلاماً مني
 (اللهم) آتسهم بكلمة
 التوحيد وبأعمالهم الصالحة

الطواف لكونه واجبة مستقلة (ولا يجوز أن يقدم صلى ركعتي الطواف بمثله لأن طواف
 هذا) الاولى ان يقول لأن طواف كل (غير طواف الاخر) أى لا اختلاف السبب كصلاى
 الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلايان من جنس متحد (ولو طاف
 بصبي) أى غير مميز (لا يصلى) عنه أى ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عندنا فى العباد من
 الصوم والصلاة كما حقق فى اسقاطهما (وبكره تأخيرهما عن الطواف) لأن الموالاة بينهما وبينهما
 سنة (الافى وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلى المغرب ثم ركعتي
 الطواف) لكونهم ما واجبتين وليسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا
 فى صلاة الجنائزة اذا حضرت يصلى المغرب ثم الجنائزة ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لأن حكم
 الواجب والقرض سواء فى العمل وان كان بينهما فرق فى الاعتقاد (ولا تصلى) بصيغة المجهول
 أى لا تصلى هذه الصلاة (الافى وقت مباح) أى ساعة زمانه (فان صلاها فى وقت مكروه) كما أتى
 بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أى ان أداها (ويجب عليه قطعها) أى فى أثناءها (فان مضى فيها)
 أى بأنكملها (فالأحب أن يعدها) لعدم القاعدة ان كل صلاة أدت مع الكراهة التزيمية
 يستحب اعادةتها ومع الكراهة التحريمية يجب اعادةتها (وأوقات الكراهة) أى لهذه الصلاة
 وهى أعم من التحريمية والتزيمية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر ربح) لئلا يكتفى عند
 الطلوع حرام كحالهما عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستواء) أى قرب أى وأنه لعدم
 ادراك الحقيقة زمانه (وبعد العصر) أى بعد أدائه (الى اداء المغرب) أى حتى بعد الغروب
 قيل أداء القرض (وعند الخطبة) أى الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة
 (وشروع الامام) أى امام مذهبه (فى المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة وفى سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاى الجمع عرفات) أى
 فى جميع التقديم (ومزدلفة) أى فى جميع التأخير لمن يجمع بينهما كما يستفاد من قيد الجمع واعلم انه
 صرح الطحاوى وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف فى الاوقات الخمسة المنهى عن الصلاة فيها
 عند أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر
 قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل احمرار آثانها قال الطحاوى واليه
 نذهب والحاصل انهم فرقوا فى المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التزيمية دون زمان
 الكراهة التحريمية الحاقا بالصلاة الطواف من حيث انه واجب بالقراءة وسائر الواجبات
 والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب
 بإيجاب الله تعالى عليه والاخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لتعلل الطواف ولو كان واجبا
 عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علله الطحاوى فيما اختاره بقوله ولما كانت
 الصلاة على الجنائز كالصلاة القائمة كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها فى هذين الوقتين
 لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائزة انتهى وفيه مباحث لا تحفى تظهر فى المطالعة بين كلامه
 وبين ما ذكرناه فما تقدم والله أعلم

* (فصل فى سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الاولية والآخرية والاشائية
 وان كان بعضها كعدم بعض بل قيل يستحب فيما عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق

واغفر لنا ولهم الاعمال
 السيئة وارحنا اذا صرنا
 معهم يا ارحم الراحمين
 فاذا وصل الى المدعى وهو
 الموضع الذى كان يرى منه
 البيت الشريف قبل
 حدوث الانبياء الحائلة
 الآن من رؤيتها وقف
 وقال (اللهم) أنت ربى وأنا
 عبدك جئت هاربا منك
 اليك لا تؤذى فرأيتك
 وأطاب رحمتك وألتص
 رضوانك أسألك مسئلة
 المضطرب اليك المشفقين
 من عذابك الخائفين من
 عقوبتك أن تستحقبنى
 اليوم بهنوك وتحفظنى
 برحمتك وتبجوز عني
 بمغفرتك

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خذ الاغلام ابوه معه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قيد لهما (والمنشئ على هيفته فى الباقي) من الاشواط الاربعة والمراد فى باقى الاطوفة بكاملها بأن لا يسرع اسرعا لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر وأذية التدافع ولا يمتنى مشى المتماون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسمعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل ليكونهما من سنن طواف بعدهم لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمهما منوع فان النبى صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف ويشكر عليهما وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعمل متناولة فحين غلبه المشركين كان عليه الرمل اياهام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان علمه تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعي) أى وسيله لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعي) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينه وما التزم وأتى زمزم أم لا (ورفع البدن عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الائمة (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى أثناءه فانه مستحب (والموالاة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعي وكذا بين الطواف والسعي لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد به الموالاة العرفية لأنه لا يقع فيها مطلق الفاصلة لتحويلهم الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكنية

• (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبلة ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مسقطه والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبلا ثم يطوف متيامنا (بحيث يميز جميع يده عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالانفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالاحاديث الواردة وله ان أراد أن تنليه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق (ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات لكنهما غير مشهورة (واتيان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها وأن يكون طوافه قربان من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الذبى (وللمرأة البعد) أى ان كان زوجة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استرلها وان كانت بمحورة مستورة (والطواف وراء الشاذر وان) أى الخروج عن الخلاف فانه مستحب الاجماع وهو بفتح المذال المجبة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لقطعها) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان أكثره (أو فعله) أى ولو بعضه (على وجه مكرره) أى قبا على استحباب اعادته لو أكده على

وتعيننى على أداءه
(الله - م) افتح لى أبواب
رحمتك وادخلنى فيها وأغنى
من المشيطان الرجيم
ويكون مليا فى دخول مكة
مستبأ على الله تعالى منها
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويستحب أن
لا يخرج أو لدخوله على شئ
غير المسجد الا أن لا يجد لمن
يحفظ مناعه ويحشى عليه
الضباع فيحفظ بعض الرفقة
الامتنعة والبعض يبدأ
بالطواف بالتوبة ولا يعرج
على شئ قبل الطواف فاذا
وصل الى باب السلام قدم
رجله اليمنى وقال الله اكبر
ثلاثا

وجه مكروه (وترك الكلام) أى الكلام المباح لانه ينافي الخشوع (وكل عمل ينافي الخشوع)
 أى التذلل له سبحانه كالتمسك على ما صرح به فى الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغیر ضرورة
 ووضع البدن على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا ذرية من
 استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من غفلة عما أترفه له صلى الله عليه وسلم من الارسال
 فى الطواف فليس فوق أدب من أدبه وبه أدب مستحب ولا فوق آداب الاصحاب واتباعهم
 من الائمة الاربعة واجماعهم ويكتفى للمستند عدم ذكره فى مناسكهم فان الاصل هو النقي حتى
 يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين فى الصلاة لما صرح فى البخارى وغيره ومما يدل على عدم
 وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجج فى قضته المانع ظاهرا من قضته نعم كان مقتضى
 مشابة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم
 من حيث انه نبى الرحمة لم يفعله دفعا للرجوع عن الامة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة
 والسلام اتفاق الخاص والعام على الارسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع
 أمى على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
 سبيل المؤمنين فوله ما تولى ونص له جهنم وساءت مصيرا وبهذا يتبين انه يقال الوضع مكروه
 لانه خلاف السنة المأثورة وتظيره ما قال الطرابلسى وينبغي أن تذكر الصلاة على المروءة بعد
 السعي لانه ابتداء شعار انتهى فعلى المتبدع المخترع اثبات الوضع فى الطواف والصلاة بعد
 السعي بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع والناقد لا يحتاج الى دليل كما هو مقرر فى آداب البحث
 ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والعجب واقتداء الجهلة به لاسيما اذا كان على هيئة
 طلبة العلم أو صورة الصوفية (والاستمرار) بالكسر أى الاخفاء (بالذكر والادعية) وفيه بحث لانه
 يجب الاخفاء اذا كان الجهر مشوشا لطائفين والمصلين فقد صرح ابن النسيان برفع الصوت
 فى المسجد حرام ولو بالذكر واعلمه اراد بالاسرار المبالغة فى الاخفاء تبعه مداعن السمعة والرياء
 (وصون النظر) أى حفظه (عن كل ما يشتهه) أى عما هو فى صدمه من الحضور
 * (فصل فى مباحاته الكلام) أى الكلام المباح واعلم ان المباح ما يستوى طرفاه من الفعل
 والترك والمستحب ما يناب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا
 يكون الكلام مباحا فتناقض قوله وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام فى المسجد
 مكروه يأكل الحسنات فكيف فى الطواف وهو فى حكم الصلاة كما رواه الترمذى وغيره عن ابن
 عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا
 يشكم الا بغير من ذكر الله يعنى أو ما فى معناه ولا شك ان النهى المؤكد محمول على الكراهة
 التحريمية أو التنزيهية كما هو مقرر فى القواعد الاصولية (والسلام) لكن لا على من يكون
 مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه وكذا اجواب العاطس الحامد وأما قوله
 فى الكبير ولا بأس بأن يفتى فى الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحمد عند العطاس ويرد جوابه
 فرد وفى الردين فرضيت ما مودع فى الحمد عند العطسة لانه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد
 من الاذكار المشروعة فى الطواف فلا يقال فى حقه لا بأس فانه يقع فى موقع يكون له بعض
 البأس وأقله ان يكون خلاف الاولى وكذا اعمه السلام مطلقا من المباح فان فيه نظرا ظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر
 فلا تأعوذ بالله العظيم
 وبوجهه الكريم وسلطانه
 القديم من الشيطان الرجيم
 بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله
 السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين (اللهم) صل
 على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 (اللهم) اغفر لى ذنوبى واقطع
 لى أبواب رجعتك وأدخلنى
 فيها وسهل لى أبواب رزقك
 (اللهم) ان هذا حرمك
 وموضع أمك فخرم لى
 وبشرى ودى ونحى وعظامى
 على النار (اللهم) أنت
 السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه
لا يجوز ان يشغل بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والا فيكون سنة يدل قول
ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غرضه ولا يستغفره في حضور ركائز اى الله والله أعلم
أراد به معنى الاحسان ان نعمة الله كانت تراه (والافتاء والاستفتاء) أى الافادة والاستفادة
العلمية في نحو القواعد العربية وأمام معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات
النقلية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه لحاجة) أى ضرورة
(والشرب) أى لعدم تأديته الى ترك الموالاة لقله زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما
قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فنقاض لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا ظاهرين) أى والا فيكون مكررا والاحراما كما يتوهمه
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعلين ولوطاهرين
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه يجوز على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية
في الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح
باتفاق الاربعة لكنه مسمى انتهي لقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا
المسكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة
القرآن) أى في نفسه لما قالوا في غير موضع بكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن ابي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخبيبي والاوزاعي
وفي المنتقى وعن ابي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فوهم ان المسكوت هو السنة وليس
كذلك ولا يتصور أن يقيده برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بان لا بأس بالاذكار
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشاؤه
والمراد بالمحمود ما يباح في الشرع والا فلا يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام ومكرره مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف
راكبا ومحمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

* (فصل في محرماته * الطواف) أى جنس الطواف حال كون الطائف جنبا أو حائضا أو
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثا) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما
سبب ما أتى من الفرق في الكفارة (أو عريانا) أى كاشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكبا
أو محمولا أو زحفا) أى بانواعه (بلاعذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوبا) أى قلوبا وكذا
معكوسا (أو داخل البحر) أى الخطيم (وترك شئ منه) أى من الطواف الآن ترك الاربعة حرام
وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولو نقلا) أى هذا كله حرام ولو كان الطواف نقلا (ولامفسدا
للطواف) وانما بطله الارتداد نعوذ بالله تبارك وتعالى منه

* (فصل في مكرهاته * الكلام الفصول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا

والملك يرجع السلام فخينا
ربنا بالسلام وأدخلنا دار
السلام برحمتك يا ذا
الجلال والاکرام فاذا وقع
بصره على البيت الشريف
دعائيا أحب فان الدعاء
عند رؤية البيت الشريف
مقبول ثم يقول (اللهم)
زدهذا البيت تشريفا
وتعظيما وتكريما وهابة
وبرا وإيمانا وزد من عظمته
وشرفه وكرمه عن محبه
أ واعظم تشريفا وتعظيما
وتكريما وبراء وإيمانا
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد عبدك ورسولك
النبي الامي وعلى آله
وأصحابه وتابعيه وأحزابه
وسلم تسليما كثيرا

أول صمت (والبمع والشراه) وهما مكر وهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل
حكاية مكر وهان أيضا (وانشاد شعر يعرى) بفتح الراء أى يخلو (عن جد وثناه) وفي معناهما
ما يخلون عن افادة علم وعظة وترغب وترهب (وقد لطاقنا) فيحمل على الكراهة التزجية
لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أى
بحيث يشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أى غير قدوم معفو وهذا مبني
على ما قبل من ان الطهارة عن قدوم ما يستتر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل
والاضطباع) أى الاحالة الضرورة (لم عليه) أى بطريق السنة (وترك الاستلام) أى المسنون
وهو استلام الحجر لالركن اليماني فانه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى
(وتفريق الطواف) أى الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحشاشا أو مرة ومرات لترك
المواصلة لكن قبيح الكثرة بظاهره فيبدئي القلة على ما قدمناه من جواز الشرب (والجمع بين
أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي المواصلة بين الطواف
وصلا لانه لكل أسبوع عند أبي حنيفة وسواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف
لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره
اتفاقا (الافى وقت كراهة الصلاة) لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاء وتراتفاقا لكن يؤخر ركعتي
الطواف الى وقت صباح (ورفع اليدين عندئذ الطواف) أى اذا لم تكن مقرونة بالتكبير بحال
استقبال الحجر والافى سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أى مطلقا لا إشعاره بالاعراض ولو
كأى ساكنا واقفا المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكر وبلا شبهة وأما اذا كان يمكنه
انجام الواجب عليه والحاقه بالصلاة زاد رالك الجماعة فالظاهر انه هو الاولى من قطعه (والاكمل)
في اثناء طوافه للزوم ترك الوالاء أو تخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوغ فيه عند
الاكثر لقلته زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوف في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف
وبالنون أى قياسا على الصلاة في تلك الحالة أى المشقة في معناه الحازق والحاقب والجميعان
والغضبان والله أعلم

* (فصل في مسائل شتى) * المزمع ورعند أبواب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي
لا يجهها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)
أى كاملا (وانسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الاداء ثم روعه في طواف
آخر) هذه المسئلة متفرقة على سنية المواصلة بين الطواف وصلاته (فان كان) أى التذكر (قبل
تمام شوط رفضه) أى تركه وقطعه لتخصيل سنة المواصلة (وبد انما) أى اتمام شوطه الذي
بمنزلة ركعة (لا) أى لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أى كما لو تذكر بعد شوطين بالاولى
(وعليه لكل أسبوع ركعتان) أى اتفاقا فلا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة
(ولو طاف فرضا) أى طواف فرض لعمرة أو زيارته (أو غيره) أى غير فرض من واجب
كطواف صدر رندرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نفل كطواف تطوع (غاية أشواط) أى
بزيادة واحدة على سبعة (ان كان) أى الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن
سابع فلا شئ عليه كالمظنون) أى كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شئ بتركه كما سبق في

(اللهم) انى أسألك أن
تغفر لى وترحمى وترقب
عترى وتضع وزرى
برحمتك بأرحم الراحمين
(اللهم) انى عبدك وذا نرك
وعلى كل من ورحق وأنت
خير منى وأسألك أن
ترحمى وتغفر لى وترحمى
النار وفى كثر العباد يدخل
المسجد الحرام حافيا
وبقبيل عتبه انتمى فاذا
دخل المسجد لا يشغل
بعبية المسجد بل يقصد
الحجر الاسود لان تحية هذا
المسجد الطواف الا اذا
دخل والامام فى المكتوبة
أو أقيمت الصلاة فانه يصلى
المكتوبة معتدلا ثم يطوف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويجرم عليه تركه فلا معنى
 لقوله فلا شئ عليه كالمظنون اللهم الا ان يقال مراده انه ظن أولانه سابع ثم تبين له وتيقن انه
 الثامن فلا شئ عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مضمنا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان
 علم) أي حال ابتدائه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول
 طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي لتردد نيته
 حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا زنته سبعة أشواط للثروع أي
 الثروع المزم (ولطواف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترا أو شفعاً (ولم يصل بينهما) أي بين
 كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات
 كراعة الصلاة ولا (فعلمه لكل أسبوع ركعتان على حدثين) أي مستحقين لا منفردتين ولا
 منفردتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقصان في طواف
 الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعادته) أي احتياطا (ولا يثبت على غالب ظنه بخلاف الصلاة)
 أي ولو كانت نافله وتعمل الفرق بينهما كما كثرة الصلوات المكتوبة ونذرة الطواف من أركان الحج
 والعمرة ثم مفهوم المسألة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعده بل يثني على غلبة ظنه
 لأن أمره غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على
 فسكان الأولى أن يقال في طوافه الفرض لشيء (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه
 الموجب لو سوسه سواء كان الطواف ركناً أو غيره (يخبر) أي قياساً على الصلاة فانه بتأنيف
 اذا كان أول مرة أو قبله تاديرة ويخبر عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يثني على الأقل المتحقق
 في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي نحوه وصح مخالف لما في ظنه أو علمه أيضاً يستحب أن يأخذ
 بقوله) أي احتياطاً فيما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال ذميهانه ويصدق له لأنه عدل لا غرض
 له في خبره (ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله) أي وان لم يشك لان علمين خبرين علم واحد
 ولان اخبارهما بمنزلة شاهدتين على انكاره في فعله أو إقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة
 أو كمالاً اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشاً أي قياساً للطواف على الصلاة (وبني)
 أي علمه أو في الباقي من الواجب (ولا شئ عليه) أي بغير ذلك لتركه الموالاة بعد روايات الظاهر
 ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الا أن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته
 امرأ في الطواف لا يفسد) أي طوافه لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتعانه
 بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة لها أثر ولم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف
 متبعلاً) أي لا متحققاً (ترك الادب) أي المستفاد من قوله تعالى فأخضع نفسك لعلبك الاضرورة التعب
 (والحدث فيه بما لا يعنى غفلة عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في
 صلاتهم خاشعون والذين هم عن الغفلة معرضون ولحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
 مطلقاً وكيف حاله لما جازع واثاء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها
 مما يستحب تكراره حينئذ (فسكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدل بقدر كره في المباحات
 (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يستأنس له (والادعائهم) أي المسنون (فظوافه صحيح) أي
 باتفاق الاربعة (لكنه مسمى) أي بتركه السنة اذا كان من غيره عذرة وذو ترك هذه الثلاثة

فاذا قرب من الحجر الاسود
 قال لا اله الا الله وحده
 صدق وعده ونصر عبده
 وهزم الاحزاب وحده
 لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد وهو على
 كل شئ قدير فاذا وصل الى
 الحجر الاسود وقف على
 جميع الحجر بحيث يكون
 جميع الحجر على عين الطائف
 عند منكبها الايمن ثم يرفع
 يديه ويقول (اللهم) اني
 اريد طواف بيتك الحرام
 فيسر لي وتقبله مني فان
 كان منرداً بالحج وقع
 طوافه للقدوم وان كان
 منرداً بالعمرة أو متمتعاً أو
 فارنا وقع عن طواف العمرة
 نوامله أو غيره وعلى القارئ
 أنه بطوافه أو آخر للقدوم
 ثم يمشي وهو مستقبل الحجر
 ويستلم الحجر بيده ثم يقبله

في المكروهات (والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازلكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالذكر والادعية فضلاً
عن غيره مما منوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم ان صاحب التبيين صرح بان الذكر
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرمانى لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس أن تدل على
ان الاولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة ومع ابن عمر رضى الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في
الطواف فصك في صدره فمثل عطاء عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي محمولة على
رفع صوته لعل مجرد القراءة كما يوهم ابراهه في الكبير من إطلاق العبارة ثم قال في القبح
والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراء قبل
الذكر وهي المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الاولى أقول الظاهر انه صلى الله عليه
وسلم انما عدل عن القراءة مع انها أفضل الاذكار والادعية اتوله صلى الله عليه وسلم من شغله
القرآن عن ذكرى ومستثنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع المخرج
عن العامة ولم يردني به عليه الصلاة والسلام عن القراءة ليدل على الكراهة كما ذكرها جماعة فهم
لو قبل ان الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجبه
وتبنيته وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكون محل طواف الركن
فان أمر التوافل مبنى على التوسعة (وينبغي أن يذو طوافه عن كل ما لا يرضيه الشرع)
أي من القول والفعل ظاهر او باطنا (ومن النظر الى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة
(واحتقار من فيه) أي ومن استصغار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالماضي)
أي عداً أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (يرفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا بأس) أي الطائفة الغير المتأدب (عقوبة
سوء الادب) أي في كل باب (فليس الاساءة على الساط) أي بساط قرب الجنباب (كالا ساط مع
البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول الجنباب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع
للغربة وعكسه لاهل مكة) أي ومن في معناه من المتوطنين بها وذلك لان الصلاة وان كانت أم
العبادات وأفضل موضوع في الطاعات الا انها تصور كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر
تبعاً للذين جماعة واعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل اسمة قبيل الحجر
على المذاهب الاربعة ولا يسن عند اسمة قبيل الحجر الا على مذهبنا وانما ذكر هذا ونهت عليه
لان كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم في
الجلول فيتوسوس عند النية مع رفع يديه كيتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا افعله صلى
الله عليه وسلم فليجتنب ذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى مما بين الركنين كما يشعرون من لا عقل له وهو في
صورة الققهاء وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام ومكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال
عندنا من ان الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء
بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لاجبث انه يقع في الامر المكروه بالاخلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في
القبلة ويسجد عليه ويكثر
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم
يمشي وهو مستقبلاً الحجر
ماراً الى صوب بين نفسه
حق يتجاءل الحجر بجميع
بدنه ثم يجعل البيت عن شماله
ويأخذ في الرمل وهو مشي
المتبحر في الحرب بين الصفيين
مظهراً لشجاعته وقوته
في الثلاثة أشواط الاولى
كما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم أصحابه اظهاراً
للجلد والقوة على المشركين
ويقول اذا حاذى الملتزم
(اللهم) ايما نابك وتصديقاً
بكبابك ووفاء بهدك

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوده لم يعد كما يجنبه الطبري انتهى
 لكن رده ابن جماعة بقوله والظاهر عندي وجوده اما وجوبه ان ثبت به المواظمة واما استحبابه
 ان وجد تركه احيانا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين
 والارسل مشبرا الى النبي والاثبات ايما الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا
 ورد التلليل أيضا هنا بخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذ الذي
 سنده صلى الله عليه وسلم هو الثابت عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب
 البداءة بغيره وأيضا كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أو لا ثم
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسة بآداب
 الطواف من يحتاط في طوافه المروري على الشاذر وان يخرج من الخلاف أو لما في مذهبهم من
 حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع هتفري وراءه فيؤذى من خلفه
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى فتنة عظيمة وذلك لجهله بالسئلة فانه يكتفي للخروج عن
 العهد بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال
 ومزاجتهم اهتم في تلك الحالة مع تزنيهن بأنواع الزينة واستمعن الهن ما يفرح منه الروائح
 العطرة ينشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طاف بهضهن
 بكشف شئ من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع مما ستن فتنتقض الطهارة عند
 الشافعية وتندم صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول
 بعض الأكارم من الظلمة مع عبدهم وخددهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون
 الطاعة ويريدون المعصية وكذا من اجهة العامة ومدافعتهم في الطواف حال المجلة لاسيما عند
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الأول من المستحق فالأول بل يتقدمون عليه ويدفعونه
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في مناجاة الطواف
 وبضيق المطاف أو يستدبرون في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجلة أن يقول
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة
 العاتم ومن جملة المنكرات فعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوان في
 بعض الاحيان من الشحاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو ساكنين أو قاعدين
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول الجانين ورفع
 أصواتهم بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال الحفلات والقرب
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا وأيدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيخ
 البوابين ورؤيس المشتدين وغيرهم عن يأكل الوظائف المحترمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم ويقول اذا
 حاذى المقام اللهم ان هذا
 البيت يمتك والحرم حرك
 والامن أمنك وهذا مقام
 العائد بك من النار فأجبرني
 من النار ويقول اذا حاذى
 الركن الشامي اللهم اني
 أعوذ بك من الشك والشرك
 والشقاق والنفاق وسوء
 الاخلاق وسوء المنقلب في
 الامل والمال والولد ويقول
 اذا حاذى الميزاب اللهم
 أطلني تحت ظل عرشك يوم
 لا ظل الا ظلك ولا باقى الا
 وجهك

(باب السعي بين الصفا والمروة)

(أذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعي (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي
 ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعدو) أي لفرورة (أو لستريج) أي ليحصل له الراحة وتعود
 إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسياً (وإن أخره لغير عدو) أي من استراحة وغيرها (فقد
 أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم
 أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد
 (فإن خرج من غيره جاز) كافي البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق
 آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى
 عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذا لبس اليمنى ابتداءً فعليك بمراقبة
 الجمع ومراعاة الجميع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قبيل أن يصل إليه يستحب أن يقول أبدأ بما
 بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر فلا جناح عليه أن يطوف
 بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا
 (حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (الآمن فوق الجدار) أي
 لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود لرؤية
 البيت من الباب حقيقة أو محاذاً فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سننه
 الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والافتقد ما يمكنه) واعلم أن كثيراً من درجات
 الصفا قد فتحت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموحدة
 أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يراه بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة
 من الصعود عليه حتى يصلحوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة
 (ويستقبل البيت) أي ولولم يره لأن الاستقبال أحسن هيات الأحوال لاسيما وهو من آداب
 الدعاء (ويرفع يديه خذوه منكبيه) أي مقابلهما (جاءا بلطنهما نحو السماء) لأنهما قبله الدعاء
 (كالدعاء) أي كما رفعهما المطلق الدعاء في سائر الأماكن والأزمنة على طبق ما وردت به السنة
 لا كما يفعل الجهلة خصوصاً على الغرباء من رفع أيديهم إلى آذانهم أو كنفهم ثلاثاً كل مرة
 مع تكبيره فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)
 أي يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً) قيداً للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع، معها
 كما توهمه العبارة (ويهل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء)
 كأن من حقه تقديم نفسه (ويكثر الذكركم التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع
 يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الحمد لله على ما هو أنا الحمد لله على ما أولانا الحمد
 لله على ما أولنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا
 الله وحده صدق وعده فاصبر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
 مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لاتنزعني حتى توفاني
 وأنا مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واستغنى من حوض نبيك
 محمد صلى الله عليه وسلم
 شربة هنيئة لا اظلمأ بعدها
 أبداً ويقول إذا حاذى الملتزم
 اللهم اجعله حجاماً مبروراً
 وسعيماً مشكوراً وذنوباً
 مغفوراً وتجارة لن تبور
 يا عالم بما في الصدور
 من الظلمات إلى النور وإذا
 تجاوزا ركن اليماني قال
 ربنا آتانا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار وعذاب القبر
 وضيق الصدر وأهوال يوم
 القيامة وهذه الأدعية
 آثار مروية عن السلف ولم
 يثبت عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه الى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي
 ولشأيتي وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي
 باطالة الاذكار والدعوات لديه وفي العدة صاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقرأ سورة من
 القرآن فصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجمل) أي بالتزول عنه فإنه
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشرة بالجمعة
 وعمره أو عام في كل حالة والظاهر الاقل وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل
 متوجها اليها حال كونه (داعبا إذا كرما شيعا على هينته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى
 اذا كان) أي الطائف أو المكن (دون المبل) أي قرية وقبيلة (المعلق) أي على يساره الكائن
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع) أي سبعين شبيبا المذهب الصحيح هو
 انه اذا وصل الى المبل أو قبيلة شرع في الاسراع المبالغ فيه وقيل يسمى قبل المبل بنحو ستة أذرع
 وهو منسوب الى مذهب الشافعي سقى الله زراه وذكر أيضا في بعض المناسك لاصحابنا وما ماذكره
 البرجندي من ان السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء لخطأ واضح
 ذا السعي مخصوص بالرجال هو الاسراع بين المبلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب
 اجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة ان السعي بين المبلين سنة ولعل
 مراده بكون السعي بين المبلين سنة ان واجب السعي يتأذى في أي موضع كان مما بين الصفا
 والمروة والسنة ان يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم ان
 السعي في الموضع يعني واحدا ولم يدرك ان السعي الواجب بين الصفا والمروة يعني الشيء المطلق
 والسعي بين المبلين يعني الاسراع ولم يعرف ان ما بين المبلين بعض مما بين الصفا والمروة وان
 الطريق منحصرا فيما بين المبلين فتأذى في ذلك موضع زال والحاصل انه يكون ساعيا (في بطن الوادي)
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الاميال كان مخفضا وطرفاه ما من جهة الصفا والمروة
 مرتفعان وأما الآن ففي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى فيه (حتى
 يجاوز المبلين) أي الاخضرين أو يحاذيهم أو الاقل أو حوط (بقفا المسجد) بكسر الفاء أي
 الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء دار العباس) والمعنى ان أحدهما ملصق بالقفا والآخر
 منه ما يجارح داره المتدوية اليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم اجعله بحجابه ورا وسعيه مشكورا وذنبه
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا ورينا
 آتنا وأمننا لهما (ثم) أي بعد وصوله الى المبلين الاخضرين (يشي على هينته حتى ياتي المروة)
 والمقصود انه لا يجري من أول الصفا الى آخر المروة ولا انه يشي على هينته في جميع ما بينهما ما كما
 يفعله بعض الجهلة أو المتكبر (فيمصعد عليهم ان كان ثم) يفتح الناء وتشديد الميم أي هناك (مصعد
 الى أن يهوله البيت) أي تطهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود اليه للبدو وأما اليوم فليس ثم
 مصعد لان أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراها واقعة فوقها فن
 وقف على الدرجة الاولى بل على أرضها بصدق عليه انه طلع عليها فلا يحتاج الى أن يطلع ولا أن
 يلمصق بالجدار الذي وراه كما يفعله الجهلة من البدعة والمتوسوسة (ويقبل على المروة جميع

في ذلك دعا خاص وكان دعاء
 آدم عليه السلام في جميع
 الطواف سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله أكبر
 اذا وقف بالمترم دعا لنفسه
 بما شاء فان الدعاء يستجاب
 هناك وقال اللهم رب هذا
 البيت العتيق اعتق رقابنا
 من النار واعذنا من
 الشيطان الرجيم واكفنا
 كل سوء وقنعنا بما رزقنا
 وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم
 احملنا من أكرم وفدك
 عليك اللهم لك الحمد على
 نعمائك وأفضل صلواتك
 على سيد أنبيائك وجميع
 رسلك

مافعله على الصفا من الاستقبال) أى بأن يجبل الى عينه أدنى ميل لصير متوجها الى جهة البيت
والا فالبيت الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب الدينان (والتكبير والذكر) أى الشامل
للتلليل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أى المستقل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أى متوجها
الى الصفا (داعيا ذا كرا وعشي على هينته فاذا بلغ الميلىن سعى كما مر) أى آنفا (هكذا) أى مثل
ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أى فى سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أى وجوبا (بالصفا) أى
أول مرة (ويختم بالمروة) فى آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا الى المروة شوط والعود منها
الى الصفا شوط آخر) أى فى ظاهر الرواية وهو المختار خلاف القول للطحطاوى وبعض الشافعية حيث
قالوا انه من الصفا الى المروة ثم العود الى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم
كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فانه كان ختمه بالمروة على ما صح
فى السنة وانما قالوا على شوط الطواف حيث انه من الحجر الى الحجر وقد صرحوا بأن الخروج
عن هذا الخلاف لا يستحب لضيقه (ويستحب أن يكون السعى بين الميلىن فوق الرمل) يقتضين
وقد سبق (دون العدو) يفتح فسكون وهو جرى شديد يكرى القرس ومنه قوله تعالى والعاديات
ضججا أقسم بجبل الغزاة وفى معناها التآفات للبعاج (وهو) أى السعى بين الميلىن (سنة) فى كل
شوط (أى من أشواط السعى بخلاف الرمل فى الطواف فانه محتص بالثلاثة الاول خد لا قلن
خص هذا السعى أيضا بالثلاثة الاول كما ذكر فى المحط والمسك الفارسى لكن الصحيح العول هو
الاول على ما نص عليه فى الهداية والكافى والبدائع وغيرهما من المتون والشروح ثم لا اضطباع
فى السعى مطلقا عندنا كما حققناه فى رساله خلافا للشافعية (فلو تركه) أى السعى بين الميلىن
(أو هرول) أى أسرع (فى جميع السعى فقد أساء) أى لترك السنة (ولاشئ عليه) أى من الدم
والصدقة (ويلى فى السعى الحاج) أى ان وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا العتمر) ولو كان
متمعا لان تليته تنقطع بالشروع فى طوافه ولا الحاج اذا سعى بعد طواف الافاضة لا لقطع
تليته باول رمى الجمره (وان عجز عن السعى بين الميلىن) أى بسبب الازدحام (صبر) أى مر
أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أى فرصة من الازمنة الخالصة (والاتسبه بالسعى فى حركته)
أى فى الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أى اعذر فان المشى فى السعى
واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذى أحدا) أى من الركبان والمشاة (لا تعجز) أى كل
الاحترار (عن أذى غيره) أى بكل وجه من وجوهه فانه حرام جمع عليه داخل تحت الصدوق
المنهى عنه (وتعريض نفسه للذى) أى للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول بوعه
ووصول نزاعه

* (فصل فى شرائط صحة السعى) * وهى سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعى بنفسه واجب
خلافا للشافعى حيث قال انه فرض وركن (الاول) أى الشرط الاول وجهه له فى الكبير ركنا
للسعى وهو الصواب (كىوته بين الصفا والمروة) أى بأن لا يتخرف عنها الى أطرافهما (سواء
كان يفعل نفسه) أى ماشيا أو راكبا (أو يفعل غيره بان كان مغمى عليه ولو بغير أمره) وكذا ان
كان مجنونا أو صغيرا غير عاقل (أو مريضا أو صحيحا بأمره) أى بأمر كل منهم (فالسعى به أى بكل منهم
عجولا أو راكبا يصح سعيه لحصوله) أى لحصول سعيه (كأثنيهما) أى بين الميلىن (ولا تجوز

وامضا تلك وعلى آله وصحبه
وأولياك ويصلى ركعتين
صلاة الطواف خلف مقام
ابراهيم أو حيث تيسر
من المسجد أو غيره ودعا
خلف المقام بما أحب فان
الدعاء فيه مستحب وقال
الله من هذا بلدك الحرام
ومسجدك الحرام ويبتك
الحرام وأنا عبدك وابن
عبدك وابن أمك أتيتك
بذنوب كثيرة وخطايا جمة
وأعمال سيئة وهذا مقام
العائذ بك من النار اللهم
عافنا وعاف عنا واغفر لنا
انك أنت الغفور الرحيم
اللهم انك دعوت عبادك

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه
انه اذا حدث له الانغماء بعد احرامه مطلقا ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي
اذ يمكنه سعيه بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج
عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الاللمغى عليه
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرفقة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضميريه راجعا الى
السعي فلا معنى لقيد قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو نفلا (أو بدءا كثره) أي أكثر أشواطه (فلوسعي
قبل الطواف) أي أكثر جسده (أو بعد اقله ليصبح) لعدم تحقق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط
صح) كرهه للاهتكام بأمره والافه واستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام
حج أو عمرة (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج
والاحرام بشرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دواؤه بل يكفي
تحقيقه أولا قبل الشروع في اركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان فارنا أو مقفعا ومفردا (وقد
سعي قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المستدرة بقدمه منصوبة المحل على
الحالية المتحققة في الازمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان
الصواب أن يقول وهو سعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدم ما عليه
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه
لعدم حلول زمان تحله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز
سعيه قبل حلقة لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والحلق والطواف والسعي
فكان حقه أن يقول بل ويسن علمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح
سعيه وعليه دم تحله قبل وقته وسبقه على ادائه واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط الصحة اذ انما أي في الجملة
وهو لا يدل على كونه شرطا لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي
التبادر من اطلاق القوم وما نزعوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو التعين لعدم
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطراباضي سعي الماني المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى
يسعى بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدى الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤتى به
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه وبما يشهر
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بجلى أو تنقصه يرحى بينهم فانه لو خالفه يجب عليه دم
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك الحرام وقد جئت
طالبا برضائك وأنت منذر
على فاغفر لي وارحمني
وعافني واغفر لي وارحمني
كل شيء قدير (اللهم) يسر لي
الآخرة والاولى واعصمني
بالطافك واجعلني ممن يحبك
ويحب رسولك وملائكتك
ويحب عبادك الصالحين
وأولياءك المتقين (اللهم) كما
هديتني للإسلام ثبتني عليه
واسمعهمني في طاعتك
وطاعة رسولك واجرنى من
مضلات الفتن (اللهم) أنت
تعلم سرى وعلايتي فأقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني

الكبير عما ليس في نقله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداء بالصفا والختم بالمرورة
فلو بدأ بالمرورة لم يعتد بذلك الشوط فإذا عاين الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمرورة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعني بأن
يعود من الصفا إلى المرورة ليحصل البداء بالصفا والختم بالمرورة ويكون شوطه الأول من المرورة إلى
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضاً لأن
الإعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمرورة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا
سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الإساءة والإعادة كما صرح به في
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الإترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمرورة ثم أتى الصفا
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداء
على وجه السنة هذا وفي الطرابلسي يجب البداء بالصفا والختم بالمرورة لكل للكل شوط فن
الصفا إلى المرورة وشوط ومن المرورة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بن بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمرورة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما البداء بالصفا ثم استدلوا بقوله
صلى الله عليه وسلم أبدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال
ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضخمة قوله صلى الله عليه وسلم لنا أخذوا
عني مناسككم أي عموماً والخاص أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب
لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمرورة وأما عده في الكبير الختم بالمرورة أيضاً من
الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي
المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المعدود دلالة اتفاق على صحة فعل السعي على وفق مذهب
الطحاوي وغيره مما يلزم الختم بالصفا فاعلم أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
المسئلة لتوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لنا في الاشتراط
لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فإنه إذا بدأ من المرورة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاءه
إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو بالاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط
بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى
للاختلاف في التمييز بالشرط الذي هو من الفرق المؤكدة وبالواجب الذي هو واجب مرتبة
من الفرض في باب الحج والعمرة أجمعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً بالشرط والاسنة
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء
بالصفا ولو كان في الإثناء غايته أنه يلزم ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات
فيلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف إلا أن في الطواف يحتاج إلى
إعادة نية الابتداء في الإثناء بخلاف السعي فإنه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقيق أن

سؤلي وتعلم ما في نفسي
فاغفر لي ذنوبي (اللهم) اني
اسألك عيانياً يا شرفي
ويقيناً صادقاً خفي اعلم انه
لا يصيبني الا ما كتبت علي
ورضيت بما سمعت لي يا ذا
الجلال والاکرام (اللهم) صل
وسلم علي حبيبي محمد وعلي
خليفتي ابراهيم وعلي اسمعيل
وموسى وعيسى وعلي جميع
الانبياء والمرسلين وآل كل
وأصحابه ومن اتبعهم
يا حسن يا أرحم الراحمين
ثم يأتي إلى زمزم ويتصلع
من مائه ويقول اللهم اني
أسألك رزقا واسعا وعلماً
نافعا وعيلاً متقبلاً وشفاء

الشوط الاوّل في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بما هو مشروع لايصح وقوعه ولا يناب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يعاقب عليه عقاب دون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء والاعادة في الشوط الاخر اما بناء على عدم صحة الشوط وبقاء شوط آخر في نمته اذا قلنا ان الابتداء بشرط واما بناء على عدم اتيان الشوط الاوّل بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة ويجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (الخامس أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنهم (ما وقت الطواف لم يجز رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنه مائتاً ولو كان واجباً لجاز عليه ناقصاً ونجس بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصفري الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليت بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وان كان طوافه ناقصاً وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على اداء واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجنابة معتد به من وجه ولهذا يتكامل به فكما يصح السعي بعد طواف مع الحدث اتصافاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وبهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط لصحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فرق بين الحدث الغليظ والخبثين واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرماني والطرابلسي صاحب الفتاوى أيضاً فبين طاف للقدم على غير طهارة وسعي بعده ان كان جنباً عليه اعادة السعي وجوباً وان لم يعد فعله الدم وان كان محدثاً بعيد السعي استحباً وان لم يعد لاشي عليه فهو اذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهر لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة نص في صحة السعي بعد طوافه جنباً غاية انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعله الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً ومتمتعاً (فلأحرّم الحج وسعي له) أي كاملاً وناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت شرط لم يسع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن

من كل داعي باقى الى الحجر
الاسود فيقبله ويدعو بما
شاء فان الدعاء هنالك
مستجاب ثم توجه الى
السعي بين الصفا والمروة
ويخرج من باب الصفا
ويصعد على درجة الصفا
بحيث يرى البيت الشريف
ويرفع يديه كما في الدعاء
ويقول الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله
أ أكبر الله أكبر والله الحمد
الحمد لله على ما هدانا للحمد لله
على ما أولانا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده
الخير وهو على كل شيء قدير

الخلاف أولان له شبه بالركن (ولو سمي فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضى) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعده مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط السعي الحج دخول وقته ابتداءً لا حصوله بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) اتیان أكثره فلو سعى أقله فكانه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

• (فصل في واجباته) • أي واجبات السعي منها أو أولها (أ) كمال عدده سبع مرات) وهو اتیان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركنه كافي الطواف (وعليه صدقة لترك ما بقي) أي بعد عدد كل شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقي ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تكميل للقرض والثاني تمكيل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمنشئ فيه) فان سعى ركباً أو محمولا أو زحفاً) أي بجميع أنواعه لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر فله دم ولو بعذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الأحرام في سعي العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الأحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لخفاية الحلق أو دم آخر أيضاً لا يقع السعي في غير حالة الأحرام (وقطع جميع المسافة بينهم ما هو وأن يلبص عقبه بهما) وكذا عقي حافر دابته إذا كان ركباً وهذا هو الأحوط (أو يلبص عقبه في الابتداء بالصفا وأصاب رجليه بالمرودة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الأظهر لكن تصويرهما إنما كان يصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمرودة مرتفعان عن الأرض وأما في هذا الزمان فلنكون دفن كثير من أجزاءهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما فافهم في المورفوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا أيضاً ركن أو شرط في الأشواط الأربع والذم لترك قطع المسافة شيأ من الكفاية ثم رأيت قول الطراز السعي مريحاً والشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمرودة وتقبه المصنوب بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويجعل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغي أن نستوفي المسافة بينهم لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كونه شرط الصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وأغلب مخالفاً مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعي ركناً ونحن نعدّه واجباً والله أعلم

• (فصل في سننه) • أي سنن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمرودة) أي بعد تحقق قطع المسافة إن كان ثم مصعد لهمما ولم يحصل معوردهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا بخلاف بظاها لماتاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلورفوق السعي فقريناً كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل ليطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية بين أجزاء شوط السعي أيضاً مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذ السعي ليس عبادة مستقلة ولا لا بعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الميئين) وقد تقدمت (وستر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال للابوهم وجوب الجزاء بتركه أولان يأنه بتركه في السعي إن تأمله السنة لأجل السعي مع ثبوت أن ترك

لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وهزم
الأحزاب وحده لا اله الا الله
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون فسبحان الله
حين نقسون وحين نصبحون
وله الحمد في السموات
والارض وعشربا وحين
ينظرون بخروج الحى من
الميت ويخرج الميت من
الحى ويحيى الارض بعد
موتها وكذلك تخرجون
(اللهم) انك قلت وقولك
الحق ادعوني استجب لكم
وانك لا تخلف الميعاد وانى
أسألك كما هديتنى للاسلام
أن لا تنزعنى منى وان
تنوفانى مسلماً وقد رضيت

الفرق والتميز في الكبير بالواجب بدل القرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهما فان الطواف ركن في النسكين بخلاف السعي فانه من واجباتهما ولخصوص ورد حديث لا يطوفن بالبيت عريان وتكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل انه لو تصور رأيه يطوف أو يسعي عريانا لم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تارك الواجب وفي السعي يكون تاركا للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء فيه دون طوافه

• (فصل في مستحباته الذكر والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقة والحكمة كبرى وصغرى (والنية) الأولى ذكرها في السنن ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكنهم اشترطوا عدم الحنابلة خلافا للثلاثة ولعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا الى المروة هاربا أو بانها أو متزها أو لم يدركه سعي جازعه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورمى الجمرات والحاق (والشروع) أي ظاهرا وباطنا (وطول القيام عليه) ما مر ذكره (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقا عليهم ما ثلاثا واستثناه لوقفة (أي أشواط سعيه أو أجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويثني وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وافية الاستئناف وامل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وأداء ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى فاضلخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروجي ليس للسعي صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعائر وسيجي زيادة تحقيق هذه المسئلة

• (فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغل له ماسيا أو الانضال ترك الفضول وما لا يعنيه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاشرب) والشرب وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوغ الشرب في الطواف لانه زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي الجماعة وغيرها وفيه ان هذا الخروج اما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهري ترك الموالاة لا بد لئلا يأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد بعدت من المباحات اذا كان هناك من يخرج عن عهدة نروض الكفريات والابان يكون هو متعمها لها فيكون فرضا عليه

• (فصل في مكروهاته الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم الا أن يعمل المكروهات على معنى الاعم الشامل للكرهية التعريبي والتزجعي (وتفريقه نظرياً كثيراً) أي فانه ينافي الموالاة المدونة من السنة (والبيع والشراء والحديث اذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

عني (اللهم) لانتقذني
لعذاب ولا تؤخرني لسئتي
الفتن (اللهم) احبني على
سنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وتوفني على ملته
وأعذني من مضلات الفتن
(اللهم) اعصمنا بدينك
وطواعيتك وطواعية
رسولك صلى الله عليه
وسلم وجننا حدودك
(اللهم) اجعلنا ممن يحبك
ويحب ملائكتك
وانبياءك ورسولك وعبادك
الصالحين (اللهم) يسر لي
البسرى وجنبني العسرى
(اللهم) احبني على سنة
رسولك محمد صلى الله عليه
وسلم وتوفني مسلياً والحقني

ويُدفعه عن الذكر والدعاء أو يمنعهم عن الموالاة (وترك الصعود) أي إذا كان ثم صعدوا واحتاج إلى الصعود للتحقق أو لرؤية الكعبة (والهرولة) أي وتركها فانها سائمة (وتأخيرها) أي وتأخير السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعي أقبح وأشنع لأنه لا يجب عليه شيء وكان له هذا المعنى ذكره في المكروهات

• (فصل) فإذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد للماروى المطلب بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر وأه أجدر وإن ماجه وإن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجل والنساء يرون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وعنه أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي على باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من مستحبات السعي لاحتمال أن تكون لتحية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى طواف وأما ما عليه بعضهم بقوله ليكون ختم السعي ختم الطواف بطريق المقابلة مع أنه لا حاجة إليها المتقدم من الرواية فيعارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فإن قياسه كان يقتضي جوازها واستحبابه وجعل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل أن ثبت أن صلاته للسعي والله أعلم (ثم إن كان القارغ منه) أي من السعي (قارنا ومتقعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحيج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة محرما) أي محرما محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا يحلق ولا يلبس الخيط) وهذا كله من التفرقات الواضحات (ويطوف بالبيت كلبا لاله) أي ظهر له قصد واردة لانه عبادة مستقلة واكتفاه بالاجماع مستحب الآن المالكية يقولون بكتاها في الاوقات المكروهة (بلارس) ولا اضطباع) لاختصاصها بطواف بعدد سعي وهو منفي كما صرح به بقوله (ولا سعي بعده) أي بعد طواف النفل لان السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف الا انه لا يصح الا بعد طواف (وبه لي لكل أسبوع ركعتين) ليكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجه) بالخلفض أو بالنصب الا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفتين وأما قوله في الكبير ولا يلبس حالة الطواف لافي القدوم ولا غيره فغير صحيح على إطلاقه (الى أن يرمى جرة العقبة الاحمال كونه في الطواف) لا يخفى ان استثناءه من قوله الى أن يرمى غير مستقيم فهو متعلق بما سبق استثناءه من أعم الاحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعتمر) أي المتمتع مطلقا (حال اقامته بمكة) أي لكونه متلبسا بالاحرام ولان المقيم بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فان فعل اساء) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي للرفض أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة الى الكل (أو قبلها) وهذا مختص بما اذا كان مفردا بالحج وأحرما قبلها (وان كان القارغ متقعا) أي من وصفه انه

بالصالحين واجله في من وزنه الجنة الزعيم واغفر لي خطيئتي يوم الدين (اللهم) اناسا لما ايماننا خالصا وقلبا خاشعا ونسألك علما نافعا وبقينا صادقا ودين قايما ونسألك العفو والعافية من كل بلية ونسألك تمام العافية ونسألك دوام العافية ونسألك الشكر على العافية ونسألك الغنى عن الناس (اللهم) صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كذا ذكره الذاكرون

(لم يسق الهدى أو مفردا بعمرة) أى فى غير الأشهر رسوا مساق الهدى أم لا (فعلية أن يحلق) فيه
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه
 وهو نأ كيدوا الأفلح عليه أن يأتى بسائر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يحل له كما
 قال تعالى وإذا حللت فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص
 بالمعتمر والمتعمع الذى لم يسق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتعمع المذكور أى
 (بعد حلقه) كفى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يشعل) أى ما يريد فعله من الحلال
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظواهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير
 ممنوع منها الكراهة فى الأزمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة لكفى فى أشهر الحج لأن الغالب
 أنه يحج فيبقى متمعا مسبقا (فان لم يكن متمعا) أى بل كان معتمرا (اعتقر كل ما بدله قبل أشهر
 الحج) ليس على إطلاقه بفهمه (والا كثر منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقلها وهذا
 واضح جسد أو قوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعدها فى حق البعض وكان حق العبادة أن
 يقول ويستحب كثرها قبل أشهر الحج وإيقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون
 بكراهة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون كثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى أن
 كثار الطواف أفضل أم كثار الاعتقاد والأظهر تفضيل الطواف لكونه مقصودا بالذات
 ومشروعية فى جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء كثرها فى سنة مع أن بعض الفقهاء
 قالوا العمرة محتصة بالآفاقى فليس لأهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتروا وجعلوا حديث
 عائشة رضى الله عنها من تحتها أنه صلى الله عليه وسلم فسح إحرام حج أصحابه إلى العمرة
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة وعائشة رضى الله عنها كان
 لها عذر فى إتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمرة وأنا أكون محرومة عن الاعتقاد فأمر
 أخاها أن يعتمر بها من التعميم فكانها فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن
 الزبير رضى الله عنه أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند انقضاء بناء الكعبة فى سبع وعشرين
 من رجب فخملوه على أنه مذهب صحابى لا بحجة فنه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر
 الحج (الاعتقاد لكل من كان بمكة) سواء يكون ميكا أو أفاقيسا سكن بها خوفا من أن يحج بعده فى
 تلك السنة فيصير متمعا مسبقا لخالفته السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن
 أهلها حاضرى المسجد الحرام إلا أن الآية تبدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القرآن
 دون العمرة المفردة من غير اقتنائها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى النارغ من إحرام
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (إلى الآفاقى لئلا يطلت فتمعه على قول بعض)
 وتقصيره ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزى إلى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن فقه
 التمتع فلما فرغ من العمرة بدله أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء ولو بدله أن يحج من
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجهه يكون متمعا وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفى وجهه لا يكون متمعا
 ولا يجب عليه شيء وهو فيما إذا عاد إلى أهله بعد ما حل من عمرته وحج عامه ذلك وفى وجهه

وغفل عن ذكر كذا الغافلون
 ويدعون نفسه بما شاء من
 خيرا الدنيا والآخرة فان
 الدعاء هناك مستجاب ثم ينزل
 ويقول ان الصفا والمروة
 من شعائر الله فمن حج البيت
 أو اعتمر فلا جناح عليه ان
 يطوف بهما ومن تطوع
 خيرا فان الله شاكر عليم
 فاذا وصل إلى الملبين
 الأخضرين سعى سعيها
 شديدا ويقول رب اغفر
 وارحم وتجاوز عا تعلم انك
 انت الاعز الأكرم فنجنا من
 النار سالمين وأدخلنا
 الجنة آمين فاذا أتى الملبين

اختلافه فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلبأ به فعند أبي حنيفة كانه بمكة وعليه هديان وعندهما لا يكون متمتعاً كأنه رجع إلى داره

(باب الخطبة)

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخرج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة إلى عرفة) وكان الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والأحرام منها) أى من مكة وزاد في الكبير وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه ههنا كذلك ثم الأحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكل أن يكون من المسجد والخطيم أولى أو من ديرة أهله والأفلاحرام لله كى وغه بر العج يجوز من جميع أجراء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فالسنة أن يحط بالامام بعد الظهر) أى بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان الوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان القياس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير إلا أن ثبت ورود في السنة ولا يصح قياسه على خطبتي العيد لأن التكبير سنة فمما خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما ينه بقوله (بسم الله) أى بشكره على عطائه (وبقي عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أى آدابها المتعلقة من يومه ذلك (كالخروج إلى منى) أى في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة) أى يكون جاءها منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح إلى عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى في وقته وبيان كيفية آدابه (والأفاضة منها) أى مع الامام (وغه بذلك) أى من الأحكام المناسبة لما رآه ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (في الحج ثلاث أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر (والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر فبقوله بين كل خطبة يوم) لأن الموا لا رعى ثورت الملالة خ لا فالزفر حيث يحط بعنده في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر (كلها خطبة واحدة بالجلسة) بفتح الجيم أى مرة من الجلوس (في وسطها) أى في أواسط جميعها (الخطبة يوم عرفة) أى فانه بخطبتين يفصل بينهما بجلسة واحدة (وكلاهما) أى يحل جميعها (بعد ما صلى) أى الامام (الظهر الأبعد عرفة فانه) أى الشان (قبل أن يصلى الظهر) أى والعصر بالأولى (وكلاهما سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة قائم أوفريضة بل شرط ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها فى الجمعة أكد الإلانة إذا كان بعد إجازة القراءة والذكر خفية

*(فصل في أحرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أى مر يد الحج من الذين سكنوا بمكة (على أنواع) أى ثلاثة (أما أن يكون مكياً) أى أصلياً (فلا يجوز له إلا الإفراد بالحج) كما مر مراراً (أو أفاقياد دخل بعمره) أى سواء ما رقى بمكة أم لا حال كونه (متمتعاً) أى باتان أكثر طواف عمرته في الأشهر (أولاً) أى لم يكن متمتعاً بل دخل به مرة قبل الأشهر وأقام بمكة (ساقى) أى غير المتمتع (الهدى أول يسقى حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوقه (أول يحل) أى منها الأجل سوقه (فحكمه) أى فحكمه (الافاقى المذكور فى جميع الصور والمسطورة) كاللكن

الاخضر بن الاخضر بن
مشى على هبته ويقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له
المالك وله الحمد يجي ويميت
وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شئ قدير
ويكرر ذلك الى أن يصعد
المروة فيقف عليها مستقبلاً
ويدعو بمادعاه في الصفا
ثم يدعو لنفسه بما أحب
فان الدعاء هنا مستجاب
وهذا شوط واحد من
السبعة ثم يحد إلى الصفا
ويصعد عليه وهذا شوط
اخر ويكرر الدعاء الى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان قارناً عاد إلى الطواف

أى فلا يجوز له الا افراد الحج بالنية وليس معناه انه ليس له الا افراد بالحج كما سبق وفي قوله
 لحكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حتى العبارة أو دخل والمعنى
 أو أفاقا داخل (يحتاج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى اهدم خروجه منه (أو مبقاتيا) عطف
 على قوله مكنوا والمراد به من كان بين المبقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لغير حجة
 وعرة (فكالمكي) أى انه يجرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة
 (لقد صد الحج فعليه ان يجرم من الحل بالحج المقرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان المبقاتى
 كالمكي في منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للمتمتع وغيره) أى مرید الافراد
 من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج في وقته (فكما عجل فهو أفضل) أى اذا كان مصونا عن
 الوقوع في المحذور (وعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبلها وان جاز لكنه يكره مطلقا. كما
 كان أو غيره مأوئنا لم لا (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى
 باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (أن يغسل) لان للغسل أثر في جلاء القلوب لمشاهدة
 الحضرة وازدهاب دون الغفلة بحسب ذلك أبواب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفي نسخة
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتى الاحرام) ليكون كل منهما عبادة مستقلة الا أن صلاة الطواف
 واجبة وصلاة الاحرام سنة. وكذا قد خولها تحت الأفضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
 عتيقهما) أى عقيب ركعتى الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي
 ومن بعده (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل في السعي أن يكون عتيقه
 لمناسبة تآخيرا الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه في الجلة بعله الزجعة فبئذ (يقفل
 بطواف) لانه ليس للمكي ومن في حكمه طواف القدوم الذى هو سنة للآفاقى فبأنى المكي
 بطواف نقسل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متعمدا وامساق الهدى أم لا
 فيطوف طواف القدوم (بضبط فيه) أى في أشواط جميع طوافه قدوما ونقل (ورمل)
 أى فى الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الأفضل تقديم السعي أو تأخيرها الى وقته الاصل) وهو
 هداها ركنه كما أشترنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقيده بالآفاقى (وقيل الثانى) وصححه ابن
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافا للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الأفضل بلا خلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور
 سابقا (في غير القارن) وهو المفرد مطلقا والمتنع آفاقيا بلا شبهة وميكافئ صافشة (أما القارن
 فالأفضل له بتقديم السعي) أى ويجوز تأخيرها بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيرها لانه صلى الله
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الرواح) أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعى
 آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصورا فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار
 البقعة وسيمت بذلك المبنى فهما من الدماء أى يراق ويصب من أمنى النطقة ومنها اذا دفعها
 ومنه قوله تعالى من نطفة اذا نفى (فاذا كان يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) وسعى به
 لانهم كانوا يرون ابلهم فيه استعدادا للوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ماء جازكرمانتا

وطاف طوافا آخر وسعى
 سبعا آخر واستقر على
 الاحرام الى الفراغ من
 الحج وان كان مفردا بالحج
 استقر على احرامه الى
 ان يؤدى نسك الحج وان
 كان مفردا بالعبادة خلق
 راسه وقال عند الحلق
 (اللهم) اثبت لي بكل شعرة
 حسنة وأمع عني بها سيئة
 وأرفع لي بها عندك درجة
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
 كثيرا واستقر حلالا الى ان
 يحرم بالحج يوم التروية

بحرى الله سبحانه عن الحاج خيرا (راح الامام مع الناس) أى مجمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة الى منى فيقيم بها) أى فيصبر فيها (ويصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي للعلامة الشهدى يستحب أن يصلى الظهر بغير يوم التروية ففيه إجماع إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر بغيره لم يفتيه الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أى إذا صلى الظهر بغيره وأما ما ذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فلا بأس به على ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه لا يخرج الى منى قبل الزوال لكونه وقت الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج من مكة يصل الجمعة ولو لم يكن عليه فكيره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الامام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصل أو يستحب أن يحقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وإن بات بمكة) وكذا بعرفة وغيرهما فالأولى أن يقول بغير معنى (تلك الليلة جاز وأساء) أى ترك السنة على القول بها فقال القاسمي تبعا لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلى الظهر يوم التروية بغيره ويقيم بها إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنة ذلك استئذانهم الدفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات بغيره ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصل بها الفجر ثم غدا الى عرفات ومر بغيره اجزأه ولكنه أساء بترك الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح الى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج الى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسننته بغيره فكلامه متناقض وهذا وهم فإنه ليس الكلام في من بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام في من بات بعرفة ليلة عرفة فلا تدافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا للسنة فتأمل فإنه موضع زلل ومحل خلل

* (فصل في الروح من منى الى عرفات فإذا أصبح) أى بغير (صلى الفجر بها) أى لو قمتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى فاضلخان بفلس فكانه قائمه على فجر مزدانة والاكثر على الاول فهو الافضل (ثم يمكث) أى هنه وسويعة (الى أن تطلع الشمس) أى تشرق (على بغير) بفتح مثله وكسر موحدة جبل بغير محاذاة مسجد الخيف على يسار السائر الى عرفات (فإذا طلعت) أى الشمس (نرحله الى عرفة) أى لا يكون على وفق السنة (مع السكينة) أى في الباطن (والوقار) أى في الظاهر (مليبا) أى في حال (مهلا مكبرا) أى في أخرى وكذا حامدا مستحيا مستغفرا (داعيا إذا كرا) نعيم بعد تخصيص (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أى في الابتداء والانتها والاشياء (ويبلغ ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماما لما شأنها لأنها أفضل الأذكار والادعية حال الاحرام (وان راح قبل طلوع الفجر) أى بعد ميتة أكثر الليل ففيه كلام سابق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أى يحل لأفعاله لقوله (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير الى عرفة على طريق صب)

ويدعو بما تقدم في احرام الحج من الادعية (فصل) * وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفار الممنوعة من النار التسوية الى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة يواظب عليها من وقته الله للسعادة من خلص أوليائه وعباده الى الحين وكان يواظب عليها والذي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا ارويها عنه بروايتي عن استاذنا حافظ الدين شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح صاد مججمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاه مسجد الخيف في أصله وطريقه
في أصل المأزنين عن يمينك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعد على طريق المأزنين) اقتداء بقلبه
صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف
وقلة الشوكة لا كثر الحاج والمأزنان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ جز
ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سجد وكبر وهال وسجد
واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني في معاني الدعاء
والميهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات
وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه الاقضية رحم أو إرادة ما ثم سبحان
الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الأرض موطنه سبحان الذي في البحر سبيله سبحان الذي
في النار سلطانه سبحان الذي في الجنة رحمته سبحان الذي في القبر قضاؤه سبحان الذي في
الهواء روحه سبحان الذي رفع السماء سبحان الذي وضع الأرض سبحان الذي لا ملجأ ولا منجى
منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لبي إلى أن يدخلها)
أي عرفات ثم يستقر عليها إلى أول رمي الجمرات

(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)

وعرفات كلها موقف الإبطن عرفة كما في السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء)
لأن الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فإن الأجابة مع
الجماعة أرحى فصار هذا الكيف أحرى إلا إذا كان القرب اليهم مما يبعدهم عن الذكر
والحضور في المناجاة أو يبعثه على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعيداً
في المقام المخصوص بحيث لا يامن من اللصوص ولا في الطريق الحادة كيلا يضيق على المارة
(والأفضل أن ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا الإتيان ماذكره ابن الهمام من أن السنة أن ينزل
الامام غزوة ولا مأوى وخمعة رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمزة قريباً من المسجد إلى
زوال الشمس ويضرب بهامضه إن كان له فإن ماذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى
الخاص والعام مع أن كان الجمع على سبيل التنزل انه ينزل أولاً بمزة ثم يقرب جبل الرحمة فلامعنى
لقوله في الكبير وهذا خلاف ماذكره الأصحاب ولعلهما مشياً على ظاهر الحديث والله أعلم
بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وقد نزل الظلمة
(فإذا نزل) أي بعرفات (يكتم فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يفتوت جرم من أوقات وقوفها
(ويشتغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل
ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايعه
وأقاربه وأصحابه الأخيار ولاة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي
تارة فتارة واستقر على الطاعة والعبادة ولم يشتغل بأمور العادة الامقدار الضرورة والحاجة
(إلى أن تزول الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لوقوف عرفة على الصحيح لايومه وهو سنة
مفردة (أو توشاً) وهو رخصة (والغسل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى أن يغتسل قبيل

تعالى عن الشيخ الزاهد
الصوفي أبي العباس احمد
ابن محمد العقبي والخيرة
الصالحه بقية السلف ام
محمد زينب أئمة عبدا لله
العرباني قال الاول انبأنا
الشيخة الصالحه ام عيسى
مريم ابنة الشهاب احمد بن
محمد بن ابراهيم الاذري
الحنفى في وقالت الاخرى
اخبرنا الشهاب احمد بن
النجم ايوب بن ابراهيم
القرافي الشهير باب المنذر
وكان صالحا كلاهما عن
ابي الحسن علي بن محمد بن
ابي بكر الوائى الصوفي قال
ثانيهما سمعا ثانيا ابو
القاسم عبد الرحمن بن مكي
الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائجه) أى مما يتعلق بالاكل والشرب
وأشاهما (قبل الزوال وتفرغ من جميع العلائق ونوجه بقلبه الى رب الخلائق) اقوله تبارك
وتعالى وتبذل اليه تتبلا فقرأوا الى الله

* (فصل فى الجمع بين الصلاتين بعرفة) * ائلم أن هذا الجمع للتسك عندنا فيه - تنوى فيه المسافر
والمتيم خلافا للشافعي ومن تبعه فى تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سأتى بسطها وشرحها فاذا فقد
شرط منها يصلى كل صلاة فى الخيمة على حدة وفى وقتها بجماعة أو غيرها (واذا أراد الجمع) وهو متعين
على الامام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فىراعى جميع الشروط والاحكام (فاذا اغتسل
وزالت الشمس سار الى المسجد) أى مسجد بئر رهوفى أو أخر عرفة بقربها بل قبل ان بعضه منها
(من غير تأخير) أى فى سيرة ثلاث بقوت شئ من أوقات وقوفه لكن الاولى حيثئذان يسير اليه
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والا فيلزمه انه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة
بخطاه واهله صلى الله عليه وسلم نزل أولا بئر رعاية هذا المعنى ولدفع الحرج بالذهاب والاياب
فى المبنى (فاذا بلغه) أى المسجد (بعد الامام الاعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط
الخلافه أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانبه
(ويجلس عليه) أى من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كفى الجمعة) وهو
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا يثنى ما روى عن ابي يوسف انه يؤذن المؤذن والامام فى
النسائط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الاذان فيخطب لأن المراد بقوله بين يديه أى قدامه
وعند قرب حضوره فالجمله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب الميسر هذامعنى قوله الاول
فتأمل (فاذا فرغ) أى المؤذن (قام الامام فخطب خطبة ثانيا) يجلس بينهما جلسة خفيفة
كالجمعة (وصفة الخطبة) أى كيفيتها على طريق السنة (أن يحمد الله تعالى) أى يشكره على
نعماه (ويثنى عليه) أى ينعته بأشياء ثنائى ذكر صفاته وأسمائه (وبلى ويهل ويكبر)
وهذا التكبير فى محله لان يوم عرفه عندنا من جملة أيام التثريب (ويصلى على النبى صلى الله عليه
وسلم ويعط الناس) أى ينصحبهم بان يذهبهم فى الدنيا ويرغبهم فى العقبى وبحسب اليهم المولى وبين
لهم ان له الاسرة والاولى فذكره وشكره فى كل حال هو الاول (وبأمرهم) أى بالمعروف
(وبيناهم) أى عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس احرارهم من أفعالهم (ويعلمهم
المناسك) أى بشيئها (كالوقوف بعرفة ومنزلة والجمع بها) أى بشرائطها وآدابها (والرمي)
أى رمي جرة العقبة فى اليوم الاول (والذبيح) أى فمين يجب عليه ويستحب له (والهلق) أى
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوف الآخرين فى الحرم (والطواف) أى طواف الزيارة فى
أيام النحر وأن أزلها أفضلها وجازى لياها (وسائر المناسك التى هى الى الخطبة الثالثة) وهى
الواقعة فى ثمانى أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أى له وللعامة المسلمين (وينزل وبقيم المؤذن فيصل
بهم الامام) أى لاغريه (الظهر ثم يقيم فيصل بهم - العصر فى وقت الظهر) وهو المسمى بجمع
التقدم (والحاصل انه يصلى بهم الظهر والعصر فى وقت واحد) وهو الظهر لكن الابهام فيه
الابهام (بأذان واحد وقامتين) واما ما ذكره قاضيان فى شرح الجامع ويصلى الظهر والعصر
فى آخر وقت الظهر ففيه انه يلزم منه تأخير الوقوف وينافى حديث جابر رضى الله عنه حتى اذا

فالا نأبأ بالخافظ البوطا
احمد بن محمد السلفى
الصوفى انبأنا ابو عبد الله
احمد بن على الاسوانى
الصوفى باصهار انبأنا ابو
الحسن على بن شجاع بن
محمد الثالث بى المصطفى فى
المذكر انبأنا ابو على احمد
ابن عثمان الزيدى الصوفى
عن جنيد البغدادى عن
سرى السعفى عن
معروف الكرخى انبأنا
معيد بن عبد العزيز العابد
بن الحسن البصرى رضى
الله عنه (قال) كنت اثنى
ان أرى فى عمرى ولبان
أولاء الله تعالى او صدقا
فأسأله عن حاجتى فى البقعة

زاغت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
 ولا يبعد أن يكون مراده أنه يصلي الظهر والعصر بعده لا قبله للإبقاء الى أنه يصلي الظهر في أول
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لأنه يصلح ما معاني آخر وقت الظهر
 ولأنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علمائنا الاحاديث
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (وبسر) أي الامام وجوبا (القرائة في الصلاتين)
 أي على أصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيه - ما البتة (بخلاف الجمعة) أي فانها صلاة مستقلة
 بشراؤها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح
 به فاضيفان (ان يشغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القليلة
 (والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة (أو شئ آخر) أي عمل آخر
 بالاولى كالأكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد
 فصلا (ولو بعدد) أي اعلمه أو حاجه (ما) أي مقدار ما (يتقطع فورا الاذان) أي عرفا (اعاد
 الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا بعد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان
 والاقامة لا بتللعصر - منهم ان وقع انفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا
 واما ما ذكره في الذخيرة والمحيط والكافي بأنه لا يشغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر
 فغير صحيح لما قال في الفتح هذا ينافي حديث جابر فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل
 بينهما شيئا وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قوله ولم لا يتطوع بينهما بشئ فان التطوع يقع على
 السنة انتهى ولعلهم لم يطالعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب اطلاقه
 على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي
 من جاتبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل
 الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر بعدد (ثم ان كان
 الامام مقبلا أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضا) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام
 (مسافرا قصر) بالتخفيف لكون التقصر واجبا على المسافر ولو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد
 سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فاذا سلم قال لهم) أي لأجل المقيمين (أعزوا
 صلاتكم يا اهل مكة) الاولى حذف الجملة الندائية (فانا قوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع
 اسافر بمعنى مسافر كعصب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان
 مقبلا فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافرا فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز
 للمقيم أي ولو كان اماما (ان يقصر الصلاة) أي لاختصاص القصر بالمسافر اجماعا وانما
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (وللأمم مسافر أن يقتدي به) أي بالمقيم (ان قصر) أي
 اهدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن الصاوي في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك أن
 الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الإقامة خمسة عشر يوما أو دخل قبل أيام العشر لم يكن
 بقى الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات
 فلا يتحقق منهنية الإقامة خمسة عشر يوما وقيل كان سبب نفي عيسى بن ابان هذه المسئلة
 قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

أوفي المنام حتى اذا كانت
 سنة من السنين وانما وقف
 بعرفات عند الزوال واذا
 بمائة أنفس عند الاراء
 الذي يجبل وادى نعمان
 نحو جبل وادى الصخرات
 فتحدثت أنهم القوم
 فقصدتهم وسلمت عليهم
 فردوا على أحسن رد واذا
 فيهم شيخ كبير قد نور الله
 وجهه فعلا نوره الافق
 فجلست معهم وقد تصاغر
 نفسي عندي لما شاهدت
 فيهم من الوفاء والسكينة
 فقام أحدهم فأذن وأقام
 فتقدم الشيخ فصلي بهم
 فصليت معهم وأنا أعلم انه

أتم الصلاة فليست ببعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحبى أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجاءت أقصر الصلاة فقال لى صاحب أبى حنيفة فانك مقيم ~~في مكة~~ فمالم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت فى نفسى أخطأت فى مسئلة واحدة فى موضعين ولم يتعنى ما جئت من الاخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا يخفى أن هذا الخطأ انما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فان عندهم مدة الاقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامى صاحب الامام تعارض حيث حكم فى الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم فى الثانى بأنه مقيم فلا يجوز له التصرع مع ان المسئلة بمجالها ولعل التقدير فلما رجعت الى منى ونويت الاقامة بمكة مع صاحبى بدلى الخ هذا وأصل المسئلة على ما فى المتن وعلى ما صرح به فاضحان من أن الكوفى اذا نوى الاقامة بمكة ونوى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم ينو الاقامة فى أحدهما خمسة عشر يوما ففهو من هذه المسئلة انه لو نوى فى أحدهما خمسة عشر يوما صار مقيما فحينئذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الاقامة فيها شهرًا مثلا فلا شك انه يصير مقيما ولا يضرب حديثه خروجه الى منى وعرفات ولا تنتقض اقامته اذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوما متواليا بهما بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال ولم يحظ بأصلاص الجمع) اى لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هى سنة (وأساء) أى ترك السنة او ايقاعها قبل وقتها المسنون وقبل بعيد الخطبة (ويكره التمتع قبل بعد اداء العصر فى وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو نوى وقت الظهر لانه صلاؤه فى وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده طائفة فلهذا لو أخر فرض العصر عن وقته لا يكره التمتع فى وقته فعلة الكراهية ليست بوصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهم أنه جائز عند بعضهم كيدل عليه قوله فى التكبير وأعلم انه هل يكره التمتع بعد اداء العصر فى وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد فى ذلك مع أنه نقل ما فى نظم القرائد الا انه لا يتنقل بعده وعبارته

ما كتب فى حقيقة فى مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيرا فلم يسمع غيرها وخطب أن يقول نوى أو يغيبوا عنى فقلت الذى يليق بحق الذى اصطفا لى نلت هذه المترلة وهذه الفضيلة قال فتعير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يمدى الله فهو المهتد اهده برحمتك الله فقال كنت أقول الاستغفار المنقذ من النار فى ثلاث ليل فقلت ما هذا الاستغفار وما هذه الليلية فقال ليلة سبع من ذى الحجة وليلة

ولا تنقل بعد العصر فى عرفاتها * وقد جئت والظاهر ما يتغير

وفى شرحه اسند المسئلة الى القيمة (ولا يصح اداء الجمعة بعرفة) أى لكونها باعترافهم صر ولا تنصرف بجمع الخلق فيها لعدم البيوت والمسالك بخلاف منى فانها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة فيها فى غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتى فى بيانه وأما ما حكى القرطبي عن أبى حنيفة وأبى يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يصورنا صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز لأحد من الأئمة جوازها بل اللهم الا أن يقال يتداخل خطبة السنة فى خطبة الجمعة

* (فصل فى شرائط جواز الجمع) * منها يختلف فيها او منها يتفق عليها واختلاف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع فى بعض المناسل من أن تقديم العصر عند أبى حنيفة وجب لصياغة الجماعة فينبغى أن يحمل للوجوب اللغوى بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليهم) وفيه إيماء الى أنه لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر محرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبى حنيفة خلافا لهم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلاة لم يجز عند الكل (فان صلى

الظاهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصل إلى العصر لم يجز العصر) أي
 إلا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه
 هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لأن
 الصحيح على ما قاله الزيلعي هو أنه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم
 الظاهر على العصر حتى لا يجوز تقديم الظاهر على الظاهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر
 ولا يتصور أن يفعله بخلافه إلا سموا أو نسبنا فإذا قال (ولو صلى الإمام الظاهر والعصر
 فاستبان) أي ظهر وتبين (أن الظاهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وأن الظاهر
 صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء مجدداً وغيره (يلزمه إعادة جميعها الثالث الزمان وهو
 يوم عرفه) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذلك قوله (الرابع المكان وهو عرفه
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً عن الفقه صلى الله عليه وسلم وما ذكره الخبازي في ضمن
 تعليل وهو سلمنا أن حوزة التقديم للعاجلة إلى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج إلى تقديم
 العصر لاستدامة الوقوف لأنه يمكنه أن يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه لا يقطع وقوفه
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لأنه موضع هبوط
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع الصلاة العصر فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضاً مع مواقف عرفات واستواء ما كان فيها من الجهات وانما
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرقات كلها موقف لا يطن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في إنشاء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فارتكبه
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة لادفع الجرح عن الأمة فانه نبي الرحمة
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل أن المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يقيده
 في عرفات وبهذا تبين فساد قول المصنف في الكبير كذا ذكره المكان ولم يبينوا أي موضع هو
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكره الخبازي
 ظناً أنه بحجة له وهو عليه كما لا يخفى على من ادعى مسكته لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند
 أبي حنيفة خلافا لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز
 ذلك فيجمع بينهما المنفردا أيضاً ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الأكبر وأما في حكم المنفرد لقوله
 (السادس الإمام الأعظم) وأما في حكم الجماعة مع غير الإمام (أي وجمع بينهما) (لم يجز
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع
 الإمام جازي) ويأباه أدرك رجل ركعة من الظاهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل بقضى
 ما فاته من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام مع العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من
 الصلاتين مع الإمام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع الإمام
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافاً له ما تم من الشرائط المختلف فيها إن يكون أداء

تسعة وأربعة عشر ولو علم
 قائلها ما يقول وبأي شيء
 يتلفظ لكان حقاً على الله أن
 يرضيه الأمن يوم القزع
 الأكبر ويخصه بالرحمة
 والولاية فقلت علمها يرجح
 الله تعالى فقال لي هي هذه
 اللهم انما أستغفر لك لكل
 ذنب قوي عليه بدني بعافيتك
 ونائه قدرتي بفضل نعمتك
 وانبطت اليه يدي بسعة
 رزقك واحتجبت عن الناس
 بسترك واتكلت فيه عند
 خوفك منك على أمانك
 ووثقت من سطوتك على فيه
 بحملك وعوت فيه على
 كرم وجهك وعفوك

الصلواتين جميعا بالامام أو نائبه عند أي حنفية حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره أو بالعكس لم يجز العصر له الا في وقت ما قال الطرابلسي وعن محمد في ما اذا مات أميرهم وليس فيهم ذو سلطان فقد دعوا رجلا أقام بهم الجمعة جازف فيه ما اذا قدموا رجلا يصل على بهم يجز بهم ونعقبه المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كالجمعة لانهم افرضة فلو لم يقدروا أحد اقامتهم الفرض ثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على الفرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد القوت وهذه الفضيلة تقوت لاعتبار بدل فهذا قياس بالاولى للجواز

*(فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور بـ مسجد غرة (راح الى الموقف والناس) أي الذين صلوا (معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم بعد الصلاة لان التججيل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لأبأس به لكن الأفضل ان يروح مع الامام) وفيه ان التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز مع العذر فكيف بترك المستحب وحديثه لا معنى لقوله لكن الأفضل ان يروح مع الامام وان كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لأبأس به لما سبق من ان التأخير مكره وبغير عذر ثم قوله الأفضل ان يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادرة الى الطاعات والمساورة الى الخيرات هو الافضل فتأمل (فيمتد ركبا وهو الأفضل) والاكمل ان يكون المركوب بعيرا (والا فقاما) أي ان قدر عليه (والافتقار) أي والافتضا طبع القول تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زحام ويكون الامام ممن يتقرب به في ذلك المقام (ويقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خالي عن الزحمة وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الحجارات البكار المقروشات (السود) فانها مظنة موقفة صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدعاء (خلف الامام) أي ان تبسر (والافن بعينه أو بجذائه) أي قدامه (أو شماله) والاطهر ان شماله أولى من جذائه (رافعا يديه بسطاً) أي باسطهما غير قابض لهما ما كانه فقطر أخذ القبض بهما وحصول نزول البركة ليمسح بهما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرهما للامسبحا ملبيحا ماحدا) ملبيحا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جعت الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المنفخم ويحمله اللهم اني أسألك من خير ما سأل الله به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم (مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن يقول رب اجعلني مقبلا الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كإيائي صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبق في بعض الدعوات المأثورة بخصوص وقفة عرفة (ويجتهد في الدعاء) أي التضرع والالاح والاكثار

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين اللهم اني استغفرك لكل ذنب يدعو الى غضبك أو يدين من خطيئتي أو يعيد لي الى ما نهى بي عنه أو يبعثني عما دعوتني اليه فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين اللهم اني استغفرك لكل ذنب أسألت اليه أحد من خلقك بغوايتي أو خدعته بجهلي فاعلمه منه ما جهل وزيت له ما قد علم ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بقلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يعجب نفسه وأما الادعية والأذكار فبالتخفية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أسم ولا غائبا وانكم تدعون سمعهم اقر بماورباجمعا كما أشار اليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعوه (ثلاثا يستفتح بالتعبد والتعبد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه ويأيد صفاته وأسمائه بقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين واللائكة القربين وأصحابه المكرمين وآله العظمين واتباعه الممتثلين الى يوم الدين (ويختمه) أى كل دعاء (بها) أى بالمذكورات من التحمد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفي الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال ليلىك اللهم ليلىك ثم قال انما الخير خير الاخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعته وكثرة اتباعه وكالامة وصدرته أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بائنة لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة وموفق عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة رفع يديه ويقول الله أكبر لله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهدنى بالهدى ونقنى وفي رواية واعصم بى بالتقوى واغفر لى في الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل لى حجام وورا وذنبام غفورا ثم يديه فيسكت قد رما بقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذى وابن خزيمة والبيهقى عن علي رضى الله تعالى عنه قال كان أ كثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذى تقول وخبرائى تقول اللهم لك ضلالتى ونسكى ومحجائى وعمائى والمك ما تئى ولك ربى ترى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدور وشدة الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجئ به الریح وأعوذ بك من شر ما تجئ به الریح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أحرمت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لاتخلف الميعاد ولانك كست عهدك اللهم ما أحببت من خير فخبه البنا ويسره لنا وما كرهت من شئ فمكرهه البنا وجنبناه ولا تنزع منا الاسلام بعد اذ دينا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكائى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلائقى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغنى المستجير الوجمل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين وابتل اليك ابتال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب من خضعت لك رقبته وقاضت لك عمناءه ونحل لك جسده ورغم أنفه اللهم لا تجعل لى دعا تارك ربي شقيا وكن لى رؤفا رحيم يا خير المسؤولين يا خير المعطين وأخرج البيهقى في

بأوزارى وأوزار مع
أوزارى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفرك لكل
ذنب يدعوى الى الفى ويضل
عن الرشيد ويقل الوفى ويقع
التالى ويحمل الذكر ويقل
العدو فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفرك لكل ذنب
اتعبت فيه جوارحى لى لى
ونهارى وقد استترت حياء
من عبادك بستر ولا ستر
الاماسترتنى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده / شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وعائنا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكتي ما جئوا عبدي هذا ساجدي وهلكي وكبرني وعظمي وعرفني وأتني على وصلي على نبيي أشهدوا باملائكتي اني قد غفرت له ومنعته في نفسه ولوسألتني عبدي لشيئته في أهل الموقف انتهى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة والله أكرمنا ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكردها في ودعاء الانبياء قبل بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم انشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وساوس الصدر وشتات الأمر وعذاب القبر اللهم ام اني أعوذ بك من شرا ما يلقي في الليل وشرا ما يلقي في النهار وشرا ما تهيب به الريح وشرا تواتى الدهر وأخرج الجندي عن ابن جريح قال قال بلغني انه كان يأمر أن يكون أكردها المسلم في الموقف ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقمنا عذاب النار (فيقف) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (الى غروب الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكر بن عتيق قال سمعت رجلا اقترده به فاذا سلم بن عبد الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد الحمد والخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسابون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آباءنا الا الذين فُلِمَ بزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظرا الى وقال حدثني أبي عن أبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتني أعظمته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه ايعاء الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكردها في ودعاء الانبياء قبل بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشار الى جوابه بان الله تعالى يعطي على هذا الثناء أفضل مما يعطي على الدعاء واجب أيضا بان عرض الثناء هو تعرض للدعاء بل هو بالغ في مقام الاعتناء لكن يؤيد الأقل المراد به مطلق الذكر كما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكرك قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغلته القرآن عن ذكرى ومسئلتني أعظمته أفضل ما أعطى المذاكرين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو بعرفات لا داع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكردها للراقب فيه من يوم عرفة فاكثروا فيه من قول اللهم اعترق رقبتي من النار واوسع لي في الرزق الحلال واصرف عني نسمة الجن والانس فانه عامة ما أدعوك به وروى عن النضيل بن عباس انه لم يزد عشية عرفة على وسواها منك وان غفرت لي (وبلي) أي الواقف (ساعة فساعة) أي بمد ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب قصدي فيه أعذاني اهتكي فصرفت كبدهم عني ولم تمنهم على فضيحتي كافي لك مطيع ونصرتني حتى كافي لك ولي والي في يارب أعصى فتمهلني وطالما عصيتك فلم تواخذني وذاك على سوء فعلي فأعطيتني فأني شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي

(ويعلمهم) أى الامام القوم (المناسك) أى مناسك الحج وانظروا أن هذا مستدرك لأن محل
التعليم وقت الخطبة المعهودة اللهم الآن يعمل على أنه ان سئل عن شيء من المناسك في أثناء
الدعاء هنالك (وليجتهد في أن يقترن من عنيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كان
خلافه اعادة القراءة فان لم يقدر على البكاء فليتألم بالاضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أى
ظاهرة باطنية (وليتألم من الحرام) أى من استعماله (فى أكله وشربه وابسه وركوبه ونظره
وكلامه ويجتهد من ذلك) أى من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أى خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر
(وليجتهد في أن يصادف) أى يجدد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أى ان يسير من
غير حصول ضرر والاقتداء قال صلى الله عليه وسلم وقتت ههنا وعرفات كلها موقف الاطن عرفة
(قبل هو) أى موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهى الترجمة وما
تسع من الارض (المستغنية) أى المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي عند الصخور
السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في
الكبير من زيادة قبل تلك بين فصله عن غير يقين ثم اليقين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة
والبناء المربع) أى الموضع في رأس العين (عن يسارك بتلليل وراءه) أى وراء ذلك الموقف (فان
ظفرت عوقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والافتقار ما بين الجبل والبناء المذكور وعلى جميع
الصخور والاماكن التي بينهما فليسهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حرتها بمعنى مسجها
(أخرى رجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أى بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش
البال فالأولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير قدر ولا قصور وأما صعود الناس الجبل
فليس له أصل أصلاً وحرس الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وابتداء
النيران عليه ليلة عرفة واختلاط الرجال والنساء يومهما البدع المستنكرة هذا وأخرج
الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضى الله عنهما ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاض من
عرفات وهو يقول اليك تعدو قلعا وضينا * مخالفنا دين النصارى دينها كذا في الدر المنثور قال
صاحب القاموس قلق وضينا بطنانهم انز الاوفى النهاية الوضين بطنان منسوج بعضه على بعض
يشد به الرجل للبعير كالخزام للسرج

* (فصل — في شرائط صحة الوقوف) * أى من سبق الاحرام وغيره (وقدر ان فرض) منه وهو
ساعة في وقته (والواجب) كالاستدعاء بعاءه (وسننه) كالغسل (ومستحباته) كدعائه
(ومكروهاته) كالغسل في حالاته (اماً شرائطه) أى الخمسة (فالاول) أى منها (الاسلام فلا يصح
وقوف الكافر) كالمسابق (الثاني الاحرام) لتزوم تحقق الاحرام ووجود الاسلام بسبب النية
والتلبية فانه ما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماء الاعلام ثم المراد الاحرام (بالحج)
أى لا بعمره (صحيح) أى معتبر بشرا (غير فائت) يدل عنه أ وبيان منه لكن فيه انه لا يقال من
شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز
قبوله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيحى في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يتخلو عن

يا خيرا الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب قدمت
اليك توبتي منه وواجهتك
بقسمى بك وآليت بملك محمد
صلى الله عليه وسلم وأشهدت
على نفسي بذلك أوليائه
من عباده انى غير عائد الى
معصيتك فلما قصدت الى الله
بكلمة الشيطان ومال الى
الله الخذلان ودعيتى نفسي
الى العصيان استترت حياء
من عبادة جرة منى عليك
وأنا أعلم انه لا يكفى منك
ستر ولا باب ولا يحجب نظرك
حجاب الخلق في المعصية
الى ما نبتى عنه

نوع مساححة لان الشرط حكم وجودى تقدم ما لا يتعلق به أمر عدى تأخرا (فلوقوف غير محرم)
 أى مطلقا (أو محرم بمجردة ومحرم ما يحج فائت لم يصح وقوفه) ان كان المراد يحج فائت أى فائت
 الا بأن سمى له الوقت وخرج زمانه فهذا الإلزام به لكن أخذناه من اعتباره حتى جدنا مع انه
 اذا تحلل الفائت بمجردة ثم أحرم يحج صح احرامه وتحقق شرط وقوفه فى قابل وان كان المراد
 محرم ما يحج فائت له قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حينئذ وكذا الكلام فى قوله (وكذا
 لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يسهط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام فى صحة
 الوقوف وعدمها (وان لم يسهط به الحج) وفيه انه اذا لم يصح الشئ فكيف يلزمه المضى فيه والحاصل
 انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان
 كان يلزمه الوقوف والمضى فى بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلصته ان فساد الحج ليس
 كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهى انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم يحج
 مجددا لم يصح لذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلأخطأه) أى فضلا عن عمدته ونسبائه
 وجهله (لم يحج وقوفه بغير عرفة) أى ولو يطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأقوله زوال
 الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا لعنابله فان زمان
 الوقوف عندهم يصح فى يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الروال والله أعلم (وأخره طلوع الفجر
 الثاني) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستندون المستطيل المشبه بذب السرحان المسمى
 بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كنيوته بعرفة فى
 وقته) الظاهر ان هذا ركنه اعدم تصور مبدونه نعم وقته شرط ثم كونه فيه يكفى لحصول الفرض
 الذى هو الركن (ولو لحظة) أى ساعة لغوية (سواء كان ناولا) أى الوقوف أو الحج (أولا) أى
 لا يكون ناولا لكن بشرط تقدم احرامه (علما بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه
 (أو جاهلا) أى غافلا أو مشغلا عنه (نائما أو يظن) أى مستيقظا مستنبها (مضيقا أو مغشى
 عليه مجنوناً) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنوناً لان الانغماء مرض يغشى العقل ويغلبه
 والجنون عارض يسلبه وقته ما يتعلق به ما من جهة احرامهم ما (أو سكران) أى بوجه
 مشرّع أو بغيره وكان حقه أن يقول صاحباً أو سكران لا كما قال فى الكبير عاقلاً أو سكران
 (مجتازاً) أى ما زان غير واقف (سرعاً) كان الاولى ان يقول أو مسرعاً لا يوههم ان يكون
 وصفاً لما منه دأقيد الاحترار (طائفاً أو مكروهاً أو محدثاً أو جنباً أو نكساً) وكذا سائر
 الشروط المعتمدة فى صحة الصلاة من كونه عارياً أو لابساً أو قائماً أو جالساً (للاً) أى ليله النحر
 الذى بلى الوقفة الى طلوع الفجر (أو نهاراً) أى بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار
 على الليل وذلك لما فى المحط وغيره ان اللبالي كلها تابعة للأيام المستقلة لا الايام الماضية الا فى
 الحج فانها فى حكم الايام الماضية فليله عرفة تابعة ليوم التروية وليله النحر تابعة ليوم عرفة
 (وأما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحقة قليلة وهى الساعة اللغوية دون
 النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المفروض وبين الشرط الخاص الذى هو كنيوته
 بعرفة فى وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أى فيه كفاً نسخة يعنى فى الوقوف وهذا المن وقف بعرفة
 قبل الغروب لا مطلقاً كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى أن يقال مد

ثم ما كشفت الستور ساويتنى
 بأوامرك كائن لا أزال لك
 مطيعاً وألى أمرك مسرعاً
 ومن وعيدك فارغاً فلبست
 على عبادك ولا يعلم سرى
 غيرك فلم تسمى بغيرهم
 بل استغيت على مثل نعمتهم
 ثم فضلتى بذلك عليهم كائن
 عندك فى درجتهم وما ذاك
 الا ليحكمك وفضل نعمتك
 فضلاً منك على ذلك الحمد
 يا مولاي فأسالك بالله كما
 سترته على فى الدنيا ان
 لا تنفخنى به يوم القيامة
 يا أرحم الراحمين فصل وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد وأغفره لى
 يا خير

الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جز من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور انفكاكهما الا من وقف في آخر جز من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليلة فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو مرتين بعرفات لولا لا يلزمه شيء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ليلة أو ما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد راجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بما ان وقف قبل الزوال أو بعده وأما ان وقف بعده فن حين وقف يجب الامتداد (وأما سنه فالغسل) كما سبق (والخطبة) أي بسجدة غرة (وكونها) أي الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة لان لها تبعية بالوقوف فلذا عدّه من سننها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويثبته من أول الزوال لكنه مسمى بترك السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من الزوال الى الغروب قد مر (والدفع مع الامام) أي لا قبله (والافاضة في الحال) أي لا بعد الزوال (بعد وقوف جز من الليل) أي ولو قأخر الامام بعد زواله وبغيره (وأما مستحبانه فلا كذا من التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عدّه من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام (والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة (والخشوع) أي المقررون بالخضوع (وتقوية الرجا) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف بقرب الامام) أي ان كان في قربه قرب به لل مقام (وخلفه) أي مع قربه وكذا عيونه وبساره ويجوز قدّامه (وكونه) أي كونه الواقف (راكبا) كعباء النزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى القبلة) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالتفراغ عن الاشغال لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة السماء التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه وتكرار الدعاء ثلاثا واقتناحه وختمه بالجدو الصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي الظاهرة وبالباطنية (والصوم لمن قوى) أي قدره عليه بلامسقة حاصله لديه (والفطر للضعف) أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤذى الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يحجز عن اداء افعال الحج فبني على حكم الاغلب فلا يتأفيه ما في الكرماني من انه لا يكره للعاج الصوم في يوم عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فينتد تركه أولى وفي الفتاوى ان كان يضعفه عن الوقوف والدعاء فالمستحب تركه وقيل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاسبى مخلقه فيوقعه في محذور أو محظور وكذا صوم يوم التروية لانه يحجز عن اداء افعال الحج انتهى وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الأمة لكنه لم ينه أحد من صومه فلا وجه اكرامه على الإطلاق بل لابد ان يقيد بالتنزيه على الوجه

الغافرين (اللهم) انى
أستغفر لك لكل ذنب سهرت
فيه ليلتي في الذنوب في القاتني
لا تمانه والتخلص الى وجود
تحصيله حتى اذا أصبحت
حضرت اليك بجليلة
الصالحين وأما ضمير خلاف
رضاك يارب العالمين فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لى يا خيرا الغافرين (اللهم)
انى أستغفر لك لكل ذنب
ظلمت بسببه وليا من
أوليائك أو نصرت به عدوا
من أعدائك أو نكمت
فيه لغير محبتك أو نهضت
فيه الى غطر طاعتك أو ذهبت
فيه الى غير أمرك فصل

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أى الظهور (لشمس الاعتذار) فى منسك ابى النجاة
ولا يستقل من الشمس فى الموقف اذ لم يشغله ذلك عن دعائه (وترك الخاصمة) وهى الجادلة
والمنافرة مع المكاري والرفقة بحيث يجزى الى العداوة ومحو هانم الخصامات الدينية بخلاف
المسايقات فى الامور الدينية (والاكتار من أعمال الخير) من اطعام الطعام وسقي الشرب
والصدق على الفقراء والاحسان الى الجيران والترحم على المساكين واعطاء القاب وامثال
ذلك (واما مكروهاته فتأخير الرواح الى الموقف بعد الجمع) أى ترك السنة (والوقوف بعرفة)
والصحيح انه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب الى الامام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز
الوقوف بهما حيث قال قال مالك هى من عرفة حتى لو وقف بعرفة أجراً وعليه دم كذا روى
القاسمى أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهها جميعاً ونص أصحابه انه لا يجوز ان
يقف بعرفة كاهو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من المسكية اتفاق الاربعة على عدم
جواز الوقوف بعرفة فافهم واغنى والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام واعلم ان ظاهر كلام
القدورى والهداية وغيرهما فى قولهم عرفة كلها موقف الاطن عرفة ومن دلتها كلها موقف
الاوادى محسر ان المكاتب ليسا مكان وقوف فلو وقف فيها لا يجزى به كالموقف فى منى سواء قلنا
ان عرفة ومحسر من عرفة ومن دلتها أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الاصل عن كلام
محمر ووقع فى البدائع حيث قال وأما مكانه يعنى الوقوف بعرفة فجزء من أجزاء مكة لا ينفك
لا ينبغى ان ينزل فى وادى محسر وروى الحديث ثم قال ولو وقف به أجراً مع الكراهة وكذا
هذا فى بطن عرفة أعنى قوله الا انه لا ينبغى ان يقف فى بطن عرفة لانه عليه السلام نهى عن ذلك
وأخبرانه وادى الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به فى وادى
محسر ولا ينبغى ان الكلام فيها واحد واذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذى يقتضيه
كلامهم عدم الاجزاء (والتزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستلزامه ما ترك السنة
(والوقوف مع الغفلة) الا انه ليس فيه الاساءة لان ترك الغفلة خصله مستحب فتركه كفر اعمته تنزيهه
(وتأخير الافاضة بعد الغروب) أى من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
الاولى لانه يجوز ان يتوجه قبل الغروب الا انه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما
اذا كان بعد الزحمة فانه حينئذ لا يتوجه اليه مطلق الكراهة وان كان مراده بالتوجه
الافاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام لموجب لادم لكن قوله بطريق الوصول (وان لم يجاوز
حدود عرفة) صريح فى ارادته المعنى الاول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء
بها وكذا حكمهما فى الطريق قبل وصوله الى مزدلفة فى وقت العشاء وكان ينبغى أن يقال
انه حرام لان الجمع عز دلفة واجب وأدائها حينئذ فاسد الا انه لما كان التدارك يمكنه باعادته
يمكنه وزمانه عدم مكروها ثم فسادها موقوف لانه يجب عليه الاعادة ما لم يطلع القبر فاذا لم يعدها
انقلب صحتها وهذا يقتضى قراءتها وأما فى مذهب الشافعى فيجب على المكي ان يصل الى المغرب
فى وقتها والمسافر مخير فى ارادها وجمعها مع غيرها جمع تقديم وتأخير (والايضاع) أى الاسراع
فى السير راكبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثيرة فقبل كما قال (ان أدنى الى الايداء) فالايضاع
مكروه والايداء حرام والحاصل انه اذا دفع الامام والناس فعليه السكينة والوفاء وان وجد

وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أسألك لى كل
ذنب يورث الضغناء ويحل
الميلاء ويشمت الاعداء
ويكشف الغطاء ويحبس
القطر من السماء فصل
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أسألك
لكل ذنب الهاتى عما
هديتنى اليه أو أمرتنى به
أو منعتنى عنه أو دلتنى عليه
مما فيه الحظى والبلاغ
الى رضاك واتباع محبتك
وايثار القرب منك فصل
يارب وسلم

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذى البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فالسنة ان يسرع فيبقى بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الاضباع فيه سنة وليس منافاة قول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهدياية والبدائع ثم والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأول صاحب المحيط والكرمانى والزبائى والطرابلسى والشعنى انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الاضباع سنة بشرط ان لا يترتب عليه اذية وامان شاعدا الاضباع في هذه الايام من الخواص العوام كالانعام فلا يوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للام وفيه تفصيل مذكور بانى في فصله * (فصل فى حدود وعرفته) وفيه اختلاف كثير فقبل كما قال (الحد الاول ينتهى الى جادة طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثانى الى حافات الجبل الذى وراء ارض عرفات) أى ينتهى الى أطراف الجبال التى من وراءها (والثالث الى البساتين التى الى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذ وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة) * (فصل فى الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفته (بعدمه) أى بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى اتفاناً (وان جاوزه) أى حد عرفته (قبله فعليه دم) أى قابض للستوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلاً) أى مطلقاً (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يترك ما فانه من الافاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المختص والافاضة ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي ان لا يسقط عنه الدم اعدم تداركها الا ان يقال سقوط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو نذر) بفتح النون وتشديد الدال الملهمة أى نذر (به) أى بالغلبة عليه (بعيره) أى مثلاً (فاخرجه) أى خذله على خروجه اضطراراً (من عرفته قبل الغروب لزمه دم) وفيه ان ترك الواجب اعدم سقط الدم (وكذا لو نذر بعيره) أى شرد وحده (فبعه) أى صاحبه باختياره لا خذه * (فصل فى اشتباه يوم عرفه) واذا التبس هلال ذى الحجة) أى انتهت غرته بسلخ ذى القعدة (فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوماً ثم تبين بشهادة) أى مقبولة وفى الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقفهم صحیح وجمعهم تام) أى كامل غير ناقص استحساناً (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للعامة ان لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولاً ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوزهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفردها على ما سبق فلا يظهر ان يقول ولو وقع يوم التروية على ظن انه يوم عرفه لا يجوزهم وكذا لو وقفوا فى الحادى عشر لا يجوزهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشية عرفته) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى فى ليله تكون الليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقابل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعده تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب نسيت
فأحسبته وتم اوت به
فأثنته وباهرته به فترته
على ولوتبت اليك منه
لغفرته فصل بآرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب توقعت
منك قبل انقضائه تهجيل
العقوبة فأمهلتنى وأسبغت
على ستر اقم آل فى هيكه على
جهد افضل بآرب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل

(فات جمعهم) أي فتحللون بأفعال العمرة من أحرامهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف وما المشاة) جمع المشاة (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأزمات الثقال (فلا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وان كان) أي بجمال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس فوقف مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعة الناس جازوقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالمعصية فيه الا مع أكثر الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمره مكشوف وهو يتقدم على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليتقف ومن لم يقف معه فاتته الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان يقبل شهادتهم على هذا وان كثروا لا يقف الا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه الشهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فيقبل شهادة العدلين وأما الذي يقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان التورم قد ردون على الوقوف على ما مروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها لا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتفصيله ما في شرح الكتبان شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة بنظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فارقا قبل شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشيتهم فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم بلا لانهم اراؤا ذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلامع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رآوا عليه الهلال (لم تجز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوه فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رؤيتهم كلا وقوف وعليهم ان يحلوا بعمرة وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فخرجهم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استبقوا وأنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة قرأ الامام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم التروية في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود اجزأهم ولو خالفه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع فليزم رؤية أهل الغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزمن سائر الناس) تأكد له لما قبله وكان الأولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التكريم والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكنز والجمع والنقاية الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقبل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهم مامسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

* (فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبله او بعده

سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب نيتني
عنه في التمسك اليه وحذرني
اباه فأقت عليه وقبحته على
فريقته لي تنسى فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب
يصرف عني رحمتك أو يحل لي
نعمتك أو يحجزني كرامتك
أو يزيل عني نعمتك فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين

من غير تأخر عنه لغير ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكوت الباطن المعبر عنه بالطمأنينة (والوقار) أي الرزاق في الظاهر وضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فضاء ووسعة (السرع المشي بلا إذاء) لان الاسراع سنة والايذاء حرام (وقيل لا يسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى الايذاء أو الضياع كما تقدم أو لا يسن في زمانة الكثرة الاذى على ما شاهدنا والا فلا وجه لنفي سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم للفقوى لا لافاضة عوجب السماع ففي القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة أفاضة وفي الحديث اندفعوا (و يستحب أن يسرع الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الاولى أما ما يتوهمه العوام من ان المروءة عابدين المأزمين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليوقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو طاعة ضرورية (ولو تقدم احد على الامام أو الغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعرفة) أي لم يجز اوزهال وقف في وأخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يقبض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث فلا بد بعد الغروب واناضة الامام) أي لو تأخر زمانا قليلا لا يعتنى العرف تأخرا (جاز) وإذا كان كثيرا جاز بعد زكركم بغيره (ولو انطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعد زكركم بغيره (ويستحب أن يكون في سيره ما يمازى كبراهمه لئلا يستغفرا ادعاء ما يلبى على النبي صلى الله عليه وسلم ذكرا كثيرا كما) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متبائلا (حتى يأتي مزدلفة ولا يصلى المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) (المسبق) (ولا يعرج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل مزدلفة وينزل بها)

* (باب أحكام المزدلفة) *

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى مزدلفة) أي قاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواصلا منهم من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرب جبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمسعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (عن عين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (وبكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرقيق

* (فصل في الجمع بين الصلاتين) يستحب التعجيل في هذا الجمع أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعد زكركم (فيصلى الفرض) أي بنفسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي نقله ان كان في أمن ورضى المكاري به (وينبغي جاله) أي لانه أهون عليهم امن وقوفها أولا رادة حفظها كما يدل عليه قوله (وبعقلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعتدل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحتق دخوله (أذن المؤذن وبقية) أي سواء يصلى وحده أو جماعة (فيصلى الامام المغرب) أي صلواته (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب عبرت به أحد من خلقك أو قبحت من فعل أحد من ربك ثم تبت عليه واتمكته جرأة منى عليك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفرك لكل ذنب تبت اليك منه وأقدمت على فعله فاستحييت منك وأنا عليه ورهبتك وأنا فيه ثم استقلتك منه وعدت اليه فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين

ثانياً جامع تأخير فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكفي
بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس
على الجمع الأول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي
سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما سرح به مولانا عبد الرحمن الجاسمي قدس الله سبحانه
وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة
(فإن تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بما يعيد فسد في العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون
الاذان) خلافاً لفرحيث بعدهما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في النعشي وقيد
الفصل بالمثل لألوفصل بقائمة لا يعاد الاذان اتفاقاً على ما في شرح الدرر (ويؤتى المغرب أداء
لاقضاء) كما سرح به في الجوز الآخر وغيره خلافاً لما توهجه العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال
لمن قال له في وقت المغرب أمان صلى يا رسول الله الصلاة أمانك أي وقتها ورائك (والجماعة سنة)
أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقيد قال انه واجب ان لم
يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقاً (فصلوا ههما
وحده) أي منفرداً (جاز) أي ولو جمعا لكن الافضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام
كفي الحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح النقابة معزى الى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب
والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أي خفيفة وعند ههما يجمع بغير امام فهو خلاف
المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لأبائهم مرة فلا
يجوز هذا الجمع لغير المحرم بالحج وأما ما ذكره الامام المحبوبي من ان الاحرام لا يشترط بجمع
المزدلفة فغير صحيح لتصرح بهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً إلا باحرام الحج (وتقديم
الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقفتم اراً أو لبلاً أو لم تقدم هذا الجمع بعرفة ثم وقف فلا يجوز
جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كإفصله
بقوله (فأما الزمان فليقله النحر) أي الى طلوع فجر العمد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى
الصلتين أو احدهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجر وزعمها الى متى مثلاً (لم يجز)
أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتم ما به اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلخيص العقول للمحبوبي
اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعد فوات يجب عليه الاعادة بالاجماع أي بالاتفاق الا أنه
يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع أي بالاتفاق الا أنه
لا بد أن يقيد بأن صلاحها في مزدلفة (ولا يصلي) أي احداهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً
(الاذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كفي نسخة (حيث هو) أي لصرورة ادراكه وقت
أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعد فوات أو مضي وقتها وهذا
بلا خلاف وهما مسألة مهمة معروفة متعممة وهي انه لو أدرك العشاء ليلة النحر وخاف
لذهب الى عرفات بقوته العشاء ولو ان تغل بالعشاء بقوته الوقوف فتبيل يشغل بالعشاء وان
فاته الوقوف لانهم افترض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها عصبية بخلاف فوت الوقوف فانه
لا مرجع على صاحبه اذا كان عن نذر يمكنه التدارك فان الحج وقته متسع الى آخر العمر مع
أن حصول الوقوف أمر موهوم ومظنون وهذا المحقق قتلوا على انه ليس في الشرع انه

(الاهم) اني استغفرك لكل
ذنب توركت علي ووجب في
شئ فعلته بسبب عهد
عاهدتك عليه أو عهد
عقدته لك أو دمة آلت بها
من أجلك لا أحد من خلقك
ثم نقض ذلك من غير ضرورة
لزمته فيه بل استتراني عن
الوفاء به البطر وأخطئني
عن رعايته الاشر فصل
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(الاهم) اني استغفرك لكل
ذنب لحقني بسبب نعمة
أنعمت بها علي فتقويت
بها علي مهاصبيك وخالفت

بترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعمد في جميع
 الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة العقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي
 خلافاً للزوي قدس الله سره من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في
 طريق الحج أو يؤدبها على وجود غير جائزة كما هو مبين في محلها وذكر صاحب السراج الواجب أنه
 يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع المخرج بالنسبة إلى المبلى به في هذا الوقت
 فإن قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت
 الحج من التحاليل بانعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول
 وربما لا يكون له القدرة بالجوار ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يصلي
 الفرض ماشياً ومبياً على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطاً وهذا قول حسن
 وجع مستحسن خلافاً لمذهب من حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينافيه وينبغي أن
 يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيه لأن النفل يصير فرضاً بالسرور وفي
 إحرامه إجماعاً وحكم فوتهما واحداً اتفاقاً ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعدهما حتى طلع
 الفجر عادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محله إذ موضعه أنه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق
 فإنه لو صلاهما في غير من دافقه في وقتيهما فإنه يجب عليه أعادتهما فيها فلو لم يعدهما حتى طلع
 انقلبت صلاة المغرب إلى الجواز بعد محكم عليها بالفساد فإن ذلك الحكم موقوف لإيجاب
 الاعادة والافتقار لصلاهما في وقتيهما إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه ثم أعلم أن تأخير المغرب
 والعشاء إلى من دافقه واجب كما صرح به البرزوي ومال إليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام
 وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه مشي أكثر الشراح لكن الظاهر أن
 المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لأنه ثابت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين
 الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمن دافقه يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع
 الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلاة لكن
 على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحفاظ الدين أن المشايخ اختلفوا على قول أبي
 حنيفة ومحمد فيهما الأصلي المغرب بمن دافقه قبل غيبوبة الشفق فمنهم من اعتبر شرطاً الجواز المكان
 فقال يجوزونه ومنهم من قال لا يجوزون مكانه اعتبر الوقت والمكان جميعاً انتهى وعليه مشي صاحب
 البدرائع فقال فيما إذا صلى في غيره قد دل الحديث على اختصاص جوازه في حال الاختيار
 والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمن دافقه ولم يوجد فلا يجوز زبواً بالاعادة في وقتها
 ومكانها مادام الوقت قائماً وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المنتقى لوصلاهما بعد ما جاوز
 المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء
 فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي من دافقه أو بعد ما جاوزها
 لم يجز وعليه إجماعهم ما لم يطالع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف
 يجوزونه ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز سقط القضاء
 اتفاقاً إلا أنه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت
 الاستحباب (فلو وصل إلى من دافقه قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها
 على وعبدك فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفر لي
 يا خير الغافرين (اللهم) اني
 أستهفرك لكل ذنب
 قدمت فيه شـ هو قى على
 طاعتك وآثرت فيه محبتي
 على أمرك فأرضت نفسي
 بغضبك وعرضت السخطك
 إذ نهيتني وقدمت إلى فيه
 التذرك وتنجبت على فيه
 بوعدك وأستهفرك اللهم
 وأقرب اليك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الغافرين

غير واحد في غير موضع وأما آيات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصلح ما في أوقافهما (ويقارن هذا الجمع جمع عرفة من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فإنه سنة أو مستحب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا شرط فيه السلطان ولا نائبه) أي من القاضي والطبيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تنسئ له الخطبة) وهذا من درج في الشرط الثاني (الخامس أنه باقاة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فإنه باقاة متين) أي اتفاقاً

* (فصل في البيوتة بمزدلفة) * وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومعنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى أولاً فتراب الناس إلى من بعد الإفاضة أو لحي الناس إليها في زامن الدليل أول أنها أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام انصب وذكر الطعام أي أن للمزدلفة ثلاثة أسماء من دلالة والمشعر الحرام وجمع والأصح كما قال الكرمان أن المشعر الحرام فيها لا عينها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أقضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام لأنه أريد به المزدانة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بها سنة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كما عند الشافعي ولا وكن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فبيت تلك الليلة بها) أي كمال ليدرك الوقوف بها الجرا (ويشتغل بالدعاء) أي وغيره من الأدكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن يسرله وينبغي احتياجه هذه الليلة) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والنضرع والدعاء) وهذا مستدرك ولعل وجه اعادته تعليله بقوله (لأنها) أي ليلة من دلالة (جمعت شرف الزمان) أي لكونها ليلة العدم وجه وليلة عرفة من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم عموماً والمشعر خصوصاً (وبسأل الله تعالى إرضاءه لخصوم ولا يتناون في ذلك) أي لا يتساهل بل يسأل بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الخلق (فإن الاجابة موعودة فيها) والصواب أن الاجابة الموعودة واقعة في وقوف أصحاب المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لائمه أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجيب أني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظلوم منه قال أي رب. أشئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقال تبسم فقال له أبو بكر وعمر يا بني أنت وأمي أن هذا لساعة ما كنت تفعل فيها الغا الذي أضحكك أضحك الله سنك قال إن عدو الله ابليس لما علم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وغفر لامي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل والشبور فأضحكني ما رأيت من جرعه

* (فصل في الوقوف بها الوقوف بها) أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندنا لاسنة كما عليه الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب علمته من نفسي فأنسيت أو ذكرته أو نعتيته أو أخطأت فيه وهو مما لا أشك أنك مسألني عنه وإن نفسي به صرتمة لذكرك وإن كنت قد نسيت غفرت عنه نفسي فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر له يا خير القافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب واجهتك فيه وفدايقت أنك ترائي عليه فتوبت أن اتوب إليك منه وانسيت أن استغفرك منه أنساياه الشيطان فصل يا رب وسلم وبارك

طلوع النجف الثاني) أى ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أى الاول (وأخرو طلوع الشمس منه غن) وتفبها قبل طلوع النجف أو بعد طلوع الشمس لاعتدبه) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولولاطفة) أى قليلة ولولحظة ولحمة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أى من مبدأ الصبح (الى الاسفاجدا) أى الى الاضامة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطاع (وأما ركنه) أى ركن هذا الواجب (فكيفية مزدلفة) أى دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أى وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو نائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أى الوقوف (أولم يعلم بها) أى بالمزدلفة انما المحل وقوف (أولم يعلم ولوركن الوقوف بها دفع) الاول بان دفع (للاطلافة ليدم) أى محتم لترك الواجب (الا اذا كان لعله) أى مرض (أو ضعف) أى ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أى الناسك (أمر أو تخاف الزحام فلا شئ عليه ولوركن بها وقفة) أى وقت وقوفه (من غير ان يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاء) أى وقوفه (ولاشئ عليه) لانه أى ركن الواجب وهو حصول الوقوف فى ضمن المرور كما فى عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أقاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقوفه لا لأقاض (أو دفع قبله) أى قبل الامام بعد ان وقف بعد النجف (أو قبل ان يصلى النجف) أى فيه (أجزأه ولا شئ عليه) أى من الدم والكفارة (وأساء لترك الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا التركة الافاضة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أى جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزأه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف الا وادى محسر) بكسر السين المشددة (وحدة المزدلفة ما بين ما زى عرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقرن محسرينا وشمالا من تلك الشعاب) أى الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أى أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذى على يسار الذهاب الى منى)

* (فصل) * فى آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشأ النجف) أى فاق الصبح (يستحب أن يصلى النجف بغلس) بفتحين أى بشأبة ظلمة من آثار الليل من غير اسفار لما ورد من فعنه صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالنجف فإنه أعظم للأجر ولعل وجه تسميتها فى انفرغه للوقوف بها والاستعداد للتزول الى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا جازا فاذ فرغ منها فالمستحب أن يأتى الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى ان لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذى عليه البناء اليوم ويتف مستقبل القبلة والناس وراه) أى خاف الامام أو عينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه والافتحة أو بقره) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم وروى من ظنه جبيلاً بقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا اصح الشافعية ان المشعر الحرام هو قزح لاجتماع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما رزعه العوام ان من طلع الى سطح البناء فيه ونزل

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب دخلت
فيه بحسن ظنى فبك أنك
لا تعذبى عليه ورجوتك
لمغفرتك فأقدمت عليه وقد
عولت نفسى على معرفتى
بكرك ان لا تنقضنى به بعد
اذسترته على فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
استوجبته به منك ردد الدعاء
وحرمان الاجابة وخيبة
الطمع وانقطاع الرجاء فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل
النفس ونحوه فهو باطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق
العباد اذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويذني عليه
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطاً) أي مبسوطين
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيراً ويسأل الله حوائجهم ولا يزال كذلك الى أن يسفر
جداً) أي اسفارا كثيراً (وهو) أي على ما يرى عن محمد في حده (أن يقي من طلوع الشمس
قدر ركعتين أو نحوه فيدفع) أي هذا الطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)
أي فلو وقف أو لا ثم صلى مسفراً جاز والله أعلم

* (فصل) في آداب التوجه الى المنى (فاذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة
(وأُسْرِجداً فالسنة أن يقبض مع الامام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر
التدويري فاذا طلعت الشمس أفاض قول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى
منى قبل طلوع الشمس أو حين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في الكبير وهو هذا
خلاف ما تقدم الآن راديه الجواز فلا خلاف أقول ولما فتاة في كلامه لأنه أراد اذا أفاض
قبل طلوع الشمس من المشعر فمضى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين
طلوعها أو بعدها والحاصل ان الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاسفار من المشعر
الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو مزدلفة لا يكره مخالفاً للسنة (فان تقدم على الامام أو
تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولاشئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء
أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون مسياً) أتركه السنة والحاصل ان الأفاضة مع الامام من
مزدلفة سنة يختلف الأفاضة معه من عرفة فانه واجب (فاذا دفع) أي أفاض (فليسكن
بالسكنة والوفار شعاره) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرة (والاذكار فاذا بلغ بطن محسر)
أي أقول واديه (أمرع قدر رمية حجران كان ماشياً وحرك دأبه) أي للسرعة (ان كان راكباً)
وهذا يستحب عند الأئمة الاربعة فتدري أي جد عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أضع في
وادي محسر أي أسرع وفي الموطن ان ابن عمر كان يحرك راحلته في محسر قدر رمية حجر وسعى
بذلك لان فيل أصحاب الفيل محسرة أي أي وقبل لان ابايس وقف فيه متحصراً ويسمى
وادي النار لان رجلاً اصطاد فيه فنزلت عليه نار فأحرقه كذا ذكره المحب الطبري ويقول
في مهوره اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تم لكنا بهذا بك وعاقبنا قبل ذلك (ثم خرج الى منى سالماً)

الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة) أي ان تيسر ولم يكن فيه رجة
* (فصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلة
وهو المختار) وقبل مثل بندقة القوس وقبل مقدار الحصاة (يرى بها جرة العقبة) أي في اليوم
الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق من مزدلفة (فهو جائز وقبل
مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة
وليس مذهبنا وأما في البدائع والاسبيحاني والتخفة من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو
من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التناطح من

بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يورث الاسقام
والضيق ويوجب النقص
والبلاء ويكون يوم القيامة
حسرة وندامة فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يعيب الحسرة ويورث
الندامة ويحبس الرزق
وبركة الدعاء فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين

قوارع الطريق وكان ابن عررضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط
والصافي انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جهور الشافعية على انه يلقط لئلا وقال
البعقوي ثم ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أى بلا كراهة الا من عند الجرة
اى فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتقبل ميزان
صاحبها الا انه لو فعل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أى
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لاسنة في ذلك يوجب
خلافها الاساءة (والمسجد) أى مسجد الخيف وغيره فان حصى المسجد صار محترماً بذكره
اخراجاً خصه وصاحباً بذله (ومكان نجس فان فعل) أى كلا منهما (جاز وكره) قال في
الفتح وماهى الا كراهة تنزيه (ويكرهه) يأخذ نجراً كبيراً فيكسره صغاراً ولو أخذها أى
السبعة وغيرها (من غير من دلتها جاز بلا كراهة ولو روى بكراً أو نجساً جاز مع الكراهة ونذب
علمها) أى يستحب ان يغسل الحصة مطلقاً والله أعلم

(باب مناسك منى)

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة بها اما قبل منها عالية فهو من منى
وليست العقبة منها (فاذا أتى منى يوم النحر) اى بعد الوقوف (تجاءز عن الجرة الاولى) وهى
التي تلى مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهى التي تلى مكة) اى جانبها (من غير ان يشغل
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الشجر جوازاً وبعد طلوع الشمس استحبها
وبعد الزوال جوازاً وفي الليل كراهة (ويقف) اى حيث يرى موقع الحصة (في بطن الوادى)
اى من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها
بسبع حصيات) اى متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصة ويدعو) فيقول بسم الله
الله اكبر ثم يرمي للشهيد سلطان ورضا للرحمن اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيماً مشكوراً وذاً ثباتاً مقدوراً
(ويقطع التلبية بأولها) أى بأول الحصات (وكيفية الرى) أى المستحبة والا فاختياراً مشايخ
بخارى انه كيداً لما روى جاز على ما في المربعاني (قبل) وهو الذى ذكره صاحب الهداية وقال
شارح الجمع هو الاولى (ان يضع الحصة على ظهر يماه اليمنى ويستعين عليها) أى على ريها
(بالمسحاة) أى بامساكها (وقيل) وهو الذى صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي
ايهامه وسبائمه) الاولى مسحته (وهو الاصح) لانه لا يسر والمعتاد عند الاكثر (وهذا) أى
كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا تقيدهم) أى كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان
الا انه لا يجوز وضع الحصة ويجوز طرحتها لكنه خلاف السنة والافضل روى جرة العقبة
راكباً وغيرها) أى ورمى غيرها (ما شيا ولو روى من فوق العقبة جاز) أى اجزأه (وكره) لانه
خلاف السنة الا ان عذر (ويستحب أن يكون بينه) أى بين الرامى (وبين الجرة) أى موضع
وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لان مادونه موضع وهو غير جائزاً وطرح وهو خلاف السنة
وفي الفتح وما قدر به بخسة اذرع في رواية الحسن فذا التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في
المسنون (ويسن ان يكبر مع كل حصة) كالمسبح (ولو سجد او هلك او اقي بذكر غيرهما) كالتحميم
والتعجيد وسائر اذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه الذكر) اى رأساً ورمى بالغنلة عن

(اللهم) انى أستغفرك لكل
ذنب مدحنته بلسانى أو أضمرته
بجنانى أو هشت اليه نفسى
أو أثبتته بلسانى أو أثبتته
بعضالى أو كتبته بيدي
أو ارتكبته أو أركبت فيه
عبادك فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وَاغْفِرْ لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
خلوت به فى ليلى ونهارى
وارخيت فيه على الاستار
حب لابرأى فيه الآفات
يا جباراً زابت نفسى فيه
وتجبرت بين تركى له
بخوفك وانتهى الى بحسن
الظن فيك فسلوت لى

المولى والاستغفار بأموال الدنيا (فقد أساء) أي لترك سنة المصطفى (ويستحب الرمي بالتيق) أي وحدها (ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه) كما صرح به في التخبئة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف للدعاء عند هذه الجورة في الأيام كلها بل يصرف دعاءه) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء هنا على طبق سائر الجرات تضييق المكان ومزاجة أهل الزمان (ولا يرمي يومئذ غيرها) أي سوى جورة العقبة من الجرات وسياق بيان أحكام الرمي وشرايطه وواجباته في فصل على حدة

* (فصل في قطع التلبية * يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جورة العقبة في الحج الصحيح والفاقد سواء كان مفردا) أي بالحج (أو متمعا أو قارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط وأهل المحمول على من لم يرم قبله فإن السنة في حقه أن يرمي قبل الزوال فله أن يلبي قبل رميته بخلاف ما بعد الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية والا فيلزم أنه إن لم يرم مطلقا جازله التلبية إلى آخر عمره وهو بعيد جدا ثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيحكي مصرحا وأما ما نقله شارح الجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتحمل بعده فيعين حمله على أن المراد به القارن الذي فاته الحج لما في الحواشي قال محمد فأتى الحج إذا تحمل بالعمرة يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وإن كان قارنا فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالا اتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبي ما لم يخلق أو لم تزل الشمس من يوم النحر فهذا يؤيد ما قرأناه سابقا (وإن لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تغيب الشمس يوم النحر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه راعى جانب الجواز في الجملة وإن كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات تظاهروا رواية كافي حنيفة ورواية ابن سماعة فحين لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم النحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ورواية هشام إذا مضت أيام النحر ذكر في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً تنبيه الحكم بمعنى أيام النحر دون التشريق غير واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام النحر أو لجواز النفر فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارنا أو متمعا قطع) أي التلبية (وإن كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

* (فصل في الذبح * فإذا فرغ من رمي جورة العقبة يوم النحر انصرف إلى رحله) أي منزله (ولا يشغل بشئ آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما مما لا ضرر ورة له فيه (ثم إن كان مفردا) أي بالحج (يستحب له الذبح) أي مرتبا (فيذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لاثى عليه (وإن كان قارنا أو متمعا يجب عليه الذبح) أي أن قدر على قيمته أو على ذبيحته (والإفصاح) أي فصيام عشرة أيام على ما سبق فلو لم يصم الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم الذبح على الحلق واجب عليهما) أي حينئذ (ومستحب للمفرد) أي مطلقا (والأفضل أن يذبح بنفسه إن كان يحسن ذلك) ولا يستحب له الحضور وعند الذبح ويدعو قبل الذبح أو بعده

نفسى الاقدام عليه وأنا عارف بعصيتي فيه لك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب استغفرتك فاستغفرتك واستغفرتك فاستغفرتك ورطنى فيه جهلى به فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى ياخير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب أضللت به أحدا من خلقك أو أسأت به إلى أحد من بريتك أو زينت لى نفسى

فيقول وجهي وجهي الذي فطر السموات والارض الى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل مني
هذا التسلك وهذه الاضحية واجعلها اقربا الى وجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية
والذبح ولا يحتاج الى التنية عند الذبح ويكفيه التنية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي
هيئة أو أكثر قيمة (وأسن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائمها ورأسها السود
وسائرها أبيض) وتامه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحها أو منحراها
يستقبل القبلة) وان يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث
قوائمها يديه واحدى رجليها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول
ما تقدم وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ
الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منحروه ويمز الشفرة سر بعاء يسمى الله تعالى حالة وضع
الشفرة والاصراف يقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق
الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائمه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين
* (فصل في الحلق والتقصير) * قدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقدمه في قوله
تعالى محلقين رؤسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين
فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسيما والافضل اعياء الى التقصير من
جهة تعلمتهم بالشعر الذي هو رزية عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة
فليس لها الا التقصير لباس: من ان حلق رأسها مثله تخلق الرجل البعية (فاذا فرغ من الذبح
حلق رأسه ويستقبل القبلة للخلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما
في مسند ابن العجي والخبر وقال في التنية وهو الصحيح وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه
الاصحاب لانه قال أخطأت في المسح في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الحلق فصح
تصحیح قوله الاخير وان دفع ما هو المنه ورعنه عند المشايخ ان المعتبر في البداءة بين الحلق فيبدأ
بشق الايسر من المخلوق ولو وقف الحلق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبليين لاجتمع
الابتداء بين الحلق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكمل نعم اذا تعذر
هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة
والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو
الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فيبدأ
السنة في الحلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال
المروحي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذكر كذلك بعض اصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة
أولى وقد سجد بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس
لاحده بعده كلام وقد كان يجب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الحجاز ولم يتكره
ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت لعله لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارجحية
ورأى فعل الحجاز على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك
المقام واعترف عنه بجائزه فيما وقع له من خلاف في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا اراد الحلق
يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا لهذا
أنا كنا لنهتدي لهدى هذا

أو أثرت به الى غيري أو
دلت عليه سوى وأصبرت
عليه بعهدي أو أوفت عليه
بجهلي فصل بآرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا ذا الجلال والإكرام (اللهم)
انني استغفرك لكل ذنب
خفت به أمانتي أو حسنت
لي نفسي فعله أو أخطأت
به على بدني أو قدمت فيه
عليك شهوتي أو كثرت فيه
لذني أو وسعت فيه لغبري
أو استغويت اليه من تابغي
أو كبرت فيه من مانعني
أو قهرت عليه من غالي
أو غابت عليه بجبلي أو
أستزني

علينا وقضى عنا سكتا اللهم هذه ناصيتي يدك فاجعل لي بكل شعرة ثورا يوم القيامة واحم عني
 بهاسيته وارفع لي به ادرجة في الجنة العالمية اللهم بارك لي في نفسي وتقبل مني اللهم اغفر لي
 وللعلمين والمقصرين يا واسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق وبعده) ولعل وجه التكبير كونه
 في أيام التشريق ويدعو (له ولوالديه وما شأخه) لأنهم في معنائهم العموم الترية وربما يكونون
 أولى منهم بالخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويدفن مالحق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض
 اجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا ظفره قبل الخلق)
 وكذا بعده لما اطلق الطرابلسي حيث قال وان فعل لم يضرمه قال الكرماني وعندنا لا يستحب
 وان فعل لم يضرمه وقال الزلمي ويستحب له اذا خلق رأسه ان يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ
 من لحية شيئا لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية
 بما ينيد على التقية فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي فم الظاهر انه لا يستحب شيء
 من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متضمنا
 للاذن بقضاء التثنية بعد فراغ الاحرام في البدائع وليس على الحاج اذا خلق أن يأخذ من
 لحية لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بانقض ولان حلق اللحية من باب
 المثلية ولان ذلك تشبيه بالنعاري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فصل
 لم يضرمه لانه أو اوان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قضاء التثنية كذا علفه في المبسوط
 فتوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره وأشار به
 أو لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنائيه) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق
 لكنه في أو اوانه لا يوجب شيئا كما نقله ابن الهمام عن المبسوط معللا لكنه مناقض بما نقله عنه
 المصنف في الكبير حيث قال وعبرة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية
 أو شاربه أو اظفاره أو يتنور فان فعل لم يضرمه ثم علفه بما مر ثم ذكر في آخر الباب واذ لم يبق على
 الحرم غير التقصير فبدأ بقص اظفاره فعلمه كفارة وذلك لان احرامه باق مالم يخلق أو يتقصير فعلمه
 يكون جنائيه على الاحرام ويؤيده ما في خزائنه انه كمل اذ لم يبق على الحرم الا التقصير فبدأ بقلم
 الاظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وليس للمعمر أن يلقم اظفاره
 قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيع له التحلل فغسل رأسه بالطحى وقلم
 اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالخلق لكن ذكر الطحاوي
 انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيع له التحلل فمقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة
 خلافة بين الاثمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالطحى بعد الرمي قبل الخلق يلزمه
 دم على قول أبي حنيفة على انه صبح لان احرامه باق لا يزول الا بالخلق انتهى والحاصل ان قول
 أبي حنيفة هذا هو الاصح بل قال الحصاص لا أعرف فيه خلافا والعجيب أنه يلزمه الدم لان
 الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولم يوجد فكأن احرامه باقيا فاذا غسل
 رأسه بالطحى فقد زال التثنية في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى وبما يؤيده ان هذا
 الاختلاف في الحاج لان المعمر لا يحل له قبل الخلق شيء مما مر اتفاقا على ما ذكره المصنف مسندا
 الى ما في الآثار عن الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان قصر

اليه ملى فصل يارب وسلم
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفر لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب
 استغفرت عليه بحمده تدنى
 من غضبك أو اسأله تظهر
 بنسبه على أهل طاعتك
 أو أسأله به أحد من خلقك
 الى معصيتك أو رمته
 وراءه بته عبادك أو لبست
 عليه بته الى كافي يجيلتي
 أو يذكرك والمراد به معصيتك
 والهوى منصرف عن
 طاعتك فضل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الغافرين

على الربع جازع الكراهة) أى تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب في الحلق) وكذا في التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكره من كمال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كاندراج الفرض في ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قيل وأجد أيضاً لا يخرج عن الإحرام إلا بمحلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومعارضة القياس بينه وبين المسخ في المرام (وأما التقصير فأقله قدران) (وهو بتدليث المبر والهم من تسع أغات فيها الظفر (من شهر ربيع الرأس والحلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لهن) والظاهر أنه مستحب لهن لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعا لهن (ومسنون) أى مؤكد (بل واجب لهن) الكراهة الحلق كراهة تخريم في حقهن الإضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجزى الوسى) وهو آلة الحلق (على رأسه وجوبها واختار وقيل استحباباً) وقيل استئناؤه والظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو الحلق أو التفتيده أو أسانفه) يعنى في التقصير (يفعله أو بفعله غيره أجزأ عن الحلق) فيه إيماء إلى أن الحلق أفضل فقوله أو الحلق مستدرك مستغنى عنه وضوابة بالحرق بالرائى الكبير (ولو تذر الحلق لعارض) أى لعله في رأسه ترجح حلقه كمداع ونحوه وفقد آلة الحلق أو الحلق (تعين التقصير أو التقصير) أى تذر الحلق (تعين الشعر قصيراً) (تعين الحلق وان تذر جاعلاً له في رأسه) بأن يكون شعره قصيراً وبرأسه قروح بضربه الحلق (سقط عنه وحل بلائى) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعد تذر كاصريح به في البحر الزاخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان يبرجوز والعدو (وان لم يؤخر فلائى عليه) (لخلول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله) (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجوز له إلا الحلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعد (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس نفسه (أو رأس غيره) أى لو كان محرماً (عند جواز التحلل) أى الخروج من الإحرام بآداء أفعال النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكم يعم كل محرم في كل وقت فلا منهوم لتقييد المنف في الكبير بقوله عند جواز الحلق يوم النحر

(فصل في زمان الحلق ومكانه وشرايط جوازه) يختص حلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنيفة ولا يختص بواحد منهم - ما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكرنا الكرماني والسروحي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحاق المعتمر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وزفر وأما الزمان في حلق المعتمر فلا يتوقف بالاجماع (فالزمان) أى في حلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للبحر والعمرة (والخصيص) أى في التوقيت (للتضيق) أى بالدم (لالتحليل) فلو حلق أو قصر في غيره ما توفى بلزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أى مكان وزمان أى به بعد دخول وقته) أى وأن تحمله (وأول وقت صحة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جبر) أى بلا كنفارة (بعد رمي جرة العقبة) لأنه قبله واجب للدم عند أبي حنيفة (وأخروقت الوجزب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب كتبه على سبب
عجب كان منى بنفسى أو بيا
أو سمعة أو حقداً أو شغناء
أو خيانة أو خيلاً أو فرح
أو مرح أو عند أو حسد
أو شر أو بطراً أو حسنة أو
عصية أو رضاً أو رجا أو
شع أو رياء أو ظلم أو حيلة
أو مكر أو كذب أو
غيبه أو لهو أو لغو أو غيبة
أو لعب أو نوع من الأنواع
مما يكتب بمنه الذنوب
ويكون في اتباعه العطب
والحطب فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين

ولا أتحرله في حق التحلل) أي خروجه من إحرامه (وأول وقت صحته في العمر بعد أكثر طوافها وأول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (نشرط وقوع الحلق معتبرا فعليه بعد طلوع فجر النحر في الحج وتبين أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدرك مستغنى عنه (وذهب الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطفا على قوله فله في النسخة الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما أو لاحدهما إذ وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

* (فصل في حكم الحلق) حكمه التحلل) أي حصول التحلل به وهو صيرورته حلالا فيباح به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالإحرام من الطيب) وفيه خلاف ما لك على ما ذكره الزياهي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والامس وذكري ابن فرشته في شرح الجمع معزى إلى الخليفة الصحيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي مر به غير واحد بابا في جميع المخطورات من الطيب (والصعيد ولبس الخيط وغير ذلك) إلا الجماع ودواعيه) كالتقبيل والامس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك النازبي والطراباضي ولا يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف اللبس والقبلة انتهى ولعل مراده ما أن اللبس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الفرج فإنه حرم فلا تنافي (فإنه) أي الجماع (وتوابعه) يتوقف حله على الطواف) أي طواف الأفاضلة (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق) وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي النسخة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بجعل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المخطورات وفي الجوهرة شرح القندوري ولوطاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وما صار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي وهذا يقيدان الطيب حكمه حكم الجماع يلحق به تقبلا وثباتا والحاصل أنه لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بجعل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يحلق أو يقصر كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا للذبح ليس بجعل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

* (باب طواف الزيارة) *

(إذا رغب من الرمي والذبح والحلق) أي مرتباً أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه) فالأفضل أن يطوف للعرض في يوم ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والأدنى الثاني أو في الثالث) وكذا الحكم في أيامها (ثم لأفضلية) أي تجزئ رقت الفضيلة (بل الكراهة) أي ما عند الإمام فكذا كراهة تجزئية موجبة لعدم ما عندنا من مقتضى هذه الكراهة إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي بالعبادة الأضحية استثنى (فطواف سبعة أشواط لا رمل فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (إن قدمهما) أي الرمل والسعي لأنهما لم يشترعا الأمر (والأدنى) أي وإن لم يقدهما (رمل فيه وسعي بعده) وإن قدم السعي لا رمل لا رمل وأما الاضطباع فساقت مطلقا في هذا الطواف) أي سواء سعى فله أو بعده لباسا كان أو غير لا يبر وفي الأخير نظر ظاهر وجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند انقضاء وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعي) أي

(اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب رهبت فيه سؤالك وعانيت فيه أوليائك وواليت فيه أعدائك وخذلت فيه أحبائك وتعرضت لشيء من غضبك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب سبق في علمك انى فاعله بقدرتك التى قدرت به على وعلى كل شئ فصل بآرب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل

ذنب

بعد استلام الحجر ان لم يقدّمه فيسعى كما مر وسقوط السعي والرملة قديماً اذا أتى به (أى بالرملة في طواف كامل) أى ويحى بعده (والاقل طواف للقنود ومجنباً أو محدثاً ورمل فيه وسعى بعده فعليه اعادتهم ما في الحديث نذباؤ في الجنابة اعادة السعي حتا والرملة) أى واعادته (سنة) والحاصل ان الرملة سنة تابعة للطواف وجوبا (ونذبا (واذا طاف) أى طواف الزيارة (حل له النساء ابضا) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شئ حرم عليه من النساء وغيرها اكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الحاق هو المحلل دون الطواف غير انه أخر عمله الى ما بعد الطواف في بعض الاشياء فاذا طاف عمل عمله ومجمله ان في الحج احلالين احلال بالخلق ويحل به كل شئ الا النساء واحلال بالطواف الزيارة ويحل به النساء ايضا لكن الثاني بسبب الاول بدليل انه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شئ حتى يحلق وأما السعي عند نأمن الواجبات فلا يتوقف الاحلال عليه خلافا للشافعي فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المنورض في الحج ولا يتم الحج الا به) أى لكونه ركنا لا لاجتماع (والنذر منه اربعة اشواط وما زاد فواجب)

* (فصل) اول وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله خلافا للشافعي حيث يجوز بعده نصف الليل منه (ولا آخره) حتى النجعة فلو أتى به ولو بعد سنيين صح ولكن يجب فعله في يوم النحر) أى وأبدا لها عند الامام وبسن اجماعا ~~فكر~~ تأخيرها عنها بالاتفاق تحريما وتزويها (فلو أخره عنها) أى بغير عذر (ولو الى آخر ايام التشريق لم يدم) أى على الاصح لما قاله في العاية وايضا الطريق هو الصحيح وفي بعض الحواشي وبه يفتي وهو المذكور في المبسوط وقاضيجان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القنودرى في شرح مختصر الكرخي ان أخره الى آخر ايام التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

* (فصل في شرائط صحة الطواف) * أى طواف الزيارة وان كان ببعضه المطلق الطواف (الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أى بالحج (والوقوف) أى تقديمه وهو مغز عما قبله اذا لم يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أى اصلها لا تعيينها (واتيان أكثره) وفيه انه ركن لا بشرط (والزمان) أى اذاؤه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أى ايامه وجوبا (وما بعده) أى جوبا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أى ولو على السطح لا خارجه ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أى وكون الطواف بنفس الناسك بالانابة عنه وهو ركن الطواف (ولو محمولا) أى بعد رأو بغيره (فلا تجوز النيابة الا للمغمى عليه قبله في الاحرام) أى على الصحيح سواء طاف عنه واحد بأمره أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل يشترط حضوره فيطاف به والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحزقة فليس) أى كل واحد منها (بشرط) وفيه ان النية من الشروط وهي لا تنصرف من المجنون وغير المميز فهما في حكم المغمى عليه وقد قال في الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية فليست بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والمجنون والصغير (وواجباته المشي للقادر والتيان واتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أى مطلقا (وسر الامور وقوله في ايام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أى بين طواف الزيارة وبين الرمي والحلق (ي كونه بعدهما) (فسنة وليس بواجب) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الحلق حتى لو طاف

ثبت اليك منه ثم عدت فيه ونقضت فيه العهد فيما بيني وبينك جرامة صفي عليك لعرفتي بعقوبتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب ادناى من عذابتك أو انا آتى من ثوابك أو يجب عني رحمتك أو كدر على نعمتك فصل يارب ولم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفرك لكل ذنب حلالا به عتقد اشددته

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما سرح به غير واحد الا ان أبا
 النجاشي كره منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مند للطواف) وانما يطله الرقة (ولا
 فوات قبل المات ولا يجزى عنه البدل) أي الحزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق
 بالوقوف (وأوصى باتمام الحج بحج البدنة للطواف الزيارة وجازجه) أي صح وكل الكن في
 الطرابس عن محمد فيمن مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنه للمدافعة
 والرمي والزيارة والصدور وجازجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن
 بقية أعماله البدنة فلا ينافي في الميسر انه يجب البدنة للطواف الزيارة اذا فعل بقية الأعمال
 الا الطواف ويؤيده ما في فتاوى قاضيان والراجح ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف
 بعرفة جازع الميت لانه ادى ركن الحج أي ركنه الاعظم الذي لا يقوت الا بشوائه اقله صلى الله
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ
 * (فصل في ما اذا فرغ من الطواف) أي طواف الزيارة (رجع الى منى فيصلي الظهر بها) أي بمنى
 أو بمكة على خلاف فيها ذكره ابن الهمام والثاني اظهر تعلقا وعلا ما انقل فلما ورد من كتب
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لاشك انه
 أقبر جسد بالمكان الحرام ثم أتى منى في الضحوة فحصر يده الشريفة فلا ناستسب بدنه وعلى
 رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة افضل فلا وجه لعدوله الى منى
 ثم ليعارض حديث الجماعة حديث مسلم بانقراده انه صلى الظهر بمنى قال ابن الهمام ولا شك
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الظهر في أحد المسكنين في مكة بالمسجد
 الحرام أو اثبت مضاغة الفرائض فيه ولو تجشعنا الجمع جملنا فعله بمنى على الاعادة انتهى كلامه
 لكن لا يخفى ان قوله واذا تعارضوا اراد به انه على تسليم انه تعارضوا لان قوله جملنا فعله بمنى
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكروهة عندنا فالاولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر اصحابه
 المنتظرين له بأداء الظهر بمنى أو صلى معهم نافلة والحاصل ان هذا بالقسبة الى ما صدر عنه صلى
 الله عليه وسلم والافاضة به رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمنى اما قبل الطواف
 أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافي كلام اصحابنا بما يشيرون الى انه يصلى بمنى
 كما صرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا في الطريق) لان البيوتة بمنى ليلها سنة عندنا
 وواجبة عند الشافعي (ولو بات) أكثر ليلها في غير منى (كره) أي تنزهها (ولا يلزمه شئ) أي
 عندنا والسنة ان يبيت بمنى ليلتي ايام الرمي أي أن تأخر والا في ليلتين (ثم اذا كان اليوم
 الحادى عشر وهو ثاني ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أي في بقية الايام
 (والنفر) أي الاول والثاني (وما بقى من) أمور (الناسك) من السعي واحكام العمرة ونحو ذلك
 من الحث على الطاعات والحد عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الامام مالك
 (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة عديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد امتاتها
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) تحت يد الميم أي يصلى الجمعة خلافاً (يعنى) أي ايام الموسم

أو حدث به عقد حالته
 بخير وعدته فله في شئ في
 نفسى حرمت به خيرا
 استخذه أو حرمت به خيرا
 نسأله فله فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خبير الغافرين (اللهم)
 انى أستغفر لك لكل ذنب
 ارتكبته بشمول عافيتك
 أو عفاك منه بفضل نعمتك
 أو تقويت به على دفع
 نعمتك عني أو مددت اليه
 يدى بسانح رزقك أو خير
 أردت به وجهك الكريم
 فخالطني فيه شئ نفسي بما
 ليس فيه رضاك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أى وحده (أو الخجاز) أى عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقفه لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أى كأمره محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقاً (الأذا استعمل على مكة) أى جعل عاملاً وأميراً عليها (أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم فى شرح المنية للعلى أنه لا يصلح بها العبد اتفاقاً لا لا يستغال فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذ لا خلاف فى المسئلة بين علماء الأمة ويذهب إلى أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بمسجد الخيف خصوصاً من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبعة فيصل إلى محرابه فانه بنى فى موضع إجماع كانت هذا لو كان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الإجماع موضع محراب القبعة وقيل أنه محل الأنبياء ومصلى الأصفياء وقبل فيه قبر آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام

(باب رى الجمار وأحكامه)

اعلم أن رى الجمار واجب وإن تركه فعليه دم (أيام الرى أربعة) أى أجمالها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الأول نحر خاص ولا يجب فيه الرى جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث (والرابع نحر بقرى خاص) ويجب فيه رمى الجمار الثلاث أن لم ينقر قبل طلوع غره فتقوله (وفى هذه الثلاثة) أى من الأيام التى يقال لها التشريق (يجب رى الجمار الثلاث) أى فى الجلة

*(فصل فى وقت رى جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرى فى اليوم الأول) أى من أيام النحر (يدخل بطلوع الفجر الثانى من يوم النحر) أظهره زيادة لبيان (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى إن تركه السنة من غير ضرورة (وأخر الوقت) أى وقت أدائه (طلوع الفجر الثانى من غده) وهو اليوم الثانى من الأيام (والوقت المستنون فيه) أى فى اليوم الأول (بطلوع الشمس ويمتد إلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال إلى الغروب وقيل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب إلى طلوع الفجر الثانى من غده ولو أخره إلى الليل كره) إلا فى حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شئ) أى من الكفارة لكن يلزمه الاساءة لتركه السنة (وإن كان بعد لم يكره) أى تأخير (ولو أخره) أى رى اليوم (إلى الغد لزمه الدم والقضاء) أى فى أيامه

(فصل فى وقت الرى فى اليومين) أى المتوسطين (وقت رى الجمار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث من أيام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرى (قبله) أى قبل الزوال فهما (فى المنصور) أى عند الجمهور وكصاحب الهداية وقاضى خن والكافى والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيه ما قبل الزوال) لما روى عن أبى حنيفة أن الفضل أن يرى فيه ما بعد الزوال فإن رى قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختياره لا الفضل كما ذكره صاحب المتقى والكافى والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفى المسئلة رواية أخرى هى بينهما جامعة لكنهما مختصة باليوم الثانى من أيام التشريق لمناى المرغبتانى وأما اليوم الثانى من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن ينقر فى هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال وإن

واغفره لى يا خبير الغافرين
(اللهم) انى استغفر لك كل
ذنب دعانى إليه الرخص
أو الحرص فرغبت فيه
وحلت لنفسى ما هو محرم
عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خبير الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك كل ذنب خفى
على خلقك ولم يعزب عنك
فاستغفرك منه فاقبلى ثم
عدت فيه فسترته على فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لى يا خبير الغافرين

رى بعده فهو أفضل وانما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
(والوقت المستنون في اليومين بقا من الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى طلوع الفجر
وقت مكروه) أى اتفاقاً (واذا طلع الفجر) أى صبح الرابع (فتدفع وقت الاداء) أى عند الامام
خلافهما (وبقى وقت القضاء) أى اتفاقاً (الى آخر أيام التشريق فلو أخره) أى الرمي (عن
وقته) أى المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والحزاء) وهو لزوم الدم (ويفوت وقت القضاء
بغروب الشمس من الرابع) أى كما سبق

* (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي وقته من النحر الى الغروب) أى وأيسر
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام والمراد وقت جوازها في الجملة (الآن ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده مستنون) وفي البدائع مستحب ولبيد كراهة قبله وهذا عند
الامام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتباراً بما قبله (وبغروب الشمس من
هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء) أى اتفاقاً (بخلاف ما قبله) أى قبل غروب الشمس منه
(ولولم يرم يوم النحر) أى اليوم الاول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أى الآتية
لكل من الايام الماضية (ولاشئ عليه سوى الاساءة) أى لتركه السنة (ان لم يكن بعذر) أى
ضرورة (ولولم يرم ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدها) أى من أيامها المقبلة (لم يصح لان المالئ
في الحج) أى في حقته (في حكم الايام الماضية لا الماضية) أى فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام
النحر ليلة الثالث ولا يجوز زيادته في اليوم الثالث كما ان الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بجزدانة والرمي ونحوه (ولولم يرم في الليل) أى من ليلتي
أيامها الماضية أداء (رماه في النهار) أى في نهار الايام الآتية على التأليف (قضاء) أى اتفاقاً
(وعليه الكفارة) أى الدم عند الامام ولا شئ عليه عندهما (ولو أخر رمي الايام كلها الى الرابع
مقتضى ما كلفه) أى في الرابع اتفاقاً (وعليه الحزاء) أى عنده (وان لم يقض حتى غربت
الشمس منه) أى في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أى سقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم
واحد اتفاقاً (وليس هذه الليلة) أى ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) اي سبق وقت الرمي فيها
بخلاف الليلي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

* (فصل في صفة الرمي في هذه الايام) أى الثلاثة على وجه يشمل الوجوب والسنة وسائر
الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أى من أيام النحر (وهو يوم القر) بفتح قاف وتشديد واو أى
يوم القرار لعدم جواز النفر الا بعده (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أى على الصحيح من الاقوال
(ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجرة الاولى) أى وجوباً وهو الاحوط أو سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فياً فيها من أسفل منى) أى من
جهة طريق مكة (ويصعد اليها ويعلوها) أى لارتفاع مكانها بالنسبة الى جرة العقبة حتى
يكون (أى حين وصوله عند الجرة) ماعن يساره أقل مما عن يمينه (أى من الشاخص فلا يكون
مصعداً اليه حين اقباله عليه) (وباستقبال الكعبة) أى القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أى
بين نفسه (وبين حجة الحصى خمسة أذرع أو أكثر لافل) أى بطريق الاستنباط (ثم يرميها
بينه) أى استنباطاً (ببضع حصيات) أى وجوباً (مثل حصي الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) انى استغفر لك لكل
ذنب خطوت اليه برجلي
أو مددت اليه يدي أو ناملته
بصري أو أغضيت البصر
بأدنى أو فطقت به لباساً أو
أثملت فيه ما رزقتني ثم
استترتني على عصماني
فرزقتني ثم استغثت برزقك
على عصمائك فسترته على ثم
سألتك الزيادة فلم يحرمني
ثم جاهدتك بعد الزيادة فلم
تفنيحني فلا أزال مصراً
على عصمتك ولا تزال عانداً
على حيلتك وكرمك يا أكرم
الكرمين فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا

مجهتين في القاموس الخذف كالضرب رميك بحصاة أو فواتة أو نحوهما تأخذ بين سبابتك
تخذف به أو بخذفة من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد
الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجمرة (قليلًا ويخرف عنها قليلًا) أي ما ثلث إلى يساره (وعادة
بعضهم ويخدرأمامها) يفتح الهمزة أي ينزل قدمها وهو لا يثني ما تقدم من الخراف قليل عنها
(فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كما في البناء مع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو عندها وهو راكع (مسنة قبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيصعد
الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كاللدعاء) أي
حذو منكبهم ويجعل باطن كفه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السجود السماء
واختاره فأصبحنا وغيره والظاهر الأول (يسطا) أي ميسوطتين (مع حضور) أي للقلب
(وخشوع) أي في القلب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة ومسكنة
وحاجسة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحزاب) أي ثلاثة أرباع من الجزء
(أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي
لنفسه (ويسعد غلابة) أي تأمر به ومعارفه وسائر المسلمين (أي عموما) ثم يأتي الجمرة الوسطى
فيصنع عندها كما صنع عند الأولى من الرمي والدعاء قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل (أي
قبل ذلك في الجمرة الأولى) لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين (أي ويميل إلى يساره كثيرا) وانظر
بعضهم ويخدر ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عمالي الوادي ويقف بطن المسبل)
أي وما يقرب إليه بعيدا عن الجمرة (منقطعا) أي منقطعا (عن أن يصيبه حصى الرمي فيفعل
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجمرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى
جدار من متى وأقرب إلى مكة فأنها خارجة عن حداثي (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من
الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما ترى اليوم الأول) أي
بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي الدعاء) أي لأجلها من شرايط كما قال
(ويدعو) أي عند الجمرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند
الأول) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة راكعا
وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الروح إلى الرحل وهذا مختار كثير من المشايخ
كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد
الرمي كله راكعا أفضل كما روي أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرية أطلق استحباب
المشي إلى الجمار وأعله حل فعليه صلى الله عليه وسلم على بيان الجواز ورفع الحرج عن الأمة
أو لعدو كما قيل في الطواف والسعي وإماما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروي من فعله صلى
الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فإنه رماها راكعا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير
واحد من أئمة الحديث صحيحا فنهى بحث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان
الجمع فإنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جمعة واحدة اللهم الآن يقال أنه رمي يومارا كما روي
ماشيا والله سبحانه أعلم وإماما ذكره في مقدمة الغزوي من أنه صلى ركعتين عند الجمرات بعد

محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
يوجب صغيره أليم عذابك
ويحل كبيره شديد عقابك
وفي اتبانه تجيب تنمكت
وفي الاصرار عليه زوال
نعمتك فصل بآرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفر
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
يطاع عليه أحد سواك ولم
يعل به أحد غيرك مما لا يخفى
منه الاعفوك ولا يسره
الامم غفرتك وحلمك فصل
بآرب وسلم وبارك على سيدنا
محمد

الدعاء الا في حرة العقبة فانه لا يدعوا ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية

• (فصل ثم اذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا يحمل قول الكرماني ولا يعرج على شيء بل يرجع الى منزله (ويبيت تلك الليلة) أي أكثرها (أي) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشریق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فمن نفل في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن يتفرق في هذا اليوم من معنى الى مكة جازبلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم عليه ولاجزاء له (والأفضل ان يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتى اشارة الى أن هذا هو الاول لمن اتى المولى (وان لم يقيم) أي لم يرد الإقامة (تفرق قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يتفرق حتى غرت الشمس يكرهه) أي الخروج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان يتفرق حتى يرمي في الرابع ولو تفرق من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرهه كما سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في الرقيات واليه أشار في الاصل وهو المذكر وفي المتن وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه الرمي ان لم يتفرق قبل الغروب وليس له ان يتفرق بعده حتى ولو تفرق بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كالوقوف بعد طلوع الشجر وهو قول الاثمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان يتفرق بعد الغروب فان تفرق لم يدم) أي عند الاثمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو تفرق بعد طلوع النجف قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

• (فصل في رمي اليوم الرابع) اذ لم يتفرق وطاع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر أيام التشریق ويسمى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي في يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي غنمه خلافا لهما وغيرهما ثم وجه الكراهة مخالفة السنة لانه رضى الله عنه جعل الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غرت الشمس فات وقت الرمي) أي اداءه وقضاء (وتعين الدم) أي الا اذا كان فونه عن عذر (واذا أراد ان يتفرق ومعه حصاد فعهما في غيره ان احتاج) أي غيره اليه (والا فيطرحها في موضع طاهر) أي خشية تجنب اعيانها وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفعها ليس بشئ) أي كما يفعله بعض العوام (ورمها على الجرة) أي زيادة على العدد المسنون (مكرهه) أي لمخالفة السنة وأما قول الاوغاني صاحب التلخيص من انه لو تفرق قبل الرابع رمى حصاة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشئ لأن كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهم انه

وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) الى أسئفك لكل
ذنب يزيل النعم ويجعل النعم
وسمة لك الحرم ويطلب
السقم ويجعل الالم ويورث
الندم فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
أسئفك لكل ذنب يعنى
الحسنات ويضعف
السيئات ويجعل النعمات
ويغضبك يارب السموات
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني

تفرق الافعال لاعين الحصيات فاذا أتى بفعل واحد لا يكون الاعين حصاة واحدة لان دراجها
 في ضمن الجملة وكان القياس لا يميزه عن واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكرها مخالفة
 السنة وفي الكرمانى اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كما لو جمع بين أسواط الحد بضربة
 واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يميزه الاعين حصاة
 واحدة كنهما كان لانه مأثور بالرى بسبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من
 كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى
 وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يشهد بالتأييد حيث قال ولورى
 بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة
 واحدة اذا حمل على حقيقة من الوحدة اقلا وأخرا فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام
 اذا روى جملة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما فاس الكرمانى
 بالجمع بين الاسواط في الحد بضربة واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذه اقياس
 ظاهر ومنكره كما روى عن عبارة القوم مطلقة وهذه مقدمة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم
 صرحوا بعدم الحكم عندهم حيث قالوا كنهما كان فتأمل في هذا البرهان ثم اغرب
 المصنف حيث قال ولان بالرى لا تنفع الامتفرقة وانما تنفع مجمعة اذا وضعها فتوهم اذا روى
 بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كنهما كان انتهى وغرابة لا تخفى لان قوله لا يتبع
 الرى الامتفرقا مناقض لقولهم اذا روى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لافي
 الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما عاين به صاحب البدائع قوله فان روى
 بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتفريق الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه
 اعتبر تفرقه أخرا كما كان التوقيف ورد في الحد بتفريق الضربات حقيقة ثم اعتبر تفرقها
 مجازا فتوهم وهذا صريح في رد مانى الكرمانى مرود عليه اذ ليس بصريح ولا بتلويح بل يؤخذ
 منه ما حققه الكرمانى بالتدريج وأما ما نسبته الى الغاية من انه لورى بسبع حصيات جملة واحدة
 دفعة واحدة لا يميزه عند الائمة الاربعة فهو مجمل على أن كلام الرى والوقوع وقع دفعة
 واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعه واحدة ثم هذا التفصيل في كلام
 الكرمانى لا ينافي ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والورى هي واحدة من غير تفصيل
 ووجهه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر
 لا الى أوله كما اذا وقعت الجرة فوق بعير سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال
 صاحب الغاية وقال في شرح البخارى قال أبو حنيفة يميزه ونقله باطل أى على الاطلاق وصحح
 عند التقييد والتفصيل وفيه تأييد لكلام الكرمانى حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من
 جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولورى بمصنعتين احدهما عن نفسه والاخرى عن غيره
 جاز وبكره) أى تركه السنة فانه ينبغي ان يرمى السبعة عن نفسه أولا ثم يرمى عن غيره نيابة
 وعبارته موهمة انه لورماهما جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرمانى لكن لابد من
 ان يقيد بوقوعهما متفرقين ومع هذا حمل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرمى
 بنفسه فلا يجوز) انما به عند القدرة ويجوز عند العذر ولورى عن مريض (اى لا يستطيع الرى

ذلة وأبا سنى من وجود
 رحمتك أو قصر رب الناس
 عن الرجوع الى طاعتك
 لمعرفتي بعظيم جرمي وسوء
 ظني بنفسى فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفر لى
 يا خيرا الغافرين (اللهم) انى
 أستغفرك لكل ذنب
 أورثنى الهلكة لولا حلك
 ورحمتك وأدخلنى دار
 البوار لولا نعمتك وسلك
 فى سبيل الحق لولا ارشادك
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفر لى يا خيرا
 الغافرين (اللهم) انى
 أستغفرك لكل ذنب يكون

(بأمره أو مغمى عليه ولو بغیر امره أو صبي) غیره یز (أو یجنون جاز والأفضل أن توضع الحصى في أكتفهم فيرمونها) أي رفقاؤهم وأما عبارته في الكبير ومن كان مريضا أو مغمى عليه لا يستطیع الرمی توضع الحصى في يده فيرمي بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والاول أفضل فغير صحيحة لأن الرمی عن المريض بغیر امره لا يجوز كما ذكره فتنجلا في المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلا والمريض له شعور في الجملة قابل لأن ينبه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على إطلاقه ففي الحاوی عن المتقي عن محمد إذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصلي فأما قلده القدرة على حضور الرمی راكعاً أو سجداً فلا يجوز النيابة عنه بتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المرض أن يصير بحيث يصلي جالساً) ليس في محله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وأن الصحيح هو إطلاق المرض وإلحال أنه ليس كذلك ويؤيده ما ذكرناه في الملبس والمريض الذي لا يستطیع رمي الجمار توضع الحصى في كتفه حتى يرمي بها وإن رمى عنه أجزاء بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض لا يتصور أن يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمعتوه والمغمى عليه والصبي توضع الحصى في أكتفهم فيرمونها أو يرمون بأكتفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا يبعد ولا فدية عليهم وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الأرض) أي وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالجر) أي ولو كان كبيراً (والمدر وفق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الحجر للاحتراز (والطين) أي التراب المخلوط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغظاً (والدورة) وهي الجص (والغرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالارسي (والمخ الجبلي) أي لا العري لأن غاب أجزاءه الماء المالح (والسكيل والكبريت والزرنج والمر داسنج وقبضه من تراب والاحجار النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلخش والبدر والعميق واختلف في الباقيات والنفير وزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرمی بها لأنهم ما من أجزاء الأرض وفيه ما خلاف منه الشارحون وغيرهم وأجاز بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزبلي ومن ذكر عدم الجواز الكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهم ما (والأفضل أن يرمي بالاحجار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز بماله من جنس الأرض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غنم له خمس سبق من جوارز الاحجار البقية (والخشب) أي لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه يرد مكان المهدى في ذاب (والبعرة) لكن في القول للإمام المحبوبي ولورمي في موضع الرمی بالبعرات مكان الجرات يجوز ولورمي بالجواهر والآل والذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لأنه يتصده رمي الشيطان والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظروا إلى أن الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الأرض في المعنى فاقاله بإشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال في المبسوط وبعض المتقنة يقولون أنه لو رمي بالبعرة أجزاء لأن المقصود إهانة الشيطان وذاب يحصل بالبعرة واستأنقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيان

في احتراجه قطع الرجاء وردة
الدعاء وتواتر البلاء وتزاد
الهموم وتضاعف الغموم
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب يرت
عندك دعائي وبطيميل في
حفظك عنائي أو وقصر
عندك أجلي فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب يرت
القلب ويشعل الكروب
ويشغل الفكر ويرزني
الشیطان ويستخط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو معنى عن قوله (الثامن
 القضاء في أيامه فلو ترك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام
 في شروط الرمي لافي واجبانه أداء وقضاه (التاسع اتمام العدد أو اثنين أكثر) وفيه ان هذا
 ركن الرمي لاشطره (فلو نقص الاقل منها) أي من السبعة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة وأقل
 (لزمه جوازه) أي كاسيأق (مع الصحة) أي مع صحته لم يرم (ولو ترك الاكثر) أي
 بأن رمي ثلاثة وأقل (فكانه لم يرم) أي حيث انه يجب عليه دم كالمترك الكل (ولا يشترط
 الموالاة بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتفاقا وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما
 سيأتي (بل نسن) أي الموالاة سنة مؤكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) الا ان
 رميها في الليل أفضل وفيه ايماء الى انه لا يجوز النيابة عن المرأة بغير عذره بكره الرمي بحصى الجرة
 والتجس والمسجد مع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه له
 (فن أي جهة من الجهات رماها صاحبالا انه يستحب أو يسن الجهة المذكورة) كانه قد تم
 (ولا يشترط ان يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لو رمي وهو قاعد على الارض أو على
 الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة) وهي الاكل (أو قرب أو بعدل على
 أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رميه (الا انه يسن وقوفه للرمي بخمسة أذرع من
 الجرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من جميع الشروط
 فحله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخسي فان بدأ في
 اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه بعيد
 على جرة الوسطى وجره العقبة لانه نسك شرع من تباقي هذا اليوم فمما سبق وأنه لا يعتد به
 فكان جرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب اقتناحه
 لا يكون معتد به كن سجدة قبل الركوع أو سعي قبل الطواف والمعتد هنا من رميه الجرة الاولى
 فلهذا يبعد على الوسطى والعقبة انتهى وهو سر يخفى في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة)
 كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي
 يقوى عندي استئان الترتيب لانه يسهل (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي
 مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فانه يبعد الوسطى والعقبة حتما) أي وجوبا عند البعض
 (أو سنة) مؤكدة عند الاكثر (وكذا وترك الاول ورمي الاخرين فانه يرمي الاول ويستقبل
 الثانية) أي ويأتى بالوسطى والعقبة وجوبا أو سنة (ولو رمي كل جرة ثلاث أتم الاول بأربع
 ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كافي المحيط ثم قال أيضا (وان رمي كل واحدة بأربع
 أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يبعد) أي لان أكثر حكم الكل وكانه رمي الثانية والثالثة
 بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميه على الوجه الاكمل وتفسيره ما روى عن
 محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا بد رمي من ايتهن هن يرمين على الاول
 ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنهما من الاول فلم يجز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثا أعاد على كل
 جرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة واحدة وحصاتين
 يرمي) أي بالترتيب إعادة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يبعد لان لاكثر

فصل بآداب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب يعقب
 اليأس من رحمتك والتقنوط
 من مغفرتك والحرمان من
 سعة ما عندك فصل بآداب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد
 واغفره لي يا خير الغافرين
 (اللهم) اني استغفرك
 لكل ذنب أمقت عليه
 نفي اجلال لاك وأظهرت
 لك التوبة فقبلت وسألتك
 العفو فغفرت ثم عادي
 الهوى الى معاودة ما عا
 في سعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه رمى كل واحد بما كثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولورى أكثر من سبعة يكره) أى اذا رماه عن قصد وما اذا شك في السابع وربما وتبين انه الثامن فانه لا يضرمه ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورى بأكثر من السبع لا يضرمه (وأما واجباته فقتلته على الحلق) وتأخير الحلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب بينهم ما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر (واقضاء في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء وقتها فاذا قامت وقتها تعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

• (فصل في مكرهاته) الرمي بعد الزوال في يوم النحر) أى اتفاقا قبل اجاعا (وقبله في سائر الايام) أى كفاي بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا له ما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أى سوا رمي به كبيرا أورى به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة والتحصن) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقيام له بقربه) وهو المقدرا المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجرات على قول (وطرح الحصى)

• (فصل في التندر) أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد أن يفر الى مكة في النفر الاول والثاني) على ما سبق يأنه ما (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الانبطح) ويسمى المحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بناء مكة وسأني بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولوساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات في الجعر الزاخر والينابيع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته ويدعو وقال شمس الأعمدة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر بصير مسميا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضي عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في انه يفر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف مائة من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذى مخججه الى الانبطح ساعة من الليل (وحدة المحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذى عنده منابر مكة والجبل الذى يقال له معدا) أى حال كونك سائرا الى جهة الأعلى (في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرة تقعان بطن الوادى وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أى وما في حكمه من الوقوف بالمحصب بصير مستثنا (أى ان كان بلا عذر وفي السراجة واذا مضت أيام التشرى فأنهم يعتمرون ماشيا أو باعثة أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يحتم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحى أكدوا ثم والله أعلم

عنك ناسيا لو عيبدك
راجبا لجبل وعذك فصل
بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لىكل
ذنب يورث سواد الوجه
يوم تبيض وجوه أوليائك
ونسود وجوه أعدائك
اذا أقبل بعضهم على بعض
تلاؤمون فتقول لا
تخففهم والذى وقد قدمت
المك بم الوعيد فصل يا رب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
انى استغفرك لىكل ذنب

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآفاقي) أي دون المكي والمباقي والمراد به (المفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آفاقيا (ولاعلى أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل منى (والحل) كالوادى والخليص وجمدة واحدة (والمواقف) أي المعينة للأفاقيين (وفات الحج والمحصر) أي في الحج (والمجنون والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي الاستيطان (بمكة قبل حل المعتمر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إنى أحبه للمكي أي ومن في معناه لانه وضع لحكم أفعال الحج (وشرائط محتمة أصلية الطواف بالاعتبة) أي لانعين الصدر اذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانتيان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لانهم اشترطان له ولان لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع انه يني من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو التراجع من الاعمال (ولا آخره) كما صرح به في الفتح أي الى آخر عمره في حق الوجوب (ولو أتى به ولو بعد سنة يكون أداءه لا قضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبعددها ويكون أداءه لا قضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وان أقام سنة بعد الطواف الا ان الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي واقعا عند العزم على خروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المأبى أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استقر في مكة الى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأ من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لايان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا اشتغل بعده بمكة بعده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام الى العشاء قال أحب الى أن يطوف طوافا آخره لا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي أي آخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل ان بعده) أي لم يقع مستحبها (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآفاقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولوسنين) أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيره (ويستحب بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا يتخذه دارا ليريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بما حولها) أي من أماكن الحرم أو الحل فيمادون الميتات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحالمين الا اذا شرع فيه (وان نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم نهد له الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حينئذ (كالمكي اذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

فهمته وصحت عنه حياء
لذلك عند ذكره أو كتمته في
صدرى وعلمته منى فانك
تعلم السر وأخفى فصل
نارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
يفضنى الى عبادك وينفر
عنى أوليائك أو يوحشنى
من أهل طاعتك يوحشه
المعاصى وركوب الحوب
وارتكاب الذنوب فصل
نارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب يدعو

طواف الصدر

* (فصل * ومن خرج ولم يطئه) أى طواف الصدر (يجب عليه العود بالإحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الإحرام من أصله فيطوفه (مالم يجاوز الميقات) قيدته بقوله يجب لاقوله بالإحرام ولذا قال (فان جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أى دفعا للخرج عنه مع النقص للمساكين به لما ساقى (وان عاد) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الإحرام بعسرة أو وج) أى لا تكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بلا إحرام لما سبق بل لأجل ان كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الإحرام باحد النسكين (فان رجع) أى بالإحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما فى البدائع وغيره (ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أى عن زمانه وأما قوله فى الكبير عن مكانه فمهم وفى بيانه (ويكون مسينا) كما صرح به الطحاوى سكن فيه ان ترك الاستحياب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوى ذهب الى ان السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع فى آخر أحيائه فلا ينافى ما قاله ولا آخره (والاولى) أى كما قالوا (أن لا يرجع بعد الجائزة ويعتد ما لانه) أى عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للقراء) أى من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع قوت وقت الضميمة (واذا ظهرت الحائض قبل أن تشارك بنبان مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت) أى جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أى الطواف أو العود لانها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جوار القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت فى أقل من عشرة) أى ولو بضعى العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أى حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أى من البنيان لانها خرجت حائضا كما بخلاف ما اذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فانه يلزمها العود للطواف وكذا اذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أى من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله فى الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقى (فرجعت الى مكة) أى مع انه لا يجب عليها العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لانه عودها صارت كأنهم لم يخرج (والنفساء كل الحائض) أى فى هذا الحكم (وايسر على الخارج الى التنعيم) أى مثلا من مواضع الحرم (وداع) أى طواف له خلافا للتورى فانه اذا أراد الخروج من الحرم بطلقا سواء قصد الآفاق أولا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما ان الداخل للحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند ارادة أحد النسكين يجب عليه الإحرام

* (فصل فى صفة طواف الوداع) * أى كنيته عند ارادة الرجوع الى أهله (واذا دخل المسجد بدأ بالبحر الأسود) أى بعد النية (فيسلمه) أى على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الانسنة بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه فانه لو أريد به عدد الاشواط لقل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور فى القاموس الاسبوع من الايام والسبوع بضمهم ما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا فى النهاية طاف بالبيت أسبوعا أى سبع مرار ومنه الاسبوع للايام السبعة ويقال اسبوع انتهى وأما ما يندوله العامة سبعا بالضم فلا معنى لانه جزئ من اجزائه السبعة كل ربع والثلث والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لان

الى الكفر ويطيل الفكر
ويورث الفقر ويحبب العسر
ويصد عن الخير ويمنك
الستر ويمنع اليسر فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفر لك الكل
ذنبى الى الآجال ويقطع
الآمال ويشين الاعمال
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك الكل ذنبى
ما طهرته ويكشف عنى
ما سترته أو يقبح منى ما زينة

التفعل به هذه الثلاثة غير مشروعة (ثم يصلي ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتى زمزم فيشرب منه) أى يستقبل البيت الحرام قائماً أو قاعداً ويضع منه ويتنفس ثلاثاً ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت فالثاني أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرثاة الأخيرة اللهم انى أسألك زفافاً راسعاً وعلماً نافعاً وشفافاً من كل داء (و يصب) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى سائر بدنه اغتسل بالليل (ويستقي بنفسه) أى من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قدر عليه (ثم يأتى الملتزم) أى ويدعو فيه (وبأى الباب) أى باب الكعبة (ويقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت أن تيسر) أى حينئذ لكن فيه أنه يشفى خروجه عقيب طوافه فوراً كما أنه لو صلى العشاء مثلاً بعد طوافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو المشهور ومن الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى الملتزم ثم يأتى زمزم ثم ينصرف منه أو الأول أصح كما صرح به الكرماني والزبلي ويؤيده ما فى البدائع من أن الكرخى ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتى المقام فيصلى عنده ركعتين ثم يأتى زمزم فيشرب من مائه أو يصب على وجهه ورأسه ثم يأتى الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بأستار البيت) أى كالمعلق بطرف ثوب مولا (ويثبت بها) هو معنى يتعلق (ساعة) أى زماناً قليلاً فى العرف (متضرعاً متخشعاً عادياً يكاء كبراً مهلاً مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم حامداً) أى متبائساً كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى وراءه ما فى العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متبائساً) أى أن لم يكن بائساً (متخسراً على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استحباً (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الضرورة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذى وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الضرورة وقال والله انك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا انى أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أى فى صفة رجوعه (ينصرف ويمشى ويلتفت إلى البيت كالمعز على فراقه) وهذا أظهر وأسرعى إلا كثرة يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات فمما سبق من هيئة الرجوع ذكر فى الهداية والكافي والجمع وغيرها وقال الطرابلسى وما فعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مربية وأثر محكي وقد فعله الأصحاب أى أصحاب المذهب لأنه ان أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه فافهم قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسقى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزبلي بعد ما ذكره الرجوع وفى ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به فى تعظيم الاكبر والمسكر لذلك مكابراً أقول ان كان المراد به الطرابلسى ففيه انما يسكر كونه سنة لا كونه جائزاً أو بدعة مستحسنة (والحائض) وكذا النفساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أو باب الضرورة وهو الأفضل (وتدعو وتغضى) أى تركب أو تمنى (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أى ان كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكاً ويكون سيره جامعاً بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته لله بالوحدانية ولنبهه بالرسالة

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب لا ينال به عهدك ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب استخفيت به فى ضوء النمار عن عبادك وبارزتك به فى ظلة الليل جراءة فى عليك على انى أعلم أن السر عندك علانية

ان لم يسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أجد

(باب القرآن)

القران) بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشئين وفي الشرع ما سمي ما أتى
بينهم ما من الجمع الخصوص وهو (أفضل من الافراد) أي بالجمع والتمتع والاولى أن يقول أفضل
من التمتع والافراد لان التمتع عندنا أفضل من الافراد خلافاً للمالك والشافعي حيث قالوا
ان الافراد أفضل مطلقاً وسيأتي بيانهم ما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق)
أي لا المكي والمقاني ليكون قرانه مسنوناً (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلاً)
بأن يؤمهما معاً أو متفرقاً بأكلام موصول (أو منفصلاً) أي بكلام منفصل أو بان أدخل احرام
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤديهما) أي
وان يؤدى افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يقع أكثر طواف العمرة بجميع شعبها
وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصدته) أي هيئته الاجالية (أن
يحرم بالعمرة والحج معاً) أو متعاقباً (من الميقات) أي لا بعده وجوباً (أو قبله) أي ولو من دويرة
أهله (وهو الافضل) أي ان قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكروه مطلقاً (ويقول
اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي) أي سهلهما ووقني عليهما (وتقبلهما مني فويت
العمرة والحج وأحرمتهما) والله تعالى لبك بعمرة وحجة الى آخره) الاولى أن يقول لبك الحزيم
يقول لبك بعمرة وحجة (ويتقدم العمرة على الحج في النية والنية والدعاء) أي المذكور
(استحبنا) أي لمرامقة سبق فعلها فكون بمنزلة السنة القلبية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)
أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظر الى تعظيم الفرض وتقديسه رتبة كما قال تعالى وأتوا
الحج والعمرة لله مع أن المورود هو الاحصار في الاعتقاد (وان قدمه احراماً) أي بأن أدخل
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى لقوله (ويستحب ذكرهما
فيها ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاً) أي حجه وعمرته (عن الغير) أي عن غيره
كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان
(وأحرمتهما) والله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

(فصل في شرائط صحة القرآن) كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط
صححة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارناً) أي شرعياً وان كان قارناً لغوا بآثار طواف
في أشهر الحج يكون متمتعاً وان طواف قبله الا يكون قارناً ولا متمتعاً (الثاني أن يحرم بالحج قبل
افساد العمرة) أي بالجامع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارناً
ولا متمتعاً وصححة بلزومه فعلها وأعرته فاسدة يجب عليه مضيقها وقضاؤها (الثالث أن يطوف
للعمره كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل
التوجه اليها والصحيح انه لا يصير افضاً بمجرد التوجه الى عرفته حتى يقف بها على معصمه صاحب
الهداية والسكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

وان الخفصة عندك بارزة
وانه لا يمنعني منك مانع ولا
يشعني عندك نافع من مال
وبين الان أنت ذك بقالب
سليم فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب يورث
النسيان لذكرك أو بعقب
الفعله عن تحذيرك
وتبادي بي الى الامن من
مكرك أو يؤبيني من خير
ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين

حنيفة بصير رافضا بجبر التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية
أقول ويمكن الجمع ان يكون الرضا بالتوجه والارتقاء بنفسه يتحقق الوقوف وغرة الخلاف فيما
اذ توجهه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطاف لعمرته وسعى لها
ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلولم يطف لها) اي اعمرته
كله او اكثره او بعد ما طاف اقله كثلثه اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به
فاضيخان وان أطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي
الكافي للعالم لا يصير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان
ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بها كخلوله بغيرها وفي السراج الوهاج ولوقوف بعرفة قبل
الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلولم يرجع
حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولومن غيرية وقضه اياها ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها
وقضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دمه) أي دم القران للشكر المترتب على
نعمته الجمع بين أداء التوسكين (ولو زاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا
بالوقوف لانه أتى بالا أكثر في قارنا فحينئذ (أتم الباقي منه) أي من طواف عمرته (قبل طواف
الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من
طواف ركن الحج (الرابع أن يصوم - معان السداد) أي بالجماع وكذا عن الردة (فلولم يفسدهما
بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بالنظر والتسوية وهو غير
صحيح لما سألني (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أي لفسادهما أو لما ذكره البرجندي من انه ينبغي
للقارن أن لا يعلق بين العمرة والحج والافسادهما بل يعلق في يوم النحر فطاف سن وجهين
أحدهما ان السداد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع
بل يفسد الحج ولهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فذكر (وان ساقه) أي الدم
(معه يصنع به ماشاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وسقط
عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
الأشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يجسب الظاهر يتأقبه
ما في التتارخانية رجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا
وايكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في التران ان يفعل أكثر اشواط العمرة
في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكأنه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد بن همام
ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غرم مستلزم لذلك وان
الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب
الشكر بالدم ما كان الا للتعلم العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتتمتع قال وما روى
عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه في لازم القران
بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي الملازم الشرعي انتهى والذي
يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن
وبديل له اذا ارتكب محظورا بعد عليه الجزاء وغاية انه ليس عليه هدى شكر لان أداءه

(اللهم) اني استغفر لك بكل
ذنب لحقتني بسبب عتي
عليك في احسان الرزق
علي وشك ايتي منك
واعراضني عنك ومبلي الى
عبادك بالاستغفار
والتمتع اليهم وقد
أعنتني قولك في محكم
كذلك فما استكانوا اليهم
وما يضرعون فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفر لك بكل ذنب
لزني بسبب كربة استعنت
عندها بغيرك واستعنت
عليها بسؤالك واستندت
بأحدكم اذكرك فصل يارب
وسلم وبارك

لم يقع على الوجه السليمون المقترون في الشريعة من إيقاع أكثر العمة في الأشهر فانه من وجهه في حكم من أفرد بعمة في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن اجماعاً (السادس أن يكون آفاقاً ولو لو حكم فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأذخر إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولوفها فيصحب منه القران له بمرورته آفاقاً بحكم) أي كانه لا يجوز القران إلا آفاقاً إذا دخل مكة وصار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسنون لاصحة عقد الحج والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج فلوقائه لم يكن قارناً وسقط الدم) وفي عدمه شرط لصحة القران مسامحة لا تخفى

(فصل) أي فيما لا يشترط فيه ولا يشترط لصحة القران عدم الامام) وهو النزول بأهله محرم ما كان أو حالاً فهو على نوعين الامام صحيح مبطل كما في المتن إذا ألم بأهله بعد عمرته والامام فاسد غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصحب أي القران ولا يسقط عنه دمه) من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لم يكن محرماً أو ألم بأهله (ومن مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرة في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لم يكن محرماً قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الامام للقران المأذون فيه وأقاد المصنف في الكبير وأجاد بقوله واءلم أن الامام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الامام المفسد مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الامام فكيف يصح أن يقال انه لا يشترط في القران أو يشترط فيه وبكف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره لا على ذلك لانه لم يحصل منه المام صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الامام الفاسد مانعاً كما في المكي والازم القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى ولم يسبقه ولكن لم يتحلل من العمرة حتى أعل بالحج ولا فائده فهمنا أيضاً واعتبر المام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الآفاق فصع القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والظاهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الامام فنهو راعى انه لا يشترط عدم الامام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور فقدم (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المتون والروايات (فلو أحرم بهما أو بأحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي داخلها (بصير قارناً ولكن مع الاسامة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرم بهما بعده لانه لا يجب عليه ان يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاسامة إذا أحرم بأحدهما لانه يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها) بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فانه يكون قارناً بالاخلاف الا ان فيه تفصيلاً (فان كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارناً ميسراً) أي لمخالفته السنة فيكره فعله لان السنة تقديم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفقا لانه في الجملة جمع بين العبادتين ولو مع الاسامة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطاً فهو أكثر اسامة من الاول) أي لانه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أعمال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الاثمة فبأكل منه (وقيل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى ال
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب حملني
عليه الخوف من غيرك
ودعاني إلى التضرع لأحد
من خلقك أو استعاني إلى
الطمع فيما عند غيرك فآثرت
طاعته في معصيتك استجلباً
لما في يديه وأنا أعلم بحاجتي
التي كالأغنى عنك فصل
بارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب مثلت لي نفسي استغفاله
وصورت

صاحب الهداية ونظر الاسلام فلا با كل منه (ويستحب له رفض العمرة) أي لمخالفته السنة
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه
الصورة مستحب يؤنس به في انه دم شكر (وكذا) أي يستحب له رفض العمرة أيضا لمخالفة السنة
لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولولم يرفضها
ومضى فهو مسمى بمجيئ محكمه وهذا كله (ان كان) أي ادخلها عليه (بعد الطواف) أي
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جاز وبصرى ما أكثر ما من
أدخلها قبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر
فصحح الأول صاحب الهداية واختاره نفع الاسلام وتعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي
كفارة (وقيل شكر) أي دم نسك وهو قول شمس الأئمة وقاضيان والمجوبى وصاحب البدائع
(وان أدخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويؤمر برفضها اتفاقا
(وعليه دم رفضها أولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعرة مكاتها وان مضى فيها اجزاء وعليه
دم جبر فقوله (وعليه رفضها حتما) أي وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء
أحرم بها قبل الحلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الحلق (ولو في أيام التشريق)
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الحلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل
عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما في الاحرام أو في بقية الافعال ثم
قال فان قيل كيف يكون جامعا بينهما ما هو ولم يحرم بالعمرة لا بعد تمام التحلل من احرام الحج
بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامعا بينهما ما فعلوا وان لم يكن
جامعا بينهما ما احراما فيلزمه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويعفى فيها كما ذكر في الاصل وقيل انه
ليس بجبري على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أي لا ترفض من غير رفض كما في العناية
والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يريد به انه يعضى في احرام العمرة لافي أفعالها لانه يعضى
عن العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل يرفض أفعالها
وان مضى في أفعالها الاثنى عليه لانه إذا قام كما التزم قال في الكبير وقوله لا يعضى عليه في نظرنا
صريح هو وغيره ان عليه دم كما سبأني قلت فيه ان عليه دم لا بدخا العمرة على الحج لا لأفعالها
في أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما في الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها
في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرض كإرض عليه غير واحد قال أبو
جعفر الهندواني ومشايخنا على هذا أي وجوب الرض فان رفضها فاعليه الدم والقضاء وان لم
يرفض فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع
لأهل مكة وغيرهم انهم قد يعترفون قبل أن يسعوا للحج فافهم والله أعلم

• (فصل في بيان أداء القرآن اذا دخل) أي القارئ (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في
الاحرام) أي ذكرها وأحراما (في طواف الهاء عا وبسطيع) وفي نسخة مضطجعا أي في جميع
طوافه (ويرمل في الثلاثة الأولى ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
بكمالها الا انه ممنوع من التحلل عنها الصلوة منه محرما بالحج معها فيوقوف تحمله على فراغه من
أفعالها أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سبأني الحج (ويضطجع فيه) ويرمل ان قدم

الى استصفاه وقلته حتى
ورطتني فيه فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره
يا خير الغافرين (اللهم) اني
أتغفر لك لكل ذنب جرى
به فلك وأحاط به علمك في
وعلى الى آخر عمرى وجميع
ذنوبي كلها وآزها وأخرها
عمرها وخاطبها قلبها
وكثيرها صغرها وكبيرها
دقيقها وجليلها قد عفاها
وحسدتها سرها وجهرها
وسلانيتها ولما أنا مذنب
في جميع عمرى فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد

السعي) أى أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن بطواف القدم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعى وكذا في خزائن الاكل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا ~~كان~~ أو قارنا وأما ما نقله الزيلعي عن الغاية للسروجي من انه اذا كان قارنا يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جنبا عليه على احرار من لما في المحيط والمتنبي عن محمد فان طلف لعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحلل بذلك من عمرته (وجع كالفردي) أى في بقية أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا صريحين كذا كرم انه يأتى أو لا بطواف العمرة ثم سعيهما ثم بطواف القدوم ثم سعي الحج موافقا لعله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متوالين متقدمين (وسعى سبعين) أى متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا صريحين (للعمره والحج) أى اجمالا (ولم ينوالا) أى من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان الطواف العادي عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها ويسن التعمير (أو نوى طوافا آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أى كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعمنا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع بخلافه السنة من وجوه كثيرة * (فصل في هدى القارن والمتمتع يجب) أى اجماعا على القارن والمتمتع هدى شكرا لما وافقه الله تبارك وتعالى للجمع بين التمسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأذناه) أى أدنى الهدى هنا (شاة) باجاء الفقهاء الا أن الجزور أفضل من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أى آمن أو أغنى قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأعلى هو الاولى (والأفضل لهما) أى للقارن والمتمتع (سوقه معهما ولكل منهما ما يأكل) أى استحبايا (من هديه وبطعم) أى منه (من شاء غنبا أو فقيرا ويستحب) أى اصحاب الاضحية (ان يتصدق بالثالث وبطعم الثالث) أى بأن يطبخه وبطعمه (ويدخر) أى يحفظ (الثالث) ذخيرة له وأعماله (أو يهدي الثالث) أى بطعمه ويهديه لاقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من بطعم وان كان ظاهرا كلام البداة انه يدل من يدخر (ولا يجب التصديق بشئ منه) أى من هدى التمتع والقران (وبسقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالإعطاء أو الإباحة ولو بالخيلة (فلويسرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرايط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه) أى على عينه أو غنمه وعينه موجودة (وصحة القران والتمتع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير صحة حج الجنون (والبلوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي تميزا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرته عليه (لا الهدى) لانه اذ لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك لكل
ذنب لى وأسألك ان تغفر لي
ما أحصيت على من مظالم
العباد قبلى فان لعبادك
على حقوقها ومظالم وأثامها
مرتهن (اللهم) وان كانت
كثيرة فانها في جنب عفوك
يسيرة (اللهم) أيعابد
من عبادك أو أمة من
أمائك كانت له مظالم عندى
قد غصبت عليه فى أرضه أو
ماله أو عرضه أو بدنه أو غلب
أو حضرها أو خصمه بباطل
بهم ولم أستطع ان أردّها اليه
ولم أستحلها منه فأسألك
بكرمك وجودك

بعد العتق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما
المكان المسنون ففي الميسور أن السنة في الهدايا أيام النحر من وفي غير أيام النحر فكتة هي
الاولى انتهى والظاهر أن المروءة أفضل مواضع مكية لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص
جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد
أيام النحر والتشريع قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني بأيام النحر من حيث الوجوب
على قول أبي حنيفة والاول ذبح بعدها أجزأ لأنه نازل بالواجب وقبلها لا يجوز بالاجماع وعلى
قولهما في القبليّة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأقول وقته) أي زمان جوازه هذا الدم
(طالع النحر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أي عند الامام
وكذا من حيث السنة عندهما - به وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)
ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمّة (لا آخره) أي في حق الاعتداد باعتبار
الزمان إلا أنه قد يقدّم بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب
أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والحقن) أي في حق القارن والمتنع (وبسن الذبح) أي ذبح
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بكتة والحرم كله (الأنه يكره لما سبق من السنة) (ولومات)
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوباً فيعتبر من
الثالث (فإن لم يوص سقط) أي وجوبه على الورثة (وإن تبرع عنه الوارث صبح) أي تبرعه
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرّياح كما في الوصية بالحبس وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة
الدم سقط عنه الدم الآن يوصى به فيعتبر من الثالث أو تبرع عنه الورثة فبنيته بحيث ظاهر
* (فصل في بدل الهدى) إذا عجز الثّان أو المتنع عن الهدى (أي هدى القران أو المتنع) (بأن لم
يكن في ملكه فضّل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة (قدر
ما يشترى به الدم) أي من النقود أو العروض (ولاهو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)
وسبأ في آخر الفصل غنام تنصّله (وجب انصام عليه عشرة أيام) أي كملته بجملة (فيعصوم
ثلاثة أيام قبل الحج) الاول في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره (وكانه أراد قبل احرام
الحج بالنسبة الى المتنع لكنه مناقض بقوله لا يبيح احرام العمرة وسبأ في الكلام عليه مفصلاً
(وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه بمعنى إذا فرغ من
افعاله كما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله الى أهله وبلده كما خصه
به الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع الى أهله ليس في محله اللاتق به
(وشرايط خمسة صام الثلاثة) أي عن القران والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الاحرام
بهم ما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فان فيه خلافاً كما سبأ في فلو صام الثلاثة ثم
قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد احرام العمرة في المتنع وإن يكون)
أي صام الثلاثة في أشهر الحج (فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل
الشهر جاز بعد تحقق الاحرام ثم اعلم ان كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع
بالخلاف الاحرام الحج فانه ليس بشرط لصوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

وسبعة ما عندك ان ترضيهم
تجني ولا تجعل لهم على شيئاً
منقصة من حسنتي فان
عندك ما يرضيهم عنى وليس
عندى ما يرضيهم ولا تجعل
يوم القيامة سبباً لهم على
حسنتي سبباً فلا يصح ليارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد وأغفره
لي يا خير الغافرين أمة تغفر
الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحي القيوم وأتوب
الله استغفارا ربي في كل
طرفة عين وتحريكه نفس
مائة ألف ألف ضعف بدوم
مع دوام الله ويبقى مع بقائه
الله الذي لا يفناء

بل يشترط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة
قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة بشرط في جواز صوم القرآن واما
صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر
الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف بالعمرة أو لم يطاف انتهى وهو ظاهر في هذا
المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن جملة على المتمتع الذي ساق الهدى وكذلك في
المداركة فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام
الحج وكذا ما في شرح الكتوز وقت أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما سبق
من جهة المبني مع ما في عبارتهم ما من ايام الله لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك
لماسبأى من أنه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الاربار وفي المختار وشرحه الاختيار
من أنه ان لم يجز صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفه وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز
صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحصل قوله ما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال
غيره ما ان شرط اجزائها وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يتحقق بعده وقد ذكر امام
الهدى أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على
القرآن ولأن احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً ويتوجه عليه الصوم فانه يجوز ان يريد
الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالاحوط ان لا يصوم الثلاثة
الابعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقاً بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً في الآية الشريفة
دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أى منتمتعاً الى احرامه فما
استيسر من الهدى فهذا صريح في ان كون التمتع هو السبب للهدى اصاله وللصوم نيابة
لا يجوز دبره منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدي ان القياس عدم جواز
الصوم ما لم يشرع في الحج فيفيد ان المقيس عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس
على التمتع المذكور في الآية فيستعين ان يكون حكمه ما واحد وهو يتوقف على الجمع الذي
قدمناه فن فرق بينه وبين من قرن فعلية البان واما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكون
وجود الجزء الاول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فمقتضى بكفارة اليمين حيث لم تصح بمجرد
حصول اليمين قبل الحنث فان الحنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الحاق الحج بالعمرة
هو السبب في التمتع وكذلك الحاقها به وعكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق
الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفه
لكن ان كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفه عن الخروج والوقوف والدعوات
فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ما ان كان يضعفه عن القيام
بحقه ما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسي خلقه في وقعه في محذور وعن عطاء من
أفطر يوم عرفه بعرفة ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانه
المؤمن خير من عماله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطرون بالاجر اليوم
حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر الخيمة وضعف الصائمون عن
القيام بمصالحهم والحاصل ان كل آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للملكه
أبد الابدين ودهر الداهرين
سرمدا في سرمد استجب
يا هو (اللهم) اجعله دعاء
واقف اجابة ومصلحة واقفت
ملك عطية لك على كل شئ
قدير (اللهم) صل على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد وصحبه وسلم تسليماً
كثيراً صلاة دائمة
يدوامك باقية ببقائك
لا تنتهي لها دونك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها عنى يارب العالمين
وسلم كذلك والحمد لله على
ذلك سبحانه وربك رب العزة
عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب
العالمين

القدرة على الأصل (وان يقع) أي غام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام
 يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى
 ولا يسقط عنه مدة عمره حتى قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر
 والتشرىق وبعد هالقوات الوقت (وأن ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب
 الشمس أو بعد طلوع الشجر لم يجزه كأنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية
 بالليل (وان يكون عاجزاً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم
 وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه نيم بعد تحلله لم يضرب حيث يصح صومه كما سيأتي مصرحاً
 في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعده) فلو صام الثلاثة وهو قادر أي على
 الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم يجز يوم النحر) أي قبل
 حلقه (جاء صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عاجزاً (ثم أبسر) أي قدر على الهدى (يوم
 النحر) أي نفيه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب
 الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول التقصير بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده
 قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر
 (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب
 عليه الهدى لاستقرار البدل في موضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحلل
 حتى مضت أيام النحر فأبسر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى
 الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الذبح موقت بآيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود
 وهو اباحة التحلل بلا هدى فكأنه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا هـ ما على
 الوجه المسنون فلو أداها على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم
 فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي اذا قرن أو تقم فانه مسمى وعليه دم جبر ولا يجزئه
 الصوم وان كان معسر لا يجد عن الهدى كما صرح به في السراج والوجاه وغيره والحاصل ان
 الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومن
 المشروط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل
 في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع واما الاحرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع
 فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (واما صوم السبعة فشرط
 صحته ان يبيت النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشرة
 كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشرىق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد صرح
 في البدائع والبحر الزاخر أنه لا يجوز صومه في أيام النحر والتشرىق (ويستحب ان يصوم
 الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي
 في السبعة كما في الثلاثة (وجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبله
 بالاجماع (بمكة) وكذا في غيرها قبل الرجوع الى الابل عند ناسوا نوى الإقامة بمكة أو لم ينو
 (والافضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع الى أهله) أي خروجا عن خلاف الشافعية
 واما نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة اجاعاً وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

(تحت) الاستغفارات المقتدة
 المنسوبة الى سيدنا الحسن
 البصري رضي الله عنه
 نقلت من عدة نسخ ورأيت
 في بعض نسخها عن محمد
 ابن أسامة رضي الله عنه
 وخصت عن ترجمته فلم أظفر
 بها قال انه سجين مظالم
 فرأى النبي صلى الله عليه
 وسلم في النوم فأمره ببلزمة
 هذه الاستغفارات وعلى
 من يقرأ كل عشرة منها
 في يوم أن يبدأ يوم الجمعة
 ويختم يوم الخميس وذكر
 أنه واطب عليه على الوجه
 الذي أمر به فنجاه الله من
 ظلمه وخلصه من حبسه

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معاق بالرجوع انتهى
 وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها
 وعند الشافعي هو الرجوع الى أهله فقيده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم اعلم انه
 اذا قرن العبد بالتقاع ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فتحمل فعله به دمان اذا عتق للقران
 أو للتقاع ودم لاجل لاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم
 الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتقاع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانباقي على
 ذمته ولا يجوز تيمم القديه عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا
 عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فاقباص ان تجزئه القديه عنه كافي
 في الصوم والافلامعني لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة
 وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى
 بان يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في نهر دف حد الغني في باب الكفارات فقال
 بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت
 يوم وليلة لم يجزله الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدر ما هو الواجب عليه وهو موافق
 لما روي عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري
 به ما يجب وليس له غيره لا يجوز الصوم وقال بعضهم في العامل يده أي الكاسب يسلك قوت
 يومه ويكثر بالباقي ومن لم يعمل يسلك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن لأن
 هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في
 الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كذا ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا
 لا يجوز له الصوم

(فصل في قران المسكين لاهل مكة) أي حقيقة أو حكما (ولالاهل المواقيت وهم الذين
 منزلهم في نفس الميقات) وكذا من حاذاهم من غيرهم (ولالاهل الحلال وهم الذين بين المواقيت
 والحرم) وهذا لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التقاع
 وفي معناه القران (فن قرن منهم) أي ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسكنا وعليه
 دم جبر) أي كفارة لاسائه حتمالان قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (وليزم رفض العمرة)
 أي لئلا يكون عمله مخالفا للسنة (فاذا رفضه عليه دم الرض) وهو دم جبر (وان لم يرض) بان
 مضى عليها (فدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأيضا ان جني جنابة قبل الرض
 يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أي بجماع
 قبل طواف العمرة وأنها (ثم أحرم مكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وحجة)
 أي معا أو تدخلا (رفض العمرة) ومضى في حجة وعلمه عمرة ودم (لانه صار كالملك) أي حكا
 في منعه من القران (ولو خرج) أي نائبا (الى الآفاق فقرن) أي بعد ما اعترف في أشهر الحج
 فأفسدها وانما فقرن (كان فارنا) أي مسنة ونا (ولو خرج المسكين) ومن في معناه (الى الآفاق
 قبل أشهر الحج) وهذا بخلاف (وقيل ولو فيها) أي ولو خرج في الأشهر ويدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) وقفت على نسخة أخرى
 من هذه الاستغفارات
 بعينها ذكر في أولها أنها مروية
 عن سيدنا أمير المؤمنين
 علي بن أبي طالب كرم الله
 وجهه ورضي عنه وأنه كان
 يستغفر بها بحر كل
 ليلة (وذكر) ان الاستغفار
 أفضل أوقات الاستغفار
 الى طلوع النجف (وذكر) أن
 أتم الاستغفار ان يكون
 سبعين مرة وأورد فيها
 أحاديث وأمارا وقد أثبتنا
 ريبا الانتفاع بها فان وقف
 على ذلك أحد من اخواني
 المسلمين وانتفع به فانا أنه
 ان لا يساني من دعائه

قرانه ولزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بكة واما اذا خرج الى الآفاق
 بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مسنونا ولا يبطل بالامام
 بأهله لانه لا يشترط صحة القران عدم الامام كالسكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه
 كذلك اوقيد المحبوبي وصاحب الميسوط بان المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى
 الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخولها فلا قران له لانه لما دخلت اشهر
 الحج وهو داخل المواقب فقد صار بمنزلة عامن القران شرعاً فلا يتغير ذلك بغير وجه من الميقات
 هكذا روى عن محمد قال السنجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والمجمع
 وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله
 صاحب الميسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام
 بكة فإذا خرج الى الآفاق التحق بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار له طاباً بأهله
 كالآفاق اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف
 أى صاحب الهداية هو الوجه انه انتهى والاظهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن
 سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند
 أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقسيمه بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما
 وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمره وبجدة معافاته برفض
 العمرة في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج
 وهو بكة

(باب التمتع)

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والاتقاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لغبر المكي
 (بأداء النسكين) أى العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أى بأهله (بينهما
 الماما صحيحاً) أى بأن يكون حاله تحله من عمرته وقيل شروعه في حجته وزاد بعضهم في سفر
 واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما سمي متمتعاً لاتقاعه بالتقرب
 الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف أولتمعه بمحظورات الاحرام بعد تحله من العمرة
 أو لاتقاعه بسقوط العود الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتع به بالحجاة حتى أدرك احرام الحجية
 (وهو أفضل من الافراد) أى عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح ففي شرح المنظومة ان
 التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم
 *(فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج)
 ولوطاف للعمرة جنباً ومحمد في رمضان ثم أعاده في شوال ورج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما
 عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الأول بالاعادة أو ما عداه بذكر الرازي ومن معه ان
 كان يرتفع الأول بالاعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه بمحمد في الاصل والحيلة لمن دخل
 مكة بعمره قبل الاشهر يرد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم
 يطوف فانه متى طاف طوافاً واقع عن العمرة على ما تقدم ولوطاف الكل أو أكثره ثم دخلت
 اشهر الحج فأحرم بعمره أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

الصالح ويشترط كفى في
 استغفاره لعل الله يغفر
 لنا أجمعين
 *(فصل) فإذا كان اليوم
 الثاني من ذي الحجة صلى
 الصبح بكة وتوجه الى
 ان كان محرماً بالحج وحده
 أو بالحج والعمرة فأن لم
 يكن تقدم له احرام أحرم
 بالحج وفعل ما تقدم في سنة
 الاحرام فان أراد تقديم
 سعى الحج فليطف طوافاً
 نقلاً رمل في الاشواط
 الثلاثة الاولى ثم يمشي في
 الباقي على هيئته ويصلي
 ركعتي الطواف ثم يخرج
 الى الصفا يسبح بين الصفا
 والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار مقامه ميتاتهم قال الكرمانى إلا أن يخرج إلى أهله أو
ميتات نفسه على ما ذكره الطحاوى ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهت والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة
إلى الآفاق الذى صار فى حكم المكى بخلاف المكى الحقيقى فإنه ولو خرج إلى الآفاق فى الأشهر
لا يصير متمتعاً عاماً سنوياً مناسبقاً ولمسأى من اشتراط عدم الإمام فى التمتع وهذا الظاهر أن التمتع
بعد فراغه من العمرة لا يكون ممنوعاً من إتيان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان فى حكم المكى
الآن المكى ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله
أعلم (الثانى أن يقدم إحرار العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة
كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل إحرار الحج) فلو لم يطوف قبل إحرار الحج أو طاف أقله ثم
طاف كله أو أكثره الباقى بعد إحرار الحج لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل إحرار
الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم إفساد العمرة) فلو أحرر بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها
وأغنى على الفساد وحل منها ثم خرج من عامه ذلك قبل أن يقضى الم يكن متمتعاً ولو قضى عمرته وجب
من عامه ففيمه نقصه بل محله الكتب المبسوطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلو لم ينسد عمرته بل
أفسدها لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإمام) أى النزول (بالأهل المأما صحيجاً وهو أن يرجع
إلى وطنه حالاً) والعبرة بالمقام والتوطن بالاولد والمشا وجود الأهل فيصحب تمتع الآفاق
وإن كان معه أهله ولا يصح من المكى وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أى الآفاق (من عمرته) أى
فى الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده
قبل الحلق ثم عاد) أى رجع أى حال كونه محرماً بعمرته (وجب) أى من عامه (كان متمتعاً) أى لعدم
صحته الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أى الغير المعتبر فى منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع
حرماً إلى وطنه) وهو أعز من أن يكون محرماً بعمرته أو حجه والحاصل أن الإمام صحيح وهو يبطل
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله
بعد أداء العمرة فلا ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويجزم بالحج وقال
الفايى وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود
مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما إلا أن يقال المعتبر عنده
الاستحقاق والمفروض بأن تركه أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن تركه الحلق وأما عندهما
فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذا المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق فى الحرم
مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود إليه حرماً أو يكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباً
ولهما مائيرفات كثيرة مبسوطة فى محلها (والرجوع إلى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة
رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع إلى خارج الميقات حال كونه (غير
بالد قبل هو مكة وقيل هو كسره) أى من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو
أكثره بالحج) بالرفع أى وإن يكون الحج معها (فى سفر واحد) ولو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف
ثم عاد وجب فإن كان أكثر الطواف فى السفر الأول لم يكن متمتعاً) لأنه اجتمع له نسكان فى سفرين
(وإن كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان متمتعاً) هكذا أطلقه فاضحيان ولم يحله إلى قول
أحمد من الأئمة بل ذكر حكمه مسكوتاً فيه وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحل فيه ما خلا

بالأدعية التى تقدم ذكرها
ثم يتوجه إلى منى ويصلى
بها خمس صلوات الظهر
والعصر والمغرب والعشاء
والفجر من اليوم التاسع
ويقول إذا وصل منى
(اللهم) هذى منى فامتن
على بما مننت به على أوليائك
وأهل طاعتك سبحان الذى
فى السماء عرشه سبحان
الذى فى الأرض سطوته
سبحان الذى فى البحر سبيله
سبحان الذى فى النار سلطانه
سبحان الذى فى الجنة رحمته
سبحان الذى رفع السماء
ووضع الأرضين بقدرته
سبحان الذى لا ينجا ولا يحيا

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور
 عنهما فاللما صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع
 فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو الترفق بإداء النسكين في سفر
 واحد لأن من قيد به كصاحب الهداية صرح بنفسه ان بالعود محرم لا يبطل تمتعه فعلم ان
 أداءهما في سفر واحد ليس بشرط كذا اقتره في الكبير والظاهر انه شرط الا انه أعم من ان يكون
 حقيقة واحدة وكما والله سبحانه أعلم (الثامن) أداءهما في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح
 به غير واحد (فلوطاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الأخرى لم يكن متمتعا)
 كما صرح به الزبيلي (وان لم يلزمهما) أي ولو لم يقع بينهما المأمم صحيح كما بينه قوام الدين في شرح
 الهداية (أوبقي حراما إلى الثانية) ففي الفتاوى التتاروخانية معزيا إلى التفريد رجل اعتمر في شهر
 رمضان أي أحرم بعمرته فبقي وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف لعمرة في شوال ورجع من
 عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم ان هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يجمع من عامه
 يعني عام الفعل اما عام الاحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سماع عن محمد بن أحمد
 بعمرته في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف لعمرة في العام القابل ثم حج
 من عامه ذلك انه متمتع لانه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه
 ابتداء الاحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع) عدم التوطن بمكة) وهو المقام أبدا (فلو اعتمر)
 أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمتعا) ولعل وجهه
 ان سفره الأول انقطع بوطئه فيه فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلاً
 (وخرج كان متمتعا) كذا ذكره في خزانة الاكمل عن أبي يوسف وذكر عن ابن جماعة اتفاق الاربعة
 على انه لو قصد الغريب مكة فدخلها نائبا بالاقامة بها بعد الفراغ من النسكين أو من العمرة
 أو نوى الاقامة بها بعدما اعتمر فليس بمحاضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منعوا من
 التمتع والظاهر انه أراد بالاقامة الاستيطان فيما وافق ما سبق من البيان (العاشرون) لا يدخل
 عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتكاف سواء كان ميكاً أو مستوطناً أو مقيماً فيها
 أو مسافراً منها (أو محرم) أي أو ان لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
 أكثر من قبلها) والحاصل انه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من الميقات
 أو لم يحرم ورجع لا يكون متمتعا (الآن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقاً
 او خرج إلى ما وراء الميقات فيكون متمتعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع
 لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محرماتهما متمتع في قولهم جميعاً على ما ذكره الكرماني
 وفيه ما تقدم وأوللتشويخ فافهم (الحادي عشر) ان يكون من أهل الاتفاق) والاتفاق كل من
 كان داره خارج الميقات فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبرة بالتوطن فلو استوطن المكي
 في المدينة مثلاً فأتى ولواستوطن الاتفاق بمكة) كالمدني وغيره (فهو مكى) (لأنه تقدم ان
 المتمتع الاتفاق انما يصير ميكاً اذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بها أو انه لا يضره الاقامة وان كانت
 شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلاً (واستوطن اقامته فيهما) أي بان
 لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس بمتمتع وان كانت اقامته في أحدهما أكثر

إلا الله ويكثر من ذكر الله
 تعالى ومن الدعاء والتلبية
 والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويبيت على
 طهارة إلى أن يصبح فصلى
 النحر ويتوجه إلى عرفات
 ويجعل طريقه في الذهاب
 إلى عرفات طريق ضب وحي
 العود منها على المأزمين
 * (فصل في التوجه إلى
 عرفات) * فإذا خرج
 من منى بعد صلاة النحر بها
 قال اللهم السك توجهت
 وعليك توكلت ولوجهك
 الكريم أردت فاجعل
 ذنبي مغفورا وجبي مبرورا
 وارحمني ولا تخيبني وبارك
 لي في سفري

لم يصح حوايه) أي بالحكم فيه (قال صاحب البحر) ينبغي أن يكون الحكم للكثير أي لاكثر
فإن كان أكثر أفاضته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبمكة فلا (وأطلق في خزانة الأكل) أي
عبارة (بالمتمتع) أي حيث قال كوفي له أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه
تصريح بالمتمتع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة أن لاكثر حكم الكل وكذلك
ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل بالبصرة ثم ج
لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام
يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المانع من صحة التمتع هو الإمام ولا شك في حصوله سواء
كثرت الأقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقيماً
بنفس التزوج بلانية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفتح
عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعاً فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صار مكة
وطناله وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفس التزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى
القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لأنه لو وجد مستوطن غير مقيم ولأنه إذا تزوج
وهو على نية الرجوع كيف تصير مكة وطناله ولا مزية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان
ولأن جواز التمتع لا فاق مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من
التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الاتفاق إذا تمتع ومعه أهله
وامرأته فإنه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو
اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالمعنى ولو
استوطن الغريب بمكة فهو حاضر بالمعنى بخلاف فراده أن من لم يكن أهله حاضري المسجد
الحرام يجوز له التمتع ولو كان هروم مكة أصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع
لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير
(فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل
المواقيت) أي أنفسهم وأما إذا (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت
وبين الحرم المحرم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي لمخالفة الآية (ومسبياً)
أي في فعله تركه السنة (وعليه لسانه دم) أي دم جبر وجناية تكفاره قال في البدائع فثبتت
العمره في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في
التحفة ومع هذا الوقت يجوز أو يسافر أو يجب عليهم دم الجبر وفي الكرماني لا يجوز لهم أن يضيقوا
العمره إلى الحج ولا الحج إلى العمره انتهى وهذا يشهد أن المكي إذا أتى بعمره ليس عليه شيء إلا أنه
ممنوع من إضافة الحج إليها سواء في أثناءها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسي في
تفسير التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعمر وفي غير أشهر الحج ويفردوا شهر
الحج للحج لأنه أراد التنبيه لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محظوظتهم ولا يظنوا أن ذلك القعدة
من الأربعة الفاضلة للعمره طلقاً لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذى القعدة
فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار
إليه في كلامه وأما ما ذكر في النهاية من أن المكي لا يكره له أن يعمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

واقض بعرفات حاجتي إنك
على كل شيء قدير (اللهم)
اجعلها أقرب غدوة وغدوة
من رضوانك وأبعد هامن
مخطئك (اللهم) اليك
غدت وعليك اعتمدت
ووجهك أردت فاجعلني
عمن تباهي به اليوم من هو
خير مني وأفضل (اللهم)
إني أسألك العفو والعافية
والمعافاة الدائمة في الدنيا
والآخرة وصلى الله على
خير خلقه محمد وآله وصحبه
أجمعين فإذا وصل إلى
عرفات نزل بها مع الناس
غير متبذ منها وتضرع إلى
الله وتصدق وأخلص يديه
وأكثر

فضله التمتع فمحمول على ما قدمناه لأن الغالب أن المكي لا يتخلف عن الحج فاذا أتى بعمره
 في أشهر الحج ووجبه فانه فضله التمتع المسنون لوقوعه في الاساءة واما قوله في النهاية أيضا أن
 المكي عندنا من أهل القرآن والتمتع أيضا لكن للتمتع شرط لا يوجد من داره بمكة أي لأجل
 الاساءة فمحمول على أنهم ما يصحان منه أو المراد بأنه اذا خرج من الميقات جاز له الأمر من
 التمتع والقرآن فانه يصير حينئذ حكم المكي كالأفاقي وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية
 وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن يحتمل نفي الوجود أي في الشرع فالمراد نفي الصحة وكذا قوله أي
 ليس يوجد لهم حتى لو أحرم مكي بعمره أو هم ما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون
 متمتعاً ولا قارناً انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقرآنه وانه متمتع أو قارن
 مسي واهله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل نفي الحل
 كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولأن تنفل عند الغروب والطلوع حتى لو أن مكي اعتمر في
 أشهر الحج وحج من عامه أو جمع بينهما ما كان متمتعاً وقارناً أعانته عليه إياه ما على وجه منهي عنه
 وبوافقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا بأكل منه ثم قل
 ما في التحفة ثم قال فاذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لم يثبت الصحة لانه لا جبراً للموجود
 بوصف التمتع لا للمالم يوجد شرعاً فان قيل يمكن كون الدم للاعتراف في أشهر الحج من المكي لا للتمتع
 وهذا فاش بين حنفية العصر من أهل مكة ونازعهم في ذلك بعض الأفاقيين من الحنفية من
 قريب وجرت بينهم شرور ومعتد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر
 الحج إلى أن قال وقدر رخصة للأفاقي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة فنظر له وهذا المعنى لا يوجد
 في حق أهل مكة ومن معناه فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فثبت العمرة في
 أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمخالف لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره غير
 واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتون بأن العمرة جائزة في جميع السنة وانما تذكر في يوم عرفة
 وأيام النحر وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من
 العمرة المقررة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع للأية المذكورة فمأذروهم من كون العمرة
 المقررة من أهل مكة معصية مخالف للكتاب والسنة ومناف للدراية والرواية وقد صرح
 صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج فمن أين لهؤلاء منع العمرة المقررة
 للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتمم الحج والعمرة لله والعبادة بعموم اللفظ لا بخصوص
 السبب لورود الآية في العمرة الأفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجزأ الفجور وهو
 من عبارات أهل الجاهلية والماغبة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 أصحابه بنسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد بالأفاقي وغيره
 ولهذا قال في التمتع بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتقاد المكي في أشهر
 الحج أن كان لجزء العمرة نكاحاً بلا شك وإن كان عليهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بجنت يتخلف
 عن الحج بل يحج من عامه فصحيح بناء على أنه حينئذ انكار لمتعة المكي لا لجزء عمرته فأذن ظهر لك
 صريح هذا الخلاف منه في إجازة العمرة من حيث هي مجرد عمره في أشهر الحج انتهى لكن نبي
 الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية إلا أن يرادهم الاساءة القلبية والحاصل أن

الذكر والتسبيح والتلبية
 وكثر كشيراً لا إله إلا الله
 وحده لا شريك له الملك
 وله الحمد يحيي ويميت وهو
 على كل شيء قدير
 * (فصل) إذا زالت الشمس
 ذهب الإمام أو نائبه مع
 الناس إلى مسجد إبراهيم
 عليه وعلى نبينا وعلى سائر
 الأنبياء أفضل الصلاة
 والسلام وخطب بهم
 خطبتين يعلم الناس فيها
 مناسكهم وصلّى بهم الظهر
 والعصر جمعاً من غير فصل
 جمعاً بينهم ما ولي وحده الله
 وصلّى على النبي صلى الله عليه
 وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين
 وعاد بهم

عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كرر المكي ومن عمناه من المتعة الا فاقى العمرة في أشهر الحج وخرج من عامه لا يتكرر عليه الدم خلا فالمن لم يتحقق المسئلة ونوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهري بعد نحو بل ثلاثين عامان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء خرج من عامه أولا ثم قال بعد ما اطال غير اني رجحت ان المتعة تتحقق ويكون مسنة أنساب قول صاحب التحفة لكن الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الآفاق الذي يعتبر بهود الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم خرج من عامه بقولهم بطل غنمه وتصريحهم بأن من شرائط التمتع مطلقا ان لا يلزم بأهله بينهما المام صاحبها ولا وجود للمشروط قبل وجود شرطه وقال مقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجميع بين كلام أئمة المذهب وقول المشايخ هو الأول باعتبار أن نقول قولهم بطل غنمهم مرادهم بطل غنمهم السنون لا تمتعهم القوي لثبوتها بلا مبرية عندهم وكذا تصریحهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المستنون لا مطلق التمتع والافلامعني لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان المام أهل مكة ليس بضربهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان الآفاق اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضمره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر الى بلده أو قريته من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منقولة بعينها مصرحة في منرح الطحاوي حيث قال وانما هم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان فاروا أو تقعوا قد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الاكل من ذلك الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا مسلمين كذا في التائاريخية (ولو خرج المكي الى الآفاق) كالمدينة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرته في أشهر الحج وخرج من عامه (لا يكون متمعا) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المامه بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يشع المامه صحيبا لكونه حلالا وذلك لان سوقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المامه مع السوقي كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البدائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تعلق فان لم يجاوز المكي المقات الا في أشهر الحج فليس بمتمتع وعندنا ما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله التمتع والقران لحازله التمتع ايضا انتهى ويؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الآفاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم خرج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الأربعة انتهى والمراد بدم لزوم الدم الجبرائلي بمراتفرع على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون شكريا عندنا أو جبريا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا فقصوده ان غنمه حينئذ يكون مسنونا غير مكرهه

الى الموقف

• (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة) •

(اعلم) ان موقف الامام الآن هو محل مرتفع مبني في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا للناس ويقف أمير الحاج والمحاصل بحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه من حدين عامه وانما اختيار ذلك المحل لكثر الناس وسعة المحل واشرافه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتمع في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتمع

بلاخلاف لكن لا بد من قبحه من مكة الى الاقاف قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة
فيها انفصل على ماسبق وكلام الكرماني يحمل على الوقفين لا على التناقض كما توهم المصنف في
الكبير وأتى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكرناه مطلق
يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما فصلنا هذا وما في شرح
الجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو قطع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه
أوضح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان غنمه امامه من فيجب دم شكر
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يهدان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيتمتع غنمه
الاول دون الثاني حيث ان سفره أبطل أقامته فصدق عليه انه جمع بينهما باسره واحد وهذا كما
اذا كان خروجه الى الاقاف قبل الاشهر وأما بعده خروجه فلا يجوز خروج المكي ومن بعده
على قصد التمتع بالزراع لانه حينئذ ليس من أهله والله أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر أن كل من
مسكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلاخلاف عندنا وهكذا من في نفس المواقيت وأما
الاقاف اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمرة وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يحج
فهو كالمكي وان خرج الى الاقاف قبل الاشهر فكالا قاف وفيها فدا كالمكي عند أبي حنيفة
وكالا قاف عندهما

• (فصل • ولا يشترط النعمة احرام العمرة من الميقات) أي كايوهمه بعض الروايات
(ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرمت للعمرة
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلزم منه ما لا ما صححنا) أي
بحجوجه الى وطنه حلالا (يكون متمتعاً) أي على الوجه المسنون (وعليه دم لتله الميقات) أي
من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضاً ان يحرم بالعمرة في أشهر الحج) أي بل يشترط
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما
عن نفسه والاخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمرة أو أخر الحج) أي واذناله في التمتع
(جاز) لكن دم المتعة عليه في ماله وان كان فقيراً فاعليه الصوم

• (فصل • المتمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى) أي من أقول احرامه (ومتمتع لا يسوقه والا قول
أفضل) أي لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة (فاذا أحرمت بالتلبية) فبديهها لانها أفضل عما
قام مقامها من السوق ونحوه (ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقلب ود السوق
ثم بعد ذلك) ساق هدبه وهو أي السوق بمعنى الدفع من ورائه (أفضل من القود) أي من جره
من قدماه (الآن لا يفساق) أي الهدى اصعوبه (في قوده) أي لغير ضرورة (ويقال البدنة)
أي الابل والبقر (بزيادة) أي بقطعة من طرف نظرف زاد وهو جراب أو فصرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي قشرها وهذا كما اعلام بأنه هدى لئلا يعرض له لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت
الحرام يمتنعون فضلاً من ربهم ورضوانا (والتعليد أفضل من التعليل وان جلاهما مع التعليل فحسن
وزك لا يضرب) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل بكرة) قال في المحيط هو الصبيج
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل بسن) وهو الاصع وفي المحيط هو الصبيج لما ورد في الاخبار وثبت

الذي تقدمه الله تعالى
برحمته في تعيين الموقف
الشريف النبوي فقال
القبوة المستعجلة المشرفة
على الموقف وهي من وراء
الموقف صاعدة من الرابية
وهي التي عن يمينها وورائها
صخرياً في متصل بصخر الجبل
المذكور والبناء المرتفع عن
يساره وهو الى الجبل أقرب
بقليل بحيث يكون الجبل
قبالة الواقف عن اليمين اذا
استقبل القبلة ويكون
طرف الجبل تقاه وجهه
والبناء المرتفع عن يساره
بقليل وراءه فان نظرت
بموقف النبي صلى الله عليه
وسلم فهو القاية

في الاشارة فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار
وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رأهم يبالغون
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حواجز فرأى الصواب في سد
هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحد فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلود دون اللحم
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار
المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو الأبقى بمقتضى ذلك الحجاب وهو اختيار قوام
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فلا شعار مكر وفي البقر
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكي ان القدوري اختار قوله ما كان يرى
النتوى عليه (وهو) أي الاشعار لغة بمعنى الاعلام وشرعا (أن يقطع بالرمح) أي مثلا (السنبل
سنام البدنة من قبل البسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكامنا فخر الاسلام
وقاضيخان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشافعي في شرح الجامع وهو الاشبه
وقيل انه من قبل الجين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يقطع بذلك
الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونها هديا كالتقليد (ثم اذا دخل مكة) أي هذا المتمتع
الذي ساق الهدى (طاف وسعى لعمرته) وأقام محرما أي لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم
النحر (ولو حلق لم يتحل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جنبية على احرامها مع انه ليس محرما
بالحج (ولزمه دم) أي كما صرح به الزياطي الان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه في المحيط
فان ذبح الهدى فرجع الى أهله فله ان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد النية فلا يلزمه الحج
وان أراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقبى على عزيمة التمتع
ففيه الهدى من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاني عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة
فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لزمه دم لنته وعلية دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان
بدا) أي ظهر (له ان لا يحج) صنع به هديه ماشاء ولا نسي عليه (لما في شرح قوام الدين معزيا الى
شرح الطحاوي ولوساق الهدى ومن نسيه التمتع فلما فرغ من العمر بده ان لا يتمتع كان له
ذلك ويفعل بهديه ماشاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي الماسبق (وان فحره ثم
رجع بعد الحلق الى أهله ثم حج لاني عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من
الافاق يكون متمتعا وعلية هديان هدى التمتع) أي في محله (وهدي الحلق قبل الوقت) أي في
أي وقت شاء (وأما المتمتع الذي لم يسق الهدى اذا دخل مكة طاف) أي فحرا (لعمرته) أي
في أشهر الحج (وسعى) أي وجوبا (وحلق) أي استحبابا بالقوله (وان أقام حراما) أي محروما (جاز)
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حتم لمن لم يسق الهدى
وذكر الاسديجاني والوبري والزياطي انه بالخيار ان شاء أحرم بالحج بعدما حل من عمرته بالحلق
أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضا في هذا المقام (وليس
عليه) أي على التمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل
الاحرام بالحج أو مطلقا لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليه طواف القدوم في جميعهم
الا أنهم اذا أرادوا أن يقدموا السعي فلا بد ان يطوفوا ولو فلا يصح سعيهم بعده لكن قال

في الفضل وان خفي عليك
فقف فيما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الصناعات بينهم والملك ان
تصادف الموقف الشريف
النبوي فيضاض عليك من
بركاته

• (فصل في أدعية عرفه) •
اعلم تقبل الله منا ومننا
صالح الاعمال اني قد جئت
لك ما وقفت عليه في ذلك
فتقول وأنت باسط كفك
مستقبل البيت الحرام
الحمد لله رب العالمين ثلاثا ثم
تلي ثلاثا وتقول الله أكبر
والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده
الحير

في الهداية ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل
 في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أى طواف القدوم وتبعه
 في ذلك الشراح كالجاء النريسة وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزانة الاكل وان
 كان متمتعاً ان شاء طاف بالقدوم للحج قال المصنف وكاهم قالوا ذلك بمد ذكرهم انه ليس على المتمتع
 طواف القدوم وخالفهم قوام الدين ومما طواف نافله تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي
 وكذا المكرماني ومما طواف تطوع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على
 ما اذا لم يرد تقدم السعي أولاً طواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كذا راج صلاة
 تحية المسجد في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يحج المتمتع بعد عمرته كالمرقد دليل على انه
 يأتي بطواف القدوم وأما قولهم المكي ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتمتع ملحق به
 حيث انه يحرم من حيث أحرم المكي به اذا المتمتع في حكم الآفاقي من وجه ولهذا قالوا في تعريفه
 انه الجامع بين نسكين بسفر واحد واذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم
 في حجة كالقارن وتسمية بعض الائمة له دنلا ونطوعاً لا ينافي كوناً قدوماً لانه سنة ويطلق عليها
 انها تطوع ونافلة ويؤيده ان المفهوم من النهاية ان طواف التحية مشروع للمتمتع وانما يشترط
 للاجزاء اعتبار طواف تحية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان
 السعي لا بد ان يترتب شرعاً على طواف فاذا فرضت أن المتمتع بعد احرام الحج تنقل للطواف ثم
 سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجزائه بكون الطواف المقدم طواف تحية فعليه
 البيان انتمى وهو بمنزلة العيان لان تعيين النسبة في طواف الركن والقرض اذا لم يكن شرطاً
 فكيف في طواف التحية اللهم الا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف
 وقع بعد الاحرام فانه قد لا يكون الاتحقة والله أعلم بما قدمه من النسبة (وطواف) أى المتمتع
 (بالبيت) أى لابن الصفا والمروة (مأبده) أى سخطه وأراد ان الطواف عبادة مستقلة يجوز
 تكرارها بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعمر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكي
 ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقارن وهذا
 المتمتع آفاقي غير ممنوع من العمرة فجاز له تكرارها لانها عبادة مستقلة أيضاً كالطواف (فاذا
 كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالحج وقبله أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى
 هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرماً باحرامين) فيلزمه دمان في كل جنباً على
 نسكين (والا فباِحرام واحد) أى فالخطور غير متعد (ولما قدم الاحرام على يوم التروية فهو
 أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أى لم يسبق لكن بقيد أن يكون متمكناً من عدم
 الوقوع في الخطور (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع
 الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (وبصح) أى احرامه (ولو خارج
 الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى في الحرم (الاذا خرج الى الحل الحاجة)
 أى لقرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصدا الاحرام)
 أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط ان يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب
 لا على شرط العصية فمما في الجامع الصغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

وهو على كل شئ تقدير مائة
 مرة لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم مائة مرة تبدأ
 في كل مرة بسم الله
 الرحمن الرحيم وتختتم
 بآمين وتقرأ سورة قل هو
 الله أحد مائة مرة في أولها
 بسم الله الرحمن الرحيم
 وتقول سبحان الذي في
 السماء عرشه سبحان الذي
 في الارض سطونه سبحان
 الذي في البحر سيده سبحان
 الذي في الجنة رحمة سبحان
 الذي في النار ساطانه
 سبحان الذي في الهواء
 روحه سبحان الذي في
 القبر وقضاؤه سبحان الذي
 رفع السماء سبحان

فعلية دم وظلوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال الخبازي عند جوابه عن قولهم المتمتع من تكون حجة مكينة ان هذه النكته لبيان أن ميقات المتمتع في الحج ميقات اهل مكة ولو أن المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج بصريح ما بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لان الاصل في المتمتع أن تكون حجة مكينة ولو أحرم خارج الحرم بصريح ميقته انتهى (ولو أراد تقديم السعي تنقل بطواف واضطبع ورمل فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن العجمي قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فدخل المسجد ويطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الغسل وازالة التفتش وساة مال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتمتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجنابة ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به بعد الحلق صار كالقارن بالحج الا في وجود دم المتعة وما يتعلق به والله أعلم

• (باب الجمع بين النسكين المتحدین) •

أى كحبتين أو عرتين (أو أكثر) من النسكين (أحراماً وأفعالا) عتير بن ربيعة في أيام ما في فداين (وهو) أى الجمع المذكور (مكرره مطلقاً) أى سواء يكون آفاقياً وميكالاً والمراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في الجبران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الأصحاب وفي الجامع الصغیر للعتابي انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السخاوي لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحيط ان الجمع بين احرامى العمرة مكرره وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن بعناه جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدین الى الآخر والنهاية اراد احرام أحد النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقى اساءة) وكرهه يعنى كما في العناية (بمختلف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) الى الآفاقى (فانه يجوز له بلا كراهة دون المكي) فانه يكره له ذلك

• (فصل في الجمع بين الجنبتين أو أكثر) • اما الجمع أى بينهما (أحراماً فهو ان يهل) من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معاً) أى مجتمعين (او يعلى التعاقب) أى متعاقبتين احداهما عقب الاخرى منهما (مع بقائه وقت الوقوف بعرفة) أى من زوال يومها الى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التمسيد بقاء وقت الوقوف هو أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالنائي ليله المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتض لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهلى مجتمعين معا فاضاعدا) أى فرائدا على اثنين (كعشرين) أى وثلاثين مثلاً (أو بحجة ثم حجة) أى متفرقتين (لزمه جميع ذلك) أى كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة (غير أنه يرتض احداهما في المعصية وفي التعاقب الثانية) والاظهر أن يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي يوسف واما عند محمد ففي المعصية يلزمه احداهما

الذي وضع الارض سبحانه
الذي لا ملجأ ولا منجى منه
الا الله ما نه مرة وتقول
شهد الله أنه لا اله الا هو
واللائكة وأولو العلم
فأما بالنسب لا اله الا هو
العزیز الحكيم وتقول
أشهد ان الله على كل شيء
قدير وان الله قد أحاط بكل
شيء علماً ربنا تنقبّل منّا انك
انت السميع العليم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك وأزنا
مناسكاً وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم ربنا
آتتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قتل صيدا
فغندمه ما يجب جزاءا لان عقاد الاحرام بها وعند جزاء واحد لان عقاد الاحرام باحداهما
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال أبو يوسف يصير رافضا لاحداهما كما فرغ من قوله لبيك
بمحبتين فغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجناية قبل الرضا فغند أبي حنيفة جزاءا وعند
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا يرتفاض احداهما بلامك (واخبار تنقض) أي ما يرتفض
الا (اذا سار الى مكة) أي في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كانص عليه في المبسوط وذكر
القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصير رافضا
لاحداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف
بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشرع فعليه دمان عند أبي حنيفة
للجناية على احرامين ودم عند أبي يوسف لا يرتفاض احداهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد
لعدم انعقاد احداهما وهذا معنى قوله (فلو لم يسر أو لم يشرع في عمل) الرواية بمعنى أو لم يسبق
من التولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاءا بارتكاب الجناية
كالقارن) أي خلافا للمسا بق عنه (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو
جامع) أي الجامع بين المحبتين قبل السير أو الشرع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء للرفض)
فانه يرفض احداهما ويحصى في الاخرى ويقضى حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجماع)
أي للجناية على احرامين (وبعد الارتفاض) أي اذا جامع بعد الارتفاض (بالسير أو الشرع
في العمل جزاء واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفعت احداهما لزمه دم الرضا
وقضاء الحج المفروض من قابل وعمره) أي ولزمه عمره لانه صار كالنكاح وأما قوله في الكبير
وقضاء عمره فمسا محجة (ولو فاته الحج) أي غير المفروض (فعليه حجتان وعمره) وذكر الفارسي
في منسكه والطرابلسي وصاحب الجرائد معني انه لو أهل بمحبتين ولم يحج من عامه ذلك فعليه
حجتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بطلن بل ان كان عدم حجه من عامه لقوات
فعليه عمره واحدة في القضاء لا جليل الذي رفضه وليس عليه للثالثات عمره لانه قد تحلل بأفعال
العمره وان كان عدم الحج لا حصار فعليه عمرتان في القضاء من وجه من الاحرامين بلا فعل
انتهى وهو متحقق حسن كالايجني (ثم ان فاته بعد الرضا لزمه دم الرضا) أي أيضا (او قبله)
أي اوفاته قبل الرضا (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل به ما بعرفة) أي معا
أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت احداهما بلا فصل) أي اتفقا بين أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لا قبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كالايجني والله اعلم)
قلت وهذا مستفاد من قواهم واخبار تنقض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان
المقر اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة بلا أو نها لزمه عندهما خلافا لمحمد ويصير
رافضا لهما لو وقف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعمره
ويقضى الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة أو بعرفه ارتفعت الثانية (وأما
الجمع اتفقا لهما وان يحرم بالثاني بعد قرات وقت الوقوف فلوا حرم بحجج ووقف بعرفة ثم أحرم بحجج
آخر يوم الترفان كان) أي احرامه بالثاني (بعد الحلق الاول) أي حجه الاول (لزمه الثاني) أي

ربنا فرغ علينا صبرا
وثبت أقدامنا وانصرنا
على القوم الكافرين
ربنا لا تؤاخذنا ان نسئ
أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا اصرا كما حملته على
الذين من قبلنا ربنا ولا
تحميلنا ما لا طاقة لنا به
وأنف عنا واغفر لنا
وارحمنا أنت مولانا فانصرنا
على القوم الكافرين ربنا
لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة إنك
أنت الوهاب ربنا إنك
جامع الناس ليوم لا ريب
فيه ان الله لا يخلف الميعاد

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أى لجنابة الجمع (ولا يرفض) أى ولا يرفض شيئاً بل يعضى فى الأول (ويبقى محرمًا) أى بالناسى (الى قابل) أى فبؤدى الثانى حقيقته (وان كان) أى احرامه بالثانى (قبل الحلق لزمه) أى الحج (أيضاً وعليه دم الجمع) أى اتفاقا بين الامام وصاحبه (ويعضى فى الاول وهو) أى دم الجمع (دم جبر ويلزمه دم آخر) أى اتفاقا (سواء حلق للأول بعد الاحرام للثانى) أى للجنابة عليه وهذا واضح (اولا) أى اولم يحلق حتى حج من العام الثانى فعليه دم عند ابي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لا شيء عليه (ولو حلق بعد ايام النحر فعليه دم ثالث) أى عند فقهاء حنيفة لتأخير الحلق خلافا لهما وقال الكرماني اذا احرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته تلك فعند ابي حنيفة ان كان حلق فى الاول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وان لم يحلق فى الاولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام ايضا وعليه دم بجمعه بين الاحرامين لان احرام الحج الاول قد بقي ببقاء طواف الزيارة وادخل عليه اسرام حج آخر فيكون جامعاً بين الاحرامين فيلزمه دم كما اذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينشأ ما ذكره غيره كصاحب الهداية وشراحها والكاظم وغيرهم من انه لو اهل بالثانى بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقاً من غير قيد بما بعد الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما تقدمه الكرماني خلافا لما ذكره المصنف فى الكبير (ومن فاته الحج فأهل بحجة أخرى) أى بعد ما فاتته الاولى (لزمه رفضها) أى رفض الاخرى (ودم) أى لرفض (وعرة وجحشان) بل عرثان وجحشان الا أنه يتحمل بأفعال عرة فتبقى فى ذمته عرة وجحشان * (فصل فى الجمع بين العمرتين) * اعلم انهم اتفقوا فى وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة واختلّفوا فى وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحصاهما الوجوب وبه صرح الترمذى وغيره وقيل ليس الارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه) أى فى الجمع بين العمرتين (كل حكم فى الجنتين) أى فى الجمع بينهما سواء (فى العيبة والتعاقب وال لزوم والرفض ووقته) أى وقت الرفض (وغير ذلك) أى مما سبق فى الجمع المتقدم لكن لا كله بل بعضه (بما يتصور) أى وجوده (فى العمرة) أى فى الجمع بين افرادها ثم العيبة واضحة لا يحتاج الى بيانها وأما المعاقبة فبينما بقوله (فلو أحرم بعمره فطاف اها شوطاً أو كله) أى بطريق الاولى (أولم يطف شيئاً) كان الاخصر حذف هذه الجملة والا كنفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان يسعى للاولى لزمه) أى خلافاً لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الاولى المرفوضة لانها العمرة ولعل ذلك باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فأهل بأخرى لزمته) أى العمرة الاخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أى الاخرى والاولى ان يقول ولا يرفض شيئاً (وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أى للجنابة على الثانية اتفاقاً (ولو بعده) أى ولو حلق للاولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أى لا يلزمه دم آخر (ولو افسد الاولى) أى من العمرتين بان جامع قبل ان يطوف (ثم اهل بالثانية) أى باذخالها (رفضها) أى رفض الثانية (ويعضى فى الاولى) أى حتى يتهاوى يكمل أفعالها (ولو نوى رفض الاولى وان يكون) أى ونوى ان يكون (لها لاثانية لم يتعنه) أى قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أى معتبراً (الا لاولى وكذا هذا) أى هذا الحكم (فى الجنتين ومن أحرم لا ينوى شيئاً معينا فشرع فى الطواف) أى طاف ثلاثه أشواط أو أقل (ثم اهل بعمره رفضها لان الاولى تعينت عمرة)

رب هبلى من اذ لك ذرية
طيسة انك سمع الدعاء
ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا
الرسول فأكتبنا
مع الشاهدين ربنا
فاغفر لنا ذنوبنا واسرافنا
فى أمرنا وثبت أقدامنا
وانصرنا على القوم
الكافرين ربنا ما خلقت
هذا باطلا سبحانه فقتلنا
عذاب النار ربنا انك من
تدخل النار فقد أخرجته
وما للظالمين من أنصار ربنا
اتنا سمعنا منادياً ينادى
للإيمان أن آمنوا بربكم
فآمننا ربنا فاعف لنا ذنوبنا
وكفر عنا سيئاتنا

أى حيث اخذ الطواف لحقن اهل بعمره اخرى صار جامعا بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية
كما تقدم

(باب اضافة أحد النسكين)

أى المختلفين الى الآخر والجمع بينهما معا الجمع بينهما معا مسنون للآفاقى أى حقيقة أو حكما
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكره للمكي) أى وان فى مناه كما تقدم
(فان جمع المكي بينهما) وكذا المبقاى (رفض العمرة ومضى فى الحج) أى فى أعماله فقط (أما
الاضافة فعلى قسمين) لانه اما اضافة الحج الى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الاول اضافة
الحج الى العمرة وهو ان يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل ان يطوف لهما أو بعد ما طاف لهما) أى قبل
ان يتحلل منها (والثانى اضافة العمرة الى الحج وهو ان يحرم بالحج أو لا ثم بالعمرة قبل ان يطوف
طواف القدوم أو بعده) كان الاخير ان يقول قبل سعيها (فالاول) أى القسم الاول وهو
اضافة الحج الى العمرة (جائز بلا كراهة للآفاقى) بل مستحب لح فعله صلى الله عليه وسلم لجمعا
بين الاحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه النووي وغيره (مكره للمكي) للآفاقية
الشريفة (والثانى مكره لهما) لكن بالنسبة الى المكي أشد كراهة وأعظم اساءة من الآفاقى
بل حل بعض العلماء كالتأقي فعليه صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله
سبحانه وتعالى أعلم (أما تفريعات القسم الاول فالآفاقى اذا أدخل الحج أى احرامه على
العمرة) أى على احرامها (فان كان) ادخله عليها (قبل ان يطوف لهما) كرهه ولم يطف شيئا أى كما
فهم مما قبله (فقارن) أى مسنون (وعليه دم شكر وان كان بعد ما طاف لهما أربعة أشواط فى
أشهر الحج فهو متنع ان حج من عامه ذلك بلا المام والا) أى وان لم يحج من عامه أوجب لكن مع
المام (فقد ربهما) وهذا غير ظاهر فى الصورتين الاخيرتين لان الآفاقى اذا طاف أكثر أشواط
العمرة فى الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا به ما أو باحدهما وكذا اذا حج
والم بينهما فانه لا شك ان الماسم حينئذ فاسد غير صحيح فكيف يجعل مفردا من غير رفض لاحدهما
(وأما حكم المكي ومن مناه) أى المبقاى ومن صار من أهلها من الآفاقين (اذا أدخل الحج
على العمرة) بان أحرم بعمرة فى أشهر الحج أو فى غيرها بعمرة ثم أدخل عليها احرام حجة فهذا على
ثلاثة أوجه (ان كان) أى ادخله (قبل ان يطوف لهما برفض عمرته) أى اتفاقا (وعليه دم الرفض
وان مضى فيهما) أى حتى قضاها (جائز) أى اجزأه (وعليه دم الجمع) أى بين النسكين ولو فعل
هذا آفاقى كان قارنا لما تقدم (وان كان) أى ادخله (بعد ما طاف أكثره برفض حجه) أى اتفاقا
وعليه دم ولو فعل هذا آفاقى كان متمتعا (ولو كان) أى وان كان ادخله (بعد ما طاف الاقل
فكذلك) أى عند أبى حنيفة برفض الحج (وعليه دم حجة وعمره) أى قضاها وان لم يحج من عامه
ذلك (وان قضى الحج من سنته تلك) أى بعينها وخصوصه (بان أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا
عمره عليه) كما صرح به القدورى فى شرحه مختصر الكرخى وشمس الأئمة الكردى والزيلى
(ولو مضى فيهما جاز) أى اجزأه (مع الاسامة) أى اسامة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا
دخل مكة بعمرة فأفسدها) أى بجماع قبل طوافها (واتمها) أى كمل أفعالها من طوافها وسعيها
(ثم أحرم بمكة) أى منها (بعمرة وحجة برفض عمرته وعليه دم) أى الرفض (وقضاها لانه) أى

ووفناهم الابرايردناواتنا
ما وعدتنا على رسالتك ولا
تخزينا يوم القيامة انك
لا تختلف العباد ربنا ظلمنا
أنفسنا وان لم تغفر لنا
وترحمنا لككونن من
الخاسرين ربنا لا تجعلنا
قنسة للقوم الظالمين ربنا
أفرغ علينا صبرا وتوفنا
مسلمين أنت مولانا فاعفر
لنا وارحمنا وأنت خير
الغافرين واكتب لنا فى
هذه الدنيا حسنة وفى
الآخرة انا هدانا اليك على
الله فوكلنا ربنا لا تجعلنا
قنسة للقوم الظالمين ونجنا
برحمتك من القوم
الكافرين فاطر السموات

الكوفي (صار كالمشي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجتمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع أحرام الحج في غير وقتها (فلو أهل المكي بعمره فطاف لهما أكثره غير أشهر الحج ثم أهدى الحججة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط مع أنه لا يأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجتمع بينهما فإذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاقاً لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى بكاتبته - دم والله أعلم (وأما تقريعات القسم الثاني) وهو ما إذا أهدى بالحج أو لا ثم بالعمرة ثانياً (فإن كان) أي المحرم بهما (مكياً أهل أو لا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاز) أي أجزأه (ولزمه دم وإن كان) أي المحرم بهما (ما آفاقاً أدخل العمرة على الحج) أي ففرضه تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يشرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر الله أسأته ولعدم وجوب رفض عمرته (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قللاً (أو بعد انقائه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو بمكة أو عرفه فكذلك) أي تحكيمه كما سبق في أن يقال (هو قارن مسمى ما أكثر أسأته من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر أسأته وعليه دم جبر وقيل شكره حينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه تحكيمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه قارناً وصرفاً بطلاق الأساء (ولو أهدى في أيام النحر والتشريق قبل الحلق وجب الرفض) أي اتفاقاً (والدم والقضاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من أحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشريق فيصير جامعاً بينهما فعلاً وإن لم يكن جامعاً بينهما أحراراً فيلزمه الدم لذلك انتهى - ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للعج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرفضها احترازاً عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهى عنها في خمسة أيام وتأو بل ما ذكر في الأصل أنها لا تزفرض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشريق أهون في الأمر وأيسر في الوزر فبقي أن يقال بما قدم الرفض إذا تعددت العمرة دفعا للبرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في أحرامها بالعمرة أيام التشريق أن فيما بعده ليس كذلك ولو كان باقياً على السعي لاسيما ورواية الأصل أنه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض علل بكون أحراراً مما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلاً سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في الصورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فأحرم بعمرة قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجها (فعليه رفض العمرة) أي اللاحقة

• (فصل) • أي في القضايا الكلية من هذا الباب (كل من لزمه رفض الحججة في البابين) أي في باب الجمع بين التسيكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجتمع أقسامها (فعليه رفضها دم وقضاء حجة وعمرة) أي لأنه في معنى فائت الحج (وكل من لزمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء عمرة)

والارض أنت ولي في
الدنيا والآخرة تؤمن
مسلمة والحق في الصالحين
رب اجعلني مقيم الصلاة
ومن ذريتي ربنا وتقبل
دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم
الحساب رب أدخلني مدخل
صديق واخرجني مخرج
صديق واجعل لي من ذلك
سلطاناً نصيراً ربنا آتينا من
لذلك رحمة وهي لنا من أمرنا
رشداً رب لا تنذرني فرداً
وأنت خير الوارثين رب
اشرح لي صدري ويسر لي
أمرى واحلل عقدة من
لساني يقصها وأولي

لا غير لانه في معنى فاسد العمرة (وكل من لم يمه الرض) أي للجمع بين الاحرامين (ولم يرض) أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي رضى حجة أو عمره (يحتاج الى نية الرض) أي ليرضى (الامن جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للاولى في هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترتفع احدهما من غير نية رفض لكن اما بالسعي الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاحرامين) أي المختلفين أو المتفقين (لحقى قبل الرض فعليه مشلاما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كاقارن (وبعد الرض) أي رفض ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أي كالمتمتع وبقي من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مناته وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غدا بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره ولم يمه رفض احدهما فرفضه ما فعليه دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذم كورفي عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرض احدهما اما اذا رفضها فلم يذكر فيها الا دم الرض بل المفهوم منها انه صريح بما وتلويح بما عدم لزوم عدم الجمع ووقع في الجرائد اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما لم يمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الحج رواية ان اصبه ما الوجوب انتهى وبعه أبو النجاف منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما ودمان للرفض والجمع

* (باب في فسخ احرام الحج والعمرة) *

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تا كيدويان (فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة) أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافا لاجد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سراقه ألعانها هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرف فهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزا الفجور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أولي بعدنا قال اكتم خاصه والجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه به ذاهو الاتيان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو أن يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه واقفاله للعمرة وكذا لا يجوز فسخ العمرة بجعلها جماعدا عند الثلاثة) أي من الاثمة (أو الاربعة) أي جميعهم يتابع على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

* (باب الجنائيات) *

أي ارتكاب المظهورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي ومثله انما هو التوبة عن المعصية (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ أو نسيان أو كره أو جهل فيما يجب عليه عمله (أو بعد فعله

واجعل لي وزيراً من أهلي
رب أنزلني منزلاً مباركاً
وأنت خير المانين رب فلا
تجعلني في القوم الظالمين
رب أعوذ بك من همزات
الشیاطين وأعوذ بك رب
أن يحضرون ربنا صرف
عنا عذاب جهنم ان عذابها
كان غراماً انما ساءت
مستقرام مقاماً رب ساءت
لما من أنزواجنا وذرياتنا
قرة أعين واجعل لنا للمتقين
اماماً رب هب لي شهيداً
والحقني بالصالحين واجعل
لي إماماً صدوقاً لا يخون
واجعلني من ورثة جنة
النعيم واغفر

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعد ذرا وبغير عمد والمقصود انه اذا جنى عمدا بالاعتذار ثم كفر فلا يتوبه وهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عمدا بياثم ولا يخرج منه القدية والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات وقال اننا فتدري متوهما انه بالتزام القدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم وزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهه هذا الفعل كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وانزى والحد يطرهني ومن فعل شيئا مما يحكم بغيره فقد أخرج جمه أن يكون مبرورا انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقط عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملتقط في باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتمى وبؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التفسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم أى اصطاد به بعد هذا الاستداع قيل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا اذ الذنب منه قائم لا ترفع الذنب عن المصرا انتهى وهذا تفصيل حسن وتقسيم مستحسن يجمع به بين الادلة والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عمدا أو خاطئا) أى مخطئا (مبتدئا أو عايدا) خلافاً لما قال في العائد للصيد ان له العذاب الا لم يقط دون الجزاء (ذا كرا) أى منذ كرا للاحرامه (أو ناديا عالما أو جاهلا) أى بالمشكلة (طائعا أو مكرها) أى في فعله (نائما أو منتها) أى عند مباشرته (سكرا أو صاحيا) أى حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو مقبنا مع ذورا أو غيره موصرا أو معسرا) أى غنيا أو فقيرا (بباشرة أو غير مباشرة) أى في فعله (أو مباشرة غير مباشرة) أى حال كون مباشرة غير مباشرة (أو بغيره) أى بغير امره (في هذه الصور اجمعها يجب الجزاء) أى بخلاف عند اثمتنا (وهذا) أى الذى ذكرناه (هو الاصل) أى القاعدة الكلية (عندنا) أى خلافا لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أى هذا الاصل (غالبا) ولهله أشار الى ما سياتى من انه اذا طيب محرم محرما لا شئ على القاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أى هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنايات) أى المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أى المؤتلفة (على انواع) أى مختلفة (تذكر كل نوع على حدة) أى حكم كل واحد بانفراد له يعرف تقاضا لها بعدمعرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول في حكم اللبس اذ اللبس المحرم) أى بالحلي والعصمة او بهما (المنحيط) أى الملبوس المعهود على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسج أو وصق أو غير ذلك وكذا احكم تغطية بعض الاعضاء بالمنحيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أى بان لا يحتاج في حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلا على وجبيه اسفل (فعليه الجزاء) أى الاثمي تفصيله (وتفسيره) أى تعريف المنحيط المحظور على ما في القبح (ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن) أى بوضعه وصنعه (واستسالك) أى بنفسه من

لأنه كان من الضالين
ولا تخذ زنى يوم يعنون يوم
لا يتبع مال ولا يتون الامن
أتى الله بقلب سليم رب
أوزعنى أن أشكر نعمتك
التي أنعمت على وعلى
والدى وأن أعمل صالحا
ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين رب انى
ظلت نفسى فاغفر لى رب بما
أذمت على فلن أكون
ظهير للعالمين رب انى لما
أنزلت الى من خير فقير رب
أوزعنى أن أشكر نعمتك
التي أنعمت على وعلى
والدى وأن أعمل صالحا
ترضاه وأصلح لى في ذريتى
انى تبت اليك وانى من
المسلمين ربنا اغفر لنا

غير ما سلكه (فأيهما) أي من الاشتغال والاستسكان (اتقني انتقني ليس الخيط) أي لا تنفقاء السلك
 بانفقاء البعض وفيه أنه يرد عليه اللباد المشغول بالصق فانه ليس فيه خياطة مع أنه عدم
 الخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصنع ان يكون لغزبان يقال
 ما نوب يحرم لبسه للمعصوم مع أنه ليس بخيط اتفاقا (فاذا لبس مخيطا) أي على الوجه المعتاد
 (يوما كاملا) أي نهرا شرعا وهو من الصبح الى الغروب (اوليلة كاملة فعليه دم) أي
 اتفاقا والظاهر ان المراد مقدار احدهما فيقيدان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من
 غير انفصال وكذا في عكسهما من عدم كما يشير اليه قوله (وفي أقل من يوم) أي من مقدار نهرا ولو
 بنقص ساعة (أو ليلة صدقة) وهي نصف صاع من بر (وكذا لو لبس ساعة) أي شجوية وهي جزء
 من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي مبرورة القدر (وفي أقل من ساعة)
 أي عرفة لا فريضة لانها أقل ما يطلق عليه الزمان (قبصة) بالفتح المتوخة والصاد المهملة
 وتضم ما جعل كفض على ما في التاموس وأما القبضة بالمججمة فهي ما قبضت عليه من شيء وليس
 يناسبه المقام (من بر) بضم موجدة من حنطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر
 من نصف يوم أو ليلة دم إقامة للأكثرت مقام الكل وهو قول أبي حنيفة أولا ثم رجع عنه على
 ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قد سنا من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمدان في لبس بعض
 اليوم قطعة من الدم حتى لو لبس يوما لاسأمة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما
 ما ذكره رشيد الدين عن أبي يوسف أنه إذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فقريب جدا (ولو لبسه)
 أي الخيط (اباما) أي من غير نزع واداء جزء (فعليه دم واحد) أي إذا كان لبسه بعذر أو بغير
 عذر بخلاف ما إذا كان بعرضه بعذر وبعرضه بغير عذر فإنه تعدد الجزاء فيلزمه دم مخبر في الأول
 وعظم في الثاني (فان أراق) أي الدم (لذلك) أي لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فعليه
 دم آخر) أي لجنابة ثانية بعد كنفارته للجنابة الأولى وهذا بالاتفاق وكذا إذا خلعه وأراق ثم
 لبسه بعلمه بخلاف (ولو لبس) أي قبصا مثلا (يوما مثلا) أي أو ليلا أو مقدارا حدهما متصلا
 (ثم نزعه) أي خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فان كان نزعه على عزم الترك) أي بان لا يريد
 لبسه أو بدله في حال احرامه (فعليه كفارة أخرى) أي لللبس ثانيا (والأ) أي وان لم ينزعه على
 عزم الترك بل نزعه على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله (لا) أي لا يلزمه كفارة أخرى
 لئلا دخل لبسه وجعلها البسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس)
 أي أنواعه (كله معا) أي في مجلس واحد (من قبص وقيام وعمامة وقلنسوة وسراويل وخف)
 بيان لحبس اللباس (وليس) أي داوم على لبس جميعها (يوما أو ليلا) أي ولم ينزعهما أو نزعهما ليلا
 للنوم ويعاود لبسهما ثم اراو يلبس بالبالبرد وينزعهما ثم ارا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك
 عند الخلع فان عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الجزاء ان كفر للأول بالاتفاق وان لم يكفر له
 فتمتدما دمان وعند محمد دم واحد قال في الفتح موافقا لما في البدائع (وهذا) أي ما ذكرنا من
 اتحاد الجزاء على لبس الخيط محله (إذا اتحد سبب اللبس فان تعدد السبب كما إذا اضطر الى
 لبس ثوبين فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة) أي بعينها (فخو ان يحتاج الى قبص)
 أي مثلا (فلبس قبصين أو قبصا وجبسة أو يحتاج الى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعليه كفارة

ولا خواتم الذين سبقونا
 بالايمن ولا نجعل في قلوبنا
 غلا للذين آمنوا ربنا انك
 رؤوف رحيم ربنا علمك
 نوكنا واليك أنبنا واليك
 المصير ربنا لا نجعل لنا في
 الدين كفورا واغفر لنا ربنا
 انك أنت العزيز الحكيم
 ربنا انعم لنا وربنا واغفر لنا
 انك على كل شيء قدير رب
 اغفر لي ولوالدي ولان دخل
 بيتي مؤمنا وللمؤمنين
 والمؤمنات ولا ترد الظالمين
 الاتبارا بسم الله الرحمن
 الرحيم قل أعوذ برب الفلق
 من شر ما خلق ومن شر
 غاسق اذا وقب

واحدة) لان محل الجناية متحدة فلا تنظر الى الفعل المتعدد (بتخريفها) لوقوع أصل الجناية لضرورة ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين لضرورة بما في مجلس واحد بان لبس عمامة وخفاه بذرهم مما عليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجهه واحد فيجب كفارة واحدة وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلا أو لبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه كفارتان كفارة الضرورة بتخريفها وكفارة الاختيار (أي غير حالة الاعتذار) (لا يتخير فيها) أي بل يتحتم الكفارة عنها انتهى وظالمهم ما الطرابلسي حيث قال ولولبس قميصا للضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال مراده الدم المتحتم لغير الضرورة والقديمة المخيرة في الضرورة وفي السكراني ولولبس قميصا للضرورة فلماضى بعض اليوم لبس قميصا آخر ولبس قميصا لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القميص كفارة أخرى غير الاضطرار لان هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهم ما بعد ضرورة فكأنما كشيتين متغايرين سواء في مجلس أو مجملين انتهى وهذا الحكم في الحلق بان حلق بعض أعضائه لعذر وبعضها لغير عذر ولو في مجلس متعدد الجزاء وهكذا في الطيب والله أعلم (ولو كان به حجب) يكسر الغين المججمة وتشديد الواحدة أي بان تأتي يوما بعد يوم ونحو ذلك (بخل لبس الخيطين) أي للاحتياج اليه (وينزعه يوما) للاستغناء عنه فإدامت الحجة تأخذه فاللبس متحد وعليه كفارة واحدة وان زالت هذه وحده أخرى اختلف حكم اللباس فعندهما عليه كفارتان كقوله لا قول أو لا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفره ان يكفره كفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصوه عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياما) أي مثلا (يلبسها اذا خرج عليه) أي على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أول ينزع أصلا) أي ولو رجع العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن لبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قائمة بان لم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لزمه كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالبحر (ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحصار لاجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (لعدو أو غيره) من الضرورات (أو لم ينزع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جملة حالمة فدية ان بقاء العلة قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدام العذر) أي موجودا حقيقة وحكما (فاللبس متحد في جميع ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور وعليه كفارة واحدة أي للتسادل (بتخريفها) أي لارتكابها معذورا (فان زال العذر الذي لاجلها لبس) أي بالكيفية (يقين) أي زال يقين (فنزح أول ينزع وحدث عذرا آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شئ من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كله توضيح قد علم بيانه من تقييده الزوال في السابق بيقين والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكما وزواله حقيقيا فإظهاره ان يجب عليه نزعها لئلا يكون

ومن شر الثقات في العقدة
ومن شر حامد اذا حسد
بسم الله الرحمن الرحيم قل
أعوذ برب الناس ملك الناس
اله الناس من شر الوسواس
الخناس الذي يوسوس في
صدور الناس من الجنسة
والناس هو الله الذي لا اله
الا هو الرحمن الرحيم الملك
القدوس السلام المؤمن
المهيمن العزيز الجبار
المتكبر الخالق البارئ
المصور الغفار النعمان
الوهاب الرزاق الفتاح
العليم القابض الباسط
الخافض الرافع المعز
المذل السميع البصير

عاصبا وان سقط عنه الكفارة في هذه الصورة فالبقاء العلة في الجملة (ولو زور الطمأنينة ان يوافقها
دم وفي أقله صدقة ولو ألقى التباء) أي وشحوه كالعباء (على منكبهم وزره يوافق عليه دم) أي انفاقا
(وان لم يدخل يديه في كبة) كما سرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحاوي والبدائع لان
الزنجمة لا تدخل ولذا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كبة) وكذا اذا أدخل إحدى
يديه في كبة ولو لم يزره لانه بمنزلة الزر الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريف الخطب على ما سبق
ويؤيده ما في بعض النسخ من افراد الضمير (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزر ولم يدخل يديه
في كبة فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة
لخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء مقصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة
وهذا عندهم خلافا لفرق حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سراويل فلبسه من غير قتي) أي
شق ولم يلبسه على هيئة الاتزار (فعليه دم) أي في المشهور ومن الروايات خلافا للرازي حيث قال
يجوز لبس السراويل من غير قتي عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل
عند عدم الازار بلا زوم شيء والا كان قوله كقول الجهور كما لو هم به بض الطمأنينة ونفقه به
واسكنه ليس بلزوم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة ومع وجوب الكفارة كالحلق للادنى
وليس الخطأ للعذر فكذا قول الرازي بالخوازل لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد
صرح الطحاوي في الاثار بابا حجة ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم
يجد الثعلين فلبس الخنيز ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا
من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اما ما ذكرتموه من لبس المحرم
الخنيز والسراويل على حال الضرورة فنحن نقول ذلك ونبيح له لبسه للضرورة التي هي به ولكن
فوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روى يتموهني لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا
خلاف شيء من ذلك لاننا لم نقل لا يلبس الخنيز اذ لم يجد الثعلين ولا السراويل اذ لم يجد الازار
ولو قلنا ذلك كالتحالفين لهذا الحديث ولكن قد اجمنا له اللباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم
ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي
يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث
ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلين فلبس خنيزا لبسه من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة
على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير
شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدنة يخفف فيها وأهل كلام
الرازي يحول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه
يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذ لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما يشير اليه قوله
(بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير القتي والاتزار الا اذا كان هناك عذرا آخر
من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء
(ويكره ان كان) أي تعصبه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما
تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة
لبس الخنيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف
الخبير الحليم العظيم
الغفور الشكور العلي
الكبير الحفيظ المقيت
الحسيب الخليل الكريم
الرقيب المحيى الواسع
الحكيم الودود المجيد
الباعث الشهيد الحق
الوكيل القوى المتين
الولي الحميد المحصي
المبدئ المعيد المحي
المميت الحق القيوم
الواجد الماجد الواحد
الاحد الصمد القادر
المقتدر المقدم المؤخر
الاول الآخر الظاهر
الباطن الوالي المتعالي
البر التواب المنتقم العفو
الرؤف مالك الملك ذو
الجلال والاکرام

المصبوغ بورس أو زعفران فانها فيه كالرجل من لزوم الدم الان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي ان يجب دمان على الرجل دم الخيط ودم الطبيب وعلى المرأة دم واحد للطبيب فقط في الغاية ان لبس ثوبا مصبوغا بزعفران أو عصفر مشيعا يوما أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطبيب كالوليد رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كالايجني (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للتنبيه على ابضاع ماسبق مما أجل فيه (قد يتعدد الجزاء) أي كفارة المظهور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الاول التكثير بين اللبسين بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف نفسه ويركذا اذا نزعه وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر غير عذر وأهذرا آخر سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعذر والعدر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذر آخر) مثله ما تقدمت قد ذكر (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة هذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضا (ويجوز الجزاء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كما جاء بقدر أو كما جاء بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند النزاع) أي اذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفتيدان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطبيب والحلق والقص والجماح كما سيأتي لانه ذكر الفارسي والطرابلسي انه ان لبس الثياب كلها معا ولبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقتل صدقة فعليه كفارة واحدة وقيد باليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لو وقع على جهة واحدة وبسبب واحد فصارت جنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس فعليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية الناس بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما ثم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسي عن المحيط لأخرى الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف فعليه دم واحد عند أبي حنيفة لان الجنابات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها كفارة واحدة كالألباس قصا وسراويل وقبائه انتهى فتأمل فانه لا يخفى عليك الفرق بين التضييق مع ان المشبه به يحتمل أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفا في ذلك هذا وفي المحيط اذا اضطرت لغطه رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قميصا على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره النارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للاصول والقروع لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدد الجزاء بتعدد اللبس في موضع واحد سواء كان له ذراع أم لا اللهم لان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الغني المغني
المنازع الضار النافع النور
الهادي السديد الباقي
الوارث الرشيد المصبور
الذي ليس كمشبهه شيء وهو
السميع العليم وقول
(اللهم) صل على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما
صلت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك حميد مجيد
صلوات الله ولا تنكته على
النبي الامي وعلى آله وعليه
السلام وعلى آله وبركاته
مائة مرة لا اله الا الله الها
واحد ونحن له مسلمون
لا اله الا الله ولو ذكره المشركون
لا اله الا الله ربنا

قد رقت سورة غير مسـ. تنوعه للرأس بان يكون ربعه ليس فيه عذر فوضع على رأسه مقيصا بحيث غطى رأسه جميعه فانه حينئذ فيه جزا آن بلا شبهة جزا لغير عذر وجزا لمكان الضرورة (وحكم الابل كاليوم) أى فى جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب لبسه ليله كاملة دم انتهى) وهذا يدل ايضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما قرنا ما سبقا وهذا صريح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

• (فصل فى تغطية الرأس والوجه) • أى كلبه ما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغطيته ما والمرأة ممنوعة من تغطية الوجه لا غير ثم تغطية الرأس حرام على الرجل اجماعا كتغطية وجه المرأة وأما تغطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمدى رواية (ولو غطى جميع رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بغيط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم) أى كامل بخلاف (وفى الأقل من يوم) وكذا من ليله (صدقة والربع منها ما كالمكمل) قياسا على مسجوما وأعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالشهر ومن الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الربع فبتغطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بكلمه كذا كفى غير موضع وهو التحج على ما قاله غير واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكتاب والمبسوط وغيرهم ونقله فى المحيط والذخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد لكن قال الزيلعي وقياس قول محمد أن يعتبر الوجه فيه بحسب ما به من الدم انتهى وكذا الحكم فى الوجه على ما نص عليه فى المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما فى خزانة الاكل وان غطى ثلث رأسه أو ربعه لاشئ عليه بخلاف الحلق فهو وشاذ مخالف لكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال فى موضع آخر وبتغطية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بكلمه اللهم الآن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه أى من الدم لامن الصدقة يكون بناء على قولها ما لا على قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فعلى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير عذر وان كان له عذر دم تخيير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما وليلة (فعليه صدقة) أى انفاقا (ولو غسل على رأسه مما يقصده التغطية) أى بحسب الآف والعادة (لرمة الجزاء) أى من الدم والصدقة (وان كان مما لا يقصده ذلك) أى التغطية (كاجانة) بكسر الهمزة وتشديد الجيم أى مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أى أحدث شق فى جل الداية أو جوارق) أى خيش أو خيشة وقد ذكره (أو مكمل) بكسر الميم وفتحها أى ما يكافيه مما يصنع من خوص (أو طاسة) وهى اناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف انها طرف خاص من نخاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالمعجمة فتعجمه (أو حجر أو مدر أو صفر أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق مما يغطى كل رأسه أو بعضه (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه طاهر السنة ولا شئ عليه) أى من الدم والصدقة (ولو غطى رأسه بطائر لرمة الجزاء وان خضبه بالخناوم) أى وحصل به التليد (فعليه فديتان فدية للتغطية وأخرى للتطيب) وكذا اذا الطغنه بالسنديل بان بقى جرمه مما بقى حر وبردته (وهذا) أى الحكم بتعدد الجزاء ان كان الخناوم) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وان كان ماء فلا شئ عليه للتغطية) وزاد فى الحديث غير لعدم حصولها وفيه انه لا يحصل لهذه الزيادة

ورب آياتنا الأولى (اللهم) لك الحمد كالذى تقول وخيرا مما تقول (اللهم) لك صلاتى ونسكى ومحباى ومحامى واليك ما تولى ذلك يارب ترانى (اللهم) انى أعوذ بك من عذاب القبر ومن فتنة الصدر ومن شتات الامر (اللهم) انى أسألك من خير الریح ومن خير ما تجئ به الریح وأعوذ بك من شر الریح ومن شر ما تجئ به الریح ومن شر بوائى الدهر (اللهم) انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلايتى ولا يخفى عليك شئ من أمرى أنا البائس الفقير المسكين تغث الوجيل

كما لا يخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه الاجزاء الطيب دون التغطية (ولو لم يدركه) أى من غير طيب (فعلية الجزاء) كافي جوامع التقه والتبديد هو أن يأخذ شيئاً من الصمغ والخطمي والآن ويجهله في أصول الشريعة ليتبديد (وليس للمرأة أن تنقب) أى تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أى بأى شيء كان (فان فعلت) أى ما ذكر من تغطية الوجه (يوماً فليهدم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهرية

فصل في لبس الخفين اذ لبسهما قبل القطع فدام وفيه ان بعد القطع ما يسمى خفافاً لعبارة الحررة ان لبسهما (يوماً فليهدم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كما هو أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا شيء عليه) أى عندنا وأغرب الطبري والنوري والقرطبي في كونه عن أبي حنيفة انه يجب عليه القدية اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود النعلين لما حكى الطبري أيضاً عن أبي حنيفة انه اذا كان قادراً على النعلين لا يجوز له لبس الخفين ولو قطعهما لكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطالب الفائق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي منتحلة انتهى وفيه ان نسبة الافعال الى العلماء غير مناسبة وكذلك ادعاء الاحاطة المستلزمة لتفي الرواية في المسئلة نعم في منكر عز بن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما ولا قدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما حينئذ مخالف للسنة فيكره ويحصل به الاسائة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الخفين المقطوعين (يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة تختلف فيها قال ابن الهمام اطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه منقذ عما اذ لم يجد نعلين أقول الظاهر ان قديم عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدنا فانه لا يجب القطع حينئذ لم فيه من اضاءة المثال عيناً وهو لا ينافي ما اذا قطعهم ما ولبسهم جامع وجود النعلين والله اعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي ~~اصك~~ لا ينافي الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح في لبس خفا واحداً والظاهر ان يكون الحكم متعبداً اذ لم يكن يجلس لبسهما مع تعدداً (النوع الثاني في الطيب الطيب ما يطيب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف نقير (ويخدمه الطيب) أى كافي بعض افراده الاتية (كالمسك والكاغور والعبر والعود) انكته نفسه غير طيب بل يعالج فيه بمساعدة النار حتى يصير طيباً (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف اللذ يفتح النون وتنكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضاً يصير طيباً بسبب الحك (والورد) أى طرياً واباساً (والورس) وهو نبات كالسهم ليس الاباليين يزرع فينبق عشرين سنة على ما في القاموس (والزعران والعصفر) بالضم (والخضاد) بالماء ويقصر (والخبر) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الباء الاخيرة نوع من الازهار (والسكاذي) بالذال المعجمة لا بالهمزة ~~ص~~ في السنة العامة وهو شجر له ورد يطيب به الدهن على ما في القاموس (والبان) شجر لحب غره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كجوه فردهن

المشقى المقر المعترف بذنبه
أسألك مسئلة المسكين
وأبتل اليك ابتال المذنب
الذليل وادعوك دعاء
الخائف الضطر دعاء من
خضع لك عنقه وذل لك
خدمه وقاض لك عيناه
ورغم لك أنفه (اللهم)
لا تجعلني بدعائك رب شقياً
وكنى رزقاً رحيماً يا خير
المسؤولين يا خير المعطين
(اللهم) اهدنا بالهدى
وزينا بالقوى واغفر لنا
في الآخرة والاولى (اللهم)
اجعلنا له حجاباً وبروراً وذنباً
مغفوراً (اللهم) انى أسألك
من فضلك وعطايتك رزقاً
مباركاً (اللهم) انك

اليامين وورد (وماء الورد والرمان) عطف على ماء الورد (والترجى والفسرين) نوعان من الورد (والزيت الخالص) أى غير المختلط بالطيب فعدمه من الطيب محمل بحث فان الزيت هو الدهن الخالص من الزيتون وكذا قوله (والشيخ البحت) أى الخالص وسجى تحته قهجا فى فصل الدهن (والطعنى والقسط) بالضم عود هندی وعربى على ما فى القاموس (وأما الطيب فهو الصاق الطيب يذنه أو ثوبه فلا يجب شئ بشم الطيب والقواكه الطيبة وان كان) أى الشم (مكروها) أى اذا قصد به الشم (لعدم الاصاق) بفتح القاف لا يجب وان ارد بالاصاق اللصوق والتعلق بحسب السابح لا بالنصاق جزء الطيب ولهذا الورد بطبوبة مسكا أو نحوه يجب الجزاء ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصاق فى الأول دون الثانى والله أعلم (والحرم رجلا كان أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب فى بدنه وازارته وردائه وجميع ثيابه وفراشه ومسه) أى ومن لمسه (وشمه) أى بقصد به (فاذا طيب عضوا كاملا) أى فإزاد (فعليه دم وفى أقله) أى فى أقل من كمال عضوه (صدقة) أى فى الصحيح وهو المذكور فى الاصل وسائر المتون وهو اختيار صاحب الهداية والكافى والجمع وغيرهم وصححه صاحب البدائع وغيره وفى المتننى اذا طيب ربع العضو فعليه دم وان كان دونه صدقة وقال محمد بن أقل من العضو يجب بقدره من الدم (والعضو كالرأس والجمجمة والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك شئ من كان الطيب قليلا فلا عبرة بالعضو) أى لا بالطيب (وان كان) أى الطيب (كثيرا فلا عبرة بالطيب) أى لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توقيفا بين الاقوال حيث قالوا اذا استعمل طبيا كثيرا فاحشا فعليه دم وان كان قليلا فصداقة واختلاف المشايخ فى الفاصل بين القليل والكثير كما اختلفوا فى موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل الكبير كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فى نسخة هشام عن محمد وصححه بعضهم وقبل الكثير ربع العضو الكبير والقليل ما دونه والفتية أبو جعفر الهندوانى اعتبر الكثير والقليل فى نفس الطيب لافى العضو فقال ان كان الطيب فى نفسه كثيرا بحيث يستكثره الناظر ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفى المسك بقدر ما يستكثره الناس يكون كثيرا وان كان فى نفسه قليلا والقليل ما يستقره الناس وان كان فى نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا وفى المحيط والى كل قول اشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من المسك) أى على ما فسره الفاريسى والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه ان عدد الاقل من الكف فى المسك قليلا محمل بحث فالمتقدم ما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام ايضا فقهم (فلو طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا اذا طيب بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الاولى بالاولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل فعليه صدقة) واذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما قلته الطيب ثانيا هما أقل من العضو (والدم واحد) اما طيب كثير ولو فى بعض العضو واما عضو كامل ولو طيب قليل هذا وفى المبسوط استلم الركن فأصاب يده أو فقه خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا صدقة (ولو طيب) أى المحرم (بجميع أعضائه فى مجلس واحد فعليه دم وان كان) أى تطيب الاعضاء (فى مجامع فليكن طيب) أى على كل عضو (كفارة على حدة) أى سواء كفر للاقول او لاعتداه وما قال محمد

أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وأنت لا تختلف الميعاد ولا تنكث عهدك (اللهم) ما أحببت من خير فحببه اليك وأيسره لنا وما كرهت من شر فكهره اليك واجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد إذ أعطيناك (اللهم) كما أدبني من ضيائى وهديتى من عاى أدعوك دعاء من أملك لرجعتك واجبا وعن وطنه فائسا ولذنبه شاكيا خبير مقصود وأيسر منزول عليه وأكرم مسئول ما لديه اعطنى الشهية أفضل ما توفى احدا من خلقك وحجاج يترك الحرام

عليه كفارة واحدة ما لم يكفر الأولى (ولو طيب مواضع متفرقة بجمع ذلك) أى من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أى كله (فعلية دم والافسدة) أى ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيده أحد هذا يوم أو ليلة وسبأى التصريح بهذه المسئلة

• (فصل في الكحل المطيب ان الكحل يكحل فيه طيب فان كان) أى الا كحل به (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهى) أى المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتبرة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة ما دون الثلاثة ثم الجمله معترضة وقوله (فعلية دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما مر حبه في الحاوى وفيه دلالة على ان المراد بالكثرة المعتبرة هى ما فوق المراتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتبرة وفى المتوسط وجوامع الفتحة ان الكحل يكحل فيه طيب فعليه صدقة الآن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الآن يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب الخاطا فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاسيحياني في شرح الطحاوى وصاحب الخزانة وغيرهما بالكثرة المرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروى عن محمد انتهى فتقوله مرارا كثيرة تبسيع فيه عبارة الكفاى والكرمانى لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسيرا وتأكيدا لقوله مرارا فاعلم ان اعتبار المطلق من ان أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لا يأتى المخطو والمذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو كحل كحل يكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الأولى تركه لما فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولانتهى عليه) أى من الدم والصدقة ولو من غير عذر

• (فصل فى كل الطيب وشربه) * أى جامدا أو سائغا (لو أكل طيبا كثيرا وهو) أى الا كل الكثير (ان يلتصق) أى يلتصق (بأكثره) أى على ما قاله غير واحد من المشايخ (بجذب الدم) أى عند أذى حنيفة (وان كان) أى المأكول أو المنسروب (قليلًا بأن لم يلتصق بأكثره) أى بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أى عذبه وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شئ بأكل الطيب قل أو أكثر كذا في الكفاى والمجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال في المجمع وفي قلبه صدقة بقدره وفيه ان هذا انما يستقيم على قاعدة محمد في الاجزية (هذا) أى ما ذكرنا كراه (اذا أكله) أى الطيب (كأهو) أى من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعران والافاقية من الدارصين وغيره (فلا شئ عليه) أى انما فاق (سواء مسنه النار أو لا) فيه انه اذا اخض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة الطعام ووصفنا ضمير مسنه الى الطيب بكل ما سبأى من الفرق الصريح بينهم - ما فى كلام الزيلعي (وسواء وجد رجحه أو لا) وفي المحيط **بكل** شئ من الطيب مما يقصد أكله عادة اذا خلط بالطعام صارت به بالطعام وسقط حكمه قال في المطاب فدخل فيه الافاقية كالقرفل والزنجبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بغير بدل الاعتبار للعاد وغيره فى الخلط والله أعلم (الا انه بكرة) أى أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد رجحه) هذا لم يذكره في الكبير ولم يمتنعوا فى كلام غيره فمع قيد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعلنى من القائلين ربنا
آتنا فى الدنيا حسنة وفى
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار (اللهم) انى ظلمت نفسى
ظلمًا كثيرا ولا يفقر الذنوب
الا أنت فاغفر لى مغفرة من
عندك وارحمى انك أنت
الغفور الرحيم (اللهم) اغفر
لى مغفرة تصلح لى شأنى فى
الدارين وارحمى رحمة أهد
بها فى الدارين وتب علبى
قوة نصوحا لا أنكرها أبدا
وأزمنى سبيل الاستقامة
لا أرتفع عنها أبدا (اللهم)
أنت الله رب العالمين وأنت
الله

بالخلط والطبخ يصير متهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا في كل النوبة إلى مطبوخ يوجد
منه رائحة الاقاييه والله أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولو أن كل زعفراننا مخلوطا بطعام أو طبيا
آخر ولم يمس النار بلزمه الدم وان مسسته فلا شئ عليه لانه صامس متهلكا قال المصنف ولم يقيد
بالغلبة في لزوم الدم فيجعل على المقيد والافتخالت لم يأت القبح وقد قالوا فيها فيجعل الزعفران
في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكسافرة وان كان الملح غالبا فلا شئ عليه وفي المتن
اذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فان كان اذا نظر اليه قالوا هذا اشنان فعليه صدقة
وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيها ما يقيد التقييد بل مطلق يقيد بما ذكره الزيلعي
فيجعل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزال (وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ كالزعفران
بالمخ الغلبة بالغلبة) أي بغلبة الاجزاء بالغلبة اللون (فان كان الغالب الملح) أي أجراؤه
لاطعمه ولونه (فلا شئ عليه) أي من الجزاء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كره أكله)
لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمتهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب)
أي أجراؤه على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار
الغالب عدم ما عكس الاصول والمعتزل فيجب الجزاء وان لم يظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم
أرههم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كافي مسئلة كل الطيب وحده
وانه يثبت له جلد فيقال ان كان الطيب غالباً كل منه أو شرب كثير افسدة ولا فلا شئ عليه
غير انه يكره ان يجدر بجمعه منه ثم يفي ان يقال ما لفرق بين القليل والكثير في هذا فيجب بانه
لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عداه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران والقرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أي
باعتباره اجزائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا ففيه الصدقة الا ان يشرب مرارا فعليه الدم) كذا
في الفتح وغيره (قيل) فانه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المخلوط) يفتح
اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحسن) أي ادرك (الذوق السليم) أي من الهله الصغروية
ونحوها (يطعمه فيه حسا طاهرا فهو غالب والافه ومغلوب) أي لان المناط كثيرا الاجزاء هذا
وفي الطراييس وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كالكل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد
شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير تبعا لمشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط
بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء متهما كان صالحا لوجده منه الرائحة
الطيبة فيه ومن الطيب واذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا ومنه ما قاله
في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب
مغلوبا ففي المشروب ان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفي الطعام ان كان هو غالبا
والطيب مغلوبا لا يجب شئ وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما

• (فصل في التدوي بالطيب ولو تدوى بالطيب) أي المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب)
أي غائب ولم يكن مطبوخا لمسبق (فالتصديق) أي الدواء (على جراحته تصديق) أي اذا كان
موضع الجراحة لم يستوعب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة
التهل قامت مقام كثرة الطيب (ثم عاد الجرح باقيا) أي بان لم يبرأ دام الالتصاق أو بوضع

الرحمن الرحيم وأنتى عليك
باسيدي وما عسى أن يبلغ
في مدحك شئني مع قلبي
على وقصر رأيي وأنت
الخالق وأنا المخلوق وأنت
المالك وأنا المملوك وأنت
الرب وأنا العبد وأنت
الغني وأنا الفقير وأنت
المعطي وأنا السائل وأنت
الغفور وأنا الخاطيء وأنت
الحى الذى لا يموت وأنا خالق
اسوت يا من تجده بغضه ونحوه
بعزه وعز جبروته ووسع كل
شئ رحمة المبدء ودعوى الك
أسأل ومنك أطيب والبلت
أرغب

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أو فى محل آخر (قبل ان تبرا الأولى فدواها) أى بالطيب (مع الأولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرا الأولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الأولى ثم دوى الثانية فعليه كفارتان) كفى للأولى وألا عندهما وعند محمد كفارة واحدة مالم يكن للأولى

* (فصل لا يشترط بقاء الطيب) * أى المستعمل بعد الاحرام (فى البدن) بخلاف النوب لما سمي (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أوله وله ونحوها (لوجوب الجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الأولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال الماذكر فى البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم ولا صدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (فى النوب) أى اذا أصابه طيب ومرة الفرق ما ذكره بقوله (فلو أصاب جـ دمه) أى كله أو عوضا كاملا أو أكثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فور رسوا به بشر نفسه الغسل أم لا (ويجب ان يأمر غيره) أى بان وجد غير محرم (فيغسله) أى غيره فلا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وان زل الطيب بصب الماء كتنى به فى المني لا يراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت وإذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أى الطيب (نوبه فغسله) أى أزاله بالخل (أو غسله فلا شئ عليه وان كثروا من مكث) أى دام (عليه) أى على نوبه (يوما فعليه دم ولا صدقة) فى المني له شام عن محمد خلق البيت أو القبر اذا أصاب نوب المحرم فغسله فلا شئ عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسده منه كثير فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا واجب التردد أى يقتضى التردد فى العلة المراجعة للفرق بين البدن والنوب فى استعمال الطيب فان القياس يقتضى أن جنس المحظورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجنابة وكذا فى حق زمن الجنابة وليس فى الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية إلا الحكم بطريق العموم فلا بد للجهل بأن يعرف ما أخذ الأئمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكتفى بنقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين النوب والبدن ووجه غرابته لا تخفى فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الشرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

* (فصل فى تطيب النوب) اذا كان الطيب فى نوبه شرا فى شرب أى مقدارهما طولا وعمدا (فهو داخل فى القليل فان مكث) أى دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبصة) كذا فى الجرد والتنج (ولوليس مصبر غابض أو ورس أو زعفران مشجعا) بفتح الباء صفة مصبر وغان (يوما فعليه دم وفى أقله صدقة) كفى خزنة الكل والولولجى وغيرهما أو أشار اليه فى المتوسط (ولوعاق) بكسر اللام المخففة أى تعلق (بنوبه شئ كثير من خلق البيت) بفتح الخاء المخجمة ونظم اللام طيب متركب من زعفران ونحوه على ما فى النهاية (فعليه دم) على ما فى المحيط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد أجرفه) بضم همزة وكسر ميم أى يجرفه وطال مكثه بالبيت (فعلق بنوبه راحة) أى يسير (فلا شئ عليه) كذا فى البدائع وقيد باليسير ولم يقيد به

بالحاجة المستغفرتين يا صريح
المستغفرتين وصحبي
المؤمنين ومثيب الصابرين
وعصمة الصالحين وحوز
الغافلين وأمان الخائفين
ونظم اللاجين وبار
المستغفرتين ومدرك
الهاربين وأرحم الراحمين
وخير الناصرين وخير
الغافرين وأحكم الحاكمين
واسرع الحاسبين أسألك
أن تصلى على محمد وعلى آل
محمد وأن ترجى فى مقامى
هذا والذى وجميع اخوانى
المؤمنين وأن تقضى حوائج
أفئدت بها اليك وقت بها
بين يديك مع ما كان من
تسريطى فيما أمرتني به

الفتح والجرا الزاخر (ولو أجزئوه فلهما في) أي يشوبه (كثير) أي من الطيب (فعله دم أو قليل
فصدقة وإن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجع في الفرق بين القليل والكثير)
أي في تطيب الثوب (العرفان كان) أي عرف هذا (والأفريقي) أي كثيرا (عند المبتلى)
بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجزئناه قبل الاحرام ولبها ثم أحرم لأشئ عليه) فيه ان
التطيب في البدن للاحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنه بده بطيب بقي رائحته فان
تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه
لا بأس ببقاء الطيب الذي طيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند
محمد وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر
ثم نبي عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جوارء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية
توافق في المنتهى لهشام عن محمد اذا مس طيبا كثيرا فاراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه
دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا
مناقض لقوله لا يجب شيء بشم الطيب ولو كان مكرها لم يعد المصالح (واستقاله من مكان الى
آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان الى مكان من بدنه لاجراء عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو
مخالف للقياس لأنه يصير استعماله عضوين وهو موجب لجزاءين غاية انه بغير تعمد منه ثم
في التعبير بالاستتال دليل على انه ينقله من مكان الى مكان بعد هذا الجزاء

• (فصل في ربط الطيب ولوربط مسك أو كافور أو غيرها كثيرا) أي بما يفوح منه رائحة
طيبة (في طرف ازاره أو رداءه لزمه دم ولو قليلا فصدقة) وفيه انه لا بد من قيد ودام عليه يوما
تقدم وان ربط العود فلا شيء عليه وان وجد رائحته كذا في الجرا الزاخر وغيره لكن فيه ان
العود ليس له رائحة الا بالنار ولو فرض وجود عود له رائحة بالحمك مثلا فلا شك ان حكمه كالعنبر
وغیره لان العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المناسك اذا ربط مسكا كثيرا في طرف ازاره لزمه دم
كما اذا كل طيبا كثيرا وفي قليلة صدقة وفي كتاب رجعة الامة في اختلاف الأئمة واستعمال
الطيب في الثياب والبدن حرام للمعصوم وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر
نوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الاصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو خيمته أو كفته بحناء فعليه دم ان كان) أي الحناء (مائعا
وان كان تخينا قلدر رأسه ففيمه الدمان على الرجل دم الطيب ودم للتعطية) أي دم واحد على
المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الاطلاق أو الحكم (ان دام يوما وليلة) على جميع رأسه
أو ربعه (والافصدقة للتعطية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا واعلم أنه ذكر في الجرا
الزاخر وجوب الدم بالخضاب مقبدا بما اذا دام عليه يوما كاملا قال وان كان أقل فصدقة وهو
يخالف ما قدمناه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الخضاب ولهذا أطلقوا
وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي المجتهد اذا خضبت المرأة كحناء الحناء وهي
محرمة وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح
القدوري

وتقصير فيما ينبغي عنه
بانوري في كل طلبة والنسي
في كل وحشة وباتقي في
كل شدة وبارجاني في كل
كربة وبأولي في كل نعمة
أنت دليلي اذا انتطعت
دلالة الادلاء فان دلالتك
لا تنتفع لا يضل من هديت
ولا يذل من واليت انعمت
علي فاسبغت ورزقتني
فوفرت وورعتني فاحسنت
واعطيتني فأجزأت بلا
استحقاق لذلك بعمل مني
ولكن ابتداء منك بكرمك
وجودك فانتفعت نعمك
في معاصيك وتقويت
برزقك على سخطك وانيت

• (فصل في الوضوء) • يسكون السبب وكسرها وهو الاضغ والاول أشهر (وهي نبت يصبغ به)

أى بورقه ويكون على نوعين وهى ورق النيسل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للتغطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لان السبب بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبى حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كفى البدائع وغرانة الاكل وفى المتن عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طمام وفى المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم للتغضاب ولكن للتغطية الرأس به وهه ذاهو الصحيح وان خضب لحبته به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

* (فصل فى الخطمى) بالكسر ويفتح نبات على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبى حنيفة (وقال لصدقة) كذا فى الجمع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمى العراقى له رائحة وقوله ما فى الخطمى الشامى فانه لارائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى العراقى على ما فى الزيلعى والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته فى شرح الجمع حيث قال ولا شئ فى استعمال غيره اتفاقا يعنى غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمى العراقى بالاتفاق ودمان ان لبد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام ومصاحبيه (ولو لبد رأسه به وحصل التغطية لزمه مان) أى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أويده باثنان) بنصف أوله (فيه الطيب) أى فينظر فيه (فان كان من رآه سمعا شئنا فاعليه صدقة وان سمعا طبيا فعليه دم) أى اعتبار الغلبة كذا فى قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرش) بالضم وبضعتين الاثنان (والصابون والسدر ونحوه) أى مما لارائحة فيه ولا يختلط به طيب (لا شئ عليه) أى بالاجماع كما صرح به الاستيعابى وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه وألحيت به بالخطمى أو السدر فعليه دم فليس يصح فى السدر الخالص

* (فصل فى الدهن) * بالفتح مصدر يعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدهن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياحين واليان والخيرى) الظاهر ان هذه الاشياء ادهن ما خوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الاوارفانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انهم اوساير الادهان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) أى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن ادهن كثيرا ولم يقدر شئى وقيد البرجندى بما يستكثره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى النوادر ولو ادهن ربع رأسه وألحيت به فعليه دم قال المصنف ولعله تقرير على رواية الربع فى الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدهن غير طيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أى عند أبى حنيفة وصدقة عنه هم او روى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قوله ما كذا فى شرح الجامع (وان استعمل منه فعليه صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (اذا استعمله على وجهه) أى اذا استعمله على وجهه التداوى أو الاكل فلا شئ عليه) أى اتفاقا انتهى ووجهه

عمرى فيما لا يحب فلا تملك
جرائى عين وركوبى
ما نهى عنه ودخولى فيما
حرمت على أن عدت على
بعضك ولم ينهني عودك على
بعضك ان عدت فى
معاصيك فانت العائد
بالفضل وأنا العائد بالمعاصى
وأنت يابى خبير الموالى
وأنا شر العبيد أذعوك
فتحببني وأسألك فتعطيني
وأسكت عنك فتبدؤنى
واسعدنيك فتزبدني فبئس
العبد أنا يابى ودولى
أنا الذى لم أزل أسئ
لى ولم أزل أتعرض للبلية
فتمافيني وكم أتعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطبيب أو الحلق) أي الخالص (أو دأوى مما شقوق رجليه) أي مثلا (أو جراحة أو قطر في أذنيه أو استعط) أي في أنفه (فلا شيء عليه ولو أذن بسم أو شحم أو ألبه أو كاه فلا شيء عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في وجوب الجزاء به خلافاً للقارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه وحبته ولودهن ساقيه بزيت أو شحم لا بأس به انتهى وهل ينفع الدهن في الثوب وذكر القارسي ولو أحرم في أزار فبه طيب أو دهن يوجد منه رائحة قدر شبر في شبر فكت ساعة أطعم نصف صاع من برون قل فقبصة إلا إذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاحش دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن في الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصيح لأنه طيب وأما غير المطيب فبعبء لا اتفاق فيه انتهى ولا يخفى أنه قيد الدهن بوجوده في الرائحة فلا يصح قوله أنه أراد غير المطيب أصلاً

• (فصل في الفرق بين الرجل والمرأة في الطيب ولا بين العامد والناسي والمكروه والطائم والقاصد) أي التعمد (وغيره) أي الخطي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محرم أو حلال لا شيء على القاعل) أي من الجزء كالألبه الخيط والافلاش أن تطيب المحرم والباسه الخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المقعول) أي لا رتابة به وكان مقتضى القياس أن يكون على القاعل أيضاً كالواحد في محرم رأس محرم في غير أو أن التحمل وسأني ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث في الحلق إزالة الشعر وقلم الظفار) إزالة الشعر أعظم من الحلق والتقصير فيشمل الشف والتنوير والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو ربعه) أي فصاعداً (فعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو الصحيح المختار الذي عليه جهو أصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم ورأسه (أصلع) من الصلع محركاً نحو شارعه مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في قلم البقرة وقصورها عنها (إن بلغ شعره ربع رأسه) أي ولو كان باقياً ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديراً (فعليه دم وفي أقل منه صدقة ولو حلق حبته أو ربعها فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن بلغت حبته الغاية في الخفة) يعني (إن كان قدر ربعها كماله) حال من القاعل (فعليه دم والافصة صدقة) على ما في الفتح (ولو حلق رأسه وحبته واطبىه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن اختلفت المجالس لكل مجلس موجه) بفتح الجيم أي ما يوجهه جنائيه فيه عندهما وعند محمد دم واحد ما لم يكفر للقول (ولو حلق رأسه فأراق دماغه حلقاً في مجلسه لزمه دم آخر) الكل من المرغيباني وأما أن حلق الرأس وليس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً ما لم يكفر للقول لأنها أجناس متفقة ولو كانت في مجالس مختلفة كذا في التبع ومنسك القارسي وغيرهما وألبه أشار في الكافي وشرح الكزوري البحر الزاخر قدم واحداً بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخازني في حاشيته على الهداية إذا حلق ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في أزمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربع جنائيه موجهة لادم فإذا اختلف أزمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكاتب في تلاوة آية

للهلكة فتجسفي وأقانت
عثرقي وسنرت عورتي ولم
تتفعني بسر برقي ولم تنكس
برأسي عند أخواني بل
سترت على القبايع العظام
والفضائح الكبار وظهرت
حسنا في القليلة الصغار
منا منك وتفضلا منك
واحسانا وانعاما ثم امتني
قلم أقر وزجرتني فلم انزجر
ولم اشكر نعمتك ولم أقبل
تصيحتك ولم أودحتك ولم
أترك معاصيك بل عصيتك
بهسي ولوشنت أعينتي فلم
تفعل ذلك بي وعصيتك بيدي
ولو شنت لخدمتي فلم تفعل
ذلك بي

السجدة فلا يتداخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا الجالس المتعددة في يوم واحد (ويجمع المتشرك في الحلق كافي الطبيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربيع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم)

* (فصل في الشارب والرقبة وموضع المحاجم والابط وغيرهما) كالعانة ونحوها (ان أخذ) أي بالمتنص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذ) كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربيعها فصاعدا كذا في شرح الكنز بعد ادراج الابط أيضا مع الا بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه الاعضاء بالاتقصار على البعض فلا يكون حلق البعض ارتقاها كاملا حتى ولو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشترك كلام البدائع وفي شرح الجامع اقتضا ضيقان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذا حلق قدر الربع انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما يجب الدم بحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة جرت في الرأس واللحية بالاتقافا ببعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسبة كالرقبة (ولو حلق مواضع المحاجم) قيل وهما صفتها العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أي حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للعجامة واما ان كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربيع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يجب الدم كما اذا حلقه لغير الحنيفة ولا في حنيفة ترجمه الله ان حلقه لمن يتجنب مقصود وهو المعبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الاطمين أو أحدهما أو وثق) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضين في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجود الدم والا فلا كثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كالاختي ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو وثق من أحد الاطمين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره نحر الاسلام وصاحب الهداية وكثير من المشايخ (وقيل صدقة) يشير إلى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالخلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال وبما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس والاطمين ومثله في البدائع والقرائني وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندى عن الحصر ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق أقله) أي أقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق وأما العانة فمقصود مقصود صرح به قاضين في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي والطرابلسي والشيخ والسبكي أشار في الكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي فيجب فيه الدم وفي الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشعر

وعصبتك بجميع جوارحي
ولم يكن هذا جزاءه لئلا
فعقولك عفوك فها أنا عبدك
المتقرب إلى الخاضع بدلي
المستكين لك بحرمتي مقتر
لك بجفاني منضرع اليك
راجي في موقفي هذا تائب
اليك مبتهل اليك في العفو
عن المعاصي طالب اليك أن
تفجع لي حوائجي وتعطيني
فوق رغبتي وأن تسمع ندائي
وتستجيب دعائي وترحم
نفسي وبكائي وكذلك
العبد الخاطي يخضع لسيده
وتخضع لمولاه بالذل بأكرام
من أقزله بالذنوب وأكرم
من خضع له وخضع ما أنت
صانع بمقتلك

الركبة مثل المانة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) • أي في كاه أو ربعه (والصدقة) أي في قلعه (فلوقصر كل الرأس أو ربعه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصرت المرأة قدر أئمة) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليه دم) على ما سرح به في الكفاي والكرمانى وهو الواجب قياسا على التحال ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم واققه أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) • لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محظور ولا حقال قلعه قبل إحرامه وسقوطه بغير قلعه ولعلمهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحسن به وأدركه بخفيته يلزمه الجزاء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قد مناه (فعليه كف من طعام) كإروى عن محمد بن علي الطالق من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو غرة لكل شعرة) وبخالفه ما في قاضيخان وإن أخذ المحرم من شأوبه أو من رأسه أو مسح لحية فالتزم منها شعر يطعم مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو لمس شيئا من ذلك فالتزم منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر الترمذى وقيل لو لمس لحية فوقع منها شعرة أو شعرتان تصدق بقرة أو قرنين كذا في الكبير بصيغة التبريض فينا في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي مثالا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة إذا اعتق) وفيه أنه إذا كان شعريده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحترق بعض شعره يتصدق وفي المحط إذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعريده في التسووف عليه إذا اعتق صدقة وإن أطلى من غير أذى فعليه دم إذا اعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذوقه لانه إذا كان عن عذوقه يعين الصوم على العبد وفرا هذا في الحاوى عن المنتقى عن محمد بن أبي الساقط مقدار العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك الفارسي من قوله وماسق من شعرات رأسه ولحية عذوق الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد بن علي فتاوى قاضيخان وإن تنف من رأسه أو أنفه أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشر الزم دم وكذا قوله إذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن جعل كلام قاضيخان على رواية عن محمد بن علي المنتقى ثم الظاهر أن الأنف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختباره وكسبه (ولو نبت شعرة في عينه فلا شيء عليه) بآثارها (أو كالمصالح عليه صيد فقتله كذا ذكره السمرجى وابن أمير الحاج) (ولو خلع جادة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أي القصد إزالة الجلدة لا إزالة شعرها (ولو حلق أو تنف خصله من رأسه) وهي بضم الخاء المجهمة شعر يجمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزائن الأكل

• (فصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) • أي رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمرة أو بغيره) أي بغير أمر المخلوق طائعا أو مكرها (وان حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الحلق الحلال) على ما سرح به في البدائع

بذنه خاضع للبدله فان كانت ذنوبه قد حالت بيني وبينك أن تقبل علي بوجهك الكريم وتنشر علي رحمتك وتنزل علي شيئا من بركاتك وتفقر لي ذنبي وتغفر لي عن خطيئتي فها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز جلالك متوجه اليك ومتوسل اليك ومقترب اليك بنبيل محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لهديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبعتنه الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يا مذل كل

والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعى وابن الهمام والشئى
 ووجهه غير ظاهر اذ الحلال غير داخل في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذا لمعنى الا تأمر ولا يحلق
 رؤسكم ولا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجهه من أوجب الصدقة ثم ان حلق المحرم
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على المالك وقال زفر والقاضى أبو
 حازم يرجع به أقول الاظهر التفصيل وعوانه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والابان حنقه
 وهو نائم ويكره فيرجع وهذا الاثنى انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان
 المخلوق حلالا أو محرما على ما سرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لان صريح
 عبارة الاصل في المبسوط وفي الكفاي للعاكم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغيره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق
 بين المسئلتين لظهور تناقض الحالتين في ارتكاب الجنائين فان هذه العبارة على ما في الفقه انما
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضى ان
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بها شاه وأرادة المقدرة في عرف اطلاقهم
 ان يد كرلفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجنابة
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما بالاساخطة فانه لا يجب عليه شئ كما سرح في التاتارخانية قلت
 لورود النهى اجمالى قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محتملا لهذه الصورة وغيرها على ما قدمناه
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف منه شئ عنه في الشرع نعم قد يقال بالاسه حرام كما سرحوا في
 الباس والوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله أعلم
 بالمرام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كما في المحيط
 والمبسوط ويؤيد ما في الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم اظفاره ما شاء) على ما في الهداية والكفاي وغيرهما
 وكذا قال في الجامع الصغير اطعم ما شاء

• (فصل في قلم الاظفار اذا قص اظافر يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة في مجلس واحد
 فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس في المسئلة الاولى وللارتفاق ببعضه وكامل في الثانية (وان قلم
 اقل من يدا ورجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى في قول أبى حنيفة الآخرو هو قول
 صاحبيه (الا ان يبلغ ذلك) أى مجموعه (دما فيقص منه ما شاء) على ما في البدائع وغيره (وقيل
 ينقص نصف صاع) على ما في البحر الزاخر ولعل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا أو قال زفر يقيم ثلاث منها يجب الدم لان الاكثر
 كالكل وهو قول أبى حنيفة أولا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه رأيان
 (ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفا) يستثنى أى جانب من اليمين والشمال (من أربعة) أى
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كفر للاول أو لم يكفر) أى عندهما وعند محمد
 ما لم يكفر للاول (وان قلم خمسة أظفار يدا ورجل ثم قلم اظافر يده أو رجله الاخرى فان كان) أى
 تقطعها (في مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة أظافر) أى من الأعضاء الاربعة

جبار ويا معز كل ذليل
 قد بلغ بجهودي فهدى
 نفسى الساعة برحمتك
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 لا تقولى على - تحطك ولا مبر
 لى على عذابك ولا غنى لى
 عن رحمتك تجذب من تعذب
 غمى ولا أجد من يرجى
 غمى ولا تقوى على البلاء
 ولا طاعة لى على الجهد
 أسألك بحق نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم وآله الهادين
 المهديين وأتوسل اليك فى
 موافى اليوم ان تجعلنى من
 خيار وفدك (اللهم) صل
 على محمد وعلى آل محمد
 وارحم صراخى واعترافى
 بذنبى وتضرعى وارحم

(مفترقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أطافير يبلغ جملته ستة عشر ظفرا فاعلمه صدقة لكل ظفر نصف صاع إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ماشاء) أي كما مر (وإن اختار الدم فله ذلك) واعلم أن محمد اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر المتفرق والاجتماع وهما اعتبر بجمع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو أن يكون من محل واحد (ولو أن كسر ظفرك أو انقطع شظية) أي فلقه (منه فقطعها أو قلعه لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيرها وعلل بأنه لا ينبغي بعد الانكسار (وقبل ذلك إذا كان بحيث لا ينمو) أي لا يزيد كما في الميسوط والبسائط (ولو كان بحيث لو تركه ينمو فعليه صدقة) على ما صرح به في الميسوط (ولو قطع كفه وفيه أطافير لم يلزمه شيء) لأنه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما إذا قص الحرم أطافير غيره فحكمه حكم الخلق وعن محمد رواه أنه لا شيء عليه في قلم أطافير غيره وفي البدائع وإن قلم الحرم أطافير حلال أو محرم أو قلم الحلال أطافير محرم فحكمه حكم الخلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

* فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا * أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والخلق وكذا حكم القلم أعذر كما سبق (إنما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطو وبغير عذر) ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (تخيير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الأعذار المحمي) أي بجمع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشفقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرت في شعر رأسه كما في الكرمان والفارسي والحدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها إلى التقابل وجودها مع تعب ومشقة يبيح ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي أبس السبل لحوف القتال عذرا وهو واضح وقد شبه المصنف بقوله وفيه تأمل لأنهم لا يجعلون الأكرام من الأعذار لأنه من جهة العباد فهذه أمثلة انتهى والفرق ظاهر لأن لبسه إنما هو لدفع الأذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والتسبيح والاعتماد والأكراه والنوم والرق) فيه بحث فإن المأهول تخير بين أن يصوم في حال رقه وإن يطعم ويذبح بعد عتقه إذا كان عن عذر (وعدم القدرة على التكفارة) أي إذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الأشياء (باعتذار في حق التخير ولو ارتكب المخطو وبغير عذر فواجبه الدم عينا والصدقة) أي معينا باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التختيم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فإن تذر عليه ذلك) أي ما ذكر من الدم والصدقة (نفي في ذمته) أي إلى وقت قدرته (وإذا نطيط) وكذا إذا أكل أو شربه (أو أكل كحل بكحل مطيب أو لبس) أي مخطا (أو خلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي أظفار يد (أعذر) قيد للكل (فهو تخير) أي بين أشياء ثلاثة (أن شاء ذبح شاة) أي في الحرم وأهدى (وإن شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) يفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (للكل مسكين نصف صاع وإن شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما فعله

طرح رحلي بقناتك وارحم
مصري الديك بأكرم من
سئل يا علي ما ربحي لكل
عظيم اغتر لي ذنبي العظيم
فانه لا يفقر الذنوب العظيم
الا العظيم (اللهم) اني
أسألك فكل رقة من
الذاريب المؤمنين لا تقطع
رجائي يا منان من علي
بالرحمة يا أرحم الراجلين
يا من لا يجيب سائله لا ترقني
يا عفو أعف عني يا تواب
تب علي واقبل توبتي
يا ولاي حاجتي ان أعطينيها
لم يضرني ما منعني وإن
منعتني ما ينهني ما أعطيتني
فكل رقة من النار

عن عذر بان طيب ربع عضواً ولبس أقل من يوم (ففيه يجزى بين الصوم والصدقة) أى وجوب
تخيير والافيجوز له اختيار الدم أيضاً (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أى فيما أطلق عليه بالصدقة
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أى فيما وجبوا عليه من أن يطعم شيئاً (ولو أقل من نصف صاع
على مسكين) فإوهذه للتخيير وأما فى قوله (أو صام عنه يوماً) أى عن نصف الصاع فهى للتخيير
قال القارىي وعن أبى يوسف ما فقهه الحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دالم يجزئه
الصوم وهو كالوفقه من غير ضرورة ومثله نقل البرجندى عن الظهيرية وفى أمالى الحسن قال
أبو - نيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبى يوسف (وكل صدقة فى حناية الاحرام غير مقدرة فهى
نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير أو ما يجب بقتل القملة والجريدة) استثنى منقطع فان
جنايتهم مقدرة وكذا قوله (وإزالة الشعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أى من قلم
أصبغ (وأما الصدقة المقدرة) أى فى الكائنات الخيرة (فهى ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد
الجزأ فى تعدد الجنابة إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أى بخلاف ما إذا اختلف جنسها
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أى وقس على ذلك (فإذا جمع
بين الاجناس المختلفة فى مجلس واحد لم يعد للجزأ بل يتعد لكل جنس موجهه) بفتح الجيم أى
الذى أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجهه

* (فصل وإذا لبس المحرم محرماً) * أى إذا كساه مخبطاً ونحوه وإذا كان حلالاً فلا لاوى
(أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شئ على الفاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى
غيره (وعلى المفعول الجزأ) أى إذا كان محرماً للحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا
قتل المحرم قتل غيره لانه عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع فى حكم الجماع
ودواعيه وهو) أى الجماع (أغلظ الجنابات) أى أعظمها وزراً وأشدّها أثراً (يفسده الحج
والعمرة) أى إذا وجد قبل أداء ~~ك~~كهنهما عند الاثمة الاربعة وفى شرح النقاية للشعر
السمير فقدى عند قوله أفسد محبة أى نقصه نقصاً فاحشاً ولم يطله كفى المضمرات قال المصنف
فأما إذا كان المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات
قلت من جعلها المضى فى الافعال لكن فى عدم الابطال أبتناوع من الاشكال وهو القضاء
الانه يمكن دفعه بأنه لو دى على وجه الكمال والله أعلم بالاحوال (وحده) أى تعريف الجماع
(التقاء الختانين) فى القبل (وتغيب الحشفة) أى فى الدبر ولو اكتفى بالثانى كان أخصر وأظهر
ولكنه نقل ما ذكره بعينه فى الفاية (وشروط كونه مقسداً خمسة) أى أمور (الاول أن يكون
الجماع فى القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيما دونهما) أى من الاغذاء ونحوها وكذلك إذا أمنى
أو احتلم (أو لبس) أى من بلا حائل (أو عاتق أو باشر) أى مباشرة فاحشة بان من فرجه فرجها
ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فأنزل) أى ولو أنزل (لم يفسد) أى بالاجماع وفيه ان
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعاً فكيف يكون شرطاً فى الفساد
(الثانى أن يكون) أى الجماع (فى الآدمى) سواء كان حلالاً أو محرماً والظاهر أن يستثنى الميتة
والصغيرة التى لا توطأ (فلا يفسد بوطء البهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع
فى القبل مفسد بالاجماع وأما فى الدبر فعندهما مفسد وكذا عند أبى حنيفة فى الاصح وفى رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل
محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله تحية وسلاماً وبهم
اليوم أنفذنى يا من أمر
بالعفة ويا من يجزى على
العفو يا من يعفو يا من يرضى
العفو يا من يشب على العفو
العفو أسألك اليوم العفو
واسألك من كل خير أحاط
به علمك هذا مكان البائس
الفقير هذا مكان المضطرب
رحمتك هذا مكان المستجير
بعفوك من عقوبتك هذا
مكان العائد إليك منك أعوذ
برضائك من غضبك ومن
بخائك بقهمتك يا أملى بارحمتي
يا خير مستغاث يا أجود

أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعلمه دم والاقول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسدان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركعها (فلوطاف أكثره ثم جامع لا تصد عمرته الرابع التقاء الختاتين) أي وما في معناه من تغيب الحشفة ونسبه ان هذا أحده وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجامع حينئذ (الخامس أن لا يكون حائل) أي حاجر ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولف ذكره بخبره وأولجه) أي أدخله (ان يمنع الخرقه وصول حرارة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كما في الخبث والغاية (ولو أحرمت بجامع فاسد) أي صح إحرامه وفسد حجه ويلزمه المضي هكذا أطلق في المطالب الفائق (وقبل هذا) أي النساد (ان لم ينزع في الحال وان نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويتحقق الجامع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نسكهما) أي على القول بصحة إحرام الجنون أو على تقدير أنه حدث له وأحرمت عنه رفقة كالمعصية عليه أو كما صرح به ابن جماعة فمن أحرمت عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعامد وأما قول المصنف التحقيق في مسئلة الجنون انه ان أحرمت عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد أداء الحج ولو بد سنتين فحكمه حكم العاقل والافسك الصبي فحل بحث لظهور التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لأجزاء) أي من الدم (ولا قضاء عليهم) على ما حكمه الاستيعابي وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا الامضى عليهم ما في إحرامها ما عدم تكليفها ما في حالها (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالانتم وعدمه (بين العامد والنامي والطائع والمكروه) بفتح الراء (والمعتان) بفتح فسكون أي المنتبه من النوم (والناسم) وكذا المخطئ والمعدور (والحج والعمرة والقرض والنقل) وكذا الواجب منها بالنذر (والرجل والمرأة والحرو والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالغين محرمين فان كان الزوج صبيبا بجامع مثله أو مجنونا أو حلالا فسد حجهما والمرأة صبيبة أو مجنونة محرمة أو غير محرمة ففسد حجه ومشى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كالزنا في صلاته أو كل في صومه انتهى وهو ظاهر غير انه لا قضاء عليه ولا جزاء فاعل فائدة حكمه أنه لا شباب عليه وأيضا يؤمر بحضه وقضائه استحبابا (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بالاجب والمراد بهما الزوجان (الا اذا خافا الواقعة) أي الجماعة ثانيا (فيستحب) أي حينئذ (أن يفترا عند الاحرام) وقيل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أنفدا نسكهما لا يفترا في القضاء عندنا الا اذا خافا الواقعة فيستحب عند الاحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضيه خان يعني ليس واجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كذا أفسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فمعدنا وزفر اذا أحرما وعند مالك اذا خراجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان الجامع

* (فصل فاذا جامع في أحد السيلين قبل الوقوف) أي بعرفة (فسد حجه وعليه شاة وبعض في حجه) أي في بقية أفعاله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حتما) أي وجوبا (فيضعل

المعطين يا من سبقت رحمته غضبه يا سيدي ومولاي يا نبي وربائي ومعدي ويا ذنوبي وظهري وعدتي ويا غايه أملي ورغبتني ويا غايه ما أنت صانع في هذه اليوم الذي فرغت فيه اليك الأصوات ألسنا أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وان تقلبي فيه مقلدا متحبا بأفضل ما انقلب به من رضى عنه واستحبت دعاءه وقبلته وأجرت عطاءه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحبت به حياة طيبة وخفت له بالمفخرة

جميع ما يفعله في الحج الصحيح) أى ولا يكتفى بما بقي عليه من الأركان فقط (ويجتنب ما يجتنب فيه) أى من المحظورات جميعاً (وان ارتكب محظوراً) أى كالجماع ثانياً وسائر الجنائيات (فعليه ما على الصحيح) أى من الجرائم غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أى سنة آتية (ولا عرة عليه ان كان مقعداً) أى بالحج وأفسده بخلاف فأن الحج فإنه يتكفل بأفعال العمرة ثم يقضى حججه من قابل قال في البحر ومن جعل حكمهم من فسد حجه كذا في الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بتحتم ذلك فعلم ان فساد الحج يقضى فيه ولا يتكفل بأفعال العمرة بخلاف الفاتى انتهى وقوله صرح بعضهم بالتحتم بشير الى خلاف فيه والله أعلم

• (فصل وان كان المفسد قارناً) فقيهه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أى أكثره (فسد حجه وعمرته) أى كلاهما (وعليه المضي فيه ما وعليه شأن) أى الجنابة على احرامهما وقضاؤه ما وسقط عنه دم القرآن (أى الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة) (وان جامع بعد ما طاف لعمرته كله أو أكثره فسد حجه ودون عمرته) لاداء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القرآن) لفساد حجه الذى باجتماعه معها كان قرناً (وعليه دمان) أى الجنابة المتكررة حكماً (دم لفساد الحج) أى للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع فى احرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أى لصحة عمرته كما فى البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الخلق) أى ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لادراك ركنهما (ولا يسقط عنه دم القرآن) أى لصحة أدائهم ما حثت فى باركانهم ما لكن عليه بدنة للعبج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرته ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للعبج) أى الجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أى طواف الزيارة (قبل الخلق ثم جامع فعليه شأن) بناء على وقوع الجنابة على احرامه لعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

• (فصل ولو جامع مراراً قبل الوقوف فى مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أى واحد (وان اختلقت المجالس) أى مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه الجماع (دم على حدة) أى عندهما وقال محمد عليه دم واحد فى تعدد المجالس أيضاً ما لم يكفر عن الاول على ما فى المبسوط والبدائع (ولو جامع فى مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أى فى قوله جميعاً كذا فى البدائع والفتح وغيرهما ولا شئ عليه بالجماع الثاني على ما فى قاضى خزانة الاكل (وكذا لو تعدد الجماع) أى بعد الاول (بقصد الرفض فيه دم واحد) كفى الفتح (ولو فى مجالس أو مع نسوة) على ما فى البحر الزاخر وأما ما فى التبعة من انه لو جامع ثانياً فعليه شاة اذا لم يرد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج الى تقييده ارادة الرفض فى الجماع الاول لتصریحهم بأنه اذا نوى الرفض فى ثمانى فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكروهة أو نائمة أو ناسية وانما ينتفى بذلك الاثم واذا كانت مكروهة حتى فسد حجها ولزمها دم هل يرجع على الزوج قال فى البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافاً وقال فى خزانة الاكل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفد جائزة ولكل زائر كرامة ولكل سائل لك عطية ولكل راج لك ثوابا ولكل من فزع اليك رجة ولكل من رغب فيك زائفا ولكل متضرع اليك اجابة ولكل مسكين اليك رافة وقد ولدت اليك ووفقت بين يديك فى هذه المواضع التى شرفتم ارجاء لما عندك فلا تجعل على اليوم آخيب وفدك وأكرمى بالجنة ومن على بالمغفرة والعافية وأجرى من النار ووسع على من الرزق الحلال الطيب وادرا على شرفنة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجع

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أى ولو ساعه (قبل الحلق) أى ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أى بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أى لادائه الركن الأعظم الذى لا يقوت الا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أى لجساعه قبل الحلق لانه لما سوغ له فى أمر الفساد عظم له فى أمر الجناية تأكيدها للمحافظة (سواء جامع عامداً أو ناسياً) أى فانه عليه بدنة كفاية عامة الكتب وذكر الحدادى فى شرح القدورى ناقلاً عن الوجيز انه انما تجب البدنة اذا جامع عامداً اما اذا جامع ناسياً فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما فى المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسى والعامد فى سائر الجنايات وقد صرح قاضيان بقوله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزو رجاء مع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة) كذا فى البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجناية انما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاه أن يستقر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف الا أنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفاً على اداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسأقضى لهذا امرين يتحقق فى جماع القارن بعد الحلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والحلق لأشئ عليه) أى ولو قبل السعي خلافاً للشافعى فانه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الحلق والطواف ثم جامع ناسياً بلا قصد الرض) أى بلا نية رفض الاسرام فبقية تفصيل أى بالجماع الثانى (فان كان) أى الجماع المتكرر (فى مجلس) أى واحد فعليه بدنة واحدة وان كان فى مجلسين فعليه للاول بدنة وللثانى شاة) أى عنده ما وعنده محمد ان كان ذبح للاول بدنة يجب للثانى والا فلا يجب للثانى شئ وإمان قصد بالثانى رفض الاسرام وقصد الاحلال فعليه كفارة واحدة فى قولهم جميعاً سواء كان فى مجلس واحد أو بمجالس مختلفة على ما فى البدائع

• (فصل ولو جامع) أى القارن (أول مرة) احترازاً عما تكرر على ما سبق (بعد الحلق قبل الطواف فعليه شاة) كفاية الهداية والكافى والجمع من غير ذكركم خلاف واما لو لم يحلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما فى الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره فى الغاية معزى الى الميسر والبدائع والاسيما فى لوجامع القارن أول مرة بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للعمرة لان القارن يتحلل من احرامين بالحلق الا فى حق النساء فهو محرم به ما فى حقهن قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القدورى وشراحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الحلق وهؤلاء أوجبوا البدنة عليه ثم فى الغاية ليس بخالفته بل تخصصه بخص بخراج حكم ما سعم غيره ومثل هذا كثيراً فى كلامهم ثم فى الغاية أيضاً معزى بالوبرى ان القارن لو جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شئ عليه للعمرة لانه خرج من احرامها بالحلق وبقي فى احرام الحج فى حق النساء واستشكاه شارح الكنز لانه اذا بقي محرماً بالحج فكدا فى العمرة يعنى من أمر الجماع الذى يظهر ان الصواب قول الوبرى لان احرام العمرة لم يبعد بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء ويبقى فى حقهن بل اذا حلق بعد فعلها حل بالنسبة الى كل ما حرّم عليه وانما هذا ذلك فى احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استقر

وشرقتة الانس والجن
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا تردنى ناسياً
وسلمنى فيما بينى وبين لقائك
حتى تبلغنى الدرجة التى
قيم امرأته أنبيائك واسقى
من حوضهم مشرباً رويها
لا أظلم بعده أبداً واحشرنى
فى زميرهم وصل على محمد
وعلى آل محمد وواكفى شراً
ما أحذر وشراً لا أحذر ولا
تسكننى الى أحد سواك
وباركلى فيما رزقتنى يا سبى
ومولائى (اللهم) انقطع
الرجاء الا منك فى هذا اليوم
تطول على نبيه بالرحمة
والفقرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فيطوى بالخلق احرام العمرة
بالكعبة صكذا حقه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الحلق قبل
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كالحلق ويستوى
فيه القارئ والمقرء قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور في ظاهر الرواية
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده

• (فصل • وشرايط وجوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني
أن يكون قبل الحلق والطواف) أي عند الجهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلنا
سواء حلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف وقبل الحلق والطواف موجب للبدنة
لانه شرط لوجوبها وقد علم عا سبق ثم قوله (والثالث العتق والرابع البلوغ) لاشك انهما من
شرايط وجوبهما انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

• (فصل • ولو طاف الزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده أي الطواف (طاهراً) أي عن الحداثين فعليه
دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه وإذا قال
محمد أمافي القياس فلا شيء عليه ولكن بإحتملة استحسان ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا
أي في المستثنين ويستفاد منه الفرق بين الحداثين مع ان الطهارة منهما عادت من الواجبات
نظراً للعلقة والخفة فوقع الحكم على وفقه وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقق ان هذا القول وهو
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافله والثاني
فريضة ولا شك ان طواف النافله جنباً موجب للدم وبقلب الامر كأنه جامع بعد طواف كامل
وماسبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع بني على ان
الثاني جابر للاول وهو القياس لانهم عدلوا عنه ههنا جلائل المومنين على الوجه الاكمل
ونظيره ما روي عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال نلزمه الاعادة ومن المشايخ من
قال نلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت
مع كراهة التحريم ويكون جابر للاول لان الفرض لا يتكرر وما بعده الثاني فيقتضي عدم
سقوطه بالاول وهو لازم تركه الا ان قال ان ذلك امتنان من الله سبحانه
وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه يسوقه ويؤيده انه اذا أعاد
الفرض من الصلاة قبل الفرض هو الاول وهو الموعول وقيل الثاني وقبل الامر مفروض الى
الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي

محدثاً (أو طاف أربعة أشواط طاهراً ثم طوى لا يلزمه شيء) أي في المستثنين ويستفاد منه الفرق
بين الحداثين مع ان الطهارة منهما عادت من الواجبات نظر للعلقة والخفة فوقع الحكم على
وفقه وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد أي الطواف في صورتين (أول بعد) كافي
الحاوي وغيره) (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف
العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاقوع عليه في الحجبة بدنة) أي سواء حلق قبل
الطواف أو لم يحلق على خلاف ما سبق والمسئلة تحريرية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه في الموجب افساد العمرة وجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب
كل حرم ومشرع عظمت
قدرة وشرفه بالبيت الحرام
والركن والمقام صل على
محمد وعلى آل محمد وأنفع
لي كل حاجة عما فيه صلاح
ديني ودنيائي وآخرتي وأغفر
لي ولوالدي وأرحهما كما
ربياني صغيراً واهجرهما
عني خيراً الجزاء وعرفهما
بدعائي لهما ومن عليهما بما
تقرب به عليهما وشفعني في
نفسى وفيهما وفي جميع
اسلافي ومن المؤمنين
والمؤمنات في هذا اليوم
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد واسمح لي في عمري
وابسط لي في رزقي (اللهم)

لا تنجيه آخر

الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فبين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو على قبل أن يفيض فأمره أن يخر بدنة رماه مالك وابن أبي شيبة وهو أرحم رواه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعد الشقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بدنة وخرج من قابل فانه متروك بعضه على ما حققه ابن الهمام ولا يعد أن يراد بقوله وخرج من قابل فخر يضله على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضى في احرامه) أى ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فبأنى بأفعال العمرة بدلا عن الحج (وعليه دم) أى لجماعه قبل التحلل (وقضاء القات) أى من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أى ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انما هو التحلل من احرام الحج بالتبعية لا بحسب التنية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد بن قتادة وفي الحاوى عن المنتقى عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرة) أى ولم يحق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كنفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أى القارن (ذلك) أى الجماع (بعد ما طاف للعمرةين جميعا) أى ولو سعى زالا انه لم يحلق رأسه) أى ولم يقصر (ولو انه) أى القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل حجه) أى بشوكة الوقوف (فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا فعليه الحلق دمان) لجنائته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أى لجميعه (دمان) أى ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه ما كثر من دم من لانه فعل ذلك) أى الجماع (على قصد الرضا) أى على وجه الاحلال عنهما حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول أى حنيفة وأبى يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوى عن المنتقى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى نوى قضاها قبل اداها فبقي هي) أى هي على حالها ولا اثر لنية قضاها (واهلالة بالثاني) جملة استثنائية معاملة أى لان اهلالة به (لم يصح ما لم ينش عن القاسد وكانت نيته لغوا والعباد اذا جامع) أى قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أى في احرامه باتمام أفعاله (وعليه هدى) أى بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجته) أى اذا كان قبل الوقوف (اذا عتق) طرف لهما (سوى حجة الاسلام)

العهـ من هذا الموقف
وارزقه ما أبقيتى واقبلى
اليوم مقلها من حجاجها
لى مرحوما مغفـ وراى
بأفضل ما أعطيت أحدا
منهم من الخير والبركة
والرحمة والرضوان والمغفرة
وبارك لى فيما أرجع اليه
من أهل وعال قبل أو
كثير لاله الا الله الحليم
الكريم لا اله الا الله العلى
العظيم وصل اللهم على محمد
وعلى آل محمد وأصحابه
وأزواجه وسلم تسليما
كثيرا والمجد لله رب العالمين
(اللهم) انقلنى من ذل
المعصية الى عز الطاعة
وأعنى بجلالك عن

• (فعل في حكم دواعى الجماع • ولو جامع فيما دون الفرج) أى من الغنذ ونحوه (قبل الوقوف أو بعده أو بأشرف) أى مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعرى (أو قبل أو لم يشهورة) قيمه لكل (فانزل أو ينزل) أى في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهاذية والكافي والبلدائع وشرح الجمع وغيرها وفي الجماع الصغرى اشترط الانزال في المس لوجوب الدم وصححه قاضيان في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بقبيل الزوج اذا وجدت ما تجدد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يقصد حجه بشئ من الدواعى) أى سدا لا خلافا سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما عطف به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعى وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولولس امرأة شهوة فأمنى بنفسه وكذلك اذ لم ين على
 مافي المبسوط ومنهاج الصلبي ومنية المفتي وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع
 يعني بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه مناف لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته
 مودعها لكان قصد الشهوة) أي بتقيد المرأة (فعليه الفدية والاولا) بان قصد المودعة (فلا) أي
 فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أي هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أي قصد الموداع
 (لا يجب شيء) لان الشرط تحقق الشهوة وعنده عدم قصد يوجب الشبهة والمسئلة في أهبة
 المناكح بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأته فأمنى) أي فأنزل
 (أو تفكر) أي في امر الجماع (أو احتمل فأنزل لاشئ عليه) كما في عامة الكتب وفي الترتاشي
 ولاشئ في الامتناع بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أي سواء
 قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلاشئ عليه) كذا في الفتح وغيره
 وفي البحر الزاخر وخزانة الاكل لو استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل
 والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع جمعة فأنزل فعليه دم ولا يفسد جمعة وان لم ينزل فلاشئ عليه) وكذا
 لو جامع فيمادون الفرج فلم ينزل لا يفسد جمعة عند الأئمة الاربعة (النوع الخامس في الجنائيات
 في أفعال الحج) أي في حقها (كالطواف) أي للزيارة وغيرها (والسعي والخطى والرمي والوقوفين)
 أي بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذي) كان حقه ان يقول كالوقوفين
 والرمي والذبح والخطى والطواف والسعي بحسب وجودها ويرتّب الفصول على اثرها
 * (فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) * أي في شأنه ولا حله (ولو طاف للزيارة جنباً
 أو حائضاً أو نفساء) بضم ففتح أي ذات نفاس وولادة (كاه) أي كل الطواف (أو أكثره) وهو
 أربعة أشواط فعليه بدنة أو يقع معناه به في حق التحلل) أي باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق
 (وبصر عاصياً) أي ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أي
 طوافه ذلك مادام يمكنه (طاهراً) أي من الحدثين (حتماً) أي وجوباً وهو تأكيدي لما سبق استفاد من
 قوله وعليه وقيل استحباباً قال في الهداية والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي
 الجنابة ايحياً (فان أعاده سقطت عنه البدنة) وأما المصيبة فوقوفه على التوبة أو معلقة
 بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أي وقد طافه جنباً ومأعاده (وجب عليه العود
 لاعادته) كما في الهداية والكافي والزيلعي والبدائع للابن قول لتفاحش نقصان مشير الى انه
 لو طاف بمحذور لا يجب عليه العود (ثم ان تجاوز الوقت) أي ميقات الا فاق (يعود باحرام جديد)
 اي عند الاكثرو قيل يعود بذلك الاحرام على مافي الكافي (وان لم يجاوز عادية ذلك الاحرام) أي
 اتناها (فاذا عاد باحرام جديد بان أحرم بعمرة سيء أو طواف العمرة ثم يطوف للزيارة) كما في الفتح
 وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستوي مع طواف العمرة
 في الركنية لحصول اذائه في الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على مافي
 الهداية والكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط بعت الدم أفضل لان الطواف وقع
 معتدا به وفيه نفع للفقراء (ثم ان أعاده في أيام النحر) أي طاهراً (فلاشئ عليه) وهو ظاهر (وان
 أعاده بعد أيام النحر سقطت عنه البدنة) أي اتناها (ولزمه شاة للتأخير) أي عند أبي حنيفة على

حرامك وبفضلك عن
 سواك ونور قلبي وقبيري
 وأعذني من الشر كله
 واجمع لي الخير كله (اللهم)
 أنت أحق من ذكر وأحق
 من عبد وانصر من ابتغى
 وارأف من ملك واجود من
 أعطى واوسع من سئل
 أنت الملك لا شريك لك
 والفرد لا ند لك كل شيء
 هالك الا وجهك ان تطاع
 الا بذاك وان تعصى الا
 بملك تطاع قد شكر وتعصى
 تغفر أقرب شهيد وأدنى
 حفظ حلت دون النفوس
 وأخذت بالنواصي وكتبت
 الا نار ونسخت الا جبال
 القلوب لك مصغية

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكتفي هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبارا عنداده (ولو طاف أقله حنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المصيبة (ولو ترك الطواف كله أو طاف أقله وتركه أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتما) أي وجوبا اتفاقا (ان به وبذلك الاحرام وبطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض أفعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو ~~أكثره~~ (البديل) وهو البدنة لانه ترك ركنا فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بهينه ولا يجزئ عنه البديل (أصلا) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهرا وقد طافه جنبيا) أي أولا (فالاعتبر هو الاول والثاني جبرله) أي لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول معتد به حتى حل به النساء اتفاقا واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبيا أو بعد ثمانية من رمضان ثم أعاده في أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن حقة معا وذهب أبو بكر الرازي إلى ان المعتبر هو الثاني والاول انسخ به وصححه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما اذا أعاده بعد أيام التشرى فيجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبرله لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله أعلم قال الكرماني والاول أقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في إعادة السعي فعلى القول الاول ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشئ عليه من إعادة السعي والدم بتركه اتفاقا (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره محدثا فعليه مشاة) وعليه الاعادة استصحابا أي مادام بمكة (وقيل حقا) أي شاء على ما في بعض نسخ الميسوط من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده لاشئ عليه للتأخير) لان النقصان فيه يسير بحيث لا يجب عليه الدم للتأخير ولا شئ عليه ههنا للتأخير على ما في الهداية والسكاكي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة للاول في الحدث والاول يجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهوا لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت أعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر انتهى وجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلافه حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوبا واستصحابا بتحصيلا لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب أعادته وجوبا بترك الواجب واستصحابا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحد بقضاء تلك الصلاة ولا بهدم اعتدائها في من اعاد الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضيه ان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبق في صريح (ولو

والسر عندك علانية والحلال ما أحلت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والامر ما قضيت والخلق خلقك والعبد عبدك وأنت الله الرؤف الرحيم أسألك بنبورك وجهك الذي أشرف له السموات والأرض وبكل حق هلك ويعق الساتين عليك ان تقبلني في هذه العتبة وان يجبرني من النار بقدرتك يا أرحم الراحمين (اللهم) انشرح لي صدري ويسر لي أمري وأعوذ بك من وسواس الصدر وشنات الامر وقسمة القبر ومنعني بالاسلام والسنة وبارك لي

طاف الاقل محمد نافع عليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا
 لما في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها ونسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوريان
 طاف أقله محمد نافع عليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستيعابي فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حل كلام الوري على ما فيه الاستيعابي بان المراد
 بالصدقة الغير الساقطة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من اجل
 طوافه محمد نافع عليه صدقة فانه لا وجه له أصله والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة
 أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على رابة (أو محمولا) أى على ظهر
 آدمي (أو زحفا) أى بأثناعه (من غير عذر) قيد للحالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله
 (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا به نذر لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك
 الواجب بعد منسقط الدم كانه قدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند
 العجز عنه (أو منكوسا) أى مقبولا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير فاما غير
 عذروفيه أنه لم يتصور عذروفيه مما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يرد دم (وان أعاده
 سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهله بعث شاة) أى اجزأه ان لا يرد ولا يلزم العود بل يبعث شاة
 أو قيمته الذبح عنه في الحرم وبه صدقها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاؤا الوقت)
 أى كما سبق بيانه وأما ما في الحاوي لو طاف منكوسا كره ذلك ولا شيء عليه فغالب لما عليه
 الجمهور ولعله أخذ من التجريد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو ومن الكتاب لان المصنف
 انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على الكتاب فانه شتمل له ما ولان السهو ومن المصنف لا يتحقق
 نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكره الكراهة
 التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من التمهيد لان البطلان ولا وجوب
 البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طاف راكبا أو محمولا أو زحفا به عذر كرض) ومنه
 الانغماء والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد
 والمفلوج (فلا شيء عليه) أى لامن الدم ولا من الصدقة (ولو أخط طواف الزيارة كله أو أكثره
 عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبي حنيفة (ولو أخط أقله فعليه صدقة لكل شوط)

• (فصل) • ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للصدرة طاهرا) أى من الحدين أو من الأكبر فقيهه
 تفصيل (فان طاف للصدرة في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لانه)
 أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكون الاقوى بالاعتبار وهو الاول كما صرح
 (وان طاف للزيارة ثانيا) أى في أيام النحر (فلا شيء عليه) أى لا انتقال الزيارة الى الصدر
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدرة) أى حقيقة أو حكما (بعد أيام النحر فعليه دم ان دم لترك
 الصدر) أى لتحويله الى الزيارة (ودم التأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما قدم
 واحد (وان طاف للصدرة ثانيا سقط عنه دمه) وكذا لو طاف للنفل فانه يتقل البيه ويسقط عنه
 دمه (وان طاف للزيارة محمد نافع عليه صدقة طاهرا) أى من الحدين (فان حصل الصدر في أيام النحر
 انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدرة ثانيا فلا شيء عليه) وكذا لو طاف طواف نفيل (والا) أى

فيه ما (اللهم) ان كان
 رزقى في السماء فأنزله وان
 كان في الارض فأخرجه
 وان كان نائما فقه به وان
 كان قريبا فقهني به وبارك
 لي فيه وأدمه لي وأدم
 نعمك كلها علي تأخر رحم
 الرحمن (اللهم) أعتق
 رقبتى من النار وأوسع لي
 من الرزق الحلال وأصرف
 عني فسقة الانس والجن
 (اللهم) لا تجرمي أرحمي
 ونصبي فانه أرحمني ذلك
 فلا تجرمي أرحم المصاب
 علي مصيبته (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي وان عذبت لي شيء
 من معاصيكم فعذبي
 برحمتك انك أهل ذلك

ان لم يطف ثانياً (فعليه دم لتركه) أى لترك الصدر اذا فاقاه من الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد أيام النحر لا ينقل اليها وعليه دم) أى اتفقا (لطواف الزيارة بعد تمام والافرق في ان الوجه الاول وجب تقبل طواف الصدر الى الزيارة فيجب ترك الصدر دم بالاتفاق وبتأخير الزيارة عندهم آخر وفي اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط البدنة عنه وأما ما في الوجه الثاني لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محدثاً بالاتفاق ولا شيء عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محدثاً والصدور جنباً فعليه دمان) أى في قولهم دم طواف الزيارة محدثاً ودم طواف الصدر جنباً كذا في قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر لكل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) أى لا تنقله الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينظر في الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اتمامه فريضاً ولا ينوب عنه الدم) لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) أى من طوافيهما (ومدة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما في أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

• (فصل • حاض طهرت في آخر أيام النحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سير مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعليه ادم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهمل أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت في وقت تقدر) أى حال كونها فادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره في الصلاة من أن من أهله فرض في آخر وقته يقضيه فقط لا من حاض فيه وانما يصح تنبيهه على قول زفر من انها اذا حاضت في آخر الوقت لم يسقط عنها وقضيتها اذا طهرت وفي الظهيرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقيد يبعد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه فبقي أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت في وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أى مجمل (لا شئ على الحائض) وكذا النفساء (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما في الفتاوى السراجية وغيرها (مقدم اذا حاضت في وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تطهر الا بعد مضى أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما في البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت ونقضت قبل أيام النحر فطهرت بعد مضىها فلا شيء عليها وان حاضت في أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضاً ما يتعلق بهذه المسئلة في باب الاجاروع عن أبي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) اليك ضجبت
الاصوات بلغات محتلمات
يسألونك الحاجات وحاجتي
اليك ان تذكرني عند البلا
اذا نسيتني أهل الدنيا
واسواته والله منك وان
عفوت واسواته والله
منك وان عفرت (اللهم)
لا تجعل له آخر العهد في
(اللهم) زدا حسنا محسنهم
وارجع مسيئتهم الى التوبة
وحط من ورائمهم بالرجعة
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اني أعوذ بك من تحول
عافيتك ونجاة نقمتك
وجميع منطك (اللهم)
يارفع الدرجات ومنزل
البركات

فأبى الجبال ان يقيم معها قال هذا عذر في نقض الاجارة ولولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كددة الحيض وأقل أجبر الجبال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواء أو لا) أى لا بدواء (أو لم ينقطع) أى بالكلمة (فاغتسلت أو لا) أى أو ما اغتسلت (وطاف ثم عاد دمها في أيام عاداتها يصح طوافها ولم يها بدنة وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونقص الطواف (وعليه ان تعدده طاهرة) أى من الحديثين (فان عادته سقط ما وجب) أى من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

* (فصل في الجنابة في طواف الصدر * ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثر فعليه شاة) أى ترك الواجب (ومادام في مكة يؤمر بان يطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله أراد انه مالم يبارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) على مافي الهداية والكاظمي والجمع وصححه صاحب خزائن الاكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية ان في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط مع لالابان طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد نافع عليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محمد نافي رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لان نقصان الحدث أقل فيجب الاقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محمد نافع رواه عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى مافي المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما مالا انه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الخيازي بانه في الدم والله أعلم ثم اذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيئاً اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المقيد يجب لتأخير طواف الصدر عنده والصحيح انه لا يجب به شيئ بل لا يتصور تأخيره اذ ليس له وقت محدد ويجب وجوده فيه وانما تأخيره تركه وفيه الدم والله أعلم

* (فصل في الجنابة في طواف القدوم * ولو طاف لا قدوم) أى كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف فعليه صدقة وتبيل لاشئ عليه مافي مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف التيممة محمد نافع ولا جنباً شيئاً ومثله عن الطحاوي في المحدث (ولو طافه محمد نافع عليه صدقة) على مافي عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيره (ما لكل شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك ما فينقص منه ماشاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شئ عليه لانه ليس بواجب) الا انه تركه ذلك وأساء لتركه السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهراً) من الحديثين (في الجنابة أو الحدث) أى في طوافه الذي طاف جنباً أو محمد نافع (سقط عنه الجزاء) أى من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمي ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعد طواف التيممة لانه

ويا فاطر السموات
والارضين أصلح لي ديني
الذي جعلته عصياً أمري
(اللهم) أصلح لي ديني الذي
فيه أمعاشي (اللهم) أصلح لي
آخرتي التي فيها معادي
واجعل الحياه زياده لي في
كل خير واجعل الموت راحه
لي من كل شر واكنني في
دينك وآخرتي بما كفيته
به أوليائك وخيرتك من
عبادك الصالحين (اللهم)
اني أستودعك ديني ومالي
وقلي وبدني وخواتمي على
ووالدي وأولادي واحداثي
واخواني واخواني وجميع
ما أنعمت به علي وعليهم
وصل

سنة وان أعاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع كحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليان أن كان بمكة أن يعيد الطواف وان كان
رجع إلى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس استهسى يعني لاشئ عليه لأن طهارة
الثوب سنة فمكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف
التطوع يجب عليه اتعانه ولو تركه بعضه لم يجزئه تصريحا وفيه أن يكون الحكم كالحكم
في طواف الصدر فإنه وجب بالشروع ففيه بحث لأن طواف الصدر واجب بأصله فكيف
يقاس عليه ما يجب بشيء وعنه الظاهر أنه نظير صلاة النفل وصومه حيث يجب عليه اتعانه وأنه
لا يلزمه بتركه شيء سوى التوبة عن المعصية

• فصل في الجنابة في طواف العمرة • ولو طاف للعمرة كاه أو أكثر أو أقله ولو شوطا جنبا
أو ماضيا أو نقصا أو بمحذوفاته شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي
في طواف العمرة (بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لأنه لا مدخل في طواف العمرة
للبدنة) أي عدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم عافيه من الدرية بخلاف طواف
الزيارة) أي فإن البدنة ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجمله يصلح لمقابلة (وكذا
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذا التصريح بما علم تأويلها (وان
أعاده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كاه أو أكثره فعليه ان يطوفه حفا) أي وجوبا
وفرضا (ولا يجزئ عنه البذل أصلا) لأنه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم
وسعى معهما) قيد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى
طلع فجر يوم النحر لم يدم طواف العمرة بمحذوفاته وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محذوف (وبسعى بعده) أي
بعد طواف الزيارة (استحبيا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد بهما) أي الرمل والسعي (فلا
شيء عليه في الحدث) أي الأصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي
فعليه دم) أي تركه السعي هذا وقال محمد بن علي عليه إعادة طواف التحية لأنه سنة واعادته أفضل
وفي الملبوط لا يجب عليه ان يعيد طواف العمرة وان أعاد فهو أفضل والدم عليه على كل حال
لأنه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لأنه حصل بعد الوقوف فغيرنا ان المعتد به الأول
لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قولهما ما يعني ان
يسقط عنه الدم بالاعادة لأن رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة بمحذوفات سعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف
ورجع إلى أهله) تركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يعيدها لمرتين نقصان
الطواف في السعي الذي بعده والا فالطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء بتركه إعادة
السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لاشئ عليه) كذا قيل
وصحبه صاحب الهداية وهو محذور من الأئمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه
دم لترك إعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) وذهب إليه كثير من شارحي الجامع الصغير
كقاضيخان والقرطبي والحسامي والقوائد الظاهرية بناء على انفساخ الطواف الأول بالنسي

على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كفك وامنك
وحفظك وحبا طمك
وكفايتك وسيرك ودمك
وجوارك وودائعك بامن
لا تضيع ودائعك ولا يجيب
سائله ولا ينقص ما عنده
(اللهم) اني استغفر لك في
ولهم من كل ذنب جرى به
علمك فينا وفيهم وعائنا
وعليمهم الى آخر عصرنا
وعصرهم ولذوينا وذوهم
كلها أو لها وآخرها أعدها
وخطئها قلبها وكثيرها
سرهما وعلائقهما غيرها
وكبرها ولجميع ما نحن به
مذنبون فصل على محمد وآله

والا كانا فرضين أو الاول فلا يعتد بالثاني ولا القائل به فلهزم كون المعتبر الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما اذا لم بعد الطواف واران ذلك لما لا يجب عليه لأجل السعي شئ لأن باراقة الدم لا ينقطع الطواف الاول ولا ينفسخ وانما يجزئ به نقصانه فيكون منقزرا في موضعه فيكون السعي في عقبه فيعتبر والجواب على ما في الفقه منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من التسخيخ خصوصاً وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضاً من قال بالانفساخ هذا رد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالنفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لاوجب الدم والله أعلم

* فصل * لو طاف فرضاً كالركنين (أو واجبا) كالصدور والنذر (أو نفلاً) كالقدم والتجبة والتطوع (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة) أكثر من قدر الدرهم (كره) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شئ لتركها سوى الاسامة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاول لا يكره فعمل بجحاذ الظاهر انه يكره مطلقاً على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزيهي لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقيل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قد رمى أو ارى عورته طاهراً والباقي نجساً فلا شئ عليه) وفي الرغيفاني اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا هو لوطاف عرباناسواء فان كان من الثوب قد رمى بستر عورته طاهراً والباقي نجساً جاز طوافه ولا شئ عليه وفي النخبة ولوطاف طواف الزيارة في ثوب كره نجس فهذا والذي طاف عرباناسواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليه ما فان خرجا لمهماد انتهى وهذا في العربيان ثابت وأما في الثوب النجس فخالف للجهمور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كراه الدم لأصل له في الرواية هذا ولوطاف مكشوف العورة قد رمى باليجوز الصلاة معه وهو ربع العضو اجزاء وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولوطاف فرضاً) أي بقينا أو ظناً (أو نفلاً) أي سنة أو تطوعاً (على وجه يوجب النقصان) أي كلياً أو جزئياً (فعليه الجزاء) أي دماً أو صدقة (وان أعاد سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشئ بجنسه أولى (ولو رجع الى أهله) أي ولم يعد (فعليه العود) أي في بعض الصور ويجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم فأي أكثر دم) لانه أقيم الأكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي لنفقة الجنابة (الافى طواف العمرة فان كثيره وقيله سواء) أي مستوفى وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

* فصل * ولو ترك ركعتي الطواف أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والافلاية صور تركهما حتى يقال (لا شئ عليه ولا تسقطان عنه) أي بخبر وجهه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه البقيين

واغفر لنا وله - يا خير
العافرين (اللهم) يا عظيم
يا عظيم يا عظيم فانه لا يفر
العظيم الا العظيم (اللهم) من
مدح اليك نفسه فاني لمؤمن
لنفسى آخرت المعاصي
لساني فالي من وسيلة
ولا عمل ولا شفيع سوى
الامل (اللهم) اني أعلم ان
ذنوبي لم تبقى لي عندك ياها
ولا للاعتماد رجوها ولست بك
أكرم الاكرمين (اللهم) ان
لم تكن أهلاً ان أبغ
رحمتك فان رحمتك أهل ان
تبلغني فان رحمتك وسعت
كل شئ وانا شئ (اللهم) ان
ذنوبي وان كانت عظيماً

الأنه يكرهه تأخيرهم من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الصالحات
 * (فصل في الجنابة في السعي * ولوترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي لترك الواجب (وجه
 نام) أي صحيح لكنه ناقص بنحو بالدم خـ لا فالشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع فيعمل
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك مائة
 الخمارين الدم وتنقص الصدقة) أي بتدريما شاء أو مقتدر بنصف صاع (ولوسعي كله أو أكثره
 راكبا أو رجلا بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالموترك أصلا من عذر مثل
 الزنن اذا لم يجد من يحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله راكبا) وكذا المحمولا (بلا عذر
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أي البخاري (ولوسعي قبل الطواف) أي جنبه أو قبل
 الطواف الصحيح (لم يعتد به) أي بذلك السعي فان سعى حينئذ كالمردوم (فان لم يعده فعليه دم)
 أي ان اقام (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد
 العود) أي الى مكة (يعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحقيقه قبل حلقه
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فيأبى أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان
 كان صحيحا قطوف أو لا طواف القدوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم
 أحب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقر اوقات ومحنة الاغناء (ولوترك السعي لعذر كالزمن
 اذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكيمة في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على
 المروتين) قلبي بالعمرة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم صعد من المستحبات (ولو
 أخر السعي عن أيام النحر ولو شهورا) بل ولوسنتين (لا شيء عليه) الا أنه يكرهه (وكذا الحكيمة في
 سعي العمرة) وأما ما ذكره الفارسي من انه اذا أخره حتى مضت أيام النحر لم يدم ان يرجع الى
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مشى أحد اليه (ولوسعي) أي بين الدنيا والمروة (ولم
 يبلغ حد المروة مثلا ولكن يبقى الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة
 مقدارا الثلث) أي وتحقق الثلثان بمقابلته من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده
 (هكذا فعل سبع مرات يجزئه) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي لترك الأقل كذا ذكره الفارسي
 والظاهر ان عليه تركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يهده ان ما تركه دم يكون ترك
 أهله أيضا دم (ولو طاف بجمعه وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجزأه) أي سعيه
 المتأخر لوجه عن الاحرام بالكتابة بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر
 * (فصل) * هذا فصل وصله (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي بميقاتها (فقد تقدم
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فقد ذكرها مرتبة في فصول على حدة
 * (فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة * ولوترك الوقوف بمزدلفة) أي في فجر يوم النحر (بلا
 عذر لم يدم وان تركه بعذر بأن كانت بعلة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
 بنيتها أو مشيها (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحاف الزطام) أي في طريق

وايضا في جنب
 عذرك فانقره الى باغفور
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت
 وأنا أنا العواد الى الذنوب
 وأنت العواد الى المغفرة
 (اللهم) ان كنت لا ترحم
 الا أهل طاعتك فالى من
 تنزع المذنبون (اللهم) انك
 تجد من تعذب غيري وأنا
 لا أجد من يرجئ غيرك
 (اللهم) تجنب عن طاعتك
 عداوتك وجهت الى عصيتك
 فصدافسحانك ما أعظم
 حجتك علي وأكرم عقولك
 عني (اللهم) من أولى
 بالحق سيرتي وقد خلتني
 ضعفا ومن أولى بالكرم
 منك وقد سميت رؤفا

مضى أى فى ضيق أما كتبها (فلا شئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على تاركه (ولو ترك المبيت بها) أى بالزلفة فى ليلتها بأن بات أثار الليل فى غيرها (ليلا شئ) أى عندنا الماصح به أصحابنا فى كتب المذهب انه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذو اختلاف المسائل هل يجب البيوتة بزلفة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولا شئ عليه فى تركها مع كونهما واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوبها انما هو تبعية لوجوب أداء العشاءين فيها والصلاة لاتعلق لها بالنفس فكذلك ما يتعلق بها (ولو فاته الوقوف) أى بزلفة (باحصار) أى بغيره فى عرفة مثلا (فهليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع من جانب الخلق فله تأخير فى اسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب البدائع فيمن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلى سبيله ان عليه ما لترك الوقوف بزلفة ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذرا أعظم من الاحصار وأوجب بأن الاحصار بعد ولا يمرض بكيدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار به وليس بعد دراسة سقوط الدم لانها كراه وهو ليس بعد لانه من جهة العبارة لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محظور الاحرام الطيب واللبس فانه لا يتخير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه غير ماوجب عليه

*(فصل فى الذبح والحلق * لو ذبح شيأ من الدماء الواجبة) أى كدم الاقتران والتمتع والنذر (فى الحج والعمرة) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المحدودة المعلومة من كل ناحية بالعلم (لو بسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه بين أصحابنا وما اذا ذبح الهدى المتطوق به والانسجة فى غير الحرم فلا شئ عليه وهذا ما يتعلق بكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فبينه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المنفرد (الذبح عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الحلق والذبح والرمي واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق المنفرد سنة اتفاقا (ولو حاق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل لمنى وغيرها مع كونه سنة فى منى (أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الامام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان مفردا أو غيره) أى قارنا أو منفردا

*(فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج * ولو حلق المنفرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل الرمي أو القارن أو المتمتع) أى أو حلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الرمي فعليه دم) أى واحد فى المسئلة الاولى ودما فى حنيفة فى المسائل الباقية دم للقارن والتمتع ودم للحلق قبل الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقارن أو المتمتع والحاصل ان المصنف اعتمد كذا الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر والمتفق عليه دم شكر والتعظيم ان وجوب دم الجبر بمجموع التقديم والتأخير على ما حققه ابن الهمام وقيل عليه دمان الجبر فى بعض الصور وفى الكافي قال بعضهم دم القارن واجب اجماعا ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجنابة على الاحرام لان الحلق لا يحل الا بعد الذبح ويجب دم آخر عند أبي حنيفة بتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بانعقد منك
وعليك سابق وقضاؤك محبط
أعطتك باذنك ولا المنة
وعصيتك بعلمك ولا الحجة
على قبوله برحمتك على
وانقطع حجتي وفقرى اليك
وغنائك عنى الاعتدوت عنى
يا أرحم الراحمين (اللهم)
ان كنت خصمت برحمتك
أقواما أطاعوك فبأمرهم
به وعملوا لك فيما خلقتهم له
فانهم لم يبلغوا ذلك الا بان
ولم يوفقه لم ذلك الا أن
كانت رحمتك اياهم قبل
طاعتهم اياك يا خيرين دعاه
داع وافضل من رجاء راح

فأغفلته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو ظاف) أي المقر وغيره
(قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

• (فصل في الجناية في رمي الجمرات) • ولوترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كاه) أي سبع حصيات
في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كأنه ربع حصيات فافوقها في يوم
النحر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو آخره إلى يوم آخر فعليه دم) أي تركه أو تأخير (وإن
آخره إلى الليل) أي الآتي (فلاشئ عليه) أي اتقاها إلا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي
في الليل وعليه دم والمشمور عنه خلافه وإن لم يرمم حتى أصبح رماها من الغد وعليه دم عند أبي
حنيفة للتأخير لا عندهما وما وإن لم يرمم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس
من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفق إن تركه الرمي والحاصل
أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب
القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها أو ما إذا أخرج وقتها فوجب
دم أيضا عندهما ما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل
أو أخره كحصاة أو حصتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر حصيات فإدونها فيما بعده) أي بعد
اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ ثلاث مائة قصص منه) كجاء تمرارا (ولوترك
رمي الأيام كلها فعليه دم واحد

• (فصل في ترك الواجبات بعذر لاشئ عليه على ما في البدائع)
وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمها متخصصهم عدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير
الزيارة لامرأة مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها
(الأنبياء ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بزدلته) كما صرح به
في الهداية والسكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية
وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للعائض والنفساء) قبله - ثلثين كما صرح به الطحاوي
وأبو الليث وصاحب الهداية والسكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسبي)
كما صرح به في الجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السبي) كما نص عليه صاحب البدائع
بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعله في رأسه) إذا عذرهما الحلق أو التقصير على ما صرح به
في البحر الزاخر وهذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر
وبغير عذر رأى قياسا على ارتكاب المحظورات وأجأوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص
وغيره لا يقياس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف
بزدلته والركوب في الطواف انتهى وفيه إن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتقبله بطواف
الصدر ليكون الكلام فيه لا يستلزم من غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)
قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرم أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيدين ~~الصيد~~ بآثر ثم الصيد مصدر بمعنى
الاصطياد وقد يرد به الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني
بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقواته أو جناحه عن أخذه (المنوحش من الناس في أصل

(اللهم) بحجزة الاسلام
وبذمة نبيك محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام
أوتسل اليك فاغفر لي جميع
ذنوبي وأصرفني عن موقفي
هذا متفضي الخواص وهب
لي ما سألت وحقق رجائي
فما غنيت (اللهم) دعوتك
بالدعاء الذي علمته فلا تحرمني
الرجاء الذي عرفته (اللهم)
ما أنت صانع العيشة بعد
مقر لك بذنبه خاشع لك بذله
مستكين لك بحجرتي
متضرع اليك بعله نائب
اليك من اقتراه مستغفر
لأن من ظلمه مبتهل اليك

الخلفة) أى قلاعة بالامر العارض عن الوحشة والاذن (فالطبي والقبيل والحمام) يعنى ونحوهما من الهائم والطيور (المستأنسات صيد والبعير والبقرة والشاة) أى ونحوهما من الخيل (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من الطبي والشاة ان كانت الام طبيافه صيد والافلا كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (ومجرى وهو ما يكون تولده فى البحر) أى سواء يعيش فى البحر أو يعيش فيهما أيضا وبني احتمال ما يكون تولده فى البر ولم يعيش الا فى البحر وكذا عكسه (فالعبدة بالتولد) لانه الاصل (لابلعاش) أى مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعول عليه على ما ذكر فى الكفاى والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلفة وفى بعضها مستأنسة كالجوامس فانه فى بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم الجرى حلال اصطاده للجلال والحرم بجميع أنواعه) أى من الهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والصفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التمساح (وكب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطادها لان تولدها فى البر) كذا ذكر فى البدائع والمجيب بطريق العموم وبعضهم قد عابوا كل منه وفى منسك الكرماتى ونزاهة الاكل ان الذى يرخص من البحر للمحرم هو السمك خاصة وكذا هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا لعدم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الظهور ماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرف حوايا بان ما وجد فى بحر أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالأكل حرام) أى اتفاقا (اصطاده كله) أى جميع أصنافه (كالطبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أى وان تألفا (والانزب والحمام المصونة) وكذا سائر الطيور المصونة على الاصح فى الفتح فى الطيور المصونة روايتان والخمارة فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصونة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذكور فى البدائع وغيره ان الروايتين فى جزائهما فى رواية بعض قبيها مصونة وفى أخرى غير مصونة وهما جعل الروايتين فى صيدهما قلت يحتمل وجود الروايتين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الحمام (والبط والاوز) فى القاموس البط واحد البط لا وز وهو بكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما ما نوع مغايرة فى الوصف (والجراد والنعام) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحمى ولا تطير شبيهة بالنفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالقمل والاسد والنمر والفهد والضبع والغضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبيد تابا لاذى غالبا فلا يحرم أن يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والنمر والفهد وان لم يكن مبيد تابا لاذى غالبا فلا أن يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذ اقتله وهو قول

فى العفر عنه طالب اليك
فى نجاح حوائجه راج
لأننى موقنه مع كثرة ذنوبه
فما لم أكل حتى وولى كل
مؤمن ومؤمنة من أحسن
فبرجتك يفوز ومن أساء
فخطئتمه يهلك (اللهم) انك
دعوت الى حج يذكروعدت
منفعة على شهود مناسكك
وقد جئتكم اللهم منفعة
ما شئتم به ان تتوب على
وان تؤتيني فى الدنيا حسنة
وفى الآخرة حسنة وتوفى
عذاب النار (اللهم)
لا تمنعنى فى الدنيا عطاء يعبدنى
من رجعت فى الآخرة

الاول قال شمس الأئمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله بكفر آخرى ولو لم يكفر
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما انتقصه الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيد ولم
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما انتقصه الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع ولو لم
عليه للجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم
في مختصره الامانة انتقصه الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تدخل الجذابتين وما آله الى جنابة واحدة كما
حققه ابن الهمام تبعاً لما في البدائع فهو الموقول فقد برز تأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وفي أثره
أو انتقصه) لم ينبت ضمن ما انتقصه ولو جرحه (أو قطعه) أي لبيته (فعليه قيمتهما)
أي قيمة الصوف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد افعليه ما انتقصه الحلب
كما لو انلف جزأ من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيدا
فعليه ما انتقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما لا اثر به بنفسه بخلاف ما اذا أطمعه الفقراء
(ولو ضربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضربه فانتقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات
فعليه أكثر القيمة من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه مجرماً مرة ثم أضاف اليها)
أي الى عثرته (حجة جرحه) أي كذلك (فانتقصها) أي من الجرحتين (فعليه لاه مرة قيمة صحيحاً
وللمحبة قيمة مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (فمكوكاً) أي
للغير (فعليه قيمة للفقراء) أي كفارة (وقيته لمالكه) أي غرامة

• (فصل ولو نفر صيداً) بتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافراً عن مكانه (فعثر) بتثنية
المثناة أي زانٍ وسقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من
أسد ونحوه (أو أنصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (يشجر أو يحرق فوراً) أي في ساعة نفرة ومات
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهدته) أي ضمنانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى
عادته في السكون أي سيكون القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)
بتخفيف الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير ضمه) أي اختياره (وتنفيه) عطف
تفسيره (فان كسرت رجله) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه
بخلاف ما لو أفرغه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد وجعله نافراً (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً
آخر ضمنه) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه
وأنفذه) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتله ما عليه جزاً وهو ما وكذا الواضرب السهم
في الصيد فوق) أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأثلهما) أي أهلك الملائكة (ضمنه) أي
لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورانها
(أو فادها) أي من قد امها (فتباد صيد بوقشها) بسكون القاف وتحرك أي حسمها وحركتها
(أو عضها) أي بسننها (أو ذبحها) أي بغير يدها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها ما صار سبباً
لا تلافها (ضمنه) أي جزاءه (ولو انفلت) أي الدابة التي هو راكبها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) ان لكل وفد جائزة
ولكل زائر كرامة ولكل
سائل عطية ولكل راج نواب
ولكل ملتس لما عندك
جزاء ولكل مسترحم عندك
رحمة ولكل راغب اليك
زائفة ولكل متوسل اليك
عفو ولكل ضيف قري
ونحن أضفائك جاعل
قراننا منك الخسة مولاي
وقد وفدنا الى بيتك الحرام
ووقفنا بهذه المشاعر العظام
وشاهدنا هذه المشاهد
الكرام رجا ما عندك فلا
تخيب رجا عنا الهنا نابت
النعيم حتى اطمانت الانفس
بتتابع نعمتك

اختياره في جريها وسيرها) فأثقلت صيد الميضي

* (فصل في صيد ميضي عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو لا القدر كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة ولو حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محليين) أي غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليه جزء واحد ولو كان أحدهم محرما والباقي) أي الباقيون (محليين بقسم الجزء) أي الكامل (على عدددهم) أي على عدد رؤسهم (كان لم يكن فهم محرم وعلى الحرم) أي بانفراده (جزء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والآخر حلالا) أي وقتلا صيدا الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزء كامل) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزء) أي نصف قيمته صححها (ولو كان شراب الحلال أو الحرم من لا يجب عليه الجزء) أي لكونه غير مكاف بالفروع (كأنه في الجنون والكافر فعلى الحرم جزء كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت على العدد) أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتله الصيد (فارين) أي جامعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أي منهم (جزآن) أي جزءا لأحرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي بدفعة واحدة (في الحرم فعلى القارن جزآن وعلى المفرد جزء واحد وعلى الحلال ثلث الجزء) أي ثلث القيمة صححها (ولو ضرب به كل واحد ضربته) أي والمسئلة بهاها (ووقعت) أي الضربات (معها) أي بدفعة واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربته صححها وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا بها فان بدأ الحلال) أي ابتدأ بضربه (وفي المفرد وثلث القارن فثلاث من كل) أي من أجل ضرب كل ما ذكر (ضمن الحلال نقصان جنايته صححها وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجملة حالية والمسئلة كذا مذكورة وفي الكافي وغيره وفي خزائنه الاكمل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات المسابقات قال في المحيط ذكر الجصاص ان هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فان ما في الخزائنه قابله للتأويل قال والصحيح ان يضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الاخيرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المفرد ما نقصه جرحه بجرحه بالجرح الاول وقيمته) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي خزائنه الاكمل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كالا يخفى قاله صواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل انه يضمن منقوصا بالجرح الاول والثاني وهذا سهو من الكاتب لان الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله اذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن ما نقصه جرحه وهو بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ومنسك الفارسي وفي المحيط وعلى القارن جزآن وبه الجراحات الاوليان وفي خزائنه الاكمل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجراحات الاولان وعليه قيمتان وبه الجراحات

وأظهرت العبر حتى نطقت
الصوامت بجحمتك وظاهرت
المنن حتى اعترف أولياؤك
بالتقصير عن حقك وأظهرت
الآيات حتى أفصحت
السموات والارضون بأدلتك
وقهرت بقدرتك حتى
خضع كل شيء اهزلك وعنت
الوجوه لعظمتك (اللهم)
ما أحببته من خير فحببه
اليها وما كرهت من شر
فكرهه اليها وجنتها ولا
تنزع الايمان بعد اذ أعطيتنا
يا مولاي اذا أساء عبادك
حلت وأمهلت واذا أحسنوا
تفضلت وقبلت

الاولان انتهى والانظر هنا في الكافي والقاسي وبه الجراحات الثلاث والاربع جزاء الجرح الثالث مكررا كمالا يعني (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي وجبة اهلاك الصبي بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجليه أو نفا عينيه) أي أعماهوا والمسئلة بمجالها (ضمن الحلال قيمته صحيفا والمفرد قيمته مجر وصابا الجرح الاول والقارن قيمته مجر وصابا الجرحين الاولين) أي وضعي القارن قيمتين وبه الجناتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابلسي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى تطع بدوها والثانية في العين يمكن ان يستهلاكا من غير الخنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بكالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فجرحه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منها) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح ومباقي من قيمته فعليه مانصفان ولو كان محرمين) أي والمثله بمجالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمثله بمجالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغيرا صيد بهد الجرح * ولو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جرح من أجزائه ذاته والاولى في بدنه (كأن يجلاء بياض العين ونحوه أو سوره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمس عشرة) أي درهما (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه مانقصه الجراحة وقيمته يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعره أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان القص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي ثلاثا يكرر عليه انهما (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فمكة ثم مات وقد زادت قيمته) أي سعره أو بدنه (غرم الزيادة ولو جرح محرما صيد الحرم ثم حل ثم زادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

(فصل في حكم البيض * ولو كسر بيضا نعاما أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأما قد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح واتى بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعاما وجب عليه الجزاء لان اقشرها قيمة وان كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقة (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس البيضة (وتركها تحترق ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

واذا عصوا سترت واذا
أذنبوا غفرت واذا دعونا
أجبت واذا نادينا سمعت
واذا أقبلنا البسك قربت
واذا بعدنا غفرت ودعوت
(اللهم) انك قلت في كتابك
المبين لمحمد خاتم النبيين عليه
أفضل صلاة المصلين قل
للذين كفروا ان يغفروا
يفقر لهم ما قد سلف
فارضاك عنهم الاقرار
بكلمة التوحيد محبتين
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة مخلصين فاغفر لنا
بهذه الشهادة سواك
الاجرام ولا تجعل حظنا
منك أنقص من حظ من
دخل في الاسلام

(منها فرخ وطارة لاشئ عليه ولو نفر صيد اعن بيضه ففسد ضمن)

* (فصل في أخذ الصيد وارساله) * أى فى بيان حكمه وما علم ان الصيد يصير آمناً بثلاثة أشياء
 باحرام الصائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أى فى الحل
 (وهو محرم) أو حلال فى الحرم (لم يملكه ووجب عليه ارساله) ثم الأخذ لا يتخلو من وجهين إما
 ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلما أخذ وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقاً كما قال
 (سواء كان فى يده أو فى قفصه معه أو فى بيته ولولم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء
 ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شئ على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم
 آخر (فعل) كل واحد منهم بما جازاً كامل ولا آخر أن يرجع عما ضمن عن القاتل) أى عند
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه)
 على ما صرح به فى المتن (ولو كان القاتل صيباً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الأخذ الجزاء ويرجع
 بقيته على القاتل ولا جزاء على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بهيمة فى يده
 فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب الهيمة أو رآه أو ساقته أو فأندها
 والمثلية مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع
 فى يده (أو غيره من يده ثم وجدته فى يد انسان بعد ما حل) أى من أحراره (فليس له أن ينزعه) أى
 يأخذه (عن هو فى يده) لكونه كان فى ملكه أولاً وقد خرج بالارسال عن كونه ملكاً بخلاف
 المسئلة الآتية) وهى ما لو أخذ حلال حيث يجوز له ذلك كما سبأ (ولو أخذ صيداً فى الحل
 وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً استقر احدث لم يخرج بالأحرار عن ملكه (ثم ان كان
 الصيد فى يده لزمه ارساله على وجهه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقائه فى ملكه (بأن يخلصه) أى
 يرسله (فى بيته) أى مغلقاً عليه فان الاستدامة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم
 يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى بيته) وكذا اذا كان فى قفصه حال أحراره
 لا فى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله لقاتل) أى على الصحيح وقيل لو كان القفص
 فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيداً وهو محرم فملكه بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر
 أما اذا أخذه قبل الأحرار ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال
 الكرماني عندنا ان أحرم وهو عاك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال
 فعليه الجزاء لانه لما أحرم وهو فى يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعدياً فيه فيضمن
 كما لو اصطاده فى حالة الأحرار (وان أرسله نسان من يده ضمن المرسل قيمته له) أى عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجدته بعد ما حل) أى خرج من الأحرار (فى يده احدثه أن
 ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم
 فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الاخذ على القاتل ولو اشتري) أى
 المحرم (صيد الزم ارساله) أى فى الصعراء ونحوه مما يكتنه الامتناع به (ولو أرسله فى جوف
 البلد لا يبرأ) أى لا يتخلص من الصبيان لانه لا يصير به تمتعاً متراً يافى لم يعتبر ولذا قال (ولو أخذ
 احديكراً) أى له وغيره اشبهه فى ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله فى الحل فقتله رجل
 فعلى الأخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله فى الحل ولم يقتله رجل آخر (فلا يبرأ) ايضاً من

(اللهم) انك احدث التقرب
 اليك بعتى ما مملكت
 أعيننا ونحن عبيدك وأنت
 أولى بالفضل فأعتقنا وانك
 أمرتنا ان نصدق على
 فقرائنا ونحن فقراؤك
 وأنت أحق بالطول فتصدق
 علينا وأمرتنا بالعفو وعن
 ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت
 أحق بالكرم فأعف عنا
 بأحق من سئل وأحق من
 أعطى اليك قدمت وبالك
 رجوت بامن لا تبرمه
 المسائل ولا تنقطع دونه
 الحوائج وبأولى كل نعمة
 ونتمنى كل رغبة أسألك
 فى هذا الجمع جوامع الخير
 وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا أخذ محرم صيدا أخبسه حتى مات فعليه جزاءه وان لم يقتل

* (فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) * أى من الرسالة والاعانة والامر واعارة الآلة ثم في الامرار ان الاشارة والدلالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على الحرم (مطلقا) أى في الحبل والحرم وعلى الحبل في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الأأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرايط) أى ست (فلا قول ان يحصل بها القتل) أى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل) الثانى ان يبقى الدال محروما الى ان يقتله الآخر فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن بأثم (أى بدلالته السابقة لانها كانت حثيثا من المعصية) (الثالث ان لا ينفلت الصيد) أى لا يخلص منه بعد دلالة (فلو انفلت) أى اولا (ثم اخذه) أى ثانيا من غير دلالة (لا شئ على الدال) أى لبطان دلالة باقتلته لكن بأثم بذلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا وأشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالة يكونها تحصيل الحاصل كالدلالة حيث لا تأخرها (لأنه يكره له ذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالة على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) أى الدال المدلول (في دلالاته حتى لو كذبه ولو بيمينه) أى الصديق حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثانى فلو لم يصدق الاو ولم يكذب به بان أخبته فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقتهما (كإعلى القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وتطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ما هو الظاهر (السادس أن يكون الدال محروما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالاتهما (فلا شئ عليه الاأنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا - لاين في صيد الحرم فلا شئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في صورتين وقال زفر وهو رواه عن أبى يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الهارونى اذا دل الحلال محروما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شئ عليه عندهما انتهى وفي الغاية عن الخزانة لودل حلالا حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكذب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافا لزو (ولا يشترط كون المدلول محروما) أى في ضمان الدال المحرم (فلو دل محرم حلالا في الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محروما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الشر وسألك
الجنة برحمتك والنجاة من
النار بفضلك (اللهم) انك
خلقتنى سويا وربيتنى
حبيبا وجعلتنى غنيا مكنيا
وقد قلت فى كتابك الحكيم
الذى أنزلته على نبيك
الكريم محمد صلى الله عليه
وسلم مبشرا به عبادك
وقولك الحق يا عباد الذين
أسرفوا على أنفسهم
لا تقنطوا من رحمة الله ان
الله يغفر الذنوب جميعا انه
هو الغفور الرحيم وقلت
وقولك الحق واذا سألك
عبادى عني فاني قريب
أجيب دعوة الداع اذا
دعان فليس تجيبوا لى

فعل كل واحد منهما اجزاء كامل في صيد الحرم وفي صيد الحل الجزاء على الدال المحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرم محرما بقتل صيد فأمر المأمور ثلثا أي محرما آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على الثالث أيضا ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثلثا فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرما بقتل صيد فأمر المأمور ومحرما آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي البحر الزاخر وقبل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفتح فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يمتثل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لو دل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بقتل فانه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرم محرما إلى محرم به على صيد بان قال له ان فلانا يقول لك في وضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطاعا على ماهو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرم خاف هذا الحائط صيد فاذا اخذه صيدود كثيرة فقتله فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي من الصيود (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا اعتده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيود أيضا (لا يضمن الدال الا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذ أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال ان الدال (براهما) أي الصيدين جميعا (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا اذا كان يرى أحدهما بالاولى (وان كان) الدال (لأبراهمه فعليه جزاء أن) ان المطلقه تصرف الى الشكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محرم (صيد في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطيع الوصول اليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه وعلى طريق يوصل اليه (فذهب اليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضا (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) فهو ميم بعد تخصيص (أو نشاباً) بضم فتشديد أي سهماً لتخصيص بدونه ميم والحاصل انه اذا استعار محرم أو حلال آلة يستعين بها (من محرم ليذبح به الصيد فذبح به) أي فاعاره فذبح به (فان كان) أي المستعير (لا يجذسواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعبر الجزاء وان كان يجذسها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره له ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطابقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعار محرم من محرم سكيناً ليذبح به صيداً فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو ان كان المستعير يتوصل الى قتل الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل اليه الا بذلك السكين يضمن المعبر كما صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والاصح عندى انه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر في المشايخ ونظير هذا ما قالوا لو أن محرم رأى صيداً وله قوس أو سلاح يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فذله محرم على سكينه أو على قوسه فآخذ فقتله به ان كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فان لم يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرم رأى صيداً لا يقدر عليه الا ان يرميه بشيء فذله محرم على قوس ونشاب أو دفع اليه ذلك فعلى كل واحد منهما اجزاء كامل وفي منسك ابن النجاشي ومغير السكين اذا لم يجد ما يذبح به سواه اضحى بخلاف معبر القوس فانه يضمن مطلقاً لانه لا يرى بغيره

وليؤمنوا به لعلهم يرشدون
وقلت وقولك الحق ومن
يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم
يستغفر الله يجده الله غفورا
رحيماً وقلت وقولك الحق
أمن يجيب المضطر إذا دعاه
ويكشف السوء (اللهم) لا
أجدهم سوءاً من يجيب
دعوة المضطر ويكشف ما
به من سوء (اللهم) قد
رمتني من صبابي وهديتني
من عمالي وأنقذتني من
جهلي أسألك ان تتم نوري
وتيسر أمالي في عاجل
ديني ودينى وآخرى
ومعادي (اللهم) انك
هيئت قلمي القامى على
الشخص ووصل الى حرمك
وقويت أركانى

والله أعلم (ولو أمر أول حلال في الحل محرر ما على صيد فعله الاستغفار) أي التوبة بشرطها
المعتبر من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء ما إذا أمان محرر
محرر ما أو حلال على صيد من

• (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب * لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد (بيع المحرم صيدا
في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو قبضه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شرأ وهما من
محرم ولا حلال) وهذا لما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وبلفظ البطالان وبعضهم بلفظ
الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع
أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيًا أو ميتًا) وفي الأحكام أو الحرم ولوهذا (الصيد) أي
ما تبعد البيع (في يده المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محرمين أو حلالين في الحرم) قيد
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل ففي الحرم منهما) كان حقه أن يقول
وإن كان أحدهما حلالا ففي الحرم فقط (وبعض المشتري للبايع أيضا) لفساد البيع (ولو
وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أي حاقلة تعالى (وضم إن أصاحبه) أي
لفساد الهبة (ولو أكله فله جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أي إذا كان محرر ما بخلاف
ما إذا كان حلالا واطلاق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البايع وقيد به صاحب البدائع بما
أذم لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع
باطل وكذا لو أدخل صيدا في الحل المحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد فباعه
(جاز) أي يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعند من بعدهم باطل
(ولو وكل حلال حلالا) أي يبيع صيدا وشرائه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض
المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما باطل (ولو باع صيدا
له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البايع نفسه (في الحرم جاز) أي يبيعه مع
انعدامه فيه (ولكن يسلم به الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافا
لمحمد على ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد
(ولو تبايعا) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أي كلاهما (أو أحدهما) فوجد المشتري به
عبارة راجع بالنقصان وليس له الرد لأن الرد والاقالة يبيع ثمان وذات مئة في حقهما (ولو باع
حلالان صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد
فباعه رد البيع إن كان قائما ووجب قيمته إن كان هالكًا وسواء باعه في الحرم أو بعده ما أخرجه
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرجه طلبية
من الحرم وباعه جاز لأنها مملوكة ووجوب الإرسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي
بفساد بيعه في الحرم بقوازه مخصوص بخارجه لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي
شرح الكنز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعده ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه
صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البزازي والمنصورة
إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لزيادة عمق بينك
الحرام وبلغتني لاشبه
مواقيت حرمك وأسفك
أقدار بسنة خاللك واقفك
على امتثال أمروك
واتباع آثار خيرتك وسلوك
رسلك وأصفياك صلى الله
عليهم وسلم أجمعين (سبدي)
وقد مننت على بامتثال
أمرك وتأدية فرضك عالم
أقف عليه الأتوفيقك
وعونك (اللهم) انتهي
بعقل واجعل ما أصبر إليه
انتم علي ما انقطع عني
(اللهم) أحسن الظن
فيك فأحسن في الثواب
(اللهم) اعطني من الدنيا
ما تقبني به فتنتها

أى رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أى بيعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم الغاصب والصيد فى يده) جله حاله (لزمه إرساله وضمائه) أى ضمان فقته (صاحبه) أى للمقصوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أى ولم يرسل (يرى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء واسباء ولو أحرم المقصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما ما جزاء الا ان عطف) أى هلك وضاع وقبل وصوله الى يده وان أخرجه أحد الى الحرم لم يحل ولو اصابه صاحبه) أى المقصوب منه (وهو حلال وأدخله الحرم بضمن الغاصب) أى على قول أى حنيفة لانه لم يرد الى مالكه خلافا له ما نعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه المحرم من الصيد على ما فى البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية فان قبضه بعد الشراء دخل فى ضمانه فان هلك فى يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة لمالكه فان رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء الا بإرساله كما فى الصبر الزاخر والله أعلم

* (فصل فى صيد الحرم صيد الحرم) أى حريم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال الا ما ساءت فيه الشارع) أى بقوله خمس فواسق بقعة فى الحل والحرم الحبة والغراب لا يبيع والثأرة والكلب العقور والحدأة وراه مسلم والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها وراه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلهن حلال فى الحرم الحبة والعقرب والحدأة والثأرة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أى لاجل احرامه كالأقرب قتل خارجة (وليس عليه لاجل الحرم شئ للتدخل) أى لتدخل جزاء الحرم فى جزاء الاحرام وجعلها ما واحد (ولو قتل حلال فعليه الجزاء) أى جزاء الحرم (ولو انفق أى شخص صيدا) أى فى الحرم (مما لو كان معلما) كالبازى والطوطى والقرود ونحوها (فعليه قيمة لمساكنه معلما ولا لاجل الحرم قيمة غير معلما) أى لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفى حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أى فعليه إرساله وان ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل أى كل منهما (بازيا) أى فى الحرم (فأرسله) أى فسيده (فقتل جام الحرم) أى مثلا (فلا شئ عليه) أى لم يجر وجهه عن تصرفه وعدم انتساب فعله اليه (ولو أرسله لا يقتل) أى لا يقتل الحمام ونحوه (فعليه الجزاء) لانه يطلق عليه انه صيد بالصيد (ولو قتل صيدا بعض قوائمه فى الحل وبعضها فى الحرم فعليه الجزاء) أى من غير نظر الى الأقل والأكثر من القوائمه فى الحل والحرم (ولو كان قائما فى الحل) أى يجمع قوائمه (فأرسله فى الحرم فلا شئ عليه) لان مدار القيام على القوائمه فى الصيد قائم يعتبر قوائمه كما فى النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا فى الحل وجزء منه) أى أى جزء كان (فى الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني اذا كان مضطجعا فى الحل ورأسه فى الحرم بضمن قيمته لان العبرة لرأسه انتهى وهو موهوم ان الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شئ ملقى وقد اجتمع فيه الحل والحرمه فيخرج جانب الحرمه احتياطا فى البدائع انما يعتبر القوائمه فى الصيد اذا سكن قائما عليها وجميعه ان كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال فى الغاية يقتضى ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه فى الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك فى المبووط اذا كان جزء منه فى الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أى الصيد (على أغصان متبدلية الى الحرم وأصل الشجر

وتنبت فى بهاء عن أهلها
وتجعله بالأغالي ما هو خير
لأنه لا حول ولا قوة الا
بك (اللهم) رب الملائكة
المقربين ورب الانبياء
والمسلمين ورب الحاجين
الأتين من كل فج عميق
ادخلنا برحمتك فى عبادك
الصالحين واجعل لنا أوثر
الخط والنصيب فى هذا
اليوم يا أكرم الأكرمين
ولا تجعلنى أشقى من حضر
يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعل خير عرى آخره
وخير على خواتمه وخير
أماي يوم اقضائك (اللهم)
تبتنى بأمرك وأيدنى
بنصرك وارزقنى

في الحل ضمن) اذا المعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج ظبية)
 الظاهر أن يقيده بكونه أحاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة
 الجميع) وهل يشترط لضمان الولد تكفيمه من الرد إلى الحرم فقبه تخريجاً من كوران في المحيط
 فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم ضمن لعدم
 المنع وإن هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه
 لا يشترط فيضمن مطلقاً لا ثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظبية
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا امتن ولو ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحل) أي بعد
 إخراجهم من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كره أكله) أي والانتفاع به تنزهاً
 كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بتمته في الجزاء عجز) أي كان له ذلك قال في البدائع
 لأن الكراهة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي فاضحيان (وقيل البيع
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء أن كان حال
 القدرة على إعادة أمه بالرد إلى ما نهى الأبيع كفارة ولا يلحق به هذه التعرض لها وإن كان حال العجز
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن
 يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت ربه الجزاء لأنه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا
 الذي أدين الله به ويكره اصطفاً بعد الجزاء بعد الهرب انتهى لمختصاً (ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا انتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وإن أخرجه
 أحد من الحرم لم يحل) وأما إن دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان مملوكاً أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلالاً أو محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حياً
 الاوجب ارساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يرخص به أهل مكة من الحل واليعاقب وهو
 كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للعنفى أكله لما قالوا
 انه لو ذبح شاهة وترك النسمة عمداً انه ميتة لا يحل للعنفى تناوله فكذا هذا (ولو روى حلالاً من
 الحرم صيد الحل ضمن) خلافاً لفر (وكذا) أي ضمن (لوروى من الحل إلى صيد في الحرم ولوروى
 صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحارثي قال محمد وهو قول
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يبرئ كل أيضاً وهذه المسئلة مستثناة
 من أصل أبي حنيفة لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل
 الا في هذه المسئلة احتياطاً وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمستقط فخرج
 جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى
 هذا ارسال الكلب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله فيما يكره استحصاناً (ولو كان
 الرمي في الحل والصيد في الحل إلا أن بينهما ما قطعه من الحرم) أي فاصله (فريقاً السهم لاشئ
 عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والاصابة حصلا في الحل ومروا بالسهم في الحرم اذا لم
 يصب الصيد لا يكون اصطفاً في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازي في الحل)
 أي لقصده الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيداً) أي من صيد

فذلك ونجني من عذابك
 (اللهم) ان ذنوبي لا تضرك
 وان عدم رحمتك اياي
 لا تنفعك (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي جميعاً وهب لي حقتك
 وأرض عني خلقك وأسكني
 الجنة وأعذني من النار
 واجعلني من الفائزين
 برحمتك انك تسمع الدعاء
 (اللهم) اني أدعوك في
 مواقف الانبياء ورسائل
 السعداء ومشاهد
 الشهداء دعاء من أتاك
 لرحمتك راجياً وعن وطنه
 قائماً ونسباً كك مودياً
 ولقراءتك قاضياً وليكاتبك
 تالماً وليك داعياً ولتقبله
 شاكياً ولتنسبه خاشعاً ولتحفظه
 محطياً ولرهقه

الحرم (لاشئ عليه) قال ابن الهمام لو أرسله الى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز الى الحرم فقتل صيدا لاشئ عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلاشئ عليه قال ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد ولو أرسل كتابا على ذئب في الحرم أو نصب له أي الذئب (شبكة فأصاب الكتاب صيدا أو وقع في الشبكة فصيد فجزاء عليه) لأن قصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرساله الكتاب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (للاصيد فعليه الجزاء) أي إذا صادت صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو غرير أو لاما فوقع فيه صيدا لاشئ عليه) أي على كل من الناصب والحافر (ولو أخذ حلال صيدا لم يدر فوقعه في الحل حلال آخر ثم دفعه الثاني الى آخر) أن ولم يجر (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاونوا على قتل واحد حتى من يقتص جميعهم لكن يشترط لكل هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما للجزء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيدا الحرم فقتله في يد حلال آخر فعلى كل واحد منهما - مخرج - كامل ولا أخذ أن يرجع على القاتل بالضمان ولو أمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات (أي غابت الصيد في يده ومات الفرخ في محله ضمن الفرخ لا الام ولو أغلق) أي محرم (بابه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج الى منى) أي مثلا (غابت الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذات عطش يعني عطشا (فعليه الجزاء) لأنه تسبب في موته (ولو أخرج صيدا الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان الآن إن لم يعم واصله الى الحرم أمنا) أي إذا أمس هذا ولو لد حلال حلالا أو محرم في صيد الحرم فلاشئ على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساءوا ثم رفال زفر عليه الجزاء وفي الحاوي وهو رواية عن أبي يوسف

* فصل في قتل الجراد * ولو قتل جرادة في الاحرام أو الحرم تصدق بشئ من طعام أي ولو قليلا لقوله (وقرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبسوط السرخسي فيه القيمة (ولو قتلها لم يملك في احرامه ان صام يوما) أي الجرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو أكل الاداء الآن الصوم لم يملك أن يجوز أقل من يوم (وان شابهها حتى تصير عدة جرادات) تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جزءا وفاقا (ولو وطئ جرادة عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شئ أو هلك (الآن يكون كثيرا قد سدد الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع المخرج (ولو شوى جرادة) وكذا أيضا (فأكله بعد ما ضمنه فلاشئ عليه لانه كل) أي إذا ضمن قتله لا يجرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (ويكره بيعه قبل الضمان) أي فان باع جاز ويحمل غنمه في الفداء ان شاء وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره مضهم وذكره فاضل في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى يبيض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادة فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره بيع هذه الاشياء فان باع جاز يملك غنمه بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لانه مبيته فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جله في القيمة التي يؤذيها وان شاء جله في غيرها ولا مش - ترى ان ينفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مغلقا وانفسه ظالما ويجرمه عالمادع من جت عيوبه وكثرت ذنوبه ونصرت آماله وبقيت آثامه واسبلت دمهته وانقطعت مدته دعاء من لا يجسد لذته غافرا غيرك ولا لأموله من الخبريات معطسا واكل ولا لكسره جابرا الأنت يا مولاى دعوتك دعوة من لا يجسد لنفسه مصلحا الأنت ولا لضمة منقوبا واكل ولا لما يتخوف من نيرانك معقبا الأنت (اللهم) فقبل دعائى وأجب بجدك ندائى وقد كان من تقصيرى وتوبين نفسى ما عمت

الى الذكاة والحلال والمحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح للادول لانه كان صيداً في حقّه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة التداول كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل هل ان قتل محرم قتل) وكذا ان القمل (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة (اثنين أو ثلاثاً فقبضة من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قله أطمع شيئاً وهذا يدل على شيء يسير قال في الذخيرة وهو الاصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة في عيون المسائل في قله أطمع كسرة خبر في اثنين أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وان أكثر أطمع نصف صاع قال في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التمليك وهو الاصح (ولو ألقى) أي المحرم (وبه في الشمس أو غدا له لقصدها كلها) عليه الجزاء (وهو نصف صاع من حنطة ان كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من الالتقاء والغسل (غير قصد الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتلها ولو قال) أي محرم (لحلال ادفع عني هذا القمل أو امره بقتلها أو أشار اليها فقتلها) أي الحلال وكذا اذا دفع ثوبه ليقول ما فيه (فعل) (فعل) الآخر (الجزء أو الدلالة فيها موجبة كما في الصيد) في التحنيط لان الدلالة موجبة في الصيد فكذلك ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غير فلا شيء عليه) كما في البحر عن القناري (ولاشئ على الحلال بقتله في الحرم) وكذا القول في الحرم قله في غير بدنه بان كانت على الارض أو نحوها فلا شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولوصال صيد) أي ما كوله له (أو سبع على الحرم) أي مطاقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لاشئ عليه) أي عند الاربعة وقال زفر عليه الجزاء وفي المحيط والمتن أن امكن دفع المائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي ان تعرض شيء من صوالى الطير المحرم ان أمكن دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وان لم يمكن الا بسلاح فلا شيء عليه كالعقاب والسرور ويضرب بما يؤكل لحمه ولا يعتبر ابتداءه بخلاف السبع (ولاشئ مطلقاً) أي لا قبله ولا كثيراً وسواء في الحل والحرم محرماً أو غيره (بقتل الذئب والكلب الا لهي والوحشي والعقور وغيره) الا أنه يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كغلبة (والغراب الذي يأكل الحيف) جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كحمه ارا الوحش لا يعتبر ابتداءه ويضرب) في أهبة المناسك ولو كان الذي ابتداء بالاذى صيدها أو ما كوله اللحم كحمه ارا الوحش ونحو ذلك يجب الجزاء يقوم عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلاص حماماً من سنور) بكسر السين مهملته وتشديد نون فتوحه أي هر (فبان لا ضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء بقتل هوام الارض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فعلها (كالحيّة والعقرب والفاة) أي الاهلية والبرية (والحنافس) جمع خنفساء دويبة سوداء (والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجعل بضم وفتح دويبة مرفوعة (وأم حين وصباح

ومن مظالم ما قد احدثت
فيكم من كرب نجفني منه
ومن هم فرجته ومن غم
جليته عني يا ولاي مناك
النعمة وحسن القضاء عني
الحفا وطول الاول والرجاء
والتمتع صير عن أداء شكرك
وشكر نعمتك فلم ينعفك
باجود من عطاى وقضاء
حاجتى ومساقتى وتبليغ
سؤالى ما ذره رفه من ذنوبي
وتعلم من تقصيرى فنعم الرب
أنت وبمس العبد أنا يا رب
خالقنى وأمرتنى ونهينى
ورغبتهنى في ثواب ما أمرتنى
به ورهبتهنى من عقاب
ما نهينى عنه وطلعت على
عدوا فأسكنته

اللبل ولثقل) أي السوداء والصفراء التي تؤذي وإماماً تؤذي فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء
(والسلفات) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) بضم القاف وحلة الثدي
وحلة الحليل القرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والفاء والدال المهملة وقد تكون معجبة
(والسنور) أي الألهي وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دوية جمعها بنات عرس
هكذا يجمع الذكور والاثني على مافي القاموس (الاهلي) أي خلافاً للوحشي (والبعوض) مفردة
بعوضة وهي الناموس سميت به أضعف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث
(والذباب) سمى به لأنه كلما ذاب أي كلما دفع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلمة وهي
المغيرة من القرود أن والضخمة ضئ (والزنبور) أي مطلقاً للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع
وزغة وهي سام أبرص سميت بها لخلفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهريّة
(والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودوية. فرطحة جرم متنتنة (والصرصر) قال صاحب
القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهدهد وقد قدرا الصرصر الديك (ويجوز له) أي
للمعمر وكذا إن هو في الحرم (ذبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبطة الأهلي الذي لا يطير)
أي لا يستقنسه بأهله

• (فصل في ذبيحة الحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرماً) مطلقاً (أو حلال
في الحرم صبيداً) فقه له حرام بلا شبهة ومع هذا (فإن ذبيحته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد
رضي الله عنهم (لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ضمائه (ولا لغیره من محرم وحلال) أي كما
هو حكم الميتة الاحالة الضرورة (سواء اصطاده) أن تولى صيده نفسه أو أمر غيره وأرسل كلبه
وبازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي غير ذابحه مطلقاً كما يشهده بقوله (محرم أو حلال ولو في الحرم
أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالأولى (ولو) الاظهر فلو (أكل الحرم الذابح) أي بخلاف
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبوح (شياً) أي قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان)
وهو ظاهر حصول التداخل (أو بعده) لعدم ضرورة تعدد الجنابة (فعليه قفصة مأكل) عند أي
خليفة وقال لا شيء عليه من جهة مأكل بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي
سواء يكون محرماً أو حلالاً فلا شيء عليه (أي لا كراهة) (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعاً
لكن فيه نقول فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والقرطبي وصاحب المصنف لو أكل
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء لا بالاجتماع والجزاء الواحد ينوب عنهم ما جعلا
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهره قيل هو على الخلاف أيضاً وقال القدوري لا روية في هذه
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزء آخر ويجوز أن يتداخل لا يفرق بين أن يأكل كل المحرم بنفسه
أو يطعم كلبه في لزوم قفصة مأكل لأنه انتفع بمحظور وأمرامه (ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما سرح به في شرح الجمع (للاكل
أي سوى الاستغفار له بخلاف نفس الذابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة) (ولو اصطاد - للال
فذبحه محرماً أو اصطاد محرماً فذبحه حلال فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده - للال فذبحه محرماً
أو بالهكس (ولو شوى محرماً بيضاً أو جراداً أو حلب صبيداً أو أذى جزءاً منه) كاله فلا شيء عليه
(لاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمعمر المذكور تناول اللبن والبض

صدري يجري مجرى دمي
إنهم بنا حشرة ضحكت في
وإنهم بداعة طائي لا يغفل
إن غفلت ولا ينسى إن ذبت
ينصب لي في الشبهات
ويتهنض لي في الشبهات
والانصراف عن ككبه
يستترني فاقهر سلطانته على
بسلطانك عليه حتى تحبسه
بكلمة ذكرى لك فأفوز مع
المعصومين ولا حول ولا قوة
إلا بك (اللهم) لا تقصدني
لعدائك ولا تؤخرني لشيء
من الفتن مولاى فهم أنا
أدعوك وأغيباً وأنصب
الكوبه هى طالباً وأضع
لأن خدى مهبة أراها

والجرام مع الكراهة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال كله (من غير كراهة) واعلم
أنه صرح غير واحد كصاحب الابيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد
الحرم بجعله ميتة لا يحل أكله وإن أذى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذبح كرفاضين أن أنه يكره
أكله تنزهها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيد فى الحرم فقال مالك
والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصح ابى حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره
هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أى أكله الميتة الضرورة (الى الصيد)
أى أكل الصيد أى الى الاصطيد لا لاكل (والميتة) أى الى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن
حرمة أكل الصيد مما اختلف فيه من أم له بخلاف أكل الميتة فالصيد حل في الجملة من الميتة
لا سيما وهو قابل لآثاره بالكفاية كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزاء) أى بعد ذلك وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التحميم وقاضيان الميتة أولى
على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحا
بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا
وجد مال مسلم وصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم راعى وجهه ان الظلم
القاصر أولى من المعتدى

* (فصل في يجوز للحرم) أى لاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو الحرم وذبحه)
أى الحلال لا غيره لكن بشرط بينا بقوله (ان لم يبدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد
(محرم) أى مطلقا (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالاولى فكان حقه
ان يتقدم عليه (ولا اعانة عليه) أى بمأولة لا لاصطياده أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن
يذكره بعد قوله ان لم يبدل عليه (فان فعل شيئا من ذلك) أى مما ذكر من المحظورات (لم يحل) وأما إذا
اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمر به فني جوازاً كاخلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال
صيداً أمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم
وقال القسطلاني هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور
في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام انه إذا اصطاد الحلال
لمحرم صيداً لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيد الأمر على ما في بعض النسخ
ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي ان فيها روايتين وفي شرح
الكنز وشروطه أن لا يكون دالا على الصيد وهو المختار * (النوع السابع في أشجار الحرم) *
أى في حكمه (وبناته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أى أشجاره وبناته (أنواع)
أى أربعة ففي الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت
الناس) أى عادة (كالزروع) أى المزروعات (الثاني ما أنبتته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة
كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسواك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت
الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والانتفاع بها (ولاجزائها فيها) أى
بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أى عادة

تقبل دعائى وأصلح الناسد
من أمرى واقطع من الدنيا
همى وحاجتى واجعل فيما
عندك رغبتي واقلبي منقلب
المذكرين بحاجتهم المتبول
دعائهم القائمة حجهم المغفور
ذنبهم المبرور حجهم المحطوط
خطاياهم المعصياتهم
الراشد أمرهم منقلب من
لا يوصى لك أمرا ولا يلقى
بعده ما عا ولا يركب بعده
جهلا ولا يحمل بعده وزرا
منقلب من عززت بذكرك
لسانه وطهرت من الأدناس
بدنه واستودعت الهدى
قلبه وشرحت بالاسلام

(كأن غيلان) بفتح غين مجبة (فهذا محظور القطع) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) وفي معناه
 اسرقه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بان يكون فى أرض مملوك لا حد (أو غير
 مملوك إلا الياس) لعدم إطلاق الشجر والنبات عليه حيث ذقناه صار حطباً ينتفع به أو هوذا
 يبنى عليه (والأذخر) بكسر هـ مزنة وسكر نزال مجبة وكسر خاء مجبة نبت معروف بوضع على
 سطح العمارة وفوق بناء القبر يؤخذ منه الغسول وقع استنناؤه باستدعاء العباس عم النبي صلى
 الله عليه وسلم بقوله إلا الأذخر فإنه لقيننا وقبرنا فقال إلا الأذخر (فلو قطع شجراً) أى رطباً
 (أو حشيشاً) أى مما نبت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمة) فإن كان مملوكاً (أى بان نبت بنفسه
 فى أرض مملوكه فقطعه أو قلمه) فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع رقيقة للمالك كذا أطلقه بعضهم
 وتبعهم الصنف وذكر فى العناية أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فلا
 يتصور لأن لا يتحقق عنده تلك أرض الحرم بل هى سواها عنده ثم وجوب الجزاءين إذا لم يكن
 الشجر مملوكاً للقاطع ولا يابساً فإنه ان كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وان كان يابساً
 فعليه قيمة المالك ولا شئ عليه لحق الشرع وان كان الياس مملوكاً أو غير مملوك لا حد فلا شئ
 عليه اتفاقاً (ولو انتفعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروقها لا تسقيها فلا بأس بقطعها)
 أى بقطع عروقها كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها منها (فغرم قيمتها ثم غرسها)
 أى سكانها (فبقيت ثم قلعها) أى فلا شئ عليه (لما سبق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش)
 أى حشيش الحرم (فان خرج مكانه مثلاً سقط الضمان والا) أى بان لم يعد مكانه مثله بل اخف
 دون الأول (لا) أى لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وان جف أصله كان عليه قيمته
 (شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم فهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم
 وأغصانها فى الحل فهى من شجر الحرم) لان أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرتبة
 الأركان فالمدار على الأصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان به بعض أصلها فى الحل وبه بعض فى الحرم
 فهى من شجر الحرم) احتياطاً لجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر رطباً أو يابساً) كما علم فيما تقدم
 (وأخذ البكاة) بفتح فسكون فهى مزة نبت معروف فيه دواء للعين فى حديث صحيح الكفاة من
 المن وماؤها شفاء للعين وزيد فى رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يابس (من
 الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما وفى نسخ الأصل وما جنى يضم جيم وكسرتون وفتح باء أى
 ما جنى من الزهر والثمر منهما (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منه ما يغير فعل آدمى كلف
 (ولا ضمان فيه) وبحل الانتفاع به (ويحرم قطع الشوك والعوج) وهو نوع من الشوك (ولا
 ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للخبز) بفتح الحاء ليجزئها
 (أو للوضوء) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو الخيمة
 (أو أوقد ناراً أو مشى هو دابته فانتطع به) أى بسبب مما ذكر (شئ من الحشيش) أى ذهب به
 نزهة أرض الحرم (فلا شئ عليه) أى فى الجميع وأعل العله فيه ان الضرورات تبيح المحظورات
 (ولا يجوز اقتطاع المسادريك من أراك الحرم وسائر أشجاره إذا كان أخضر) لأنه يؤذى الى
 ارتكاب الحرم والسؤال بذلك الأراك ما المحصر (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه) إذا كان
 لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

صدره واقررت بعقوله قبل
 المات عينه وأغضضت
 عن الماتم بصرو واستعملت
 فى سبيلك نفسه وقد أصبحت
 فى قتال من خير الأيام
 اسالك أن لا تجعلنى أشقى خالقك
 المذنبين عندك ولا أخيب
 الراجين لديك ولا أحرِم
 الآملين لرحمتك ولا أخص
 المقلبين من بلادك مولاى
 وانا مع مصيبي راج فلا
 تحسب لى وبين مارجوت
 وارديدى ملائى بجبرمك
 يا سيدى (اللهم) لولما آمله
 من عقوبك الذى يسع كل شئ
 لا ألقىت بنفسى الى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لأبأس به (ولو ارتدت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف اذ يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع وعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالملقوع) وكذا حكم الملقوع (من نبات الحرم وان أدى فتيته) أي سابقا (وان باعه) أي بعد القطع والقطع (جاز وكره) بمقتضى بئنه) وقيل لأبأس بصرفه في حوائجه (وجاز لا يشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشتري انسان من الشاطع لا يكره له لان تناوله بعد انتطاق النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد وكذا على القارن فيها جزء واحد) لان السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالانتفاع حكم أحكامه احكم

* (باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها) *

عطف تفسير للجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات كلها واجبة على التراخي) وانما القور بالمسارعة الى الطاعة والمسابقة الى اسقاط الكفارة أفضل لان في تأخير العبادات آفات ولذا قيل بجلا بأداء الصلاة قبل القوت وأسرعوا بقضائها قبل الموت (فلا يأنم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان القدر عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذنا لا فاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره لما سبق من ان أمره ليس محمولا على فوره (وانما تضيق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدها فوات) أي وقته أو أدائه (فان يؤد فيه) في ذلك الوقت (فان) أي عقبه (أنم) أي بتأخير حتمئذ ويجب عليه الوصية بالأداء أي بأداء الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة جاز) ويرجى لجأته (ولا يصومون عنه) بل يبتزعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء الطاهام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للتغيرات

* (فصل في شرائط وجوب الكفارة * فمنها الاسلام) فلا تجب على كافر لانه ليس من أهل الكفارة الموجبة للقربة والمقتضية لحو السبئة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم (ولا على أوليهم) في جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات لكن باسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا لما في الاصل بحسب اللق والنشر المرتب (وأما الحرة فليست بشرط) أي لا يأنى لوجوب الصيام ولا فيما يقتضي اطعام لكن فرق بين ما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال) أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد العتق) فيكون وجوبه موقفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من غير اعتبار انصاف ولا حول ولا قوة (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له وان يجب عليه مؤنته ويكون فاضلا عن دينه والابتلاء

ولو أن عبد استطاع الهرب
من سيده لكانت أحق
بالحرب لا يندبني هرب
ولا يعزب عنك من قال ذرة
وها أنا عبدك ابن عبدك
واقف بين يديك فارحم هذه
النفس الجزوع والقلب
الهلوع الذي لا يستطمع أن
يسمع صوت رعدك فكيف
عذابك والذي لا يقوى على
حرثك فكيف بحر نارك
(اللهم) ان عذابي لا يزيد
في ملكك من قال ذرة (اللهم)
فسالك الصبر الملك العظيم
وسلطانك أكبر من أن يزيد
فيه طاعة المطيعين

نحوه مسكه فحينئذ (يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الاولى أو لا يكون أى أو هو أن لا يكون
 (له فضل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أى موجود (عين الواجب عليه من
 طعام أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجنابة (فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أدائه)
 أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتجج البه في المستقبل أو لا (والعقبر
 في القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليه مما ظاهره جذا الاحتياج الى بان أبدا
 وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليهم ما اجزاء بارتكاب المخطورات) أى ولو كان الاثم مرفوعا
 عنهم في فعلهما المأذور لعدم اختيارهما في تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على
 طيب فقتل طبع به أو تغطي بثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعليه الجزاء) أى بحسب ما فعله
 كذا في المحيط (وكذلك المغمى عليه) أى حكمه حكم النائم لا حكم المجنون والفرق بينهما
 ان المجنون مسلوب العقل فلا يكون مكلفا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة
 التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى في وجوب الجزاء الرجل والمرأة)
 أى إذا كانت الجنابة تهماهما ولا يختص بأحدهما (والعائد والناسي) لأن الفرق بينهما
 في الاثم وعدمه (والخاطئ والساهي) عطف تفسير لما قبله والفرق بينهما وبين الناسي أن الخاطئ
 يتذكر أصل المأذور ولا يقصد فعل المأذور لكنه يقع الامر على خلاف قصده بخلاف الناسي
 فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله ويقصد به ما يطابق فعله مقصده (والطائع) أى الذاعل بطوعه
 واختباره (والمسكورة) يشق الرأى من اجبر على فعله من غير رضاه (والمبتدى) أى الناعل
 ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنابة (والعائد) الذى يعود ثانية في ارتكاب تلك المعصية حيث
 يجب عليه كفارة أخرى للجنابة الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل
 الصيد بخصوصه حيث قالوا ان العائد فيه لا يفديه الكفارة بل لا بد له من العقوبة الذنوبية
 أو الأخروية اظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتمر) أى مفردا بهما
 أو موقرا (والمأذور وغيره) والفرق بينهما في الاثم وعدمه وتحت الدم وعدمه في بعض الكفارات
 (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه اثم سكره ان نشأ عنه
 التعبد به (والمسقى والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أى ويستوى
 فعله بنفسه على اطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة
 (أو طيبه أو حلق رأسه) أى قبل حلول احرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان)
 أى فعل الفاعل (بأمره) أى بأمر المفعول به ورضاه (أو لا)

* (فصل في جزاء أشجار الحرم ونباته) * وهو أعم من الأشجار رافة وان كان مغايرا لغيرها فان
 الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلعته أو رعيه
 (فعليه قيمته) أى بتقصيل تأني صنته (كبيراً كان الشجر أو صغيراً) وكذا يستوى ان يكون
 القاطع محرماً أو حلالاً حتى على القمار فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أى بقيمتها (طعاماً) من
 الحبوب التى يؤكل منها (بتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم وغيره (كل فقير نصف صاع
 من بئر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (ان كثر) أى
 الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا اذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاء

أو بئحة موصية العاصين
 فارحني برحمتك (اللهم) وقد
 دعوتك بالدعاء الذى علمته
 فلا تحرمنى الرجاء الذى
 عرفتبه (اللهم) ما أعطيتنى
 مما أحب فاجبه لى عونا
 على ما تحب واجعله لى خيرا
 (اللهم) فحبب الى طاعتك
 والعمل بها كما حبيتها الى
 أو اياك حتى يرون ثوابها
 (اللهم) بعض الى معصيتك
 والعمل بها كما نبضتها الى
 أهلهما حتى يرون عقابها
 (اللهم) انك هديتني الى
 الاسلام فلا تنزع منى حتى
 تقضي بلىك وأنا عليه
 واصرفنى عن موافق هذا
 مقتضى الجوانح

اشترى بالقيمة مدياً وتصدق بلمعه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا البيان الاولى ولذا قال (ولو
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح
مثل قيمة الشجر فيبدأ ذى الواجب بالاراقة فلو سرق بعد الذبح لاشى عليه) اعلم ان في الهدى
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأذى بمجرد الاراقة بل لابد من التصديق بلمعه وفي رواية
يجوز بعد ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجزيه عن القيمة وكذا
لو سرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز
فيه الهدى فتكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفقه وغيره وقال صاحب الجمع
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيبدأ ذى
الواجب لو سرق المذبح كذا في المفتي وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق القيمة) ثم
إذا أدى قيمته ما كرهه الانتفاع به وان باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز
بيعه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أى عند اثنتي الثلاثين وعن زفر روايتان

(فصل في جزاء صيد الحرم) (اذا قتل صيده) أى محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هدباً
أى ان وصلت قيمة الصيد ما يشترى به هدباً يجزى بين أشياء كما قال (اشترامها) أى اشترى الهدى
بقية الصيد (ان شاء) أى وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى ما طاعما) أى من براوشعير
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أى بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن
تسكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أى على الاصح ما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أى في كنفارته (ولا يجوز للحلال) أى
لحنائته (ويجوز للعهرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجزى في صيد الحرم ولا يجوز له يوم
عند علم ثبوت الثلاثين وعند زفر يجزى وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر روايتان فتقتل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر
الجمع بينهما وجب اعتبارا قواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورث عليه أحكامه ضرورة
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم اذا قتله في الحرم فانه يتأذى كنفارته بالصوم وفي
شرح الكنتز يلزمه جزاء آن على القياس وفي الاستصحاب يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى
ولا يخفى أن الجمع بينهما ممكن بعد درجاتهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظراً لا يخفى
ان حرمة الحرم اعظم حيث يشعل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم
الآن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه
جزاء آن

(فصل في جزاء الصيد مطلقاً في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه)
(اذا قتل المحرم صيداً فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أى على الاصح (لها ما صار بقيمة الصيد)
الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أى مكان
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أى جنسه أو خصوصه (أوفى أقرب مكان من

وهب لي ما سالتك وحقق
رجائي فيما تحيت (اللهم)
اهدنا يا هدى واعصمنا
بالتقوى واغفر لنا في الآخرة
والاولى ربنا آتينا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار يا من لا يشغله
سمع عن سمع ولا تشغله عليه
الاصوات يا من لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
اللغات يا من لا يبرمه الحاج
المخين ولا تنجزه مسئلة
السائلين أذ تقارب عقولك
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد وسلم
وبارك على محمد وعلى آل محمد

العمران اليه) أى الى المقتل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذى يساع فيه الصيد
ويعتبر الزمان الذى أصابه) أى الصيد (فيه) على الاصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقويم عدلان) أى اظهرا القرآن (غير الجاني) مما
نسبه عز بن جماعة الى الحنفية واهله له التهمة (وقيل الواحد يكتفى) أى بكتفى بقول الواحد
من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الاظهر (وسواء كان الصيد مما له نظير
كالنعامة نظير البعير والحمار الوحشى شبيه البقر والظبي كالغنم) أو كان مما ليس له نظير كالجمامة
وقد ابعدهم من جعلها نظير الشاة في شربها عبا اذ لا بد من الشبيه الصورى في الجملة وفي المسئلة
خلاف محمد والمشافعي ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظر في قيمة نظير من النعم ولا يقوم في
النعامة بدنه وفي الحمار الوحشى بقرة وفي الظبي والضبع بقرة وفي الارنب عناق وفي البربوع
بقرة ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمة ما او يذلة المقبول وان لم يكن
للصيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور فقيمة القيمة بالاتفاق بينهما (ثم ان بلغت قيمة هديا
فالتاقل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكمين (بين الطعام) أى اطعامه (والصيام والهدي وان
لم تبلغ فن هدى فهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدي) أى اعطاه (فان بلغت القيمة)
أى قيمة الصيد (بدنه أو بقرة) وكان حقه ان يقول أو شاة واهله لم يذكرها الظهور أمرها (ان شاء
اشترها) أى بدنه أو بقرة ببقية الصيد اذ بلغت أحدهما فضر البدنة أو ذبح البقرة (أو اشترى
بها) أى ببقية أحدهما (سبع شياه الا ان شراه البدنة) وهى الايل والبقرة كان الاولى ان
يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الانعام) أى الشياه الممتدة فان الفضلة الكمية
أعلى من الزيادة الكمية (وان فضل شئ من القيمة) أى هدى ان اشترى ببعضه بدنة أو بقرة أو شاة
(ان شاء اشترى به) أى بما فضل من القيمة (هديا آخران باعه) أى هديا (وان شاء صرفه الى
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أى من برأوصا عمن شعير ونحو
ذلك (وما فضل) أى وأعطى ما فضل من اعطاه كل مسكين (ان كان أقل منه) أى من نصف صاع
(الفقر) أى مسكين آخر وفى التعبير بالفقر وتارة بما ذكره أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما فى العطاء
(وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما وعن الباقي) أى وكذا عن الفاضل منه (ان قل) أى وان
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور ويجزى الصوم فى أقل من اليوم (كأنى الصيد
الصغير الذى لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الاطعام والصيام (ولا يجوز فى الهدي الا ما يجوز
فى الاضحية) من السن وهذا قول أى حنفية خلافا لمحمد حدث جوزه صغار الغنم من الضأن
وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله سنة أشهر ومن الحفزة ومنى من أولاد الضأن ماله ما أربعة أشهر
وعن أبى يوسف وابتان والاصح من روايته عن أبى حنيفة - ان لا يجوز ما غار على
وجه الاطعام وفى الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقبول الاغناها ووجه الاكثر بالاطعام أو الصوم
لا بالهدى ثم قال كما ذكر المصنف (فلا يتصور التسكع بالهدى الا ان تبلغ قيمته جدا عظيما من
الضأن أو ثنيا من غيره) ثم قال وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وان لم
يبلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبى يوسف كقول محمد انتهى (ولا تجوز الصغار كالخنزيرة) بفتح حيم

وشنع اللهم لتانى الدارين
محمد داوآل محمد وأحسن
عواقبنا محمد داوآل محمد
وأخر جنا من كل سوء
أخرجت منه محمد داوآل محمد
يحرمة محمد داوآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد
الجميع لأجلي ولا لشؤم ذنوبي
بل أرحمى وتجاوز عني بركة
من حسنهما من أولياتك
وأحبك (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدى من هذا
الموت العظيم وارزقنا
الرجوع اليه مرات كثيرة
باطفاق العميم واجعلنى فيه
مفلها مرحوما مستجاب
الدعاء فائز بالقبول والرضوان

وسكون فاه (والعناق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح عين الجذع من أولاد الضأن فإدونه
 (الاعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف
 صاع من ترو ويجوز أن يتصدق بطعم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويجوز الصدقة
 في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغيرنا (ويسقط بالذبح ولو ضاع بعده لاشئ عليه)
 لان المقصود هو الازالة (وان اختار الطعام للثكثير اشتراه بالقيمة) أى بقبضة الهدى (واعطى
 كل مسكين نصف صاع من برأ وصاع من ترو أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز
 ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كاهو الاصح في صدقة الفطر (الا أن يفضل) أى من
 الصيعان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)
 لأن ما لا يدرك كله لا يتركه بعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى
 الزائد (تطوع) وعليه ان يكمل بحسابه (وهذا بخلاف الشاة في الهدى) وإذا فضل أقل منه أى
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً وأطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً
 (وتجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الحلق كما سيأتى (وان اختار الصيام
 يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاماً ثم يصوم عن كل نصف صاع من برأ وصاع من غيره) أى
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين أى أقل منه) (بان قتل
 صيداً وهو طائر مشهور (أو بربعاً فاما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من
 نصف صاع (واما أن يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يختار الصوم مع القدرة على
 الهدى والطعام) خلافاً لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بان
 بلغت قيمته هدياً) أى متعددة (فدفع هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت
 قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وادى
 بالآخر أى الكفارات شيئاً وجمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجمع

* (فصل) * ثم لا يخفى ان الصيد ما كان من كقول اللحم) كالظبي وحمار الوحش والحمام
 (أو غيره) أى غير ما كقول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد
 (الأول) أى ما كولا فيجب قيمته بالغة ما بلغت هديين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثانى)
 أى غير ما كولا (فتجب قيمته أيضاً غير أنه لا يجاوز ما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلًا
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي أنه لا يبلغ دماً بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته
 بالغة ما بلغت كفى ما كولا اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (قارناً فعليه جزاء) أى
 عندنا لا يجاوز دمين) وامان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

* (فصل) * ولو قتل) أى محرم (صيداً لم يملكه) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين
 والصقور والحمام الذى يبيع عن المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى
 أنواع الطيور (التي تتخذ للترفة) أى للتعيم بحسن صورتها وصباحتها (فعلية قيمتها
 معلومة بالغة ما بلغت ملكه وقيمته غير معلومة لحق الشرع ولا تعتبر زيادة القيمة بسبب التعلم لحق
 الشرع وأما زيادتها للحسن فى ذات الصيد بغيره) أى فى حق الشرع أيضاً فى رواية (كالهائم
 المطوقة) بفتح الواو المشددة والصوتقة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المبيع) أى

والتجاء وزوال الغفران والرزق
 الحلال الواسع وباركلى
 فى جميع أمورى وما أرجع
 إليه من أهلى ومالى
 وأولادى (اللهم) صل على
 محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته وبارك
 وسلم (اللهم) سلم لى دينى
 ومن على بطاعتك
 وصراحتك وترك مالا
 ينبغى (اللهم) ان العشيبة
 من عشايا منحك واحداً أيام
 زلتك فيما تقضى اللهم من
 الحوائج لمن قصده لا تترك
 فى قصده منها شيئاً فكل
 انسان فيها يدعى وكل خير
 فيها من عندك يرتجى
 أثمتك الضوامر من الفج

الجامع بين حسن الصورة وملاحمة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق المالك فيه يقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تفهم انه يقوم حيا وصرح في المحيط بأنه يقوم لحيا) قال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز ان تنقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما تنقص بالذبح كافي الحيط وفي خزانة الاكل ولا عبرة في الحمام الى تعالى السفهاء في قيمتها لا تقوم على المحرم الاعلى اللحم أو قيمة القراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

* (فصل في جزاء اللبس والتغيب) * أي المحظورين (والطبيب والحاق وقلم الاظفار) أي على اطلاقها (اذا فعل شيئا من ذلك) أي مما ذكر من الاشياء المحظورة (على وجه الكمال) أي مما يوجب جنابة كاملة بان لابس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر فعليه الدم عينا) أي لحمه مينا وجزء ما مينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا اصلا (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا فهو ونحوه بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي فيهما من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا فادرا على الدم أو الطعام فان اختار الطعام) أي اعطاه أو اطعمه أو تغلبه (فعليه ان يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالنقرة أو دقبقه أو صاعا من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الاولى أن يرى في الدقيق والسويق القدر والقيمة معناه ان يؤدي نصف صاع من دقيق البرمة لا يبلغ نصف صاع من بر واختلاف في الزبيب فقالا نصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في المسالك ان اداء القيمة أفضل وعليه التقوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا أو احدا عنه فان أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز ولا فلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص عليه بالايعاء والتسليم بالاختلاف وكذا تملك قيمة المنصوص عليه عندنا لكن لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أولا فلا تجزئ الحنطة عن الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والاباحة) أي وتجوز فيه الاباحة أيضا بالوضع والتوزيع للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا للحمود وعن أبي حنيفة روايتان والاصح انه مع الاول لكن هذا الخلاف في كفاية الحلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة بلا خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الاباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بان لا يكون هناك مانع وجازعته (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الاكل (مشبعين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما لانه لا يجوز كونهما مصورا وعشاء أو غدا وعشاء من ليل الاولي فان غداهم لا غير وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن ان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مأذوما وفي الهداية لا بد من الايام في خبر السمرقندي وفي المصنف غير البر لا يجوز الا بايام وفي البدائع يستوي كون الطعام مادوما وغير

العميق وهامت المهايع من شعب المضيق أبرزت لاجوجها المصونة ومنك كانت المعونة صابرة على اقبح السمائم وبرد ليل التهام يرجو كمالا خلف له من وعدك ولا منزل له من عظيم برك فيا منبلا من شاء نيله ويا معن من شاء فضله ويا من كافي عظمته ارحم صوت حزين يخفق ما تترت عنه من خلقك لئن مسدت يدي داعيا لاطالما كفتني ساهيا نعمتك تظايرها على عند الغفلة وكيف آيس منها عند الرجفة لا يزال رجائي فيك عند

ما أدرهم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا إدام أجزاءه وكذا لو أطعم خبزاً شعيراً أو سويقاً أو غراً لان
 ذلك قد يؤكل وحده ثم اعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو
 ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشعبه أجزاءه وان لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم
 شعبان قبل لا يجوز إليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه أعلم (وان اختار الصيام فعليه
 صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للمساورة الى الكثرة والمساورة الى الطاعة والخافة القوت
 بالنقر أو الموت (ويجوز) أي صومه (ولو مقرراً وان لم يفعل شيئاً منها) أي من الأفعال المحظورة
 المذكورة (على وجه الكمال) بان لبس أقل من يوم أو تطيب قليلاً أو لمحو ذلك (فعليه) أي لكل
 جنابة ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم ان كان) أي فعله
 ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وان كان) أي صدوره عنه (بعد زفه ونحوه بين الصدقة) أي
 المذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فان أهدى فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة
 مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره
 * (فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها) * أعلم انه حينما أطلق الدم) أي في عبارات القوم
 من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى
 موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحلق في آوانه (فانه
 يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً ونفساء
 فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى
 بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازحه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق
 ثم قوله في الحج باعتبار مفهوه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع
 قبل ادراكها من طواف العمرة ولا اذا طوافها بالارصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء
 (أما شرائط جواز الدماء) خمسة عشر شرطاً (فالاقل منها) أي من الشرائط (ان يكون
 الهدى ثنياً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه
 ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذعان الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة
 على ما في المجموع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل غالية (وهذا كله اذا كان عظيماً)
 أي في الاستحسان وتنسبه انه لو خلط بالثني اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيراً الجسيم
 فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كافي المعز (والثاني ان يكون) أي الهدى
 (سالم من العيوب) أي المعتبرة في الأصحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها والاولى
 في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة
 قاله هو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانف والالية كلها أو أكثرها
 ولا التي يبس ضرعها ولا الذاهبة ضرواً احدى عينيها ولا العجفاء التي لا تحياها والعرجاء التي يمنع
 عرجها من مشيتها والاربية التي لا تعطف ولا التي لا اسنان لها الا اذا كانت تعطف على
 الاصبع ولا التي لا تستطبع ان ترضع فصلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولاً أو من قبل
 وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنهما كى وكذا الجرباء اذا كانت مميعة وكذا
 الحولاء وكذا الجاء التي لا قرن لها وكذا الخصى والمهنونة ويجوز زالحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وان
 كنت لأصل البك الا بك
 فاسأل لك الصلاح في الولد
 والامن في البلد وعافنى من
 الحسد والدر الكبد
 (اللهم) لك على حقوق
 فتصدق به على وخلقك
 على نعمات فتحملها عنى
 (اللهم) ان اسئغتنا رى اياك
 مع كثرة ذنوبى للوم وان
 ترك الاستغفار مع معرفتى
 سعة مغفرتك لعجز (اللهم)
 كتمت عجبك الى نعمك
 وانت غنى عنى وكفى أغض
 البك بعصيتك وانافى قبضة
 قدرتك ممتدة فى كل لحظة
 الى رحمتك يا من اذا وعد
 وفى واذا أوعده عفا (اللهم)
 ارض عنى فان لم ترض عنى
 فاعف عنى فقد يدعه والمولى
 وهو غير راض

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهي التي شقت أذنهم والخرفاء وهي التي
 خرفت أذنهم والخرفاء هي المسكوة الاذن من كفا وغيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالاتفاق
 سواء وجب شكرا او جبرا سوى الهدى الذي عطب في الطريق كما سيأتي بيانه (والرابع
 تأخير عن الجناية فلو ذبح ثم حنّى لم يجزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الحنث خلافا للشافعي
 (والخامس ان يكون من الذم) المذكور من الشاة والبقر والبقر فلا يجوز زحوا الدجاجة
 خلافا لما يتوهمه العامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيا لم يجز) نعم لو أعطاه ووكاه بذبحه
 وأكله جاز (والسابع التصديق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحم هديه (الغنى لم يجز)
 بخلاف الفقير فإنه اذا أخذ وهو به لغنى او باعها جاز ما في حديث بريرة فلو تصدق احد على
 فقير طعاما او دما او اراد الفقير ان يطعم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الغني هو المعطى او ابنه
 او غنيا آخر يجوز على سبيل التماثل لتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل
 الاباحة لعدم تبدل الملك لأنه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تآدرهم فاضلا عن
 مسكنه ومال يذمه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام
 الغنى عليها كواباحة واما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من
 جهة العباد يجوز اطعامه عليها كواباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد
 الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وهبه لغنى أو تألفه ارضيعه (لم يجز) وعليه قيمته (أى ضمان قيمته
 للفقراء في تصديقهم عليهم بان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه
 التصديق به فإنه لا يضمن شيئا كما ينه بقوله (الا فهدى القران والمثقة) أى التمتع (والتطوع
 فإنه لا يجب) أى على مستهلكه (فيها شئ) أى من الضمان لادله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح
 (بعد الذبح بغير اختيار بان سرق سقط) أى الضمان (ولاشئ عليه) أى في النوعين السابقين
 اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب
 شكرا او جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه في النوعين الا فيما لا يجوز له اكله
 ويجب التصديق به فعليه التصديق بتمه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من
 لحوم الهدايا فان باع شيئا واعطى الجزا اجره منه فعليه ان يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي
 ولا يعطى اجرة الجزا منها فان اعطى صار الكل للاله اذا شرط اعطاه منه يني شريكه فيها
 فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه
 من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والثاسع عدم اشتراك من يريد لغير اقربة قيمة
 يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما يوجب انواعا
 من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من خنطة
 أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة في بدنة) جاز عند الائمة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع
 السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجلة ولو كان
 اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه واغيره
 (لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية
 كالسكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من المناسك جاز ان يشاركه ست نفر وقد وجب الدماء

(اللهم) انى أعوذ بك من
 الفقر الا اليك وأعوذ بك
 من الغنى الا بك اجعلنا
 ممن يتصدق بنو فبك
 وامتنا على ملة الاسلام
 واحسننا في زمرة سيد
 الانام عليه أفضل الصلاة
 والسلام برحمتك يا أرحم
 الراحمين (اللهم) بورك
 اهدنا وبفضلك استقمنا
 وفي كنفك أصبحنا وأمسنا
 أنت الاول فلا شئ بعدك
 نعوذ بك من القامس
 والكسل ومن عذاب القبر
 ومن قنصة الغنى وال فقر
 (اللهم) نهنا لذكرك في
 أوقات الغفلات واستعملنا
 في طاعتك في أيام

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزاء صيد ويحوز ذلك واتحاد الجنس
افضل وان اشترى جزورا او بقرقة مثلاً ثم اشترك فيها ستمعة بعدها وجبها لنفسه خاصة
لا يجوز لانه لما اوجبها صار الكل واجباً عليه وليس له ان يبيع مما اوجبه هدياً فان فعل عليه
ان يصدق بفنائه لكن ان نوى عند الشراء ان يشترك فيها ستمعة فنزأته والافضل ان يكون
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقهم وای الشركاء نخرها في مكانه وزمانه أجرأ الكل
ثم يقتسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا جزأه لم يجز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجداد اعتباراً
بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشر ان يكون الذبيح) اي وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه
(أو بعده) أي بعده ضي يوم النحر (في هدي المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبيح هدي بأيام
النحر الا هدي المتعة والقران والاجماع فلا يسقط لو ذبح قبله اخلاً لما بعده ما ذهب القدوري
الى ان هدي التطوع يختص بأيام النحر أيضاً والجهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر افضل اجماعاً وأما هدي الاحصار فلا
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافاً لهما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان أبا يوسف
مع أبي حنيفة زاعله عنده روايتان (والحادى عشر النسبة) أي بان يقصد به عن الكفارة وان
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أي من النقرء والمساكين ولومن مساكين غير الحرم
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أي تصدقه (لوقد صدق به على أصله) أي من أبيه وجده وأمه
وجده ولو علوا (أو فرعه) أي من ابنه وبنته وأولاده ما وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم بتلك
واباحة ولو أطمع أخاه أو أخته جاز اذا كانا فقيرين ولو أطمع ولده أو غنياً على ظن انه اجنبى أو فقير
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (أو ملوكه) أي من قن
أو مدبر ونحو الامكانه (أو هاشمي) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوي وبه نأخذ
(أو زوجته) أي امرأة المتصدق (أو زوجها) أي زوج المتصدق (ويجوز) أي تصدقه (على
الذي) أي اذا كان فقيراً من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر
والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربى ولو مستأمناً
والثالث عشر ان يكون الذبيح من المسلم أو الكتابي) وانظروا انه يكون مقيداً بان لا يكون
مشركاً لله بعيسى أو عزير وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي
المذهب وتركه عند الايجوز (والخامس عشر المالك) أي المالك السابق على الذبيح فلو ذبح شاة فغيره
فأجازه وضمنه فملكه حينئذ لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أي لحظه (عدد المساكين) كما
اشتهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة
وهل يشترط عدد المساكين صورة في الاطعام بتلك واباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع
طعام ستمة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستمة أيام كل يوم نصف صاع أو غدي
مسكيناً واحداً وعشاء ستمة أيام أجرأ عندنا ما لو دفع طعام ستمة مساكين الى مسكين واحد
في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلارواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامة
لا يجوز الا من واحد وعليه الفتوى (ولا فقرء الحرم) أي ولا يشترط ان يعطى فقرء الحرم

المهلة واسلك بنا الى
جنتك طريقاً سهلة (اللهم)
اجعلنا من آمن بك فهديته
وقوكل عليك فكفنيته
وسألك فاعطيه ونضرع
البك فدرجته نسألك
موجبات رحمتك وعزائم
مفقرتك والغنية من كل بر
والسلامة من كل اثم
والقور بالجنة والنجاة من
النار (اللهم) يا عالم الخفيات
يا سامع الاصوات يا باعث
الاموات يا مجيب الدعوات
يا قاضي الحاجات يا خالق
الارض والسموات أنت
الله الذي لا اله الا أنت
الواحد

(ولا الحرم) أى ولا ان تصدق به فى ارض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أى غير فقراء الحرم (أو أخرجه) أى أخرجه (من الحرم بعد الذبح) أى بعد ذبحه فى الحرم (فتصدق به) أى فى خارج الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاز و فقراء الحرم أفضل) أى مطلقا (الا ان يكون غيرهم أحوج) أى أكثر حاجة و اظهر رفاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) أى بدلا عنه (اداء القيمة) أى بسرف قيمته ولو حيا (الا اذا اكل أو تلف مما لا يجوز) أى له (الا كل منه فعليه قيمته) أى حينئذ يتصدق بها) أى على الفقراء ثم اعلم ان الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم مؤسر ويستوى فيه المقيم بالامصار والقرى والبادى ولا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا كان محرما وان كان من اهل مكة كذا فى الخزانة واعلم وجهه انه يجب على الحاج دم قران أو مائة ويستحب لهم دم افراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد اجاعا وكذا الصلاة الجمعة عنى عندهم قال السجاري فى منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر والحاج لان فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على اهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله اراد بأهل مكة من لم يحج منهم ولا يبعده انه اذا أراد عمرهم فقد قال الحدادى واما اهل مكة فتجب عليهم وان كانوا حجرا كذا فى الكرخى وذكر فى الجندى أنها لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان كان من اهل مكة والله سبحانه اعلم

* (فصل فى احكام الصدقة) * وهى التى فى الجناية الناقصة وهى نارة مقدرة كما تستجى بمقدرة اخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالتمر والشعير (الا فى جزاء اللبس) أى لبس ما لا يجوز له ليه وفى معناه التغطية (والطيب والحلق) أى للرأس وغيره من اعضاء البدن وفى معناه القص وسائر إزالة الشعر (والقلم) أى تقليم الاظفار فانه حينئذ (اذا فعل شيئا منها) أى من المحظورات المذكورات (كلا) أى على وجه كمال بان لبس يوما أو طيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بغير) أى بخلاف ما اذا كان بغير عذر فانه ينحتم فيه الدم (فالمراد فيه) أى فى هذا النوع أى من الجناية بغير (من الصدقة ثلاثة أصوع من براوستة اصوع من غيره) أى مع تخييره ايضا بين الهدى وصيام ثلاثة ايام (والاعطاف على الاستثناء السابق) فى قتل الجراد) أى وان كثرت (والقمل) أى اذا لم يزد على عدد الثلاث (وسقوط شعرات) أى قليلة بسبب قطعه او حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) أى والافى لللبس اذا كان (أقل من ساعة ففهيها) أى فى الصور المذكورة ونحوها (بطعم شيئا) أى من الصدقة (ولو سيرا) أى ولو كانت قليلة لحديث غرة خير من جرادة وهذا الذى ذكره احكام الصدقة (واما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل فى احكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول واما شرائط جوازها (فالاول القدر) أى المقدار الكامل من انواع المطعومات (وهو ان يكون نصف صاع من برأ وصاع من تمر أو شعير) اتفاقا (او زبيب) أى على الصحيح لانه من خلاف سبق (فلا يجوز اقل منه) أى من القدر المذكور من أحد النوعين (وان زاد فهو تطوع) أى يناب عليه (وبعتبر الصاع وزنا) أى من جهة وزنه (وهو) أى الصاع (ان يسع ثمانية ارباط) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع بحله الكتب المبسطة وقد ينسبه صدر الشريعة فى شرح الوقاية وقد ختمه فوجدته نصف

الذى لا يجزى والحليم الذى لا يجزى لا راد لامرئ ولا معتب لحكمك رب كل شئ ومالك كل شئ وقد ركل شئ أسألك الله ان ترزقنى علما نافعا ورزقا واسعا وقلبا خاشعا وابسا اذا كرا وعلا زاكيا وایمانا خالصا وذهب لنا اناية الخلفين وخشوع الخبيثين وأعمال الصالحين ويقين الصادقين وسعادة المتقين ودرجات الفائزين يا أفضلى من قصدوا كرم من سئل وأحلم من عصى ما أحملك على من عصاك وأقربك الى

صاع تقرى سامن الحب المصرى اذ اليكى مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن اللقيى النظيف مقسدا ركيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوى قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدم والماس والزيب يستوى كبله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعر فتارة يكون الكيل اكثر كالمخ فتقدير المكيالين بما لا يختلف كبله ووزنه فاذا كان المكيال يسع غلبة ارطال من العدم والماس فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجنس) أى الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقيقة وسويقته والشعير ودقيقه وسويقته والتمر والزيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) اى من الانواع (التي تجوز أدؤها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اى ادائه (الاباعتبار القيمة كالارز) بضمين تشديد زى (والذرة) بتخفيف الراء (والماس والعدس والحب) بضم تشديد ميم مضمومة (وغير ذلك من الحبوب المطعومات كالباقلات ونحوه) (وكذا الاقط) بفتح فسكسر (لا يجوز الا على وجه القيمة وكذا الخبز لو من ربيع فيه القيمة) اى قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى من خبز الحنطة تجوز ولا يجوز أداء المنصوص عليه بعضه بالجر على البديل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من خمسة) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الآخر (فلأدى نصف صاع من حنطة جديدة عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا امثال اختلاف قدر المتجانسين (او نصف صاع) اى اداه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (ليجز) وهذا امثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أى الاختلاف (فى خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أى لاعتبار الوزن (فلأدى ثلاثة أمثاله من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتها من وزن من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة (بان يعطى اقل من منوب الحنطة يبلغ قيمته) ما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز) والاولى ان يراعى فى الدقيق والسويق القدر والقيمة (أى احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية وهو) اى ومعناه (ان يؤدى من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابى يوسف أداء نصف صاع من دقيق أرزى من البر (ويجوز أداء القيمة فى الكل دراهم اودنانير او فلول او عروضا وما شام) اى من الامتعة (والدقيق اولى من البر) وفيه ما تقدم وعن أبى بكر الاعشى تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر) ففى الكفاية ان أداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوصا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اى بالاقل منه (على فقيرين او أكثر) بالاولى (ليجز لان يكون الواجب اقل منه) اى من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد هو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اى

قوله والحب بضم الخ
فى المصباح بكسر الحاء
وتشديد الميم مكسورة
ومفتوحة اه مختصرا

من دعاك واعطاك على من
سألك لك الخلق والامر
ان أعطاك فمضالك وان
عصيتك فمهلك لا مهدي
الامن هدي ولا ضلال الا
من أضلت ولا غنى الا من
أغنت ولا فقير الا من
أفقرت ولا معصوم الا من
عصمت ولا مستور الا من
سترته نسألك أن تهب لنا
جزيل عطائك والسعادة
بلغناك والمزيد من نعمك
والآلئك وأن تجعل لنا نورا
فى حياتنا ونورا فى مماتنا
ونورا فى قبرنا ونورا فى
حشرنا ونورا تموسل به
البك

الفقير الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الزائد منه (تطوق له) اى لا يحسب
من صدقته الواجبة عليه (الرابع اهلية المحل المصروف اليه للصدقة) اى المذكورة وغيرها
(وهو ان لا يكون غنيا) اى شرعيا (وهو من له ما تدرهم) او عشرة من مثقال ذهب او نصاب آخر
من النصب (فاضلاع من سكنه) اى الذى يحتاج الى سكنه هو او من يكون فى مؤتته (وكسوته
وأثاثه) اى متاع بيته من فرش وادارة من نحاس وغيره (وفرسه) اى المحتاج لركوبه (وخادمه)
اى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا التما) اى امكانه لقله زمانه (بجلاف
الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لا مكان التحوّل باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز اطعام
ابن السبيل) وكذا اعطاؤه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) وبستهوى فيه منقطع الغزاة
والججاج وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم
لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى لرجوع ماله اليه فى ما له لان العبد وما فى يده
لمولاه (ولا طفله) اى الولد المغير لغنى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشما ولا يملوكه
ولا مولاه) اى عتوقه وقبل يجوز دفعه اليهم فى زمانا وبه أخذ الطعاوى (ولا حرييا
ولو مستأمن) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض
الكفارات كما تقدم (وان لا يكون) اى الاخذ (أصل المحكف) اى ابا المتصدق وأمه او احدا
من اجداده وجدانه (ولا فرعه) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان
حقه ان يقول ولا يملوك (ويجوز للاخ والاخت) وكذا اسائر الاقارب ولومن ذى الرحم المحرم
الذين يجب عليه نفقتهم كالم والعمّة والخال والخالة (ولو أطم) اى أحده (على ظن انه أهل)
للإطعام او الاعطاء بأن أعطى ولده على ظن انه اجنبى أو غنيا على ظن انه فقير (فظهر خلافا
جاز) على الصحيح (الافى يملوكه) اى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه يملوكه فانه لا يجوز (الخماس
التأخير عن الجفاية) فان سبب الكفارة فعل المحذور فلو قدمها على الجفاية لا يجوز كما لو قدم
كفارة اليقين على الخفت فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (الساحس ان يكون الفقير
ممن يستوفى الطعام) اى ممن يقدر على استيفاء كلين مشبعين فى الجملة (وهذا) الشرط (فى
طعام الاباحة خاصة) لافى التملك اذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) اى فيما بين
الفقراء والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل ويشرب الا ان كان يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير
(لا يجوز ولو كان مراهقا جاز) لان ما قارب الشئ يعطى حكمه ولانه قديما كل ما ذابا كما بالغ
(السابع وهو ايضا يختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى
مختلفين (غدا وعشاء او بحورا وعشاء او) بان يطعم فى وقتين متباعدتين بان يكونا (غدا من او
عشاء من) وكذا صحورين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام
عن الطعام وقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم
(على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لميجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن
ان يكون الطعام) اى الحاضر (مشبعا) بكسر الباء اى قدر ما يمكن اشباعهم (فى الوقتين جميعا)
اى فى كل منهما بانقرا دهما (ولو كان فيهم شبعان) اختلف المشايخ فيه (قبيل لا يجوز) واليه
مال شمس الأئمة الحلوانى وقيل يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الذخيرة

وفور اقتضوا به لديك فانا
سبابك سائلون وشوالات
معتزفون وللقائك راجون
(اللهم) اهدنا الى الحق
واجعلنا من أهله وانصرنا
به (اللهم) اجعل شغل
قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ
أبدنا فى شكر نعمتك
وأنت ألسنتنا بوصف
سنتك وقناتنا بواب الزمان
وصولة السلطان ووساوس
الشیطان فاكفنا مؤنة
الاكتساب وارزقنا بغير
حساب (اللهم) اختم
بالخيرات آجالنا وحقق
بفضلك آمالنا وسهل الى
بلوغ رضالك سبلنا

ولو قدم طعاما قنيسلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قلدا لا يبلغ قدر الواجب وشبهه وامنه جاز) حتى لو قدم اربعة ارغفة أو ثلاثة بين يدي سبعة مساكين وشبهوا اجراءه وان لم يبلغ ذلك صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الادام في خبر البر) والمستحب ان يكون مأدوما (واختلف في غيره) اى في غير البر في المصطفى غير البر لا يجوز الادام وفي الهداية لا بد من الادام في خبر الشاهر وفي البدائع سواء كان الطعام مأدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبز بلا ادام اجراءه وكذلك لو اطعم خبز الشعير أو سويقا او تمر الان ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة او بين الاعطاء والاطعام (بان غداهم واعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان غداهم واعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف المنصوص) اى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بالاخلاف (وكذلك ان اعطى كل مسكين نصف صاع من شعير او تمر ومد من بر) على ما ذكره في الاصل وفي المقاتل اذا غداهم واعطاهم دافيه روايتان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أأن المصلحة (لفعل التكفير فان لم تقارنه) أى الفعل بان نعمة تمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط الوجوبية (ولا يشترط عدد المساكين) أى في الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اى بل يعتبر عددهم معنى (فلو دفع طعام سبعة مساكين مثلا وهو ثلاثة أصع مثلا) أى وكذا حكمه في الاقل والاكثر (الى مسكين واحد في ستة ايام) أى مثلا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاه) اى واحدا كلامهم ما ستة ايام اجراءه اى بالاخلاف عندنا (ما لو دفعه) اى طعام جمع من المساكين (اليه في يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعه أو دفعات) اى في يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) اى بدلا عن طعام واحد او عن مسكين واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولارواية فيه عن الثمنا وأما لو اطعمه طعاما بابعة فلا يجوز بالاخلاف

● (فصل كل صدقة تجب في الطواف) هـ اى بعد ادراكه من اربعة اشواط (ففى لكل شوط نصف صاع) وتترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا يترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك كل اشواط دم (أو فى الرمي فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كل دم (اى فى قلم الاظفار) اذا كان اقل من خمس (فلكل ظفر) اى صدقة (أو فى الصبد) اى فى نقصانه او فى صيد الحرم اذا لم يكن تبلغ قيمته هـ ديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ من اللباس والطيب والحلق والقلم حتما بان لم يكن عن عذر وكان جنائيه كمالا فلا يجوز عنه غيره وان وجب على التخيير بأن صدر عنه شئ منها معذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو ذبحه في غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بالحمة ودفع الى ستة مساكين كل مسكين قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما شرح به في شرح الطحاوى

● (فصل فى أحكام الصيام فى باب الاحرام) هـ أى كفارته (وله شرائط) أى خمسة (الاول النية) أى نية التكفارة فلا يأتى بدون النية (الثاني تبييت النية وهو ان ينوى) أى يقصد الصوم بقلبه (من الليل) أى بعضه من أوله وآخره (فلو نواه نهارا) بأن أصبح ولم ينوم الليل ثم نوى نهارا ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أى لا يصح صومه عن التكفارة

وحسن في جميع الاحوال
أعمالنا (اللهم) اغفر لنا
ولا تأتنا بكربونا صغارا
واغفر لنا صغارا وعامتنا
وللمسلمين والمسلمات فانك
جواد بالخيرات يا من لا تراه
العيون ولا تخاطه الظنون
ولا تصفه الواصفون ولا
يحيط بأمره المتفكرون
يا منة ذا الغنى يا منجى الهلكى
يا شاهد كل نجوى يا منتهى
كل شكوى يا حسن العطاء
يا كريم الاحسان يا دائم
المعروف يا من لا غنى لشيئ
عنه ولا بد لكل شئ منه
يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كاليمين وجراء الصمد والقران والتعق والحلق وغيرها (الثالث تعين النية وهو أن ينوي الصوم عن الكفارة) أي المخصوصة (فلاتبادى بطلاق النية ولا بنية النقل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما (الرابع أن ينوي الصوم والمضاف اليه بأن يقول صوم المتعة) أي مثلا (أو جزاء الحلق) أي مثلا (أو غيرها) أي من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بأن اقتصر على نية الصوم من غير أن يصفه أو أضافه إلى شيء آخر (لم يجز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله فأحدهما مكرمة مستغنى عنه (الخامس أن يصوم في غير الأيام المنهية ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لأن صومه يتصرف حيث يشاء في فرضه إلا في بعض الصور وفي الفصول العمادية إذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عنه أي حنيفة إذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان وأما في الأيام المنهية عنها فيجوز الصوم فيها لكن كونه شرطا أن لا يقع صومه فيها فعمل بحيث لا ينفذ الصوم فيها كالأمر نذر صوم يوم منها فإنه يجب أن لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جزء كان صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في البحر يوم النحر وغيره قال وهذا مخالف لما قالوا أنه لا يجوز صوم هذه الأيام المنهية مطلقا قلت لا مخالفة ولا منافاة فإن كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة وما في البحر على الصحة مع الحرمة وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لأحد صومها في متعة ولا قران ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أيضا انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المداي الذي يصوم التطوع فيها بالاختلاف مع الحرمة اجماعا ثم أغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت أنه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام التشريق عن كفارة الصمد وغيره من كفارات الحج فتقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت لا يخفى أنه لا يلزم من عدم الجواز كونه حراما عدم صحته عنه لأنه ليس شرطا وأما قول الكرماني ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سهواتي يعني صوابه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تغايبا بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فإدعاء أن يصوم السبعة بعد الأيام المنهية للتلايق في الحرمة ولا دلالة فيه على أن كون الصيام في غيرها من شروط الصحة (ولا يشترط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فإن شاء فرقه وإن شاء تابعه وهو الأفضل بناء على استحباب المسارعة إلى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه بعد قوله تعالى في لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات خلافا للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه فيجوز صومه في غيره حيث شاء وإن كان في الحرم أكمل نظر إلى مضاعفة الحسنات (ولا الأحرام) أي ولا كون صومه في حال مباشرة الأحرام (إلا في صوم القران) أي وما بعثناه من التمتع (الثلاثة) أي الأيام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول إلا في صوم الثلاثة للقران والمنفعة وتوضيحه أنه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل أحرار الحج والعمره في حق

كل شيء عليه ومصر كل شيء
إليه اليك ارتفعت أيدي
السائلين وامتدت أعناق
العابدين نسألك (اللهم)
أن تجعلنا في كنفك
وجوارك وحزرك وعبادك
وسترك وأمانك (اللهم) أنا
نعوذ بك من جهل البلاء
ودرك الشقاء وسوء القضاء
وشحانة الأعداء (اللهم)
اقسم لنا من فضلك ما نعتصم
به من قسوة الدنيا وأغنى بها
عن أهلها واجعل في قلوبنا
من السلوقة والمقت عنها
والتبصر بعبادها مثل
ما جعلت في قلوب

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتمتع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر
ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب
الطعام) أي المستفاد من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث
يجوز فيه الصرم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه ونبتة فلا يجوز الصوم
عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذور أو لا وكذا لا يجوز للمعصر مطلقا وكذا لا يجوز للثان
والمتمتع الا عند العجز عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا الا فيما سبق من المحظورات
الاربعة اذا صدرت بعذر وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على
ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم الكبير) وكذا المرض
لا يرجي رؤيته (لا يجوزنة القدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أي كفارة دفعه
بان حلق رأسه بعد ذرا اتمل ونحوه (فلم يجز الهدى) أي عينه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين)
مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كراهه (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه
(وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز الاستة مساكين) أي الاطعامهم
كالتعمين الشارع وتخييره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر
المعلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد
ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخر يكون عليه
متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتمتع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على
الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقتها أو كان قادرا وقد فاتته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز
أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على مافي البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند
القدرة والصوم المعلن عند العجز فلا يجوز العدول عنها الى غيرهما أصلا

* (فصل في اعلم ان الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على اربعة
أنواع) ووجه الحصر لانه (اما أن يجيب الدم عنها) أي معينا احتملا (أو الصدقة عنها) أي من غير
تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين
(الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو يجب اجمع
غيرهما وهو الموم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان
يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الالية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون
رحمة على الامم ثم هذه قواعد كلية وتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن
عليها القروع عن النقول (فثبت وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم
والقيمة) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت
الصدقة عينا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان تصدق بالجمع على شرائط
الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كإسقاط
الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز بجهه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة
المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان
كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم والصوم)

من فارقها تزهدا فيها ورغبة
عنها من أولئك المخلصين
المرحومين بأمرهم الراحين
(اللهم) لا تدع لنا في مقامنا
هذا ذنبا الا غفرته ولا عيبا
الا سترته ولاهما الا فرجه
ولا كبرا الا كشفته ولا دينا
الا قضته ولا عدوا الا
كفبه ولا فساد الا أصلحته
ولا مريض الا عافيته ولا
عائلا الا رددته ولا خلة الا
سددها ولا حاجة من
حواليج الدنيا والاخرة لك
فيها رضا ولنا فيها صلاح الا
فرضتها فانك تهدي

يجوز فيه ما أنواع الاعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أي بدلا عن الدم ولا عن الصوم (والقيمة) أي ولا قيمة الدم (وحيث يجب) أي أحد الاشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة) يجوز عنه بدلا أي عن الدم (الصدقة) أي المقدرة (والقيمة) أي وقيمة الدم على وجه الاطعام وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدها خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لان الفرض يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النجبة

• (فصل) ولا يجوز للعكفر أي مكفر الجناية في ذبح الهدي (ان يأكل شيئا من الدماء) أي الواجبة عليه الجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فالهني لكن دم القران والتمتع والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كافي الاضحية (ولا يجوز اداء اجرة الجزاء منه) أي من لحم الهدي وغيره (فان اعطى) للجزاء شيئا منه (غرم قيمته) أي ضمنها بتصدقها (في غير الهديا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم بشرط اداء الاجرة منه واعطى متبرعا واخذه الجزاء بنفسه من غيره قابله اجرته (ولو بشرط الاجرة منه لم يجز في الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهي اعم من ان تكون دما وغيره فان كل منها شيئا غرم قيمته (ولو اعطى التقير الدم أو الصدقة ثم اراد التقير) أي هو بعينه (ان يطعمه منه) أي المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره ممن لم يحل له الصدقة) أي مطلقا كانغنى او لم تحل له تلك الصدقة من اصل المتصدق وفرعه ومملوكه (فان اطعمه) أي كلامهم (تغليكا) ببيع او هبة (جاز) أي اطعامه باهم او كاهم (وان اطعمه) أي كلامهم (اباحة) بطرق الاباحة (لم يجز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل الغير المستحق على سبيل حرمة

• (فصل في جناية المملوك) • قنا وغيره من مدبر او مكاتب او مأذون او ام ولد كل ما يفعله المملوك الحرم) أي يوجب او عمره من انواع المحظورات سواء كان احرامه باذن سيده ام لافقيه تفصيل (فان كان) فعلة المحظور (مما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اصاله او بدلا (يجب عليه في الحال) أي قبل العتق وجوب امتراخيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان) أي فعلة المحظور (مما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا او الصدقة عينا) أي محققا من غير تخيير ولا ترتيب (فعليه ذلك) أي فيجب عليه أن يفعله (اذا عتق) في الماشئ لافي الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يسدل) أي كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا يصلح أن يكون علة لنفي الوجوب لانه في الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وان تبرع عنه مولاه أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ جوز الكرمانى ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز انتهى لكن بقي ما اذا استدان

السبيل وتجبير الكسبي
وتغنى الفقير (اللهم) ما كان
من نقصير فاجره بسمعة
عقوله وتجا وزعنه بفضل
ورحمته وا قبل منما كان
صالحا وأصلح منما كان
فاسدا فانه لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا مقدر لما أخرت ولا
مؤخر لما قدمت ولا مضل
لما هديت ولا مذل لمن
والبت ولا ناصر لمن عادبت
ولا ملجأ ولا منجى منك الا
الذي قدولك حق ووعدك
حق وحيكم عدل
وقضاؤك فضل ذل كل شيء
لعزتك وقواضع كل شيء
لغظمتك

في ذمته لاسما وهو أذن في معاملته أو زمان مكاتبتهم أو من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالي عن أحد في حياته بعدما استقر وجوبه في ذمته (إمام دام الاحصار فيجوز إذا بعث عنه مولاة) أي هديا ليجل به كإسباقي في محله وأهل وجهه ان منقمة احلاله ترجع الى مالكه

• (فصل في جنابة القارن ومن بعثناه) • كالتمتع الذي ساق الهدى وغيره كإسباقي بيانه (كل شيء) أي من المحظورات (يقوله القارن) أي الحقيقي أو الحكمي (بما فيه جزاء واحد على المفرد) أي بالحلج أو العمرة (فعلى القارن جزاء آن) أي أحدهما لإحرام حجه والآخر لإحرام عمرته أو جزاء أن لا إحرام أحده أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبننا بنى عليها فروع جزئية (الاف مسائل) استتناها الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمرته وحجته بعد تجاوزه من غير المعاودة (فعليه دم واحد) لأن محظوره هذا قبل تأليه بإحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل الميقات إلا أن يحرم بإحدهما وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة تجاوز الميقات أن يحرم بهما أو بإحدهما بتخيير فيه ما لو نذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان وما لو جاوز الميقات فأحرم بهما ثم دخل الحرم فأحرم بعمرته بلزمه دمان بالاتفاق وأعدل هذا هو مراد المصنف بقوله (الآن أحرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من الحرم) أي بعد تجاوزه عن الميقات الآفاقي (فعليه دمان) أي لجأوزه الميقاتين بالنسبة إلى النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرته أو حجه ثم أحرم بعد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه شيء أصلا لعدم محظور (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل له في الإحرام مطاوعا حتى يستثنى مما يجب على القارن جزاء آن فيمأ على المفرد جزاء واحد (الثالثة لو نذر حجة أو عمرته ما شأنا فترن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) لأن أو التنويعية لانه بمعنى الجمعية فضلا عن العبة (الرابعة لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء) كان الأخصر والأظهر أن يقول أو محدثا وأعدل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكيمية عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنباً أو محدثا (فعليه جزاء واحد) إذ لا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا أو قارنا وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل عليه أو التنويعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محدثا وللزيارة كذلك فإنه لا شك من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزاء آن) أي سواء كان مفردا بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الإمام من عرفة) أي من غير عذر ولم يتحقق الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بإحرام العمرة (السادسة لو ترك الوقوف بعرفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) للمأمر (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن أيام التحرف فعليه دم واحد) (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك الرمي أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

لا يجوز دونك شيء ولا يجوز
قدرتك شيء البسك أنسكو
قساوة قلوبنا وجوداً أعيننا
وطول آملنا مع اقتراب
آجالنا وكثرة ذنوبنا فندسم
المشكو اليك أنت فارحم
ضعفنا وأعظنا المسكتنا ولا
تحرمننا لقله شكوانا فإلنا
اليك شافع ارحني في أنفسنا
منك فارحم تضرعنا
واجعل خوفنا كله منك
ورجاءنا كله فيك وتوكلنا
كله عليك ويامن علمه محبط
وقضاؤه فبنا سابق أعدتنا
من سخطك ونزول نعمتك
وزوال نعمتك

(أحد السبعين) أي سعي العمرة والحج (فعليه دم واحد) لانه نقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر لو
 ترك طواف الصدر) ينتهي أي طواف الوداع (فعليه دم واحد) لانه متعلق بالحاج الآفاق
 دون المعتمر مطلقا واعلم انه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ
 في القارن اذا جئني بعد الوقوف ويمكن ان لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق لما عمل
 بعضهم بان هذه الافعال لاتعلق اياها بالعمرة بخلاف الصبيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي
 لا يتصور خلافه كالا يخفى ثم قال اما الرابع والخامس فظاهر واما السادس أي الذي جعل في
 الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الاسلام لا يكون جنائية على احرام الحج وعى تخريج غيره
 يكون جنائية على الاحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنائيه باعتباره الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد
 الصبح واما اذا حلق قبل الصبح فلا شك انه جنائية في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حينئذ
 فاعل يحمل التخريجين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنائيه على
 أحدهما ايضا فخطأ ظاهر اذ لا يصح كون جنائيه حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال واما
 اختلاف المشايخ فيما اذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الاسلام خوارزاه ومن تبعه كصاحب
 النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم انه يلزم جزاء واحد ونسب ذلك صاحب النهاية
 الى علماءنا حيث قال قال علماءنا اذا قتل القارن صبيد بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة
 وذكر في الكفاية اتفاق علماءنا على ذلك قل لعل كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أدائه
 وزمان جوارزه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه
 المسئلة على صبيد الحرم كما يشير اليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صبيد الحرم
 فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فان قوله محرما تناول لما يكون محرما بالاسكين أو
 باحدهما وبهذا يتدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الاسلام على ما ذكره المصنف
 فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فان القارن اذا جامع بعد
 الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه ولكن
 لا يتم مراده اذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المسئلةين فانه حمل قوله بعد الحلق على
 زمانه الذي يصح له حلقه لانه اذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك
 انه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قررناه وتحقق ما حررناه وهذا ما تنصهر له
 ابن الهمام فقال انما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الاسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الاصحاب
 مطابقة وهي الظاهرة والقرع المنقول يدل على ما قلنا قلت لانه ما فاقا بين المطلق والمقيد والقرع
 المنقول بعد تنقيح المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الاسلام قيد لزوم الدم
 الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنائيه قبل الحلق
 قبل وقت حجته ويؤول قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طولوع الصبح وبهذا
 يلتمس الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجنائيه لتوقف جوارزه على
 طواف الزيارة وحاصله انه يجب عليه شاة واحدة للجماع قبل الحلق فاندفع به اذا ما اعترض عليه
 ابن الهمام بقوله فلا يخفى من أن يكون احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنائيه عليهم شيئا
 أولا فان أوجب لزم شمول الوجوب والافشول لعدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طاعة لنا بالجهد ولا
 صبر لنا على البلاء (اللهم)
 اني اسألك النجاة يوم الحساب
 والمعصرة والرجعة يوم العذاب
 والرضا يوم الثواب والنور
 يوم الظلمة والري يوم العطش
 والفرج يوم الكرب وقرة عين
 لا تشفق وصاحبة تيمنا محمد
 صلى الله عليه وسلم (اللهم)
 انه لا بد لنا من القاتل فاجعل
 عندك عذرا مقبولا وذنبنا
 مغفورا وعملنا موفورا
 وسعيانا مشكورا (اللهم)
 أصبح نذلي مستنجرا بعزل
 وخوفي مستنجرا بتجلك
 وجهلي مستنجرا

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز
حلقة وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لزمه دم واحد وهو ارتكاب
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لما تقدم وأخر لان تحله هذا الوقوع
بالحلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا
فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق
التحلل خاصة في مكان قبل الوقوف وبعده سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا
على القارن بتعدد الدم اذا جنى جناية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعده فراغه
من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف
غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين بحمل مرادهم والله ولي التوفيق قال
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة
والحج بنية واحدة وبنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه
السنة (كالتمتع الذي ساق الهدى أو بسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان
خالف الافضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في غيرهم (وكذا
كل من جمع بين الجنين أو العمرتين) أي بنية واحدة وبنيتين أو بادخال احدهما على الاخرى
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بعامة حجة أو عمره ثم جنى قبل رفضه افعليه مائة جواز)
وسمياً في بيان الرفض وما يتعلق به في محله

* (فصل في جنابة المكروه والمكروه) * بكسر الراء في الاول وفتحها في الثاني وقدم المكروه لان
جنايته أعظم لتعلق الاثم به بخلاف المكروه وان كانا في الجزاء سواء (انما ذكره محرم محرماً على
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جواز) اما في حق المباشر
نظاها واما في حق الاخر فلا ن هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذلك هنا بالافرق
في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان
أكره حلال محرماً) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط بالنسبة الفعل اليه حقيقة
(ولاشئ على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يرتب عليه الا الاثم الاخرى لا الجزاء الذي هو ثم هذا
في الاستحسان والافق القياس لاشئ علمه اما الاثم فلا ن حلال واما المأمور فلا ن صاراً لـ
المكروه بالاجزاء التام فيعند من منه الفعل على وجه النظام كما في الكراهة قتل أحد من أهل
الاسلام (وان أكره محرم حلالاً على صيد) ففقه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعل المحرم
جزاء كامل) أي لكل جنايته بمجمله على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شئ الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور
هذه الحرمة (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان
اكرهه من حيث الاثم والجناية فوق مرتبة كل من الاشارة والدلالة (وان كانا) أي المكروه

بعلمك وأصبح وجهي القاني
مستجيراً بوجهك الباقي
الكريم الدائم (اللهم) اني
اصبحت لا نعني منك أحد
اذا ردتني ولا يعطيني أحد
اذا حرمتني (اللهم) لا تحرمني
اقله شكركي ولا تخذلني لقله
صبري وان يسلك الله بضر
فلا كاشف له الا هو وان
يردك بخير فلا راد لنفسه
يصيب به من يشاء من عباده
وهو الغفور الرحيم (اللهم)
اجعل الموت خير غائب
تنتظره والقبر خير بيت
نعمره واجعل ما بعده خيراً
لنائه رب اغفر لي ولوالدي
ولا بني ولا خواني

والمكره (حلالين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الامر) أى تموعده بالامر المحجى
(وان توعده بجبس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة أى حيث باشر المحظور والمحقق
بناء على ما توعدهم ضمير الجبس المطلق وقال الحساحى في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم
ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد القاتلين بل هو قتل على قتل
الصيد فأنى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحصانا
بقي صورة أخرى وهى ان المكره والمكره لو كانا محررين وقد توعده بالجبس وجب الجزاء على
الامر كما يجب على المأمور لان تأثير الاكراه بالجبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب
الجزاء بما نابا لا كراه بالجبس أولى والله سبحانه أعلم

* (فصل في ارتكاب المحرم المحظور) * بالنصب أى الممنوع فعلة من المحرم حال كونه محرما (على
نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام)
أى قصد ترك الاحرام بمباشرة المحظور وعلى وفق ظنه (لجعل يصنع ما يصنع الحلال من اس
التياب) أى الممنوعة من الخيط ونحوه (والنظيب والخلق والجماع وقتل الصيد) أى
وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أى بالاجماع (وعليه) أى يجب (أن يعود كما كان
محرما) أى ولا يرتكب بعد ذلك محظورا (ما) ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فعل كل
المحظورات) أى استحصانا عندنا وبه قال مالك الا فى الصيد فانه لا يتداخل عنده وقال الشافعى
واحده عليه لكل شئ فله دم وعندنا انه اسند ارتكاب المحظورات الى قصده واحد وهو تعجيل
الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده الا ان احرماه بقصد
الجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حرما لانه بالافساد لم يصرف طارجه منه
قبل الاعمال فكذا بنية الرفض والاحلال والله أعلم بالاحوال (واعلم ان تعدد الجزاء بتعدد
الجنايات اذا لم ينو الرفض) أى فى أول ارتكابها واستمر عليها (ثم نية الرفض انما تعتبر عن زعم
انه يخرج منه) أى الاحرام (بهذا القصد) أى فى ارتكاب الجناية (لجهله بمسئله عدم الخروج)
أى يحكم هذا المسئله وما يترتب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه)
وكذا ينبغي ان لا يعتبر منه اذا كان شاكيا فى المسئله أو ناسيا لها والله سبحانه أعلم قال الكرمانى
ولو اصاب المحرم صيدا كثيرة ينوى به ناسيا لارتكاب الاحرام متا ولا فعليه جزاء واحد وقال
الشافعى لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع
بالتأويل الفاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنايات فى الاحرام ولنا ان التأويل
الفاسد معتبر فى دفع الضمانات الدنيوية كالبغى اذا اتلف مال العادل أو اراق دمه لا يضمن
لما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحدة فلا يتعدد الجزاء فصار
كلوطه الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغى فيما ذكره انه انما لا يجب عليه الضمان اذا
اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلف فيه ذامه فيكون
فى حكمه

* (باب الاحصار) *

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالاحصار وشربا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أى بعرفة

(والطواف)

وأهل بيتى وذرى بيتى والمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاعف عنه ذنبه ونوره قبره
وآنس وحدته وآمن روعته
وابعشه آمنان عقالك
موقنا بشوابك مع الذين
أنعمت عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين ومن معى ههنا
فاهده فمين هديت وعافه
فمين عافيت ونوله فمين نوليت
وبارك له فبارك واعطيت وقنا
بعملك شرم اقضيت فانك
تنصى ولا يقضى عليك
(اللهم) اناسا لك العفة
والرحمة والنعمة

(والطواف) أي جمعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (القرض) أي ولو نذرا (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء وقضائه بعد افساده اجماعا لقوله تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فالشافعي خالف أصله هناك أن الشروع في النفل غير ملزم لانتمائه ودليلنا نص هذه الآية خصوصا ودلالة آية ولا تطولوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة تكفي في باب المقابلة (وفي العمرة) أي والاحصاء فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف وبوخر الطواف ويبقى محرم ما في حق النساء وان منع عن الوقوف فقط يكون في معنى فاقبت الحج فيتحلل بعد فوت الوقوف عن احرامه بافعال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال سألت عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يكن محصرا قلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج بادر فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أمانعندي فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أو بينه وبين الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهم وأما ما ذكره الطبراني من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصرا أي شرعا فجمعوا على ما ذكر في الاصل مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر مفسدا لابقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصرا والا فهو محصور وقد قالوا الصحيح ان هذا التنصيص المذكور قول الكل على ما ذكر الحصص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام والذي يظهر من تعادل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر تحقيقه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندنا بكل طائفة يحبسها (أي مانع يمنع) وهو (أي الحابس) على وجوه أي وجلتم اثنا عشر وجها (الاول العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما مسلطا داخل الشانعي فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت سبب نزول الآية لكن العمرة بعوم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو طريقا) أي الى مكة أو عرفة (وجود) أي المحصر (طريقا آخر) يتطرق فيه (ان أضر به سلوكها) لطوله أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والا فلا) أي وان لم يضر به فلا يكون محصرا في الشريعة وان كان محصرا في اللغة (الثالث السبع) يتفحس بين وضم موحدة وجوز سكونها وتفحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والقهد وفي معناه الكلب العقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو شبهه بعد ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

وهو ذك من القننة والمحنة
(اللهم) ألق بين قلوبنا
وأصلح ذات بيننا واهدنا
سبيل السلام وأخرجنا من
الظلمات الى النور وجنبنا
الفواحش ما ظهر منها وما
بطن في اسماعنا وأبصارنا
وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا
شاكرين لنعمك متقين بها
عليك وأتمها علينا (اللهم)
اجعلنا ساداتهم هادين
واجعلنا من أئمة متقين يا ذا
الفضل العظيم (اللهم) اني
أعوذ بك من الكسل
والهرم والمغرم والمأثم
(اللهم) اني أعوذ بك من
عذاب النار وقمة

مكة ولا بد من هذا القصد على القول الاصح وهذا حكم فقد أحدهما بعد وجوده لحبس ونحوه
 في مدة سفره وكذا قبله كما قال (وعدمه ما ابتداء) أي في الحضر كما يفهم بقوله (فلو أحرمت) أي
 بفرض أو نفل (وإيساها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينها وبين مكة مسافة سفر
 (السابع هلاك النفقة فان مرت نفقته) وكذا ان ضاعت أو نبتت أو نفدت (ان قدر على المشي
 فليس بمحصرا ولا محصرا) على ما في التبيين لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها
 الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصاء على الإطلاق الا اذا كان قريباً من
 عرفة أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا شك انه
 يحتاج الى قيد ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (للعالم) أي في الوقت
 الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (بإزالة التحلل) كما ذكر ابن سماعة عن محمد وأما
 اعتباره بربه على المشي هنا بخلاف ما قبل لباس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب
 ولو كان قادراً على المشي لان في الاول حرجاً ظاهر بخلاف ما هنا القرب المسافة غالباً ولا التزامه
 بأحرامه المزموم له شرعاً (الثامن هلاك الراحلة) ولا تلتزم بينه وبين ما قبله ولذا غاير المصنف
 بينهما بعبطه نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا
 اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة وبمقدور
 بيعها وانفاق قيمتها فانه لا بعد محصر (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من أول احرامه
 وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ (العاشر الضلالة عن الطريق) أي
 طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا بمحصراً لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك
 الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط شمس الأئمة السرخسي
 ان من ضل الطريق عندنا محصر لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه
 الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل للعجز عن
 تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في
 الحلال وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحداً من الناس له
 ان يذبح عنه ان كان معه هدى ويحل انتهي وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقاضيخان
 والذي ضل الطريق لا يكون محصراً بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه
 التحلل وان وجد لا يكون ضالاً فتم بحث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك أن
 يكون محصراً لانه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجازله ان يرجع
 الى بلده ويتوقف تحله على بعث هديه من مكانه وأيضاً يجزئ تحقيق ضلالة الطريق بعد
 محصر ثم ان وجد بعد عدمه من يده زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصر ثم استثنى
 وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر
 ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النزال من عدد الشهر وروية
 الهلال فليس محصراً بل هو فوات الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج النفل) بخلاف
 القرص لحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج النفل بأحرامها بالعمرة (ان

الفقر وشرقة الغنى وشر
 فنة الفقر وشرقة المسج
 الدجال (اللهم) اغسل
 خطاي بالما والنج والبرد
 وتق قلبي من الخطايا كما
 ينقى الثوب الأبيض من
 من الدنس وباعديني وبين
 خطاي كما باعدت بين
 المشرق والمغرب (اللهم)
 فائق الاصباح وجعل الليل
 سكا والشمس والقمر
 حسباناً اقض عني الدين
 وأغنني من الفقر ومعنى
 بسعي وبصرى وقوتى في
 سبيلك (اللهم) يسر لي فعل
 الخيرات وترك المنكرات
 وحب المساكين واذا
 أردت بقوم سوء فاقبضني
 اليك

أحرمت بغير ذنـه بخلاف ما إذا أذن لها ابتداءً فإنه ليس له منعها اتهاـ (والمولى مملوكه) أى
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدير والمستولدة (عبد الكان وأمة) أن أحرماً بغير إذن
سيدهما (فلوا حرمت) أى المرأة (ينقل بغير إذن الزوج) وأما المحرم فبغير زوجها فهى محصورة
لتعلق حقهـ بها (وان لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضاً (لمحصرة) أى شرعاً إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج
الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت باذنه ولها محرم) أى كما تقدم (لأنه لا يكون
محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقديـر منعه أياها مع أنه لا يجوز له منعها
بعد إذنه أياها لان الزوج أسقط حقهـ باذنها (ولا يجوز له أن يحللها) أى يفك أحرامها بمعظور
بكماعها (بعد الأذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت باذن زوجها (وخرج الزوج معها)
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أى الزوج معها
ابتداءً (فهى محصورة) لان خروجها حينئذ عصبية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم
موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله فى نسك النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم)
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرامها باذنه أم لا (لا تكون محصورة) اذ ليس
للزوج منعها عن القرىضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها
فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهى محصورة) فان الزوج لا يجبر
على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت
بالقرض) أى بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان اهل بلدها يخرجون قبل
الاشهر) أى عادة فى حصول وصولهم الى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا يمنعها) أى الى حين
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمته كشره لقوله (وان
أحرمت قبل خروجها) ففيه تفصيل (ان كان بأيام يسيرة) أى بأن لم يصل الى حد الكفرة القابل
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة اليسيرة لحصول القوائد الكثيرة (والأفله ذلك) أى ثلاثية ضرر
هناك وينبغي أن يكون تفصيل أحرامها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت
فى أشهر الحج فليس له أن يحللها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخر أعراس أحرامها لانها عملت
بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرم فبغيره المولى فهو محصر سواء أحرم باذنه والا) هذا
مخالف لمفهوم ما ذكره فى الكبير حيث قال ولو أحرم العبد والأمة بغير إذن المولى فهو محصر
(الا أنه يكره له المنع بعد الأذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة إذ يجب أن يكون الانافاة
والضرورات نتيج المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لامته المتروجة فليس لزوجه ما منعها ولا
تحللها) ولعله محمول على ما إذا الميراثى لها مكان ولا يتوجه نفقة لاجلها (الثانى عشر العدة) أى
عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهلت بحجة الاسلام أو غيرها) أى فى الأولى
(فطلقها أو زوجها) فوجب عليها العدة صارت محصورة وان كان لها محرم وذلك لانها ممنوعة من
الخروج عن بيتها ويوجب عليها أن يكون فى محل طلاقها ميتة أو وقع فى بعض النسخ من زيادة
قيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى مرقعه فانما وان كانت بمكة وطلقها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتينا فى
الدنيا حسنة وفى الآخرة
حسنة وقناعذاب النار
(اللهم) اغفر لى خطيئتي
وجعل لى وسرا فى أمرى
وما أنت أعلم به منى (اللهم)
اغفر لى هزلى وجدى وخطيئتي
وعمدى وكل ذلك عندى
(اللهم) فارح الهم كاشف
الغم مجيب دعوة المضطرب
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما أنت ربى ترجئى
فارحنى رجة تغني بى عن
سواك (اللهم) أنك تعلم
سرى وعلايى فاقبل
معذورتى وقهلم حاجتى
فأعطينى سؤلنى ونعلم

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انها تتحلل بافعال العمرة منى ماشاء ان تتحلل به بعد
تحقيق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحده هذه الوجوه) أى
الحائصة المانعة من اقسام احرام الحجة (بعد الاحرام) أى تحققة بالنسبة والتلبية (قبل الوقوف
بعرفة فهو محصر) أى افة وشرا (ولو وقف بعرفة) أى فى زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون
محصر) أى شرعا ولو كان محصر لغة وعرفا (فيسبق محرماتى حق كل شئ) أى من المحظورات
ان كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد منه بقوله (ان لم يخلق) أى
بعد دخول وقت صلاته (وان خلق) أى حينئذ (فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب
وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذى هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال
حججه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى جمعة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه
ان تركه بعذر لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد اتمامه كان له للوقوف به افعليه دم (والرى) وفيه أيضا
ان من الواجبات التى يسقط الدم بتركها العذر لا سيما وهو ممنوع فى آخر ايام التشريق فانه يجب
عليه ان يقضى ما فاتته من الرى سواء وقع المنع بعذر وجهه من منى أو بعده وان منع من الرى
وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعذر (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى
عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة المكلية ان ترك الواجب بعذر
لا يوجب الدم وأعرب فى الكبير بقوله فان منع حتى مضى ايام النحر والتشريق ثم خلى سبيله
سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورى الجرات وعليه دم ترك الوقوف بمزدلفة ودم ترك الرى الى آخر
ما قال فانه مناقضة فى عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم
لاجلهما (ودم خامس لو خلق فى الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع فى الحرم وفيه
ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يخلق فى الحل فى الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف
الزيارة قبل ليس له ان يحلق فى غير الحرم لان تأخيرها عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل
له ذلك اذ رعى الأول آخره ليحلق فى الحرم عند الاحصار فيجتاح الى الحل فى الحبل فيقبض الزمان
والمكان والى الاول أشار فى الاصل والى الثانى وهو الجواز أشار فى الجامع الصغير والله سبحانه
أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متمتعاً فوات الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط
دمه بالعذر اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن
الاحرام فى حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو يمكن ان كان آفاقيا والافلا (ويحقق
الاحصار) أى يجمع عن الطواف والوقوف (فى الحرم) أى جميعه المشتق على بلد مكة ومسجده
(كما فى الحل) أى كما اذا أحصره ما فى أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل
فى المقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع اذا أحصره وكذا لم يفسده) أى فى وجوب اتيان
باقى الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أى دم جنائىة موجبة للافساد
(ودم للعصر) أى خلاصه عنه بالتحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحجة من قابل
هـ (فصل فى بعث الهدى) أى طريق ارساله لاجل اكله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمرة)
وكذا اذا كان محرما به على ما سبأ فى بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف
من أراد الاستمرار على حاله. تنتظر ازال احصاه (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

ما عندى فاغفر لى ذنوبى
(اللهم) انى أسألك ايمانا
ببشر قلبى ويقيننا صادقا
حتى أعلم انه لا يصيبنى الا
ما كتبت لى ورضى بقضائك
(اللهم) أعنى على الدنيا
بالتقناعة وعلى الدين
بالطاعة (اللهم) اغفر لى
بالاتقارالك ولا تقترنى
بالاستغناء عنك (اللهم)
انى لا أملك لنفسى نفع
ما أرجوه ولا أستطيع دفع
ما أكره وأصبح الخديرك
بين يديك وأصبحت فقيرا الى
رحمتك فلا تجهد لى مصيبتى
فى رزقى ولا تجعل الدنيا
أكبر همى ولا

وأعوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى الكمية بأن يذبح بقرة أو يضر ناقة (وتجاوز البدنة) أى من الأبل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى ليشترى به) أى المبعوث أو غيره بثمنه (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحد بذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدرج بما فهم مما سبق (فبذبح عنه) أى وكفى له نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشانعى حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواضعه يوما معلوما) أى وقنا معينا (بذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحراره وهذا فى أحراره للبعج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل اجاعا وأما عند جماهير لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما عينا يوم النحر وقتاله نعم يمكن حمله على إطلاقه عند الكل باعتبار ما به أيام النحر فانه لا بد من تعيين وقته أى فى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بالأخلاف (ثم أنه) أى المحصر (لا يحل بيع الهدى) أى يجزئه (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وإليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتحل به من الأحرار) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحلق رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات أحراره حتى يكون اليوم الذى واعدوه ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظننه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرار شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو أحق يجب عليه القدية وكذا لو ظن أنه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فسكانه لم يذبح ولم يحل من أحراره وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح فى الحرم أو ما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جازا استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس فتأمل لم يكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعين له أو قبله (حل) أى من أحراره فحل له جميع محظوراتاته (ولو كان المحصر قارنا) أى مرة وحجة (يبعث به دين) أى بخروجه من الأحرار والافضل أن يكونا معنيين مبيينين (ولو لم يبين أيهما للبعج وأيهما للعمرة لم يضره) لانه لا يشترط تعيين النية (ولو بعث) أى القارن (بهدى واحدة يتحل من الحج) أى من أحراره (وبقى فى أحرار العمرة) أى محرماتى حكمها (لم يتحل من واحد منهما) أى لهدم تصور انفسك أحدهما ففيه دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدى أن يتحل من العمرة فقط مع بعده هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصر من الطواف دون الوقوف فانه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة أو تنقص عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعث) أى القارن (فمن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (بكملة الهدى واحدة فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحل عن الأحرار) أى جميعهما (ولاعن أحدهما) أى لما تقدم يأنهما وقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث به دين يتحل بذبح أولهما ويكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرر) أى شخص (بشئ واحد) أى بنسك غير معين

مبلغ على ولا تسلط على
بذنوبى من لا يرجئ (اللهم)
انا نسألك كلمة الاخلاص
فى الغضب والرضا والقصد
فى الفقر والغنى وأسألك
الرضا بالقدر وعلى الابتعاد
وقرة عين لا تنقطع ولذة
العيش بعد الموت وشوقا
الى لقاءك ولذة النظر الى
وجهك الكريم وأعوذ بك
من ضرا مضرة ومن فتنة
مضلة (اللهم) زينة ابنة
الايمان ولباس التقوى
(اللهم) يا من لا يخفى عليه
خافسه اغفر لى ما خفى على
الناس من خطيئتي (اللهم)
سرت على ذنوبى

(لا ينوي حجة ولا عمرة) أى بقصد مدين (ثم احصر يحل بهدى واحد وعليه عرفة) أى
استحسانا وحجة وعمرة قداما على ما ذكره بقوله (ولو علمه) أى احرم بشئ سماه وبينه (ثم نسبته
واحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرفة فعليه
حجة وعمرة وعليه ما على القارن في جميع احكامه (وان احرم بشئين فنسبهما فأحصر بعث
هذين وعليه حجة وعمرتان) أى استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجة وعمرة قضاء لعمرة وهذا
بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف احرامهما المنسوبان الى القران دون
الحنيتين او العمريتين لكرهية الجمع بينهما والمفاهيم من تفصيل ايضا بينه بقوله (وان جمع بين
الحنيتين او العمريتين فأحصر) أى فينظر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أى عند ابى
حنيفة خلافا لابي يوسف (او بعده) أى بعد سيره الى مكة (فهدى واحد) أى يلزمه او فعليه
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدى واحد فى الوجهين سارا ولم يسرا ما لو احصر وسار فوصل الى مكة
لم يبق محصر على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يفوته الحج فيتحلل بأفعال العمرة
كذا فى الفتح وقال يجب ان يكون هذا فى الاحصار بالعدو قال المصنف فى الكبير ولا يخفى انه
انما أتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما انتهى ويعنى به ان
الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يقيد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فىأتى
بأفعال العمرة أولا ثم ينتظر فان فاته الوقوف تحلل عن احرام الحج بأفعال العمرة فقول ابن
الهمام نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال محمول على اعمال الحج كالا يخفى وتقدم ان
الجمهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه فى تفسير الآية المختصة بالعدو وفى
قضية العمرة اذا عبرت بعموم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار
اذا وقع من المسلم أعم من أن يكون ظالم المجبسه أو عادلا باسحقاقه بوجوب جرحه عظميا فى بقاء
احرامه وقد قال تعالى ليس عليكم فى الدين من حرج مله أى بكم ابراهيم وهى الملة الحنيفية
السمعة لا سيما مع المسامحة الحنيفية فى عموم البلوى ولو كان وقوعه نادرا فى القضاء (ولو طاف
القارن وسعى لحجته وعمرته) أى بان طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف التمدد
وسعى لحجته (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أى عن الوقوف والطواف جميعا فانه يبعث بهدى
واحد) أى ويحل به كفى نسخة (وبقضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أى لانه أتى
بكمالها فى أول قضيته ولم يبق منها الا حلول وقت حلقه وصحته (ولا يحل بما طاف وسعى لحجته لان
ذلك) أى سعيه بعد طواف تدمومه (انما يجب) أى وقوعه (بعد الفوات) أى بعد فوت حجه بفعل
بقوته لان الأصل فى السعي ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند امن
الفوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاحمة (ولو احصر عبدا) أى مملوك (ان احرم بغير اذن
المولى فالمولى يبعث الهدى ندبا) أى ان شاء تخليص عبده من الاحرام الذى يكون مخلا له فى
الاستخدام وانما قال ندبا لان احرامه اذا لم يكن عن اذنه فيجوز له تحليه فيقيد ان احلاله يبعث
هديه أفضل فتأمل (ولو باذنه) أى ولو كان احرامه بأمره (فقبل بيعه حتما) أى وجوبا كما
صرح به فى خزائن الاكل انه يجب على المولى بعث الهدى ووجه ما ذكره القاضى فى شرح
مختصر الطحاوى ان على المولى أن يذبح عنه هديا فى الحرم فيحل لان هذا الموم وجوب بليلة ابتلى

فى الدنيا وأنا الى سترها يوم
القيامة أحق (اللهم)
لا تظهر خطيئتي لاحد من
المخلوقين ولا تفتحنى بها
على رؤس العالمين (اللهم)
طهر لساني من الكذب
وقلبى من النفاق وعلى من
الربا وبصرى من الخيانة
فانك تعلم خائنة الاعين وما
تخفى الصدور الملك هرب
بأوزارى وذنوبى أحلها على
ظهري علما بان لا ملجأ ولا
منجى منك الا اليك فاعف عني
فانك أنت الغفور الرحيم
(اللهم) رضيت بقضائك
وأسعدني بقدرتك حتى
لا أحب تأخير شئ عجلته ولا
تجمل

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول قبل يجب بعته على
 المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى فاضيل لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم
 الاحصر على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدورى في شرحه
 مختصر الكرخي ولو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفسا هدى لانه لو لم
 للزمه لحق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حتى فان اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا
 اعتق صار بمنزلة عبده حتى فصار كالحر اذا ائج غيره فأحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان
 يبعث الهدى وكذلك كراكرمانى مثل القدورى وفي البحر الزاخر ولو امر المولى عبده ان
 يخرج عنه فأحصر لم يلزم المولى انفا هدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في
 الكبير في فعل المسئلة في الآمر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرفق
 بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى ان لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما
 لا يخفى فحز من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو الاعتبار بل ويتعين ان يحل اطلاق نقل
 الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده في مقام المنفصل وأما تعدي القاذى وهو الباجي
 المالك فظاهره انه مبنى على قاعدة المال الكمية في ان المملوك يصير مالكا بملك المالك فيكون
 أدائه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو اعتقه) أى
 المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالاحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول
 ولولم يظهر باعتبار المعقول فان المقيس عليه الذى ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل
 وجه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو احصر مربي أو مجنون) أى في حال كل
 منهما (فلا شئ عليه) أى لا دم ولا قضاء عليهم ما قيسا على ما اذا فعلا شأما من المحظورات أو تركا
 عملا من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا اراد التحلل به) أى بسبب ذبح
 هديه (اما اذا صبر) عن تحمّل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى الباعث على حصره
 وحبه (فيتحلل بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما بعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج
 (أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بها كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أى
 للمحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم مكانه) أى المحصور فيه
 (حتى يذبح بل له أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله أن يصبر في مكانه لكن في صورتين
 يكون محرما الى وقت يتحقق ذبحه (وان تجزأ المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عنه أصلا
 (أو لا يجده) أى ولا يكون عنه ذمه عنه (أو من يبعث بيده بنى محرما حتى يجده فيتحلل به أو
 يذهب الى مكة فيحلل بافعال العمرة كالقنات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى
 الهدى بنى محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس ايدل عن هدى المحصر عنه أى حنيفة
 ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن
 الهدى بدل لصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى
 طعاما فبصدق به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما
 فيتحلل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير
 قلنا قياس يخالف النص في غير القيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب

شئ أخرته ولا تمنك سرى
 ولا تدعورى وأمن روعتى
 واكفى شرعدوى واقض
 ديني وأنعم على بشكالك
 رقبتي من النار (اللهم)
 ارحم غربتي في الدنيا
 ومصرى عند الموت
 ووحشتي في قبري ورفاهي
 بين يديك (اللهم) انى أعوذ
 بك ان أفترق في غناك أو
 أضل في هدالك فأذل في عزك
 وأضام في سلطنتك أو
 أجهد والامر اليك
 (اللهم) انك عفو وتحب
 العفو ولولا العفو أحب
 الاشياء اليك ما ابتليت
 بالذنوب أحب الخلق اليك
 فارحنا واعف عنا

ولامن السنة والمقيس عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة
الحلق بعد ذر على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد
أصول الدين كابن يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرتبة في التحفة عند الشافعي
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخره أقول ولعلهما قاسا على من لم يجد الهدى ممن كان
قارنا ومقتضا كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتحلل
وقياس كفارة الحلق بعد ذر وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم
بأزاء كل نصف صاع يوما فكل وجه وطريقة وجه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكأن
متأدبا في حق الأئمة ولا تنفس الملوكة بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يشهدا شترط الاحلال عند
الاحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحل الا
بالذبح في الحرم سواء اشتترط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند الاحصار أم لا وهذا المصور
المذهب في كتب المذهب وذكري الايضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد
التحلل ونقل الكرماني والسروجي عن محمد انه ان كان قد اشتترط الاحلال عند الاحرام اذا
حصر جازله التحلل بغير هدى (تنبيه) أي لعاقلة النية (المرأة اذا أحرمت بجمع نفل ولو باذن
الزوج أو الملوكة ولو باذن المولى فخللاهما فعليهما الهدى) أي لانهما صارا بمنزلة محصرين
(ولكن لا يتوقف تحللهم على ذبح الهدى) أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحلن
في الحال) أي المرأة والملوكة اذا فعلتا أدنى شيء من المخطورات قص ظفر بأمر الزوج
أو المولى) اعلم ان الذي يتحلل بغير الهدى فكل محصر منع عن المضى في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمراة والعبد الممنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المراة أو الامة أو العبد
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاهما في الحال من غير ذبي الهدى للتحلل وعلى المراة ان
تبعث الهدى أو تغننه الى الحرم بلذبح عنه هدى الكفارة وعليها حجة وعمره ان كان احرامها ما
بجعة وعمره ان كان بعمرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فانها لا تتحلل الا بالهدى
ولعل الفرق بين المستثنين ان احصاها الثانية حقيقي واحصاها الاولى حكمي ثم على العبد
هدى الاحصار بعد العتق وحجة وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرمت العبد باذن المولى
كره له تحليله ولو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبد في الحج ان يحلله
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أحرمت العبد أو الامة
باذن المولى ثم باعها ما نفذ البيع وجاز للعتق ترمى ان يحلله ما بلا كراهة وليس له رد بالعيب عند
أغتنامه الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله رد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت الحرة بجمع
نفل ثم تزوجت فللزوج ان يحلها عندنا خلافا لفرقة كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح
الطحاوي وذكر القدرى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما اذا أحرمت
المرأة بجعة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة حاله وكذا قوله (ومنعها زوجها)
أي لعدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبننا (أو مات زوجها أو محرمها في الطريق) أو في مكانها
(وهي محرمه) أي بأي احرام كان (ولو بجمع تطوق) أي مع انها عليا ج فرض (فانما التحلل الا
بذبح الهدى في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بشيء من مخطورات

وادخلنا الجنة وان لم يكن
من أهلها وخلصنا من النار
وان كنا قد استوجبتنا
(اللهم) وسع علينا في الدنيا
وزهدنا فيها ولا تقترها علينا
مع ما ترى أعيننا فيما (اللهم)
أنت السلام ومنك السلام
فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا
دارك دار السلام تباركت
وتعالى يا ذا الجلال
والاكرام (اللهم) اغفر لنا
وارحنا وعافنا واعف عنا
وتقبل منا وأدخلنا الجنة
ونحن من النار وأصلح لنا
شأننا كله (اللهم) اني
أسألك بأن لك الحمد أنت
الله الذي

الاحرام (لاتحمل الابالهدى في حج القرض) أى في حج يكون عليها فرض بخلاف ما إذا أحرمت
بنفل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان لم يحللها من ساعته ولا بتأخير تحليله اياها الى
ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمره فتأمل في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
خلافية ففي الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم يجد محرماً ذكر في الاصل ان الزوج أن
يحللها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحللها الابالهدى وكذا في المسوط في الفرض لا يتحلل الا
بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت في أشهر الحج
فليس له أن يحللها وان كان في بلاد بعيدة بغير جوار من قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج
أهل بلده لم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا أن يكون
احرامها قبل ذلك بأيام بسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة
فان أذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقاً فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان
تحرّم قبلها فليس له تحللها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فخاصل أيضاً
بقوله أصبت أو أؤسنت أو رضيت فعلك أو أوجرت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا
يكفي مجرد رؤيته احراماً والسكوت عنها

• (فصل في التحلل) • أى في آداب (وإذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى
الذى بهتته (بالحرّم) أى في أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه
عليه (بفعل أدنى ما يحظر من الاحرام) أى يمتنع من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم
بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفر أو طيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلفاً
عنه (وان فعله غسّس) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو مستحب أو مباح كما سيأتي بيانه
(ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات
الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عند ههما على ما في البحر الزخار وعند أبي يوسف عليه
الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضي انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في
الطراباسي وقال الخبازي وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا
مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحصانا لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك
السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحداً من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة
بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسهل تركه فان تركه فعليه دم وفي
مختصر الطحاوي ان لا يوجب ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء
عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوي تكلم الناس في المحصر اذا نحر هديه هل يحلق رأسه أم لا
فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق
حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى وان قصر
على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوي الى هذا القول أقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر
ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التاكيد والمبالغة
في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يفتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النجدة
اختار قوام الدين شراح الهداية وجوب الهدى مطلقاً سواء كان في الحسل والحرم ثم اعلم انه
لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرّد الذبح ويتفرع

لا اله الا انت يا امان
الخاتمين يابديع السموات
والارضين يا ذا الجلال
والاكرام يا حي يا قيوم
(اللهم) انى االك بانك
انت الله الواحد الاحد
الفراد الصمد الذى لم يلد ولم
يولد ولم يكن له كفواً أحد
أسألك العفو والعافية فى
الدنيا والآخرة (اللهم)
انت الملك لا اله الا انت
وانا عبدك ظلت نفسى
واعترفت بذنبي فاغفر لى
ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب
الا انت واهدنى لحدسك
الاخلاق ولا يهدى
لاحسنها الا انت واصرف
عنى سبيل افاته لا يصرف
سبيلها الا انت ليك

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فمصرف) أي به ذبحه (لا شيء عليه) لأنه إنما
يجب عليه الأراقلة لا الإعطاء (وان لم يصرق تصدق به) أي غلبك وأباحة ولو في أرض الحل
(ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلاً (جاز) أي تحله به بخلاف ما إذا كان بعده ولو بساعة
(ولو ظن) أي المحصر (أنه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بأن لم يذبح
أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال أنه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن أنه خرج من
الأحرام بذلك الذبح (فعليه لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وان
أكل من الهدى الوكيل) أي ولو باذن الموكل (ضمن قيمة ما أكل ان كان غنياً) أي مالك نصاب
(ويعتدق به على الفقراء) أي عن المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال
احصاره) أي احصار الأحرار (فخام) وكذا إذا لم يجز (لم يضمن) أي المأمور شيئاً
(فصل في زوال الاحصار) إذا زال احصار الحرم بالحج فهو (أي زواله لا يتخلو عن أحد
الوجوه الخمسة) ووجه المحصر أنه (أما أن يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو
ظاهر ولا يتصور تعدده فهو الوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يتخلو أن يكون كما قال (في وقت
يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معاً وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما
جميعاً) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)
بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو ان
يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضاً (وهو أن يزول
في وقت يقدر على ادراكهما بلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق
(ولا يجوز له التحلل) أي حينئذ (وبفعل يهديه ماشاً) أي من يبيع أوجهه أو صدقة وشعر ذلك
(وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لا يلزمه التوجه) ويجوز له ان
يحلل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعاً فلا يلزمه المضى لعدم فائدة ما جازله التحلل
اتفاقاً وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقاً على ما في الروايات
المشهورة في المذهب إلا ما جاء في رواية نثرانة الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر ان يدركه
قبل ذبحه لم يسهه ان يقيم ويحلل بالهدى إلا اذا لم يقدر على ادراكه فإنه بظاهره قد يتبادر منه
ان ضميره راجع الى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
ان مرجعه الى الحج والافيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر ان يدركه إلا اذا لم
يقدر على ان يدركه فأدركه وأدرك (الأي الوجه الأخير) وهو ان يقدر على ادراك الحج دون
الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب ان يقال جازله التحلل ولا يلزمه المضى استصساناً (وفي رواية
يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياساً وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو
الأفضل اتفاقاً ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (ان يدرك الحج دون الهدى) بيان لهم المقدم
وقد تقدم ثم هذا الوجه إنما يتصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الاحصار عنده لا يتوقف بأيام
التحريم بل يجوز قبلها فينتصرون ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على
مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لأن دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام
التحريم يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فينتصرون في حقه بالاتفاق لعدم توقف دمه

وسعدك والخير كله
يديك تسركت وتعاليت
أستغفرك وأتوب إليك
(اللهم) بعلمك الغيب
وبقدرتك على الخلق
أحسني ما علمت الحماة خيراً
لي وتوفني إذا علمت الوفاة
خبرني (اللهم) اني أنزل
بك حاجتي وان قصر رأيي
وضعف على اقتدرت الى
رحمتك فأسألك بأقاضي
الامور أن تهيئني من
عذاب السعير ومن فتنة
القبر (اللهم) اهديني لارشاد
أمرى وأجرتي من شر
نفسى (اللهم) اني أعوذ
بك من منكرات الاخلاق
والأهواء (اللهم) اني
أعوذ بك من الشقاق
والنفاق وسوء الاخلاق
بسم الله

بأيام النحر من غير خلاف (وان زال احصاء القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه التوجه) أى الى مكة لعدم الفائدة بتدارك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أى صبر حتى يحل بذبح الهدى (وان شاء توجه) أى الى مكة (ليتحلل بأفعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الافضل (وله) أى للقارن المحصر (فى هذا) أى فى ضمن هذا الحكم المذكور بمن التخيير المسطور (فائدة) أى عظيمة (هى انه لا يلزمه عورة فى القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال ويانه انه اذا كان المحصر قارنا ينبغي أن يجب عليه اتقان العمرة التى وجبت عليه بالشروع فى القران حيث قدر علمه وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذى التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فأت به ذلك كذا فى الجبازى والفتح (وأما المعتمر) أى المحصر (ان زال احصاءه قبل بعث الهدى أو بعده فى وقت يقدر على ادراكه) أى ادراك الهدى فى صورتين (يلزمه التوجه) أى اجاعا (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أى بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أى بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولا يصور فى حقه) أى المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاءه بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القات فقد ذكر عز بن جماعة فى منسكه ان عند الخنفة اذا صابر الاحرام متوقعا زوال المحصر ففاته الحج والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أى خنفة ومحمد بن يوقم باحرام الحج وعند أى يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولولم يتحلل لا يحج فى العام القابل بذلك الاحرام وتعبه المصنف فى الكبير بان قوله عند أى يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام غمرة من غير تجديد كما سيأتى بيانه فى باب القوات انتهى وسيجيى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحلل بعمرة ولا يكون محصر اظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصر اعن الطواف فتأمل لئلا تقع فى وحل الخلاف

• (فصل) • فى بعض فروع الاحصار (ان بعث) أى المحصر بحجة أو عمرة (بالهدى ثم زال احصاءه وحدث احصاء آخر) أى من المحصر الاول والاخر (فان علم) أى المحصر (انه يدرك الهدى) أى حيا (ونوى به احصاءه الثانى) أى بعد تصوره ادراكه (جازو حل به) أى ان صحته شروطه (وان لم ينل يحجز) أصلا (ولو بعث هديا لمزاحمة أو قلادة أو وجهها تطوعا ثم أحصر) أى الأمر (ونوى) الاولى تنوى (ان يكون) أى الهدى فى صورتين (لا احصاءه جاز وعليه اقامه غيره مقامه) أى لمزاحمة ويجاب تطوعه خلا فلا يبيى يوسف

• (فصل فى قضاء ما أحرم به) • اذا حل المحصر) أى من احرامه مطلقا (بالبذبح) أى بذبح الهدى فى الحرم فى قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أى الذى حل به منه (للحج) أى فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفيد على ما ذكر محمد فى الاصل عن أى خنفة حيث قال فان بنى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج فى عامه ذلك أحرم ووجع وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبى مليك عن أبى يوسف عن أبى خنفة وعليه ثم ان قصد الاحرام الاول وان نحووات السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه

ما شاء الله لا يأتى بالهدى الا
الله بسم الله ما شاء الله
لا يصرف السوء الا الله
بسم الله ما شاء وما يكمن من
نعمة فى الله بسم الله ما شاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله
العل العظيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد كما
صلت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جمد مجيد
(اللهم) صل اوبرك على
محمد وعلى آل محمد كما صليت
وبركت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جمد مجيد
(اللهم) وترحم على محمد
وعلى آل محمد كما ترحم
على ابراهيم وآل ابراهيم
انك جمد مجيد (اللهم)
صل على ملائكتك
المقرين وعلى أنبيائك
المرسلين وعلى أهل طاعتك
أجمعين

تلك الحجة الاية القضاة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيه ما هو وقول زفر ثم اعلم انه اذا احصر في حجة القرض وحل منها يلزمه القضاء عند الاربعة كما في التطوع عندنا وأجد في رواية (وان كان) أي المحصر (فان نافعه قضاء حجة وعمرتين ويخير) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضي بقران) أي بان يجمع بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت بسع تجديد الاحرام والاداء فانما عليه مرة القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معمرا فعليه مرة لا غير) وقضاها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجب نية القضاء) أي فيما اذا كان الاحصار بمحج انتفاها (اذا قضاه) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في الذنل) أي في احرام غير القرض (امان قضاه في عامه ذلك أو كان بحجه) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه (حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحول السنة) أي بان ينوي حجة الاسلام من قابل قضاء لانه باقية في ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها البصير قضاء لان العمر كان وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاه في عامه لا يجب عليه عمرة) وأيضا لما تجب العمرة مع الحج فيما اذا احصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء لانه صار كالناتئ (فاذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأراد ان يحج من عامه ذلك والوقت بسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم بحج فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها) أي بعدما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أي بالاحرام (فأحرمت وحجبت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج القرض والذنل والمظنون والمفسد والحاج عن الغير والحز والعبء الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي ومن في معناه (يتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فاحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي وصاحب كشف الاسرار لكن ذكر السروجي في الغاية شرح الهداية ان الظان في الحج يلزمه المضى فيه والقضاء لو أنفسده واختلقوا في القضاء لو احصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه صرح وجه من الاحرام والاصح لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمشقة وفيما دون ذلك يبقى صفة الزوم معتبرة.

* (باب القنات) *

هو بفتح القاء مصدر كالقنات على ما في القاموس (قنات الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف بوفرة ولم يدرك شيئا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة الطمعة) أي لغوية لا عرفية (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفته (أو ليلا) أي ليله المزدلفة الى طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

• من أهل السموات والارضين وعلينا معهم بأرحم الراحمين (اللهم) أحسن عاقبتنا في الآخرة كلها وأجزنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) أعني على غمرات الموت وعلى سكرات الموت وهونهم على حتى لا أجدها كرا ولا غما ولا ألما ولا قن حجة الايمان عند الممات (اللهم) أعني على الموت وسكرته وعلى القبر وودحشته وعلى يوم القيامة ودرعته وعلى الميزان وخفته وعلى الصراط وزلته (اللهم) ارحم غريمي في الدنيا وتضرعي عند الموت ووحدني في القبر ومقامي بين يديك وتوفني عند منتهى أجل

أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد
أدركه لانه لا يتم الا بركنه الثاني وهو طواف الزيارة اجماعا الا ان يحاول ويقول بأن مراده
بالتمام تصوره واحتماله وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال
الشيخ عمر النسفي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجهم أي أمن الفوات فانه لم يبق عليه ركن
الا الطواف بالبيت وذلك لا يقوت أي لان جميع العمر وقته والا فقد يتحقق الفوات بالموت وقد
يقال لا يقوت به أيضا اذ يجوز واتدركه يذنبه هذا وقد وقع في عباراتهم تم حجهم أيضا فجمعهم ولذا
قال ابن الهمام لا شك انه ليس التمام باعتبار عدم بقائه شيء عليه فهو باعتبار أمن الفساد
والفوات (ثم اذا فاته الوقوف به مذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أي مع أنه آثم
(سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه ان يتحلل بأفعال العمرة ضرورة) عند أبي حنيفة ومحمد
كما سيأتي. يانه (في طواف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ان كان) أي الفات (مفردا) أي بالحج
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن
ابن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكنز الى استحباب الدم للفات عندنا (ولا طواف للصدر)
أي عليه اتفاقا (وان كان) أي الفات (قارنا) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرة قبل
الفوات فهو كالقرد) أي لانه باءدركهم اخرج من عهدها (وان لم يطف لها) أي قبل الفوات
(فانه يطوف أولا لعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد
بطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة
لا غير) أي لفراغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أي الفات (ممتعا بطل تمتعه) أي لان
شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه
يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لتمتعه بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه
قضاء حجة فقط) أي لفراغه عن عمرته بالكيفية ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي
الفات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لانه لمافات وقت قطع تلبيته بأول رمي
الحصاة صار كان طوافه هذا قام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم
اثاء أفعال حجه وكان حقه التقدم الا انه أخر اضرة الفوات ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيما
يتحلل به فانت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد وهو باحرام
الحج وقال أبو يوسف باحرام العمرة ويقلب احرامه عمرة وقال لا يتقلب المؤدى ليس أفعال
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق
قد بر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفات قبل طوافه) أي الذي يتحلل به مع السعي
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس أفعال
العمرة حقيقة فتتوله (لانها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال
العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قوله ما
ان فانت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج الى
الحل ولو انقلب احرامه عمرة وصار معتمرا لزمه الخروج الى الحل كذا ذكره وفيه بحث
ظاهر على ما لا يخفى ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فاهل بحجة أخرى حل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا اله الا الله
وأني محمد رسول الله
واجعله آخر كلامي في
الدنيا (اللهم) اني أسألك
عيشة نقية وميتة سوية
ومرزا غير مخزي ولا فاضح
(اللهم) اجعل حبك أحب
الاشياء الي واجعل
خشيتك أخوف الاشياء
عندي واقطع عني حاجات
الدنيا بالشوق الى لقاءك
واذا قررت أعين أهل الدنيا
من ديارهم فأقر عيني
بعبادتك (اللهم) اني أسألك
الصحة والسلامة والعفة
والامانة وحسن الخلق
والرضا بالقدر (اللهم) اني
أعوذ بك من يوم السوء
ومن ساعة السوء ومن

من الاولى ويرفض الاخرى عند أي خنيفة وعند أبي يوسف بعضي في الاخرى لانه محرم بالعمرة
 أضاف اليها حجة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو أهل القات بحجة أخرى قبل القراء من
 الاولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والظاهر ان يقال فان نوى به قضاء القاتة فهي هي) أي
 بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه هذا الالهلال شيء) أي سوى التي هو فيها فيتحلل بالطواف
 والسعي كالولم يلزم به (وفيه) أي بالثانية (لغو) أي لا اعتبار لها (وعليه قضاء الاولى لا غير)
 أي لكون الثانية لغوا (وان نوى به) أي باهلاله (حجة أخرى يرفضها) أي الحجة (ويجحد بأفعال
 العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء حجتين وعمرة ودم) أي عند أبي خنيفة
 خلافا لها لما تقدم عنهما (ولو أهل) أي القات بحجة (بعمرة رفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع
 بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعملا على قوله ما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أي
 قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل بحجتين ثم فاته الوقوف تحلل بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما
 هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاؤها والدم والحج (ولو أن القات لم يتحلل) أي
 بأفعال العمرة (وبقي محرما الى قابل الحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجامع) أي
 قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أي الوقوف كما في نسخة (فعله دم لجماعه ويحل
 بأفعال العمرة ولو حج) أي القات من قابل (قضاء) أي الحجته (فانسه) أي بالجامع (لم يكن عليه
 الا قضاء حجة واحدة) أي كمن أفسد صومه بالجامع ثم قضاؤه وأفسده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
 واحد وليس عليه كفارة أخرى لان افساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة طواف للقدم
 وسعى ثم فاته الحج) أي فوت الوقوف (فعله ان يحل بأفعال العمرة) أي من طواف فرض لها
 وسعى آخر بعدها (ولا يكفيه طواف التحية الاول) بالرفع فعت المضاف (ولا السعي) أي ولا
 يكفيه السعي المتقدم (في التحلل) أي في الخروج عن احرام حجه حتى لو كان قارنا والمسئلة
 بجعلها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو ان قارنا لم يطف لعمرة ففاته الحج
 وجامع) الاولى ان يقول فجامع به سعى وهو لم يطف بعد لعمرة القران ولا عمرته التي يتحلل بها
 (فعله ان بعضي في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القران) أي لانه أفسدها ولا يجب
 عليه قضاء التي يتحلل بها (وفاته الحج لا يكون محصرا) أي لاحقية ولا حكا (ولا يحل بيع
 الهدى) أي بل عليه ان يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أي بالاجماع لانها غير موقنة
 * (فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج) ه أربعة (القوات) أي فوت الوقوف (والاحصاد)
 أي عن الوقوف فانه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن احرامهما
 (والانساد) أي بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أي رفض احرام الحج
 بعد احرامه سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته
 أو أمته أو عبده أي اذا أحرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق به دخول مكة بغير احرام
 أي فانه يجب عليه احرام أحد التمسكين منهما الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث
 لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مسامحة لان القضاء فرع فوت الاداء وهذا
 ولا يشترط اسقوط القضاء احرامه من حيث أحرآم أولاد من المقات وانما يجب الاحرام من
 المقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعة موجبة لقضاء العمرة الا القوات لعدم تصوره في حقها

صاحب السوء ومن جاد
 السوء (اللهم) اجعلني
 شكورا واجعلني صبورا
 واجعلني في عيني حقيرا وفي
 أعين الناس كبيرا (اللهم)
 اني أسألك باسمك الطيب
 الطاهر المبارك الاحب
 اليك الذي اذا دعيت به
 أجبت واذا سئلت به
 أعطيت واذا استرجعت به
 رحمت واذا استفرجت به
 فرجت ان تعذني من الكفر
 والفقر والقلة والذلة
 والعلالة وكافة الامراض
 والاعراض وسائر الاسقام
 والآلام ومن قسمة النساء
 ومن النفس والشيطان ومن
 قسمة الدنيا ومن القسوق
 والنفاق والنفاق وسوء
 الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أى بعد انقضاءه قيل تحقق ادائه (انه اذا مات من علمه الحج) أى فلا يتخلون أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالايجاج عنه) أى على الوجه الذى يأتى تفصيله (يجب عنه) أى بشروطه (وبسقط به عنه القرض) أى اجاعا (وان لم يوص به) أى مطلقا أو بإصا غير صحيح (ان) أى تحقق انتم تركت حجة وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار مفقرته وعقوبته وهذا اذا لم يجب عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أى هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من علمه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بخلاف أماء على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضح بقوله آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه بحزم متقرر ويمكنه الاداء بماله بآبائه غيره من ابائه بنفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوص به حتى مات أثم بنفوية القرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فبأثم بسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الرارث الحج من تركته وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجوز له ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

(باب الحج عن الغير)

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء جحا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كتلاوة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة وبصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحجار لا يصح عندنا في باب الحج على ما سرح به في التبعة وكذا سرح بعدم الجواز في الوفاية وجميع البحرين والختاوار والهيوط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في ممراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحققة حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فمأشبههم مكره وعلمه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز اخذ الاجرة عليه فاذا تمحض أجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز اذ ذلك في الصدقة وانعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرهما من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان ابرهما حال حياتهما فكيف ابرهما بعده وتهم ما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهم ما مع صلاتك وان تصوم لهم ما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا تصدق عن موتانا ونحيم عنهم وندهولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواء أبو حفص الكبير العكبرى وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواء الشيخان أى جعل ثوابه لامته وهذا

ومن السبعة والرباه والشرك
(اللهم) انى أسألك فواتح
الخير وخواتمه وجوامعه
وأوله وآخره وظواهره
وباطنه والدرجات العلى
آمين (اللهم) انى أسألك
فرجا قريبا ونصرا عزيزا
وصبرا جديلا وقصاما مينا
وعلمنا كثيرا نافعا ورزقا
واسعا مباركا في عافية بلا
بلاء ونسألك العافية من
كل بلية ونسألك تمام
العافية ونسألك وجود
العافية في صحة بلا مرض
ونسألك الغنى عن شغل
الناس ونسألك انقضاء
الاجنادلة والاحول والاقوة
الإيا الله العلى العظيم

تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتقنه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسالك بالمروءة
الوثقى وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فقصه معان كثيرة ليس هنا محل بسطها قال
المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجة الاسلام والقضاء والنذر وهو قادر على
الاداء بنفسه وحضره الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالايجاج بعده موته فان قدر عليه
أولا (وعجز عن الاداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الاجاج) أى بان يحج عنه فى حال حياته
أو بعده مما نه (ان فرط) أى قصر (فى التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه فى عامه) وقوله الايمان
الى ان وجوب الايصاء انما يعلق عن لم يحج بعد الوجوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فامتن
وجب عليه الحج فخرج من عامه مات فى الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يوتر بعد
الايجاب ولم يصر فى هذا الباب كذا فى التجنيس والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا
قد حسن وتفصيل مستحسن ينبغي ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)
أى وجوب تعلقه فى الجملة ولو لم يحصل شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أى بالايجاج عنه
بعد موته فى كتاب روضة الامة فى اختلاف الائمة من زعمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من
ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه الشافعى وأحمد هذا ولا
أطلق فيما سبق قوله وعجز عنه بقوله (ويتحقق العجز بالموت والحبس والمنع) أى ويحدوئهما
بالاكره (والمرض الذى لا يرجى زواله) أى كالزمن والقالج (وذهاب البصر) أى بان صار أعشى
(والعرج) بفتحين (والهرم) بفتحين أى الكبر أى الذى لا يقدر على الاستسالة معه (وعدم
المحرم) أى بالنسبة الى المرأة (وعدم من الطريق) أى باعتدال الغلبة (كل ذلك اذا استمر الى
الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أى حنيفة على
الصحيح فى لم يكن صحيح البدن لا يعلق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا
كان له مال تعلق به وان كان زمناً ومفلوجاً على ما سبق من أن الشرائط عندنا صحة الجوارح
خلافاً لهما وقد تقدم فى باب شرائط الحج من ان قوله مارواة الحسن عنه قال ابن الهمام وهى
أوجه واختارها الكرماني

• (فصل فى شرائط جوارز الاجاج) • أى مطلقاً (والنباية عن حجة الاسلام) أى خاصة وجلتها
عشرون (الاقول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أضح فقيراً وغيره ممن لم يجب عليه الحج عن الفرض)
أى عن فرضه وهو متعلق بأج (لم يحج حج غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان
النباية السابقة لا تجزئ عن وجوب العبادة الاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج
لا شرط جوارز الاجاج وكذا قوله فى الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال
ومنها أولاً وان يكون له مال يحج عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيراً صحيح البدن
لا يجوز حج غيره عنه فرضاً بخلاف حجه عنه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط
الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره فى اداء الحج الواجب ولا واجب
كذا فى البدائع والحاوى وقد قال صاحب السراج الوهاج فى قول من قال ولو حج على الفقير
فدام به الفقر الى ان يموت لم يحجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والا فالفقير لا حج عليه
انتهى وهو تقييد كالايحى (الثانى العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أى فان

(اللهم) انى أسألك أن
تجعل سلى اليك التزل
ومعراجى اليك التواضع
والتذلل وامتنى من
حضرتك رفعة يصح
معها علو الهالين ويقصر
عنها علو الغالين حتى ارتقى
اليك مرتقا تطلبنى فيه
الهمم العلية وتتقادل الى
النفوس الالوية واكثنى
بغاشية من نورك تكشف
عنى كل مستور وتجببنى
عن كل حاسد مغرور وهب
لى خلقاً أسع به كل خلق
واقضى به كل حق كما وسعت
كل شئ رحمة وعلماً سبحانه
لا اله الا انت سجدت
لعظمتك الجبابرة وتنهمت
بذكرك الشفاه يا حى يا قيوم
يا ذا الجلال والاكرام
(اللهم) انى أسألك أن تسلم
مافى بطون

زال قبل الموت لم يجز غيره عنه فرضا (فلو أخرج العذور) أي كالربض سواء برجى برؤ أم لا
 وكالمحبوس (كان أمه) أي أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفاً) استقر عذره (أي عمليته) عنه عن
 ادائه بنفسه (إلى الموت) أي بان مات وهو مريض أو محبوس (بجازوان زال عذره) أي
 بزوال حبسه أو برثه من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤذيه بنفسه (وجب عليه
 الاداء بنفسه) أي المباشرة بنفسه (وظهرت نفقة الأول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يجز
 حج غيره فقامل ثم المرأة إذا لم تجد محرماً ولا زوجاً لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تخرج
 عن الحج فحينئذ تبتع من يبيع عنها أما قبل ذلك فلا يجوز لتوهم وجود الحرم فان بعثت رجلاً
 إن دام عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالربض وفي شرح النفاة للبرجسدي قال الامام
 أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجز محرماً تبتع من يبيع عنها فان دام عدم الحرم إلى موته فذلك جائز
 وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود الحرم يعني الزوج أو غيره وأمر آخر والله أعلم وهذا كما
 مبنى على أن عدم هذه الاعتذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء وما قوله
 في الكبير والاجحاج عن الزمن والاعنى على أصل أبي حنيفة جائز لأن الزمان والعنى لا يرجي
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند إلى وقت المرات كذا في البدائع فتشكل لأن
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الاجحاج بالمشبهة وأما
 نقله عن أبي الفتح بقوله ولو أجزاعه لم ينعني الزمن والاعنى والمتعد والمتلوج ونحوهم وهم
 آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفقة الأول فلا إشكال
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاجحاج) وفيه أن هذا الشرط يشمله ما قبله (فرو
 أجم الصحيح) أي غيره (ثم عجز لا يجوز به) أي كافي فاضحياناً والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أي بالحج (ولا يجوز حج غيره عنه بغير أمره) إن
 أوصى به أي بالحج عنه فان أوصى بأن يبيع عنه فمقتطوع عنه أجني أو وارث لم يجز (وان لم
 يوص به) أي بالاجحاج (فقبّر عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (الحج) أي الوارث
 ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو أجم عنه غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الاجحاج أو ما ذكر
 جميعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام إن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وحامله أن ما سبق يحكم
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشبهة في منسك السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص
 به فحج رجل عنه أوج عن أبيه وأمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به إن
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز به من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما سبق إليه المتلوج فمقتطوع عن الحج عن
 الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستنجار عليه مذكور في عامة الكتب
 كالأهلية والقنود والوكافي والكنز وغيرها مما يعسر عدها وصرح في المنهاج فقال ولا يجوز
 الاستنجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو أجمرت رجلان قال له استأجرتك على أن
 تخرج عني بكذا لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 أمرتك أن تخرج عني من غير ذلك لا يجز) قال ابن الهمام في فتاوى فاضحياناً من قوله
 إذا استأجر المحبوس رجلاً يبيع عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس

عبادك لنا من ضغن وتنزع
 ما في صدورهم لناس غل
 وتعو ما في قلوبهم لناس
 حقد وان كان لاحد من
 عبادك فبنا غل أو غش
 أو حقد فتنزع ذلك كله من
 قلوبنا وأبدل ذلك كله بحبة
 ومودة ورأفة ورحمة
 واجعلنا في محبتك اخوانا
 وعلى التقوى والخير
 اعوانا واجعلنا ممن يعزوا
 ويعني عنه ولا تخلصنا من
 يبادر إلى الانتقام إذا وجد
 اليه الفرصة ولا يمن بمنز
 العاقوبة إذا أصاب اليها
 المقدرة وجنبنا من الشقاق
 والفتاق وسوء الاخلاق
 واصفح عنا صفحاً جميلاً
 واعنا على الصفح الجميل
 الذي أمرتنا أن

وللا جبر أمر مشله في ظاهر الرواية، مشكل لاجرم ان الذي في الكافي للبحر الكافي في الفضل في هذه المسئلة ولولا نفقة من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ايضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العوض بل بطريق الكفالة انتهى فتعين انه انما سماها أجبر ايجاز الاخر اذا امكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستنجار على الحج فان فعله بل جاز وله نفقة مشله لا يخل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه نفقة القسمية بذكر الاستنجار وبيق الامر بأداء الحج عنه فيصح وقد صرح بهما التعليل التكراري فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء الحج عنه فوجب نفقة مشله وفي الكفاية لو استأجر الحج عنه من المقات وقع الحج عن الحجوج عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب والله أعلم (السادس ان يحج عمال الحجوج عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه لم يجوز) أي عنه حتى يحج بماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس ككون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجا ينفا فاسقط اعتبار القليل استحسانا ولذا قال (وان اتفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز ان اتفق الكل أو الاكثري من مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وقام) أي لحقه (يرجع به فيه) أي لانه قد يتقبل بالاتفاق من مال نفسه بلغية الحاجة ولا يكون المال حاضر افعيوز ذلك كما قاله ابن الهمام (وبجزيه وان لم يكن فيه وقام بالنفقة فالحكم لا أكثر فان كان الاكثري من مال الميت جاز والافلام) ففي فاضيل ان لم يكنه مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو جائز والافهوضان وفي التكراري ان انقص المال عن نفقة الطريق فاسد وان اتفق من مال نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والافهوضان وفي خزانة الكل لوضاعت النفقة في الطريق لحج الأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على أحد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلا والافكذ حكم بقية وريته (من ماله) أي من مال نفسه (يرجع في التركة جاز) أي ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجوز وان أمره الميت) أي بان يحج عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزانة الكل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي فاضيل ان اذا أوصى بان يحج عنه فاجب عنه الوارث من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنب ليرجع ولو أوصى بان يحج عنه فاجب الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لميت عن حجة الاسلام انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه بضمن) أي النفقة المخلوطة (وان حج وأتفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (وبرى من الضمان) أي بانفاقه ولم يتوقف على رامة الورثة قال الطرايمسي لو أخذ مال الميت وخلط بماله نفسه وحج عنه وأتفق خسمائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخاط (ولو اتجر بمال الميت) أي من غير خلط بماله نفسه (ورجح فيه بجزيه الحج) أي يدفع الزباة الى الورثة لكن في التكراري وان أخذ الدراهم ليحج عنه بها فاستترى بها ما لم يتجر قال هذا رجل خائف لا يجوز ويكون الشران لنفقه والحج عن نفسه وهو ضمان انتهى وهو مخالف لما لا يلقه في مال من مال الفارسي لو أخذ المال واتجر ورشح فيه وجع الميت قال أبو حنيفة يجوز به لحجه وهو قول أبي يوسف وقال

نفقه وألحنا الادب بين
يديك وانزنا التسليم لأمرك
والخضوع اليك والتوكل في
كل الاحوال عليك (اللهم)
لاتدع لنا ذنبا الا غفرت
ولا عملا الا فرجته ولا كربا
الا تسهله ولا ضررا
الا تسخفه ولا دينا
الا قضيه وقسم لا وفيه
ولا ورا الا اصفيه ولا
ضمة الا اقويه ولا آلا
الا باغته ولا عملا الا تنبله
ولا زنا الا بسطه ولا خلا
الاسدنه ولا عيا الاسترته
ولا مسافرا الا سلمته ورددته
ولا كسيرا الا جبرته ولا
أودا الا ثقتته ولا صدرا
الا شرتته ولا ضيفا
الا فسخته

محمد يضمن جميع المال للمبت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى به امتاعا لنفسه للتجارة ورجع
بمثله عن المبت يرد النقطة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه إيهام إلى الفرق بين من يشتري
بها للتجارة عتقا لنفسه أو وثقة المال المبت تبرعا لئلا يروى هشام عن أبي يوسف قال تصدق
بالربح وقد أجزأت الحجة عن المبت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كالأصل لو خطها بديارهم نفسه حتى
صاروا مائة حج عن المبت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه
وفي النوازل مثل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن المبت فانفق من هذه الدراهم قبيل
الخروج قل أو أكثر صاروا مائة مال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج المبت على حاله (السابع ان
يحج را كما ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو أمره) أي بالحج ماشيا (يضمن النقطة
وكذا لو لم يأمره) أي وحج المأمور ماشيا (وأما من مؤنة الكراة لنفسه) أي فانه يضمن النقطة
ويحج عنه را كالأنفق الركوب أكثر فكان الثواب أوفر وكذا قال محمدان حج على حمار كراهه
والجرا أفضل كذا علمه المصنف في الكبير والظاهر ان كراهته لكونه غير متحمل لسفر البعيد
أولاه على خلاف السنة بقرينة قوله والجمل أفضل لالكون نقطة ركوبه أكثر فانه قد يكون
نقطة ركوب الحمار أو فرس العيرة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو
كقطع الكل ماشيا وركوب الأكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على
ما اذا اتسع النقطة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النقطة عن الركوب) أي بان كان
ثلث المال يبلغ إلا أن يحج ماشيا (فحج عنه ماشيا جاز) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده
ماشيا روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ را بكاء وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
أحجوا عنه من بلده ماشيا جاز وان أحجوا عنه من حيث يبلغ را بكاء جاز واصل وجه الأول زيادة
كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بعيره هذا) أي بعينه وخصوصه
(رجلا) أي ولو غير معين (يحج عنه فاكراه الرجل) أي أعطاه بالكره والاحرة (وأنتق الكراه
على نفسه) أي في الطريق (وحج ماشيا جاز) أي عن المبت استحسانا قال الطرابلسي وهو الأصح
وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير إلى ورثة المبت قال أبو الليث في النوازل وعذري ان
الحج عن نفسه وهو ضمان نفقة البعير إلا ان يكون المبت فوض إليه ذلك (الثامن ان يحج
عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال المبت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث
يلعب) أي استحسانا (وان لم يكن) أي ان يحج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) (واعمل
المكان مقيد بما قبل المواقيت والافاد في شيء يمكن ان يحج عنه من مكان وكذا الحكم اذا
أوصى ان يحج عنه بماله وصلى مبالغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والافق
حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي مريدا للعب لا قاصدا للغير كالتيارة ونحوها
(فما في الطريق وأوصى ان يحج عنه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من
حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا بعنى
من الموضوعين العهد ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والافق موضع الموت
استحسننا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة اذا كان غنيا حين خروج وأطلق ان يحج عنه
يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا يشكلا الأوضحة ولا
شأنها لأصلحته ولا يسرا
الأنزلة ولا عسر الأزلته
ولا عطاء الأجزلة ولا ينما
الاكتات ولا ميتا الارحمة
ولا ظالما الا قصته ولا
حاجدا لا دفعته ولا أصرا
الا قوليته ولا ضالة الا
ردتها ولا حاجة من حوائج
الدينا ولا آخره يكون لان
فيها رضا ولنا فيها صلاح
الاقتضيتها وأعنت على
قضاء ما يتيسر منك في عافية
بلا بلاء وسعادة بلا شقاء
يا أرحم الراحمين (فصل)
في ذكر فضل حجة الجمعة وما
قاله العلماء في ذلك (اعلم ان

خرج للبعج عنده أبي حنيفة وقال يا بعج عنده من حيث بلغ ولو خرج للبعج ثم أقام في بعض البسلاط
حتى تحوت السنة ثم أوصى بالبعج مطلقا يا بعج عنده من بلد اتفقا في شرح الجامع لقاضيخان
لو خرج لغير سفر الحج كالتمارة فبات في الطريق وأوصى بأن يا بعج عنده من وطنه ووطنه اتفقا
(ركذا) أي الخلاف (لومات الحاج عنه في الطريق يا بعج عنده من وطنه) أي عنده ومن حيث
بلغ الاقول عندهما (ولو كان للموصي أوطان) أي متعددة (يا بعج عنده من أقرب أوطانه
الى مكة وان لم يكن له وطن) أي مطلقا (فن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه واما ما وقع
في الكبير من قوله وان لم يكن له أوطان فليس في محله اذ لا يلزم من نفي بعج نفي مفردة ثم قال
في النسخ ولوعين مكانا جازمه اتفقا (ولو أوصى) أي من له وطن (ان يا بعج عنده من غير بلده يا بعج
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بهد ولو
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الباء ابد بالرياق (يا بعج عنده من وطنهم) أي
عند اطلاق وصيتهم ما فنع محمد في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى أن يا بعج عنده من
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فخره الموت فأوصى أن يا بعج عنده من مكة
أقول وهذا اذا كانا غنيين في بلادهم وأما اذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصيا
فيعني أن يا بعج عنده من موضع فرض الحج عليهم (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا لومات
فيه فأوصى وكان سقه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام العهد والمعنى أوصى ذلك المكي
(ان يقرن عنه يقرن عنه من الري) لانه لا قران لاهل مكة (واذا وجب الحج من بلده) أي في
المسائل التي مر ذكرها (فأجأ أوصى من غير بلده يرضى) أي ويكون الحج له ويا بعج عن الميت
ثانيا لانه خالف (الا ان يكون ذلك المكان) أي الذي أوج عنه (قريبا منه) أي من وطنه
(بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فيخذل لا يكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان
ثالث ماله لا يبلغ ان يا بعج عنده من بلده فخرج عنه من موضع يبلغ وفضل من الثالث تبين انه كان يبلغ
من موضع أبعد منه يرضى الوصى ويا بعج عن الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيا يسيرا
من زاد أو كسوف فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الاحرام
أو بعده عند الاحرام قبل ان يشرع في أفعال الحج (وهي ان يقول) أي بلسانه وهو الافضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وابليك عن فلان) أي لبيك بحجة عن فلان (وان
شاءا كفتي) أي عنه (بنية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الآمر (وفوى ان يكون الحج)
أو احرامه (عن الآمر) أي وان لم يعينه (بصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم بهم) أي بجملته
أو مطلقا بأن أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جوج عنه معينا أو مبهما (فله ان
يعينه) أي لمن شام من نفسه أو غيره (قبل انشروع في الاعمال والانفعال) أي في أفعال حجه
من طواف قدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لانصر فيه وفي نفي ان يصح التعيين هنا اجماعا
انتهى ولا يخفى ان محل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يعين غيره بل
ولوعين غيره لرفع عنه على ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشر ان يحرم من
الملاقات) أي من ميفقات الآمر ليشمل المكي وغيره (فلو أعتز وقد أمره بالحج ثم حج من عامه
من مكة لا يجوز) مفهومه انه اذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع انه ليس كذلك حيث يكون

منه بحجة الجمعة على غيرها
بوجه ومنه ما وافقتم الوقتة
التي صلى الله عليه وسلم
التي اختارها الله تعالى
لرسوله صلى الله عليه وسلم
فانها كانت يوم الجمعة بلا
خلاف بين المحدثين ومعلوم
ان الله تبارك وتعالى
لا يختار لرسوله صلى الله
عليه وسلم الا الفضل ومنها
اتفاق اجتماع المسلمين في
اقتدار الارض لخطبة الجمعة
وملاها واجتماع وفد الله
تعالى بعرفة للوقوف بها
فيحصل في الجمع العظيم
من اتفاق المسلمين في الدعاء
والتضرع والابتهال الى الله
تعالى عز وجل مالم يتفق

مخالفنا اذ صرف سفره المأمور به للبحر لفرض الى الع- مرة واوله سبق قلم منه اذ لم يقمده في
الكبير به (ويضمن) أى في قوله- جميعا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة
ميتانية كذا في الكبير وفيه انه أراد بالميتانية المواقف الاتفاقية في اطلاقه نظر ظاهر
اذ قد علم ان الميت اذا اوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضا فيه اشكال آخر حيث ان
الميتات من أصله ليس شرط المطلق الحج واصاله بل انه من واجبه فكيف يكون شرط الوقت
نيابة فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم نفرد به بقوله
فلو اعتبر الى آخره غير مستقيم الحالة كماينة في رسالة مسنة له هذه المسئلة وفي أخرى لليلة
يدفع هذه القضية المشككة (الحادى عشر) ان يحج المأمور بنفسه ولو مرض المأمور) وكذا اذا
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أى بغير اذن الا- (فحج) أى غيره (عن
الميت لا يقع) أى حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال
الا مراصنع ما شئت فحسب كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)
بصيغة المجبول أى وان أذن له الا- (بذلك) أى يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)
أى وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر) أن لا يفسد حجه ولو فسد
أى حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أى عن الا- ويكون ضامنا لما اتفق من مال
الميت لانه مخالف عليه المضى في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت ك- أردناه
الجنابات ويجب عليه القضاء ولا يسطع حج الميت كما قال (وان قضاه) أى ولو قضى المأمور حجه
الفاسد في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعتن الميت لانه لما خالف
صار كأن الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضائه
والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض له هذه المسئلة مع انه ينبغي ان
لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر) عدم المخالفة فلو أمره بالافراد أى للبحر أو العمرة (فقرن) أى
عن الا- فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الا- استخ- انارأما
لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والا- خرج عن الا- فهو مخالف ضامن اجماعا كذا
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسى هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز تقسيم
النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا
في المبسوط وقال شمس الأئمة في قول أبي يوسف أى في أنه وليس هذا بشئ فإنه مأمور بتجريد
السفر للميت (أو تقع) أى بان نوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فإنه يصير مخالفا اجماعا على ما في
البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فإنه القرض عليه ويصرف
مطلق الامر اليه الا انه يشك اذا أمره بافراد العمرة ثم اتى بالحج به- أو صرح بالتمتع
في سفره أو تفويض الا- اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مبالغة وهو انه اذا نوى غيره فبالاولى
في انه (لم يقع حجه عن الا- ويضمن النفقة) أى كما مر (ولو أمره رجلان أحدهما بالحجة
والآخر بعمرة واذناه بالجماع) أى القران (فحج جاز) أى ولم يصير مخالفا على ما في البدائع
(والا فلا) أى وان لم يأذنه بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفا على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر
نوابا وامر ع قبولاً ومنها
اجتماع ع- لم ين لامل
الاسلام في يوم واحد فان
الجمعة للمؤمنين وكذلك
يوم عرفة ع- دلهم فقد ورد
في صحيح مسلم عن طارق بن
شهاب عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ان رجلا من
اليهود قال ليا مبر المؤمنين
آية في كتاب الله تشرؤها
لوعليها معشر اليهود أنزلت
لاتخذنا ذلك اليوم عيداً
قال أى آية قال اليوم
أكمات لكم دينكم
وأتممت عليكم مه- حتى
ورضيت لكم الاسلام ديناً
قال عمر رضي الله عنه

القديري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روى عن
 أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتمر عن نفسه لم يكن مخالفا لان النفقة قد ارمقاه للحج من
 ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أو لم اعتمر صار مخالفا كذا
 في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالأولى ان لا يكون مخالفا لاسما والحاج يكون بعد
 فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ نفقته
 امالة لاجل حجه حيث لا يتصور تقدمه على أهل قافلته ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارته
 أو حرقته أو اتيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لو حج عن الآخر ثم أتى بعمرته لنفسه
 فليس بخافا فان قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة ولو أمره
 بالحج فاعتمر ضمن أي لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة وسواء نوى العمرة فلا أمر
 أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو أدى بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا ضمن ولا يقع
 الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانهم أقل ما يقع باطلاق النيابة وهو قد صرفها عنه في النية قال
 ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتمر
 ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج فحج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سبق
 (الآن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (والعمرة) أي الكائنة (لنفسه) أي في
 الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقة (فإذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة
 وكان حقه ان يقول منهما ولا يبعد ان يقال الصمير راجع الى كل منهما ما أوعاذا الى التمسك
 (عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر
 لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو أمره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي جميع
 ذلك (الرابع عشر) ان يحرم بحجة واحدة (الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم مخالفة
 (فلو أهل بحجتين احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)
 فانه مخالف (فلورفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازها وجازت الاخرى عن الآخر به نصا
 كانه أهل بها واحد رها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان
 أحرم بهما على التعاقب ونوى بالاولى منهما عن الآخر وأما اذا نوى بالاولى عن نفسه فيمنعني
 ان لا يجوز عند الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل
 مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما اذا أهل به مامعا فلا يتصور بالجواز عند أبي يوسف ومحمد
 أما عند أبي يوسف فلانه ترتض احدهما بلا مهلة فلا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرفض
 وأما عند محمد فلانه لا يتعقد الاحرام الا لاجدا عما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز
 لا يمكن ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عنده لا يرتض في الحال كما مر ويمكن ان
 يقال بعده لانه ليس هنا قول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب
 تصور النية المتعلقة بهما اللهم الا اذا أهيهمها بأضافي نية مامعا لا يقال على قول محمد انه يقع
 المتعقد عن الآخر يستوي فيه الاول والاخر اذا جعله له لانه نظير من أهل بحجتين عن رجلين
 عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهما لكن قد يفرق بينه ما بانه لا مخرج في هذه المسئلة
 بخلاف تلك الحالة (انخلصا من عشران بفرد الالهلال الواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس

قد عرفنا ذلك اليوم
 والمكان الذي أنزلت فيه
 نزلت على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة
 يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ
 السخاوي رحمه الله تعالى
 في كتاب الاجوبة المرضية
 فمما سئل عنه من الاحاديث
 النبوية مسئلة في الترتيب
 في الوقوف بعرفة اذا كان
 يوم الجمعة ذكر رزين في جامع
 في المرفوع الى النبي صلى
 الله عليه وسلم أفضل يوم
 طلعت فيه الشمس يوم عرفة
 اذا وافق يوم الجمعة وهو
 أفضل من سبعين حجة في
 غيرها وهذا مني انقرب به رزين
 ولم يذكر

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالجمع (فأهل عنهما) ما ضمن لهما (أي ما لهما) وبقبح
الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقول (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن
أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أيم - ماشاء) أي يجعله عن أيهما أراد
تعيينه (مالم يصرع في الاعمال) ثم إن عين أحدهما قبل الماضي جازي قول أبي حنيفة ومحمد
استحسانا وقال أبو يوسف رقع عن نفسه ويضمن ما لهما ما قبلا (و بعد الشروع) أي في الاعمال
(لم يجز) أي إن لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطاً ووقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما
لم يجز ويقع عن نفسه ابجا عا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بجعة أو عرة (عن أبويه) وثي الكبير
عن أحد أبويه وهو الصواب (بلا أمر) أي من - ما أو أحدهما ولا تعيين من قبله (فله أن يجعل
لهما نوبة أو لاحدهما) فيه نظر ظاهر لانه إن نوى عنهما فلا ثلث انه جعل نوبة له - ما إن نوى
عن أحدهما فليس له أن يجعله له - ما بل له أن يعين أحدهما مع انه لا مدخل للثواب هنا فان
المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليهم ما أو على أحدهما أو لا يكون شبا منهما مع ان
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند ادبهم ما لهما ان
يجعله لهما ماشاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف ان ذلك عن نفسه قال
في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف الى التفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي
الابوين كان له أن يجعل الثواب لاحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم
الان يقال معنى عنهما انه أحرم منهما ما غير معين لاحدهما فله ان يعين احرامه لاحدهما قبل
شروع الاعمال أو يجعل ثواب نسكه بعد تمام الاحوال واما لو أمره كل من الابوين أن يجعل
عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنهما - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبين (السادس عشر
اسلام الامر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم
للكافر) لانه ليس أهلا لقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج
لا يصح من الكافر لنفسه ولا لغيره فان الاسلام شرط لصحته (السادس عشر عقلاهما) أي عقل
الامر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شؤوره وعقل
المأمور لان المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر به غيرة عنه في حدوث جنون
له لضرورة أمره - كما سبق في باب الاحرام وشروطه فلا يصح (أي الحج (من المجنون لغيره) أي
سواء يكون الغير عاقلاً أو غيره (ولاه من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن
لوجوب الحج على المجنون قبل طر وجنونه وأمر وليه العاقل ان يجعل عنه حج كما لا يخفى (الثامن
عشر غير المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير معين) ومفهومه انه يصح
احتجاج المميز بنا فيه قوله (ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر ان
التيميز شرط لصحة حج النفل الصغير والافليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا ان يجعل ثواب حجه لغيره
لا سيما والاجاز في الحج غير صحيحة فلا يتصور احتجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الان يقال
العبارة الصحيحة ويصح بدون المأني التناوي السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا
أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صديقا أو اقربا لكن في البحر الزاخر وان اجوا صديقا لم يجز

صحته ولا من أخرجه فان
كان له أصل احتمل ان يراد
بالسبعين التسديد أو
المالغنة وعلى كل حال
قتلت له المزية بذلك انتهى
ملخصا وقال في كتابه فشافق
الاعمال عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال
ان الله عز وجل خلق الايام
واختار منها يوم الجمعة فكل
عمل بعده له الانسان يوم
الجمعة يكتب له به سبعين
حسنة الحديث وفي ذلك
استقناس لتضعف حج
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم
(ومن الادعية الخاصة
يوم عرفة اذا كان يوم
جمعة) ما حدثني به جماعة

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيده هذا بغير المراهق ليرفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقيد
 فيصق الخلاف وحيد يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم والله أعلم وأما قوله في الكبير
 ويصح احتجاج المريض فهو ظاهر لا مريية فيه (التاسع عشر عدم القوات) أي باختباره وتقدير
 منه (ولو فاته الحج) بأن تشاغل بجوانج نفسه (لم يحجز) أي احرامه عنه (ثم ان فاته لتقصير منه
 ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي اجزأه عنه (وان
 فاته) أي الحج (بأففة معاوية) كرض وسقوط عن بهير ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما
 سرح به محمد (وبسما أف الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من مال
 نفسه الحج من قابل عن مافي البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فاته الحج لمريض أو حبس
 أو هرب المكارى أو ماتت دابته فله ان يتقن من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد في
 نوادر ابن سماعة نفقة ذهابه دون اياه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عنه) أي بحضوره ودون غيره والتعيين ما يذهب بقوله
 (بان قال يحج عن فلان ولا يحج غيره فلات فلان) أي فان مات فلان (لم يحج غيره) أي عنه
 وهذا ان صرح بمحج غيره عنه (ولو لم يصرح بالتمنع بان قال يحج عنه فلان فلات فلان
 وأجوز عنه غيره جاز) أي كافي البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي
 ولم يعين رجلاً (فاجتعت الورثة وأجوز عنه) أي رجلاً (جاز) وفي ذلك الكفرمان ولو
 أوصى أن يحج عنه فلان فأني فدفع الوصى الى غيره جاز وان لم يكن بأى ودفع الوصى الى غيره
 جاز أيضاً كالموصى كان الموصى حياً فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى
 من جهة الفرق حيث للموصى أن يعين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره ان يحج عنه
 بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت مذكور فلو أوصى قبل الوقت
 فبات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقق سبب الوجوب فلا يصح كما
 قاله زفر أو قبل ذلك وسبب وجوب الاداء فيصح كما قاله أبو يوسف أو لا يصح عن فرضه عند
 زفر ويصح عن نذره عند أبي يوسف وخلاف ذلك قال المصنف (وهذه الشرائط كما هي في
 الحج النرض وأما في الحج النفل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالباً) أي في أكثر المسائل
 (الا لاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنسية) أي بشرط النية في النفل أيضاً
 وتعتبر في حقه (ولو بعد الاداء) أي اداء الاعمال وفراغها ثم نوبها له ويجعل له ثواب حجه
 وهذا ظاهر اذا أهم النية بخلاف ما اذا عين غيره في نيته لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل
 لغيره ثواب فعله نفل لا ظاهر جوازه والله أعلم (وينبغي أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
 الاستتجار) أي لما سبق من انه لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم يجد له صريحاً في النفل) فيه انه
 لا فرق بينهما في النفل ولا صارف عن اطلاق العتق والحكم أعظم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
 الاجتماع ان يكون الحاج المأمور قد حج عن نفسه) أي عند ناره عدم مالك (فيجوز رج الصرورة)
 بفتح الصاد المهملة وضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الافضل) كما قال في
 البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للروح عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولانه

من مشايخي عن والدي
 الشيخ علاء الدين أحمد بن
 محمد النرواني رحمه الله تعالى
 قال حدثني الحافظ الرحلة
 أبو الخير عبد العزيز بن عمر
 ابن فهد رحمه الله تعالى عن
 جده الحافظ التقي بن فهد
 فقال أنا أبا امام المسند
 أبو الين محمد بن أحمد بن
 ابراهيم الطبري عن محمد بن
 أحمد بن أمين الاقشيري قال
 أنا أبو الفضل عبد الرحمن
 ابن أحمد الهملوني عن
 الامام العارف بالله تعالى
 أبي الهيثم أحمد البوني
 رحمه الله تعالى انه قال يوم
 عرفه يوم شرفه الله تعالى
 بمجر الذنوب وتنوير القلوب
 قد جمع الله فيه من غائب
 الاقاسيم والالسننة
 والمقامات من

بالحج عن غيره بصبر نار كالاسقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الاجماع ضرب كراهة ولانه
 أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافي أبي الفضل من انه ان كان
 الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب الى فرب وعيب واهل لا محمول على الضرورة
 التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره
 ان كان بهد محقق الوجوب عليه بلك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحرير وكذا
 لو تنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح بمعنى عندنا خلافا لما ذهب اليه في المسئلةين حيث لا ينعقد
 احرامه عن غيره بل يتقاب عن احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنقل
 للضرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز اجماع المرأة) بان زوج لها
 ووجود محرم معها (والعبد والامة بان المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما
 في اجماع المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنسب وبديل عليه اطلاق الفتاوى
 السراجية حيث قال وسواء كان عبداً أو أمة من غير كراهة (ويكره الحج عن الميت على
 حمار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الخيل والبغل
 لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل (ولو أخرج) أي رجل (رجل يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم بمكة) أي هو باختياره
 أو باذن من أمره (جازوا لأفضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو بلد أمره وهو الاظهر ليكون
 أدؤه على طبق أداء الميت لو فرض أدؤه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن
 يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وحج من قابل
 جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية المذاسك وفي النوازل ضمن في قول زفر
 وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان
 لأوصى ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصي (وارثاً ودفعه) أي المال (الى
 وارث) أي آخر (لحج عنه فانه لا يجوز) أي حج ذلك الوارث (الا ان يجز الوارث) أي ببقية
 (وهم كبار) جلة حاله ولا بد من قيد حضار أيضاً فانه ان كان منهم صغيراً وغائب لم يجز (ولو قال)
 أي الميت (لأوصى ادفع المال لمن يحج عنى لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقاً) أي سواء جازت الورثة
 أم لا وسواء يكون الورثة صغاراً أو كباراً والمستملان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر
 لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى البلوالجى لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا بإجازة الورثة انتهى
 وفيه خلاف زفر

• (فصل • ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الرصينة
 بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال حجوا عني ثلث مالي وثلاثة)
 أي والحال ان ثلث جميع ماله (يلج حجاً) بكسر ففتح أي حجاً متعددة (فان صرح) أي
 في وصيته تلك (بالحج واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الورثة والا)
 أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حجاً) أي قدر
 ما يبلغها ثلث ماله كذا روى القسودوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الابيحاجي

مع الزداء الاول في الوجود
 الاول فأجاب من مع
 الزداء اجابة اضطرار
 بخامسة من الزداء
 والمفادى والزمان بالتحدث
 النفوس فاذا صادف هذا
 اليوم يوم حمة فليقف الحاج
 في المرقف الاعظم وليقل
 الهسى وسبى ومولاى
 أسألك بالاسم الذى بطلت
 به الصراط المستقيم الذى
 لا يتصور فيه الخراف
 وجعلت فيه مسالك على
 عدد أنفاس الخلائق فكل
 مخلوق يتحرك بحركة وان
 عاقت دون ذلك عوائق
 مانعة فان ذلك غير قاصح
 في العبور على صراطه
 للضرورة اسمها الحركة
 والحركة به أن تم بدى
 فكبرى الى صراطه المتصل

في شرحه مختصر الطحاوي انه ان وصى أن يحج عنه بثلث ماله وثلثه يبلغ حججا يحج عنه حجة واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا وصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع وما ذكره القدوري أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباقي قوله بانك تحتمل البعضية بخلاف ما اذا اختمت الى انظر الجميع المقيد لثباته كيد فكانه قال بالثلث جميعه لا بعرضه (وكذا) أي الحكم (لوقال حجوا عني بألف) أي والالف يبلغ حججا تنبيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدوري انه ذكر في المبسوط هذه المسئلة من غير خلاف الا ان قيد بقوله اذا لم يقل حجة (ثم الوصي بالخيار) أي بين أمرين (ان شاء أجمع عنه الحج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمسايرة الى الطاعة وان شاء أجمع عنه في كل سنة حجة) أي بعد اتمام الحجة الاولى في السنة الاولى لانها الاكل للخلاص للزمنة من الفريضة ثم وقوع بقية الحج نافذة وزيادة فضيلة وأما ان وصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فلم يذكروا في الاصل وروى عن محمد أن هذا اذا تساوى أي في أصل الجواز والافقد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال التفريق في هذه الصورة أولى ليكون على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة للشريعة تتبع الموافقة ولو قاسم الوصي الورثة وعزل قدر نفقة الحج) أي أفرد وأبرز (فهذا الموزول) أي بعد دفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي يدفع الوصي اليه قبل الحج (بطلت القسمة) أي الاولوية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (وبحج) أي له (من ثلث الباقي) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي يتحقق (أو يتوى المال) أي يقضى جميعه وهذا في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يحج عنه بما بقي من حيث بلغ وان لم يبلغ من ثلثه شيء يبطل الوصية وقال محمد قسمة الوصي جائزة وتبطل الوصية به لانه موزول سواء بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي لاهيت (اربعة آلاف) أي درهم أو دينار (دفع الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهذا بكت) أي جعله الالف (ودفع اليه) أي فرفع الى الحاج (ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بعرضه (أو كله وهو) أي وكله (ألف ولو هلك الثانية) أي في المرة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن لا يبقى مائله يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيحج عنه بما بقي من المدفوع اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كما لو أن الموصي عين مالا ودفعه الى رجل ليحج عنه ومات فهل ذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصي فكذلك اذا عينه الوصي وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال الموزول وان كان المدفوع تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بعرضه يكمل ان كان مقدارا بقي للحج هذا اذا وصى بأن يحج عنه أو قال من الثلث أمال أو وصى بأن يحج عنه بثلثه فقول محمد كقول أبي يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما ولو ان الوصي اذا أجمع رجلا عن الميت في محمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أجمع راكبالا في محمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) بجملة حاله (يجب أقالهما ولو وصى ان يحج عنه بائة) أي بائة (وثلثه أقل منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلث) أي بالمائة

بصر اهلك يا مادي المضلين
أسألك باسمك الذي شرف به
بعض النفوس فهي تتحرك
اليه طمعا بغير تكلف على
صراطك الذي هو أقرب
الطريق اليك أن تتحركني
فيه فمما فيه رضاك عني دائم
البناء الى مالا نهاية له في
الوجود (الهي) ان وقف
بي القدر على التنازل في
ترتيب طمع فذلك خارج
عن طمع كمال نفسي فلا
تجرب عني صراطك المستقيم
فان خير قد ترك صراط
مستقيم قويم أسلم رجهي
وجده بقائي لك لدوام بقاءك
فذكرني بك بقاءك فاجعاني
من المحسنين (الهي) من
يوم وجودي لم أزل ذاهبا
الك من هذا انجذاب
خاصية في منك أنت تعلمها

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده ولو أوصى لرجل بألف وللمساكين
أى العينة أو المحصورة أو المطلقة فاقطعها ثلاثاً بألف وان يحج عنه) أى الفرض على مافى الكبير
والظاهر إطلاقه (بألف وثلاثة) أى والحال ان ذلك جميع ماله (ألفان) أى لاثلاثة آلاف (يقسم)
أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (اثلاثاً ثم تصاف حصة
المساكين الى الحج) أى الى سرفه (بما فضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو للمساكين
بعدمه بكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج
(ونذر) أى من حج أو غيره (بيد أبا الفريضة ولو كان الكل واجباً وتطوعاً يبدأ بقدمه الموسى
ان ضاق الثلث عنها) أى عن جميعه أو ما إذا كان نذراً وتطوعاً فبيد أبا النذر لا تقدم الواجب وفى
الاحتياط فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموسى ان ضاق الثلث عنها وقبل بيد أبا الحج ثم
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل به انهم بالحج وهو محتار ومحمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات
ثم صدقة الفطر ثم الأضحية وفى البدائع وان كان الكل متساوياً بيد أبا مقدمه الموسى

• (فصل فى النفقة) أى حكم اتفاق الحاج للمأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام
وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام)
أى ازاد ورواء (واستنجار منزل) أى باوى البه (ومحمل وقربة وإداوة) أى طرف ماء ونحوه
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق وكذا دهن السراج والادهان) أى على
اختلاف فيه ما قبل يشترى دهن ياتيه به لحراره وزيت اللاستصباح ولا يظهر ان دهن السراج
شرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخيطى والسدر (وأجرة الخاوس) أى حافظ متاعه وخادم
دائمه (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من
غير تبذير وتقدير وقال الشعبي ولا يدخل الحمام ولا يشترى دهن السراج ولا ما يدهن أو يداوى به
ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل
الحمام بالتعارف يعنى فى الزمان وهو المختار عني ما ذكره الكرماني وقياس مافى الفتاوى ان يعطى
أجرة الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحلق الرأس
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل لمدة (وله أن يخطط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء
(ويودع المال) أى للحاج نظراً ولا يصرف الدنيا بغير الحاجة) أى ضرورة ثم دعوى ذلك (وان
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولايروج) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)
أى الوصى أو الحاج (بالتدبير ورج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى المأمور (الى طعامه) أى أحداً
اذا ليس له القربع ولا التطوق ولا قال (ولا يتصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء
(ولا يقرض) أى أحداً (ولا يشترى ما له وضوء ولا غسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يتيمم)
أى اذا لم يكن له مال (ولا يتحج ولا يشترى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى المأمور
(كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموسى أو الوصى (الأمر) أى امر المصروف
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم يوسع عليه فان كان قد

قضى ورسمى وظلى وجزئ
وكلى ساجد لوجهك مسبح
لأنما سبحك به سكان
ملكوتك وما لك أنما لك أن
تغفرلى ما أذنبى فيه لانهسى
بكلاك فانك مظهر لما شئت
ومخفيه ومعهده ومعبده
أعذنى بك منك وأعذنى بك
من غير ليلنا ملاذ العائدين
المستعيرين يا سالحاً المضطرين
يا أمل الآملين أسألك أن
تصلى على سيدنا محمد سيد
المسلمين وآله الطيبين وعلمنا
معهم وفيهم برحمتك يا أرحم
الرحمين واذا فرغت من
هذا الدعاء الشريف اسأل
الله تعالى ما شئت مما يناسب
من الدعاء ومن عاقبه عليه
وسع الله رزقه وعلمه وأظهر
بركته علمه حتى يعلم ذلك فى
ظاهره وباطنه وقس عليه

رجع عليه في وصيته للعبادة و دخول الحمام والذاري فلا بأس به (ولا ينفق) أي المأمور من
 مال الميت (على من يتقدمه) أي خدعة بقدر عليها بنفسه (الا إذا كان ممن لا يجزئ نفسه) أي
 الكبير أو عظمته وكبره (وينفق في طريقه مقدار ما لا ينفق) بفتحين أي لا اسراف (ففيه) ولا
 تقتير (أي لا تضيق) (ذاها وجائيا) أي أيما (إلى الميت) أي ان عاد إليه (ولولا طريقا
 بعد) أي وأكثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولو أحياناً (كبدادى ترك طريق
 الكوفة إلى البصرة) أي ما لا إلى سلوك طريقها (فنفقته في مال الآخر) وينفقر عليه قوله (ولا
 يضر لو عذبت) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضر منها (والأفنى ماله) أي في مال نفسه وفي
 فتاوى فاضلجان ولو ضاعت النفقة بمكة أو بقرب منها أو لم تنفق يعني فبئس فافق من مال نفسه
 له أن يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ذكر بعده بأسطرا إذا قطع الطريق عن المأمور
 وقد أتفق بعض المال في الطريق فضى وج وأفق من مال نفسه يكون متبرعاً فلا يقطع الحج
 عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين
 الصورتين سوى أنه قبيح الأول يكون ذلك الضياع بمكة أو قرباً منها ولكن المعنى الذي علل
 به بوجوب اتفاق الصورتين في الحنكهم وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان
 الأقل جاز ولا فهو ضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج ينبغي ان ينفق من
 مال الآخر أي بقضاء أو إلى الكوفة أو إلى المدينة أو إلى مكة وإذا أقام ببلده ينفق من مال
 نفسه حتى يجيء أو ان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الآخر
 في الطريق فان أتفق من مال الميت في مدة إقامته يكون ضامناً وهذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر
 يوماً لأنه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد أنه إذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأفق من مال الميت
 لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة
 عشر يوماً تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان
 كان لا يتطرق القافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوماً أو أقل أو أكثر وان أقام
 بعد خروج القافلة في ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كما في فتاوى فاضلجان (وكذا
 لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا يتطرق خروجهم
 (ففي مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوماً (والأ) أي بان أقام بعد الفراغ
 لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (ففي ماله) أي مال نفسه (فان بدله ان يرجع) أي ظهر له رأى
 بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم
 بدله العود) أي الرجوع إلى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف
 أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القدوري أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن
 الهمام وذكر غير واحد من غير ذكر خلافه أنه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوماً سقطت فان عاد
 عادت وان توطنها قل أو كثر لا تعود انتهى وقد صرح في البدائع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف
 أنه لا يعود وهذا إذا لم يتخذ مكة داراً أماناً اتخذها داراً ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف وكذا
 في شرح البكيزان توطن بمكة سقطت قل أو كثر ثم ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أي بمكة
 (أياماً من غير نية الإقامة) أي الشرعية بالمدة المعلومة (ان كانت) أي إقامته تلك (إقامة

ما يناسب من الاعمال والله
 يهدي من يشاء إلى صراط
 مستقيم انتهى ما رويناه
 عن الامام ابو نعيم رضي الله
 تعالى عنه ورحمه

(فصل)

فاذا غربت الشمس أفاض
 مع الامام مع السجدة
 والوقار من غير سابقة ولا
 ازدحام كما يفعله العوام
 ويؤخر صلاة المغرب
 ليجتمع بها مع العشاء في
 مزدلفة ولا بد لي المغرب
 ولا العشاء بعرفات ولا في
 الطريق وعند الافاضة
 يقول (اللهم) البك أفضت
 وفي رحمتك رغب ومن
 سخطك رهبت ومن عذابك
 أشققت فاقبل نسكي واعظم
 أجرى يتقبل توبتي وارحم
 تضرعي واستجب دعائي
 واعطني سزلي (اللهم)
 لا تجعل هذا آخر

معتادة) أي لاهل القافلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد (سقط ولو تجل الى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فهى في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فتخرج نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخوله في أو ان الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (الحاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عودته الى مكة وكذا مادام مشغولاً بالحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ عادت في مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامعة) أي الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصى إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى له الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية ولا يصح ان يجوز وفي الذخير ذكر في الأصل إذا كان الميت قال فباقي من النفقة فهو للمأمران هذا على وجهين ان لم يعين الميت رجلاً ليحج عنه كانت الوصية باطلة والحيلة في ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وان عين الموصى رجلاً ليحج عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط المأمر أن يكون الفاضل له فالشرط باطل ويجب الرد أي الى الورثة كذا في خزانة الاكمل (وينبغي للأمر أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني) أي هذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً ومعتداً) فيه ان هذا القيد سهو ظاهر اذا انفوض المذكور في كلام المشايخ وقيد بالانفراد والقران لا غير وفي الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغي أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني هذا كيف شئت ان شئت حجته وان شئت فاقرنه والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً ان من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقناً آفاقاً وتقرر ان بالعمرة ينفي سفره اليها ويكون حجه ميكاً وأما ما في فاضيلان من التغيير بحجة أو عرفة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذا الواو لا تنفي الترتيب فيجوز على حج وعرفة بان يحج أولاً ثم يأتي بعمره أيضاً فقد برأه موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره فاضيلان وتبعه ابن الهيثم حيث قال اذا أراد أن يكون مفضل للمأمر من الثياب والنفقة يقول له وكتلتك (ان تب التفضل من نفسك أو تقبضه نفسك فيه من نفسه فان كان على موت) أي في صدده (قال والباقي الوصية) انتهى كلامهم ما وهذا كله ان كان الأمر عين رجلاً وان لم يعين الأمر ولا يقول أي بقصة الحيلة (لوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت) أي لغيره ان لم يعطيه الوصى من شاء ممن عنه لان يحج عنه (وان أطلق) أي الموصى (فقال وما يبقى من النفقة فهو له أمر) أي ما مرر الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطلة) أي كما قدمناه (فان عين رجلاً صح) لما سبق وقال النقيب أبو الليث ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

• فصل • ولو وصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور (الظاهر ان المراد مأموراً ولو وصى أو الوارث لا مأموراً) لكن قال في الكبير رجل له ألف لامل له غيره فدفعها الى رجل ليحج عنه ثم مات فللورثة استردادها وان مات بعد ما حرم المدفوع اليه ويضمن ما أنفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي ان يحمل على ما اذا استحق استردادها بظهور خيانه أو حصول

عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة باطلق العزم (اللهم) اجعالي فيه مفلاً مرحوماً مستجاب الدعاء قاتلاً باعظم الدول والعطاء ملطوفاً في سائر أموري مرزوقاً رزقاً وافقاً حلالاً طيباً واسعاً مباركاً فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لي ذنوبي ولا تزد أهلك الموقف بشؤم خطاياي فانك انت الكريم الحليم الجواد البر الرؤوف الرحيم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والمآل لا شريك لك ليك وسعدك والخيرات كلها بيدك ليك ذا المعارج ليك ليك الله الخلق ليك ليك عدد الرمال والحصى

تحمته وارتكاب جنابة والله أعلم (ما لم يحرم) في خزانة الاكل ولو استرد الا حرمه له بعد ما أحرم له الجهر وليس له ذلك والحرم بمعنى في احرامه وبعد فراقه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان أحرم حين أراد الاخذ له ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت وان استرد فنفقته الى بلده من مال الميت انتهى وهو باطلاق غير ظاهر بل التفصيل هو المعبر كما ذكره المصنف بقوله (ثم ان رده تلبينة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة لجناية بالحجم وهي تشملها وغيرها من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تسمه (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو لانه تصرفه وسوء تدبيره (وان رده لضعف) أي حدث له (أو جهل بأمر المناسك) أي حين تميز له (ورأى غيره اصلح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى واعلم أو اصلح ورده (في مال الميت) كذا في التخييس وغيره هذا ولو جامع المأمور في احرامه فلا وصى ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالانفاق في احرام صحيح ولم يوجد

* (فصل * ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث أو الوصي بالصدق) أي قوله (وبعضن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمر ظاهر) يشهد على صدقه (أي في منعه ورجوعه) ولو قال سمجت (أي عنه) وكذبه (أي الوارث) وكذا اذا كذب الوصي (فالقول للمأمور مع عينه ولا تقبل بينة الوارث أو الوصي) أي يهودهما عليه (انه كان يوم الخبر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الا ان يقبلا) أي بينة (على اقراره انه لم يجمع) أي عنه أو هذه السنة وما اذا كان الحاج مديونا للميت وأمره أن يجمع بماله واستلها بها فانه لا يصدق الابينة في خزانة الاكل القول له مع عينه الا أن يكون للوارث مطالبة بدین الميت فانه لا يصدق الابينة

* (فصل * جميع الدماء المنة لفق بالحق) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور فيه كجزاءه وبدون طيب روحا وشعروا وجماع ونحو ذلك (على الماء) أي اتناقا لان الشكر له والجبره يخصم عليه (الادم الاحدا) خاصة فانه في مال الآمر على ما ذكره القدروري وغيره من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحمار على الحاج المأمور عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد على الآمر وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور) أي في مال نفسه وله له أراد بالتمتع عنه الغوى فلا ينافي ما تقدم (فاذا أحصر) أي انما مور (بيعت الوصي الهندي من مال الميت ليحصل به) أي يخرج المأمور عن احرامه به ثم قيل يبيع من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ورب أي الحاج ما بقي من النفقة) أي الى الوصي (لجمع) أي عن الميت (من يتي باخ) أي ان لم يبلغ ما بقي وفاء للجمع من بلده وهذا اذا وصى بمال معين ان يجمع عنه والاهو على الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه فيما أتفق قبل الاحصار

* (فصل * اعلم انه اذا جاع المأمور فأصل الحج يقع عن الآمر) وهو ظاهر المذهب والمذكوور في الاصل واختاره ثمر الائمة السرخسي وجمع من المحققين وبطل عليه الاستمرار من السنة وصححه قاضيان وبقيده بعض القرويع من اشتراط التنية عن المجموع عنه واستحب ما ذكره الجامع في تلبيته (وقيل يقع عن المأمور نفلا) لانه لا يسقط فرضه به اجاعا (وللا حرم نواب

الميت لميتك عدد أوراق الاشجار وأموال البحار لميتك لميتك لميتك عدد ذرات التهام وانقاص التهام لميتك مرغوبا لميتك لميتك (اللهم) صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وأصحابه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وصل على سائر رسلنا وأنبيائنا ولا تتركنا وأولادنا وأهل طاعتنا كذلك والسلام عليهم أجمعين كذلك ويكثر من التلبية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الى أن يدخل المزدلفة ويقول عند دخوله المزدلفة (اللهم) هذا جمع أسألك ان ترزقني

التفقه) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جمع من المتأخرين منهم صدر الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الاسيحي قال قاضيخان في شرح الجامع وهو أقرب الى التفقه راسمه شيخ الاسلام الى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور وهذا وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك متعلق بمسئلة الله تعالى كما قال محمد فسلم منه ان لم يرد قولين التفويض وجعله عن المأمور (ويستقط عن الأمر الفرض) كان الاولى ان يقول ويستقط الفرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره ~~ك~~س إذا أداه على الموافقة سواء قلنا انه وقع عنه أو عن الأمر (ولابسته) أي بالحج عن الغير (عن المأمور فرض الحج بالاجماع سواء أداه على الموافقة) وهو ظاهر (أو المخالفة) أي قد صار الحج له (وسواء كان عليه الحج) أي فرضا بما في ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورة (أو لم يكن) أي الحج فرضا عليه أي ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن المأمور وكذا لو حج عن أبيه ولم يكن عليه حج لاستقط عن الفاعل حجة الاسلام وان انعقد ثم في شرح ابن وهبان عرف فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أي ثواب التفقه وفي شرح النهاية للشيخ محمد القهستاني في النفل ~~يكون~~ ثواب التفقه للآمر بالاتفاق واما ثواب التفقه فيجعله المأمور للآمر والله أعلم ثم أعلم ان من مات من غير وصية وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهيثم وان فعل الولد ذلك مندوب اليه بعد ان انتهى فلو حج وارث أو أجنبي يجزيه ويستقط عنه حجة الاسلام ان شاء الله تعالى لانه ابصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به الكرماني والدمرجي ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا يحج يجعل ذلك الثواب للميت لانهم قالوا في مسئلة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الأمر وانما يجعل ثواب فعله لهما وجعل ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأمور فهو متبرع فيقع الاعمال عنه البتة فيصير جعل الثواب به كذلك لاحد منهما أو لهما قال المصنف هذا حاصل ما أشار اليه قاضيخان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في مقام النظام فانه لا شك ان نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع انه لا يتنافى جعل ثوابه لآخر كما لا يخفى على أرباب الافهام

* (باب العمرة)

وهي الحجة الصغرى (أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالة سميتها بالحظ الاو في الحج الاكبر) (العمر سنة مؤكدة) أي على المختار وقبل هي واجبة قال المحمدي وصححه قاضيخان وبه جزم صاحب السند انعم حيث قال انها واجبة كمدقة الفطر والاشحبة والوتر ومنهم من أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ~~ك~~فافية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخاري لكن لا مطلقا بل قال المصنف (من استطاع) أي انما يبذل بالزاد والراحلة كما ثبت نفسه بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها أو وجودها (مأمور في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام

جوامع الخبر كله (الله-م)
رب الشهرا الحرام ورب
الركن والمقام ورب البلد
الحرام ورب المسجد الحرام
أسألك بوجهك الكريم
أن تغفر لي ذنوبي وترحمي
وتجمع علي الهدى أمرى
وتجعل تقوى زادى
وذخرى والاخرة ما آتتني
وهي رضاك عني في الدنيا
والاخرة يا من يده الخير
~~ص~~كله أعطني الخير كله
واسرف عني الشكر كله
(اللهم) حرم لحج وعظمى
وشحمتي وشعري وسائر
جوارحي على النار يا أرحم
الراحمين

* (فصل)

فإذا دخل المزدلفة بدأ
بالصلاة وصلى المغرب
والعشاء جهما قبل حط
رحله بل ينحج جهما ويعتلهما

وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من جميع الوجوه) أي بالنظر الى محظوراتها وامانها بالنظر الى سائر احكامه فباعتبارا اكثرهما من سننها وادائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا حكم فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها) أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) أي بأمرها (ونفسدها) أي وان اختلفا في محله (ومكروهاتها وما احصاها وجهها) أي بين عمرتين وأكثر (واضافتها) أي الى غيرها في نيتها (ورفضها) أي حال ضم غيرها اليها (كحكمها في الحج) أي في غالب احكامها وهي كسيرة لقوله (وهي) أي العمرة (لا تخالف الحج الا في أمور) أي بسيرة كافي نسخة ومجموعهما احده عشر (الاول منها) أي من الاحكام المخالفة (انها) أي العمرة (ليست بفرس) أي بخلاف الحج وفيها خلاف الشافعي (الثاني انه) أي الشان (ليس لها وقت معين) أي بالانسان (بل جميع السنة رقت لها) أي لجوازها (الا انهم اتكروا في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفه ويوم النحر وایام التشريق مع الصحة) أي صحة وقوعها وعن أبي يوسف انه لا يكره يوم عرفه قبل الزوال وأطلق قاضيان في المتفرقات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم يحله الى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير واعلم ما أراد انه لا بأس بقيلها حينئذ لانشاءه المأني بالجر الزاخر بذكره انما وقع في هذه الايام فان أداها باحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الاشكال عن قاضيهما ومنهما جميع السنة الا خمسة أيام يكره فيها العمرة غير القارن بعنى في معناه المتع ويؤيده ما في المهاج انه اذا قصد القران أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى ولا يخفى انه أراد ابقاء احرامها قبل الادائها الا ان قصد به انشاء الماصر حوا يكرهه انشاءها فيها (الثالث انه لا تقوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها روقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولا جمع) أي بين صلاتين لا في ليل ولا نهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جمعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان آفاقا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها طواف الصدر) أي الوداع ولو كان المعتمر أهمل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر الرواية وقال المسند بن زياد يجب عليه (السابع لا يجب بدنة بأدائها) فثبت نظر لانفساد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما تجب البدنة بالجماع بعد الوقوف فكان الاولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف كما رأينا كثره بل ولا تجب البدنة في العمرة قط اما لجامع بعده اطاف أكثره قبل السعي أو بعده قبل الحلق لا تقصد عمرته وعليه شاة ثم اذا قصد عمرته فعليه المضي في القامة وقضاؤها باحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بغواها اجنبيا أو حائضا أو نفساء) أي بل تجب شاة (التاسع ان ميقاتها الحل لجميع الناس) أي من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فان ميقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوبا (لما شرته يقطع التلبية عند الشروع في طوافها) أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا في أول رمي جرة العقبة (الحادي عشر انه لا مدخل للصدة بالجناية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى اعلم (واما فرائضها) أي بجملة (فاطواف والنية) أي ونيتها كما في نسخة (والاحرام) وفيه مفروضان وهما النية والتلبية كما في احرام الحج وامار كها في الطواف

ويؤذن المؤذن ويقيم فيصلي المغرب بجماعة أو وحده ثم يصلي العشاء متصلا به ولا بعيد الاذان والاقامة لا شائبل يكتفى باذان واحد واقامة واحدة للمغرب والعشاء ولا يطوع بينهما بل يصلي السنن بعدها ويدعو كما يدع وخاف كل صلاة (ثم) يقرأ الاسمة فتارات المنقذة من النار في هذه الليلة وهذا ثالث ليلة يقرأ فيها الاسمة فتارات المذكورة كما تقدم ثم يبيت الى أن يصبح فيصلي الفجر بغسل قبل الاذان والمراد من الغسل طلوع الفجر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام (ثم) يقف مع الامام أو وحده في المشعر الحرام وهو جميع المزدلفة على جبل قروح

والاحرام شرط لصحة أدائها الاركن وهو الاصح وقبله الاحرام ركن (ورواجاها السمي) أى بين الصفا والمروة (والخلق أو التقصير) أى بده جواز أو قبله صحة بعده وقوع طوافها وفى التحفة جعل السمي فيها ركنا كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كانه أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والخلق لم يروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل داخل فى عبادة ليس ركنا كما كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضا عليها ولم يفرق بين الركن والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الخلق فيها فرضا أيضا وذكر بعضهم ان الخلق أو التقصير شرط انطروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السمي شرط لصحة السمي بالاتفاق انتهى والظاهر ان يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف تأمير طواف لصحة سعي الحج (وأما صفتها) أى كيفية العمرة بمجمله (فهى أن يحرم بهما من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة احرامه فى آداب وسقته بالفرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتقى فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالمسجد) أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقبل بدخل المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره المصنف ولا وجه لنعم لودخل من باب العمرة فلا بأس به لانه اقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها) أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق أو نقصه بالأن لا يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعي بكلمة (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد العمرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتى الطواف وجوبا عندنا (وخرج للسعي) والاضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

• (فصل فى وقتها) • أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (الا أنه) أى الشأن (بكره تجريما) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب الهداية (انشاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقا مع هذه الكراهة لو أذى العمرة فى هذه الايام يصح ويبنى محرما فى هذه الايام لو أخر أداها الى ما بعد القول (وان أداها باحرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداها (حتى يمضى الايام) أى الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الخلق من الحج يؤمر برفضا) أى لبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضا أو مضى فيها) أى فعلها (ولادم عليه) أى لادخالها عليه وتركه لرفضا وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمره على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجزأه ولا دم عليه يعنى ولا كراهة أيضا فى حقه لان انشاءه لم يكن فى الايام المنهى عنها فى كلامه اشارة

وهو بناء مرتفع موجود
الآن والعوام يزعمون ان
من طلع الى سطح هذا البناء
وزل على رأسه من درجة
فى وسط هذا البناء الى أن
يخرج من أسفله غفر له
ما كان عليه من قتل نفس
وتخوذلك وهذا باطل لا أصل
له وبدعة يفعلها العوام
أعان الله تعالى من سعى فى
ابطالها بل الوارد فى هذا
المقام ان الله تعالى يغفر
للمسجد حقوق العباد اذا
كان حجه مقبولا فاذا وقت
رفع يديه وحمد الله تعالى
وصلى على نبيه صلى الله عليه
وسلم ولوى ودعا لنفسه
وللمسلمين والمسلمات ثم يقول
(اللهم) اغفر لى خطيئى
وجهلى وامرأى فى أمرى
وما أنت أعلم به منى (اللهم)
اغفر لى جدى وهزنى وخطيئى
وعمدى وكل ذلك عندى

الى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الايام وسعها فيها الالباس به ثم قال ولو أهل بعمرته في أيام التشريق يوم يرفضها وان لم يرفضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن معناتهم) أي من المقيمين ومن في داخل الميقات لان الغالب عليهم أن يحجوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والافلا منع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذا لم يحج في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وايتان البرهان (وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أي نهاراً وأول ليلة فضيلة كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما ثبت في السنة وزيادة هي في رواية ولكن هل المراد عرة آفاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل في القضية (ولو عقر في شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهي رضى رضى رضى والاشعبانية) قياساً على التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة خلافاً للمالك (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كجعة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها بمكة التبعيم والجعرانة) والاول أفضل عندنا لان دليله قولنا لا يكره صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله فعله صلى الله عليه وسلم اعتمر منها حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المستغف أن يقول ثم الجعرانة ولعله مال الى كلام الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك الجواز لا لافضلية ثم موضع احرام عائشة قبل هو المسجد الحرام الذي من الحرم وقيل انه المسجد الأقصى الذي على الالة قبل وهو الاظهر وقيل بين مسجد هاهو بين انصاب الحرم غلوة بهم والله أعلم

* (باب النذر بالحج والعمرة) *

(وهو) أي النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبإنه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة) أي ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر ملطفاً) أي غير مقيّد بشرط كما سبق (أو مطلقاً بشرط) بأن قال ان قدم غائبتي أي من سفره (أو ان شفى الله مريضتي) أو مرضتي (فعل على حجة مثلاً أو عمرة) أي مثلاً لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمت ما عني) أي من الحج أو العمرة واحدة أو متعددة أو منها مجمعة (لكن لزومه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقاً كما تقدم وكما اذا قال ان فعلت كذا فقلت على ان أيج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفارة في ظاهرها رواية عن أبي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله ان شفى الله مريضتي فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كلف زيد فقلت على كذا فاقيل يجب عليه الا بقاء بالنذر وقيل يجوز به كفارة العيى وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وجب جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوى غير ما على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة يلزمه حجة سوى حجة الاسلام الا أن يقصدهم ما وجب عليه وبين قوله فعلى ان أيج حيث يجوز عن حجة الاسلام الا أن ينوى غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وجب حجة الاسلام ثم فانه لا يسقط بها المنذورة بالاختلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلاً (فانا أيج يلزمه) أي عند وجود شرطه (ولو قال ان أيج) أي من غير شرط (لا يج عليه) ففي الخلاصة لو قال ان أيج لا يج عليه ولو قال ان

(اللهم) انى أعوذ بك من الفقر والكفر والعجز والكسل وأعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من الحين والخل وضلع الدين وغلبة الرجال وأسألك أن تقضى عني المغموم وأن تهو عني مظالم العباد وأن ترضى عني الخسوم والغرماء وأجيب الحقوف (اللهم) آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكها أنت وليها ومولاها (اللهم) انى أعوذ بك من غلبة الدين ومن قلبة العدو ومن بوار الائم ومن فتنة المسيح الدجال (اللهم) اجعلنى من الذين اذا أحسنوا استبشروا واذا أسأروا استغثروا (اللهم) اجعلنا من عبادك الصالحين الغر المحجلين الوفاء المتقربين

دخلت فأنا حج يلزمه عند الشترط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصام بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسر اجبة مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بن سعد مرة قال الترمذي وأطلق في التحفة لله تعالى على ألف حجة تلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد تلزمه قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقوله على أن أحج عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للترقي بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي الناظر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي لا المسارعة إلى الخيرات والمخافة من الآفات (وان شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجمل (ولكن كلما عاش الناظر بعد ذلك) أي الاجحاج (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه) أي لانه قدر بنفسه فظهر عدم حجة اجحاجها (وان لم يحج لزومه الإيصام بقدر ما عاش من بعد الاجحاج ولولا قال الله على عشر حجج في هذه السنة لزومه عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزائن الاكمل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزومه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا حج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الاقرب خلافا ل محمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال ان كنت فلانا فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير ان كنت فلانا فعلى حجة يوم أكله (لا يصير محرما بل لزومه بقية علمها متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم انما يلزمه وفاء ذمته بحرم بهامتي شاء انتهى وتبين ان اختصاره في المبني هنا محل للمعنى (ولو قال أنا محرم بحجة سهل) أي محرم (بعمرة) فعلت كذا (صحيح) أي تعليقه بما (ولزمه ان فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الاكمل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة ان شئت أنت) أي أيها الخطاب أو الخطابية (فقال شئت لزومه حجة) أي ولم يصير محرما لم يحرم (وكذا لو قال ان شاء فلان) أي سواء كان حاضر أو غائبا (فشاء) أي فظهر انه شاء لزومه حجة ولا تقدر) أي على الاصح (مشيئة فلان) أي الغائب (على مجلس بلوغ الخبر) أي بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة ان فعلت كذا ففعل لزومه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرما لم يحرم) ولو قال ان ابست من غزلك فأنا أحج لزومه) أي ويحج متى شاء (ولو قال على أن أحج على جبل فلان) أي مثلا (أو بمال فلان) أي بدراهم كذا مثلا (لزومه) أي الحج (ولغت الزيادة) كافي شرح الكافي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكفيه حجة واحدة اذا قال في المين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلا ان شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي ان قد هاجم شيعة الله والله أعلم

• (فصل) • أي في الكلمات (اذا قال على المنى الى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبير مريض وقدوم مسافر (أولا) أي أول بعلة (بل حلف) مثبا بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولا) أي أو في غيرهما أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على إحرام فعليه حجة أو عمرة ماشيا والبيان اليه) أي نعمين أحدهما (ولو قال على المنى أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشترط)

(اللهم) ان هذه من دلفة
وقد جعت فيها السنة
مختلفة نسألك حوائج
مرتقة اجعلني ممن دعاك
فاستجبت له وتوكل عليك
فكفيتك (اللهم) اني أسألك
في هذا الجمع ان تجتمع لي
جوامع الخير كله وأن تصلح
لي شأني كله وأن تصرف
عني سوء كله فانه لا يفعل
ذلك غيرك ولا يجوده الا
أنت (اللهم) اني أعوذ بك
من شر الاعميين السيل
والحريق (اللهم) اني
أعوذ بك من امرأة تشيبي
قبل المشيب وأعوذ بك من
مكر النساء وأعوذ بك من
صاحب خديعة ان رأى
حسنة دفنها وان رأى
سيئة أظهرها

أى الرجل (أو الهرولة) أى السعى (الى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا أو المروة أو مقام
 ابراهيم أو الحجر الاسود أو الركن) أى طائفاً أو يمانى (أو أستار الكعبة أو بابها أو ميزابها
 أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد
 الخيف ونحوه (لا يلزمه شئ في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المشى الى
 الحرم أو الى المسجد الحرام لاشئ عليه عند أى حنفية وعندهما يلزمه حجة أو عرة ويؤيدهما
 انه اذا قال على المشى الى مكة حيث يلزمه حجة أو عرة اتفاقاً مع ان المسجد الحرام اخص من
 مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضاً وقبل في زمن أى حنفية لم يجر العرف بلفظ
 المشى الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما فيكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل
 وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه ان الكتابات لاتعاق لها بالعرفيات وكان المناسب ان يختلف
 حكمها باختلاف النيات وان اعتبر منها جانب الايمان فينبغي أن يعتبر كل ما اختلف في الزمان
 والمسكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية في هذا الشأن وأما لو قال الى الصفا والمروة
 أو مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شئ بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود أو
 الركن أو مقام ابراهيم يلزمه وصريح في البسوط في المقام بعدم اللزوم وفي الطرابلسي الى زمزم
 واسطوانة الكعبة يلزمه عنده ما خلافاً للامام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشى الى
 بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عرة) هكذا ذكره في المنتقى وقاضيان وفي المنتقى
 عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة أو شأ حج وان شاء اعتمر (ولو قال على المشى ثلاثين
 شهراً أو احداً وعشرين شهراً أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً عليه عرة) أى
 واحدة (وقيل في ثلاثين شهراً انه عليه الحج) راقولان نقلها صاحب المنتقى عن محمد باختلاف
 روايتيه (ولو نذر المشى الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)
 كسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شئ وان لم تكن لهية) أى معينة (فهو المسجد الحرام) أى بناء
 على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عرة) على خلاف تقدمه والظاهر ان يقال
 فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد
 قال الله تعالى والله على الناصر حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
 قوله (ولو حلف بالمشى الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التون أى لم يبر في يمينه (ثم حلف به ثم حنث
 يجعل أحدهما حجة والآخر عرة ويمشى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يحمدى
 بفلان) أى من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أنفعا عينييه) أى أهديهما أو أطرافهما (الى
 بيت الله تعالى أو أحجه على عني) أى يحج بفلان من انسان أو حيوان لاشئ عليه (ومن جعل على
 نفسه أن يحج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى في وقته فانه يتم حجه به ويغني
 أن يقيد بحمله قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياساً على قوله (وفي العمرة حتى يحلق)
 وفي الاصل خبر بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير أشار الى وجوب المشى وهو
 الظاهر والصحيح وحولوا رواية الاصل على من شق عليه المشى وفي شرح الجامع قال الشيخ
 الامام أبو جعفر الهندو الى انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ

(اللهم) انى أعوذ بك من
 شر من يمشى على بطنه ومن
 شر من يمشى على رجلين
 ومن شر من يمشى على أربع
 (اللهم) اجعلنى أخشاك
 كأننى أراك أبداً
 أقالك وأسعدنى ببقوالك
 ولا تشقنى بعصيتك ونحوه
 من فضائله وباركلى فى
 قدرك حتى لا أحب تعجيل
 ما أخرت ولا تأخير ما عجلت
 واجعل غشاى فى نفسى
 ومنعنى بهيى وبصرى
 واجعلهما الوارث منى
 وانصرنى على من ظلمنى
 وأرني فيه نأري وأقر بذلك
 عني (اللهم) اجعل صلاتك
 وبركاتك ورحمتك على سيد
 المرسلين وامام المتقين ونسائم
 النبيين محمد عبدك ورسولك
 امام الخير وفائد الخير رسول
 الرحمة وعلى آله وأصحابه

الاجتماع عظمية وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل
ابتداء المشي لأن محمد المذكره فقيل يبدئ من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الامام نضر
الاسلام والعتابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه
أولاً) وعليه شمس الأئمة النسخي وصاحب الهداية وصححه قاضيان والزبيلي وابن الهمام
لأنه المراد عرفاً ولو يؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كملت فلا تفعل أي أن أحج ماشياً
فلقبه بالكوفة فعليه أن يحج يمشي من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفعل على أنه يمشي من
بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعد رآو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن
العهد (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة
*) (فصل * لو نذر أن يصلي في مكان فصل في غيره دونه في الفضل) أي الأقل منه في الفضيلة
(الجزاء) أي عفاً لنا (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحى)
وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق
والاسواق إذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً للاصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسجد الحرام وان نذر أن
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز
أدائها في مسجد المحلة وان نذر أن يصلي في مسجد المحلة لا يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها
في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المصنف
وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الموحدة أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه
ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً للمحمدية أنه
يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النفل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

* (باب الهدايا) *

وهو ما يهدى إلى الحرم التقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا أو أكثر أحكامها كالضحايا
(الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لامن غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمرة
فأذاه شاة) أي وأعلامه بدنة من الأبل والبقر وأعظمها أفضلها وفي حكمه الذي سمع بدنة
أو سبع بقرة وهذا التحير المنهوض من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة
وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه ما إلا البدنة ولا يتخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه
لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم المقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في
مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فعمده الله برجته حيث يخص البدنة بالأبل
وأما إذا أطلق الجزو فهو من الأبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين
هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدم المتعة لأنها
الأصل المستفاد من القران وقيس عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والتطوع) شكراً

وصل عليهم أجمعين كما صليت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد
عدد خلقتك ورضا نفسك
وزنة عرشك وكلمات ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (اللهم)
ابعنه مقاماً محموداً يعقبه
فيه الآتون والآخرون
وأجعل له الدرجات العلى
والرفيق الاعلى وأدخلنا في
شفاعته أجمعين يارب
العالمين (ثم بلى) ويكثر
التلبية إلى أن يسفر بجيشت
يبي إلى طلوع الشمس مقدار
سلاة ركعتين تقر بها ثم يدفع
إلى منى جاهر بالتلبية

* (فصل) *

في الدفع من مزدلفة إلى
منى إذا قرب طلوع الشمس
أفاض الامام والناس معه

مطلقاً (وهدي جبر) أي التصدق في الطاعة أو ارتكاب جنابة (وهو سائر الدماء الواجبة) من
 احصاء أو رفض أو جراً صبيداً أو كفارة جنابة أخرى أو نجاة وزميمة (مأداه هذه الثلاثة)
 أي المتقدمة من المتعة والقران والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نسل الآن حكمه
 ان كان واجباً فكبيراً وتطوعاً فكشكر وكذا الاضحية وجوباً أو تطوعاً (وكل دم وجب شكره
 فلصاحبه أن يأكل منه) أي ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (ويؤكل
 الاغنياء) أي بطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تملكوا أو اباحة والمقام يقتضي تقديم الفقراء
 والايكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أي لا يكله ولا يعضه وهذا انصرح
 بما علم ضمناً مما قبله من التلويح بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم (بثمنه) أي وأن يأكل
 (ثلثه ويهدي ثلثه) أي للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يدخره) أي الثلث الاخير فأمر
 للتوزيع (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أي كراهة تنزيه
 لانهم مقتضى ترك الاستبواب المعتبر عنه بأنه خلاف الاولى ولذا قال في الكبير ولا ينبغي أن
 يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضاً مستدرك كالقول (وبسقط) أي دم الشكر لا يجزى
 الذبيح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه (وكذا بغيره) (بعد الذبيح) قيد للامسئلتين (لم يلزمه شئ) أي
 من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبيح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بقيته
 (وكل دم وجب جبراً لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيراً (وللاغنياء) اذا أعطاهم
 الفقراء تملكوا بالاباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجمعه حتى لو استهلكه بعد الذبيح)
 أي كاله أو بعضه (لزمه قيمته) أي للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) واعلم انه
 يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد
 أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل الآن يكون غيرهم أوجب على ما قاله في السراج
 الواج (وهو) أي دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أي
 وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد (والطواف بالاطهار وترك شئ منه) أي من
 الطواف اذا كان موجباً للدم (أو السعي أو الرمي أو امتداد الوقوف) أي بعرفة الى الغروب
 (أو وقوف مزدلفة) أي ونحوها من ترك الواجبات اذا لم يكن عن عذر (والاحصاء والرفض)
 أي ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالجرم ولا يجوز بيع شئ من
 لحوم الهدايا) أي وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أي باع
 شيئاً منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أي فعليه أن يتصدق بقيته (وان
 شرط) أي أجرة الجزاء (منه لم يجز) أي مذبحه (عن الهدى) وتوضيحه ما قاله الطرابلسي ولا
 يعطى أجرة الجزاء منه فان أعطى صار الكل لخاله اذا شرط اعطاه منه حتى يتركه لغيره فلا
 يجوز الكل لقصد اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبيح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير
 الاجرة جاز اذا كان أهلاً للتصدق عليه (ولو هلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز
 الاكل منه له) أي للمتطوع (وللاغنياء) أي ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له أكله ضمن
 ما أكل (وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة دماء) لا خلاف في جوازها عن السبعة عند
 الاربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشركاء كافراً أو مسلماً يريد اللحم دون

من مزدلفة فاذا وصل الى
 وادي محسر يستحب عند
 الائمة الاربعة رضى الله
 عنهم أن يجزئوا منه قدر
 رمية حجر فقد روى أحمد عن
 جابر رضى الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم أسرع
 في وادي محسر وفي الموطن
 ان ابن عمر رضى الله عنهما
 كان يجزئوا رحله في محسر
 قدر رمية حجر وأول وادي
 محسر من القرن المشرف
 من الجبل الذي على يسار
 الداهب ويسمى بذلك لان
 قيل أصحاب القبل حسرو فيه
 أي أعيا وكل عن المسير
 وقبل سمي محسر لانه يحسر
 سالكيه ويتعبهم وقيل
 لان ابليس وقف فيه
 متحسراً ويسمى هذا الوادي
 وادي النار لان رجلاً
 اصطاد فيه صبيداً فتركت

الهدى والتقرب ليجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم متعة واحصار وجزاء صيد
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنه) أى جزوا أو بقره
 (للمتعة مثلا وأوجبهم النفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا يسعه أن يشارك فيها)
 أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعله أن يتصدق بالثمن (وان نوى ابتداء
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيها سبعة نفر أجزأه فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن
 لم يوجبهم احتيا شرتك الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر
 الباقيين وأى الشركة فخرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشتركت سبعة فى جزوا وبقره أقتسما
 اللحم بالوزن ولو اقتسما جزا فالهجزا لا يجوز الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع
 كما فى شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شراها لهديه (ذبح ولدها معها ولو باع
 الولد فعله قيمته) أى الفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها (هديا فحسن) أى وان تصدق به فحسن
 وهذا فى الحسن أظهر فقدر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه
 اجزأهما) أى استخسا بالاقياس (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أى يوسف
 كل بالجمار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمنه فيشترى بالقيمة هديا آخر بذبحه فى أيام
 النحر وان كان بعد هاتصدق بالقيمة وهدي المتعة والقران والتطوع فى هذا سواء وأما لو كانت
 البدنة بين اثنين وضميما بهما الاختلاف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كفى الخلاصة وقال الصدر
 الشهيد وهذا اختيار النقيب والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامى انه لا يجوز اذا كان
 الجزور بينهما اثنين وقال أبو الليث لا أخذ بهذا بل يجوز اذا كان بينهما منصفان وعلى التفاوت
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى الجرار آخر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الا كل) أى
 منه (لا يجوز له الاتفاق بجوده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
 أكله فانه يجوز له الاتفاق بجوده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه من الهدى ولو لم يعرفوا هداياها
 (بالتقديد) أى بتعليق قلادة فى رقبتها فان كلالها لا يجب (ويسن تقديدها فى السكر) كالمتعة
 والنذر (دون بدن الجبر ولا بدن فى الغنم مطلقا) كالأحصار والجلدانية لكن لو قلده جاز ولا بأس
 به وفى المبسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى يقلعه من بدنه وان كان معه فهو من حيث يجرم هو
 السنة كذا فى شرح الكنز (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهواعلامها بشئ جلداتها أو
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يتقرب عليه الضرر (وحسن
 الذهاب) أى استحسنت ذهاب الهدى (بهدى السكر الى عرفة) وفى الجرار آخر وغيره ان كل
 ما يقلد فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف
 هدى المتعة حسن وهو أن يذهب به الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقلدها
 لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا يخصص (والافضل فى الابل النحر)
 أى قبا ما عقولة ليد البسرى وان شاء أعجبها وعن أبي حنيفة معقولة باركة (ويكره) أى النحر

عليه نار فاحرقه كذا
 ذكره الحب الطبرى وقال
 الا زرق انه خمسة ذراع
 وخسة وأربعون ذراعا
 ويقول فى مروءه (اللهم)
 لا تقبلنا بغضبك ولا تهاكنا
 بعد ذك وعافنا قبل ذلك
 أعوذ بالله السميع العليم
 من الشيطان الرجيم
 (اللهم) انى أعوذ بك من
 الشيطان ومن عله ومن
 حربه (اللهم) انى أعوذ بك
 من سيئات الاعمال عافنى
 واعف عنى ولا تؤاخذنى
 بما أسألت من الذنوب
 وقدمت من الخطايا والخطوب
 وتب على انك أنت التواب
 الرحيم (اللهم) يا عظيم
 يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان
 عظمت فانه لا يغفر الذنوب
 العظيم الا الملك العظيم
 الرؤى الرحيم الكريم

• (فصل) *

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحها فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجزاء اذا استوفى العروق ويكره واستحب الجمهور واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة - والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عند الذبح (ويستحب التصديق بخطامها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدتها فان باعه تصدق بتمته) فان عمل من جلدتها شي يفتفع به كالفراس والجراب جازز كره في الكبير لكن الظاهر أن هذا انما يجوز فيما أبيع له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

* (فصل) * ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها) أي ركوبها (وصوفها ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً ونقياً (ولبنها) أي حلبها وشرباً الاحال الاضطرار (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبه افر كرها واذا استغنى عنه تركها وأوجمل متاعه عليها (ضمن ما تنقص ركوبه أو حمل متاعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لان جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بيلوغ المحل على ما قاله في شرح الكنز (وينضج) أي يرش (ضرعها بالماء البارد) لا يقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعد ما (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه أو دفعه (غنى) (ضمن قيمته) أي قيمته بغيره أو بقيته (واذا عطب) أي ذهب (الهدى) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (تطوعاً فخره وصبيح فلا دتم ابدنها وضرب بها صفحة سنامها) وقيل جانب عنقه العلم انها هدى (لبأكل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي اقامة غيره بدله (ولم يأكل منه هو ولا غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطمع غنياً ضمن) أي تصدق ببقية على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وضنع بالاول ماشاء) أي من يبيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالموحدة أو بالثلاثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أي خنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو لول هديه فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول نحر أي ماشاء) أي وباع أي ماشاء (فلوباع الاول وذبح الثاني أو بالاكس اجزاء) كذا ذكره والظاهر ان ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار البدل بعد حصول المبدل فتأمل (والأفضل نحرهما) لان النية تعاقبت به - ما في الجلة (ولو نحر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا ينطبق ما قدمنا من قبل (ومن ساق هدياً) أي الى مكة (وقلدها لاي نوى بها الهدى) جلة حالية (فهو هدى) أي استحساناً بالعرف العادي (ويستحب لكل من قصد مكة ينسك) أي حجة أو عمره (اب هدى هدياً)

* (فصل) * أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فان شرط صحته أن تكون سالمة من العيوب والبلايا لا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثالث أو أقل اجزاء وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الاصح وعن أبي حنيفة أن كان الثالث فما زاد لم يميز وان كان أقل من الثالث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربيع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فعن أبي يوسف روايتان وعن أبي يوسف

فاذا وصل الى متى قال (اللهم) ان هذمه متى وقد أتيتك وأنا عبدك ابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي وأولئك وأهل طاعتك ولين يجعلني من عبادك الصالحين بأرحم الراحمين (اللهم) اني أعوذ بك من المغرم والمثم ومن المصيبة في العقل والدين الحمد لله الذي بلغني سالمًا غانمًا معافي سواي الى هذا المكان وشرحتني بالاسلام والايمن وجعلني من امتة محمد صلى الله عليه وسلم (وبتقدم) الى جرة العقبة ويقف في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومعنى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجزاء وان بنى النصف لم يجز (والذى لا إذن له خلقه) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أى فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوزى التى خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعى قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو اللبنة) أى اذا ذهب أكثرها كما تقدم فى الأذن (والتي ليس ضرعها) وكذا التى لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضوء احدى عينيها) وهى العوراء فبالاولى انه لا يجوز العمياء (والجفء التى لا تخ لها) وهى الهزيلة (والعرجاء) التى ينعها عرجها عن المشى الى المستك على ما فى المختار وقيل التى لا تضع رجلها على الارض (والمریضة التى لا تعطف والتى لا اسنان لها) أى سواء تعطف أو لا وفى رواية تجوز اذا كانت تعطف وهو الاصح (والجلالة) بفتح الجيم فتنسب الى الام أى التى تتبع النجاسات (ويجوز قطع الاذن والذنب والانف والالبنة اذا بنى أكثرها) وهذا قد علم بالتهوم من منطوق ما قبلها (والجماء) بتشديد الميم (وهى التى لا قرن لها أو كان مكسورا) أى ذهب غلاف قرنها (والجمنونة) قال فى المختار ويجوز التولا وفى الصحاح التولا هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتسير فى منيعها (والخصى والشرقاء وهى التى شقت أذنها والخرفاء وهى مثقوبة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء والخرفاء وهى المسحورة الأذن من كى أو غيره (والحوالا وهى التى فى عينا حول والجرء اذا كانت سميكة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التى لا ينع عرجها من المشى) كما تقدم (والمریضة التى تعطف وصغيرة الأذن والتى لا اسنان لها اذا كانت تعطف) أى على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العرب بها قبل الذبح (ولو أصاب العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينا بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أى استحسنانا

* (فصل فى السن * أدنى السن الذى يجوز فى الهدى الثنى) بفتح فكسر فتشديد تحتية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أى دخل (فى السادسة ومن البقر ماله ستان وطعن فى الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن فى الثانية ولا يجوز دون الثنى) أى غير (الاجلذع من الضأن وهو ما أنى عليه أكثر السنة) على ما فى شرح الجمع (والمجاوز أى الجذع اذا كان عظيما) أى فى الاستحسان (وتفسيره انه لو خلط بالثنايا اشبه على الناظر انه منها) أى أو ليس منها وقيل الجذع ماله ستة أشهر وذكر الزعفرانى انه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كما اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كفى المعز (والجوامير كالبقرة) أى حكاى السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقدم الضأن (افضل اذا استويا) أى فى الاوصاف الكاملة (والاثنى من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

* (فصل * فى اى ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بنذر تنجيز او تعليقا (ولوندرهيا) أى واطلقه (بازمه ما يجوز فى الاضحية وادناه شاة واعلاه بقرا وابل الا ان بنى بالهدى بعيرا أو بقرة فليزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أى فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان فى أيام النحر فالسنة ذبحه بئى والاثنى مكة ولوندرجورا أو بقرا أو بدنة ولم يذ كر لفظ الهدى لزمه ما ذكر) أى من الابل فى الجز ورومن البقر والبعير فى البدنة (ولا يختص ذبحه فى الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جز ورا تعين الابل) قال فى

بعد ذلك الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيلا لا اله
الا الله وحده لا شريك له
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأعز جنده لا اله
الا الله والله أكبر (اللهم)
اجعله لى جامع وراوسعا
مشكورا وذنباه مقفورا
(اللهم) اهتدى بالهدى
وقوتى بالتقوى واجعله
الاخرة خيرا لى من الاولى
(ثم) يرفع يده وفيها الحصة
ويقول بسم الله والله أكبر
ربنا للشر طمان ورضا
للرحمن

الكبير ولو قال على أن أهدي جزوا يصح فغنى متكم من الأهداء تعين الأبل والحرم ولو قال
جزوا ورافق جازا البقر والبعر حيث شاء ولو خارج الحرم الآن ينوي معيناً من البدن وعن أبي
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه الآن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كافي
لنخبة أن يذبح الهدى يختص بالحرم اتفاقاً وفي الجزو والبقرة لا يختص به اتفاقاً وفي البدن
لا يختص به عندهما خلافاً لا يوجب يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله
أو إلى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لأنها تملك أعناق الجبابرة (لزمه) أي هدى بالغ
الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أمافي
الصفا والمروة فلا يصح في قواهم جميعاً وأمافي قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما ما يصح
وبلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائيلة يلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار
مخبر لقوله في الكبير ولو قال على أنه أن أهدي ولائيلة يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال
ان فعلت فأنأ أهدي كذا لزمه اذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه الا اذا كان النذر تخييراً
أو تعدياً سواء نوى أولم ينو فمما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه له بلزمه شيء لا سيما ولائيلة
(ولا تجوز القيمة في هدى النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو يذبح
الطرابس عن ابن عباس أنه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصاء بخلاف جزاء الصيد
ولو بعث بقيمة فاشترى بها مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في
رواية أبي سليمان اجزاء أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئاً مما سوى النعم) أي مما عدا الانعام وهي
الأبل والبقر والغنم كالنشاب والعبد والقدر بكسر القاف (والقادر) بفتح قاف ونظم دال
مهملة مخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي مما يمكن نقله (جازاً هداً قيمته وعينه إلى مكة) أي وعليه
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعطى نجية البيت اذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غير مكة جاز)
أي ولو على غير أهل مكة الا ان الافضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور
اذا كان معيناً بان قال هذا الثوب أو هذا الغنم يتعين عليه بخلاف ما اذا كان مجهولاً بان قال
توباً أو عنما فإنه يجوز حيث نذ كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المنذور مما ينقل
(وان كان مما لا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (يتعين القيمة) اذا أراد الاصل الى
مكة ولو قال كل مالي أوجيعه هدى فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح ويسلك منه قدر قوته
ولو نذر نخور ولده يلزمه شاة

* (باب المتفرقات) *

أي مسائل شتى لا يحجمها باب (مسئلة) أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم (الحج) يعني
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا الى ترتيب الفروض والافقار قيل
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) واهل وجهه قوله عليه الصلاة
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادتين البدنية
والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار
الغربة ومحس البر والجر في مسيره واصل ثمة التكليف المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ويرى الحصة بحيث تقبض
الحصاة قرياً من الشاخص
الذي يرى ومادون ثلاثة
أذرع قريب فاذا بعد عن
ذلك لا يجوز (وكيفية
الرى) أن يأخذ الحصاة
برأس الإبهام والسبابة
فيرفع يده الى أن يظهر
بياض ابطنه لو كان مجرداً
ليتمكن من الرى قال
صاحب النهاية هذا هو
الاصح وقيل يضع الحصاة
على ظهر إبهام يده اليمنى
ويضع إبهامه اليسرى على
وسط السبابة ويستعين
بالسبابة التي تلي الإبهام
ويبلغها من أسفل الى فوق
حاجبه الايمن ويحزم يده

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يهودى لعمر رضى الله عنه لو نزلت هذه الآية علينا في كتابنا لعلنا يوم نزلها بعد النفاق قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة افضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التجنيس والمزيد ومنية المتقى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة وفى حالة الجماعة والا فالحج مشتمل على النفقة التى هى من جملة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذى يتفق فى الحج بسبع مائة مع زيادته تحملات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال أنجزها أى أصعبها وكذا ذكر فى الفتن ان أباحيفه كان يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج افضل (وقيل الحج افضل) وهو رواية عن أبى حنيفة ان الحج تطوعا افضل من الصدقة والصدقة افضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفى النوازل ان الحج افضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة افضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبرا المصنف عنه بقل هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لوقفة الجمعة منية على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت فى هذه المسئلة رسالة مسئلة مسميتها بالحظ الاوفر فى الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر) أى قطع اذا كان من حقوق الله تعالى والافتقار قال العلماء لا يكفر شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يرد بها الى أصحابها أو يستعمل منهم فيما لا يكون تحت المشيئة (واختلف فى الكبر) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتدان الكبار طلائع تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشقى وغيره من الأئمة ومضى الطيبى على ان الحج يهدم المظالم والكبار ووقع منازعة غربية فى هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبى وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور ورأيت رسالة السيد المشار اليه فى هذا الباب وكثرت رسالة فى بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحج مبرور والاولى ان يقال ويعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى با كسب الحرام وانفاقه فى حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الاستنام ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى فى أرض غصب أو توب حريز ونحو ذلك والصحيح فى مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهد الحج قطع المأوردان من حج بمال حرام فقال لبسك بسعدك يقال له لا لبسك ولا سعدك ويحك مرد عليك ثم الخيلة لمن ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان بسعة دين لليج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من حرج يحج بمال حرام أو فيه شبهة فلجنته ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فى الاحرام الى التحلل فان لم يقدر فليجته ديوم عرفة فان لم يقدر فلزم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من تئال ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة ويتجاوز عنه بسبب حرته وخوفه وكرهته (مسئلة اذا مات المحرم يصنع به) أى فى التجهيز والتكفين (ما يصنع بالحلال من نعطية الرأس والوجه) أى ومن

الكيفية قاضيان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب المحیط . علا بان
الرى شرع لاستخفاف
الشيطان وترغيبه والرى
على هذا الوجه أبلغ فى
الاستخفاف والتحقير
وقيل يحلق سبباً به مع
الابهام وبضع رأس السجادة
على مفصل وسط ايهامه
وبرمها وهذا الخلاف
هو فى الاولوية أما فى حق
الجواز لا يقيم بصورة
دون صورة فاذا اكل الرى
بسبع حصيات صح دم
القرآن ان كان فارنا ودم
التمتع ان كان متمتعاً ثم الحلق

استعمال السدور والكافور ونحو ذلك خلافا للشافعي (مسئلة المجاورة بمكة المشرفة لا تذكره)
بل تستحب على مذهب البه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المسبوط وعليه الفتوى
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقبل تذكره) أي على مذهب البه أبو حنيفة ومالك
وجاعة من المختارين خوفا من الملل والتبرم في ذلك المقام والاخلاق بما يجب من حرمة ورعايته
وخوف احتراح المعاصي والالتزام لما روي من ان الحسنة فيها تضاعف فيها الى مائة ألف
وان السبئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية ان تضاعف بالكمية والا فلا شبهة ان
السبئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الاولون بأن ما يخاف من سبئته
فيقال ما يرجي من حسنة ثم هذا كله باعتبار المختلطين لا المخلصين عن تضاعف اهلهم الحسنات
من غير ما يحيطها من السيئات فان الاقامة في حقهم من أفضل العبادات بالترافع للمقام بمكة
حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا بقدر على حق الاقامة ورعاية الحرمة للأفراد من عباد
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولعل
ما هم فلا يني حكم الفقه باعبارهم ولا بد كراههم قيد في جواز جوار غيرهم اذ لا يقاس
الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى
الملكية والقدر على شروط المجاورة فانما لا يكذب ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وما
أبسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرامة المجاورة في الحرم المحترم
بالنسبة الى زمانه الاقدم ولو شاهد ما أدركناه من أحوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من
أكل وظائف الحرام وما ظهروا عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام اقلال بجمرة المجاورة من
غير شك وشبهة في هذا الكلام وسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونحن من
المحبين الى باب المصطربين الى جنبه المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوهم وكرمه على
بابه القائلين حال دعائه وخطابه الى بابك الاعلى غديدا لرجا ومن جاء هذا الباب لا يخشى الردا
(مسئلة المجاورة بالمدينة الشريفة لا تذكره لمن يشق نفسه) وقد تقدم انه يعزى مثل وجوده في حكم
مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة العظيمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل عند الله والائمة
خلافا لما في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الاجماع على ان الموت بالمدينة
أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحنيفة والافن المعلوم ان تضاعف
الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم
مكة وأما ما قيل من ان الاقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجماعا فيستحب
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى ينبت اجماع مثله على ما نقل في الكبير عن بعض العلماء
واستحسنه فمدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعد مماته ليس كذلك اجماعا
فهو اجماع مشبه بلانزع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب
جماعة من العلماء الى ان المجاورة بها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثر ثواب العمل بمكة) فلا وجه له لانه
اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرا فيها فكيف تكون المجاورة
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدي هذا أفضل
من ألف صلاة فيما سواهما من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القادر والمتعمق
فيختار كبريا من حيث كماله
غير ناقص ولا أعجب
ويضعه مستقبل القبلة
(ويقول) وجه وجهي
للذي فطر السموات
والارض حنيقا وما أنا من
المشركين ان صلاتي ونسكي
ومحياي ومماتي لله رب
العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أملي المسلمين
بسم الله والله اكبر ويحسب
السكين على أوداج الكيش
فمدبجه هكذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواء
أبو داود وابن ماجه والحاكم
في المستدرک وقال صحيح على

ألف صلاة في مسجدى رواد الامام أحمد باسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه
وصحبه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

• (فصل في حدود الحرم زاده الله شرفا وأمنا وتعظيما) * اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال
الهندوا في مقدار الحرم من المشرق قدر ستة اميال ومن الجانب الثانى عشرة اميال ومن
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلا وهذا شئ لا يعرف
الاقتل لكن قال الصدر الشافعى فيه نظر فان من الجانب الثانى التسعين وهو قريب من ثلاثة
اميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثانى قبل ثلاثة اميال وهو الاصح
قلت من رأى التسعين فلا يشك في انه ثلاثة اميال وانما الكلام على مرام الهندوا في فان
مراده من الجانب الثانى هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة
على طريق جدة وهو على عشرة اميال بخلاف (حده) أى حد الحرم (من طريق المدينة دون
التسعين على ثلاثة اميال من مكة) أى بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة اميال) وهو قريب
من قول الهندوا في قدر ستة اميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهى
مكان معروف بقرب مكة (على عشرة اميال ومن طريق الطائف على سبعة اميال ومن طريق
العراق على سبعة اميال) أى أيضا على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرقى والقزوينى وغيرهما هذه
الحدود الا ان الازرقى انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احدى عشر ميلا ويمكن الجمع بانه
أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهتين

• (فصل من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خرا أو فعل غير ذلك مما يوجب
الحسد) أى ولو تعلق به حتى العبد (ثم لا ذال به) أى التجأ به ودخل في أدنى حدى من حدوده
(لا تعرض له) أى يضرب وقتل وحبس (مادام في الحرم) أى ولم يخرج منه (ولكن لا يابىع)
الاولى لا يابىع له وكذا البشارى والظاهر اطلاقها ما غير مقيد بالمال كقول المنزوي ونحوه ما لان
المقصود الجأه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى)
أى لا يعطى له مأوى ولا يتجلى ان يدخل في الثموى ويستمر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه)
أى من الحرم (فيقتض منه) أى من الجانبى بعد خروجه وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد
وزاد الحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة
فيما دون النفس بان كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتض منه ولعل المسئلة
مختلف فيها فافقوا ضيخان عن أبى حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما (وان فعل شيئا
من ذلك في الحرم يقيم عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ذكره في النكاح من انه لو ارتد ثم
جأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبى قتل فهو مخالف بظاهره لا طلاق غيره انه لا يقتل
في الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اياه المرتد عن الاسلام
جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدايع الحربى اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله
في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يبنى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما
بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباح قتله
في الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابرا مائة لا يقتل فيه) أى

شرط مسلم ثم يجلس لحاق
رأسه مستقبلا القبلة ويبدأ
بالحسين (ويقول) بسم الله
الرحمن الرحيم الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الحمد لله
على ما هدانا الى الحمد لله على
ما أنعم به علينا (اللهم) هذه
فاصطفى يلدنوفيت التحمل
فقتبل منى واغترلى ذنوبى
(اللهم) اغفر للعالمين
والمقصرين يا واسع المغفرة
يا أرحم الراحمين ويحلق جميع
رأسه قال الكمال بن
الهام مقتضى الدليل في
الحلق وجوب الاستيعاب
وهو الذى ادين الله به انتهى
فاذا حلق حل له كل شئ
كان حرم عليه بالاحرام
ماعد النساء فانه لا يجعلن
له الا بعد الطواف

وأيكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم والله أعلم

• (فصل * ولا بأس باخراج تراب الحرم واجباره واشجاره الباسية والاذخره مطلقا) خلافا للشافعي حيث يحرم اخراج تراب الحرم ويكره ادخال غيره فيه والفرق بينهما ما بين (وما من زمزم للتبرك) أي جاز اخرج به اجماعا بل يستحب كما يأتي زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا اذا اخرج من تراب الحرم قدر ايسر التبرك اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمى في الحذر فلا يجوز واطلق في البحر الزاخر عدم جواز اخراج التراب والاجاز ثم قال وقيل لا بأس اذا اخرج عنه قدر ايسر وأما اخراج ما من زمزم فجاز لا تنافي ولا يدخل من تراب الحل واجباره شيئا في الحرم كذا اطلقه في الكبير واهله مذهب الشافعي وانه استحب عليه والا فجاز لاخراج مع احتمال تفرغ من الضرر فالاولى جواز ادخال شيء فيه مما يتنع به ومنه ادخال الاسطوانة في المسجد الشريف من الامم عند ربه وغير ذلك (ويكره اجارة سيوت مكة) أي ولولم يكن وقد اعلمنا (في الموسم) أي اياه لا في غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحاج ان يزولوا دورهم اذا كان لهم فضل والا فلا (ويكره بيع ارض مكة) وكذا اجارتهم (لا بناؤها وقيل يجوز بيعها) أي بيع اراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من مئذنة وغيرها فليس لهم اتخاذ البنين مئذنة ويؤيده حديث مئذنة مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لانه ليس بمأوى لا حرمه لانه مأوى وقوفه ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشافعي في الوقفات وعليه الفتوى واهله لا حظ عموم البولي وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب ان يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجماع لان من اخذ من طين وقف عام فعمله آية أو لبناء ملكه وصار كسائر املاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تختفي اذ قد يقال انما ملكه سبق تصرفه ولا يلزم منه جوازه وتعليقه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الاوقات المكروهة كغيرها واقتلة الحرم كاتطة الحل) أي في تناصيل احوالها (ولا يحرم صيد وادي وج) يضم واو وتشديد جيم

• (فصل * ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فانه لما شرب به كبر واه الايمان وان اكثراه من علامة الايمان وانه من الاشربة المقرحة المزيلة للاحزان وقد ورد أنه طعام طم وشفا سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي اذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد أن النظر الى الكعبة عبادة وقيل النظر اليها ساعة كعبادة سنة في تضاعف الحسن (ويجوز الاغتسال والوضوء بما من زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بما ذكر الآله يبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجديد في الوضوء (ولا يستعمل الاعلى شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغتسل به جنب ولا يحدث ولا في

• (فصل في طواف الزيارة وما بعده) • فاذا فرغ من الحلق افاض الى مكة لاداء طواف الافاضة وهو ركن للحج فان كان ما قدم السعي ردا في الاشواط الثلاثة الاول من طوافه ثم سعى بعده وقال عند مدينة الطواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة اشواط طواف الحج وافي بقية الدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويحبل لهما هذا الطواف أو أكثر النساء أيضا ويسمى الحلق التحلل الاول ويسمى هذا الطواف التحلل الثاني وان كان قد سعى الحج طاف بالارمل ولم

مكان نجس (ويكره الاستنجاء به) وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استنجى به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب جمده الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتجنبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير التبرك أي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويستقيهم وانه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما

• (فصل • أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صار خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها لاحد) أي ولو لواحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شيبه وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشرائع منهم) أي من الفقراء بعد أخذ خدمهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في البحر الزاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن حل شيء بأس ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بني شيبه فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فعمل على وفق شرط الاوقاف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزنة الاكل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان ما نأخذ منها الفقراء وانه لا بأس أن يشتري منهم وفي فتنة الفتاوى عن محمد بن ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء ثمن لا يأخذه وان لم يكن له ثمن فلا بأس به وفي الخفية أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولونه المشتري الى بلدة أخرى يصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أو لاخر من المسلمين فإخراجه ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة ومن عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان الا بلبس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوههم وقد أدركنا من كان يدي المشيخة وكان يلبس فانسوة من الكسوة ويرغم التبرك بنوب الكعبة وانه يفسد على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولولا تبرك) أي سواء يكون من الوقت عليها أو لا وسواء التعقب بها أم لا فلا يجوز أخذ شيء من ماء الورد الذي أتى به الكعبة الشريفة كما يتبادر اليه العامة (وعليه رده) أي رد الطيب ان كان بقي عينه (اليها) أي الكعبة أو خذها من كل قوم أهلها (وان أراد التبرك أتى طيب من عنده فسخه بها ثم أخذ) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحد من ذلك ويدعوا انه أتى به بالكعبة ليس له ان يرجع يبقته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ويغفوه ثم يأخذ الباقي تبركاه وأما شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفرائسين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

• (فصل • يستحب دخول البيت) أي المكرم (اذا روى آدابه) بان يقدم وجهه الى البيت عند

يسبح بعده ثم يعود الى متى
ويبيت بها • والمبوتة يعني
لما الى الرمي سنة ان تركها
أساء ولادم عليه ويشتم بها
بعد يوم الحر يومين أو ثلاثا
يرى فيها الجمار الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يجز على
الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي
تلى مسجد الخيف ويرميها
بسبع حصيات بيده اليمنى
بسبع رميات لارمية
واحدة بسبع حصيات
ويرمي بها كان من جنس
الارض كالحجر والمدر
والطين وكسرة آجر وخرف
ولا يجوز بالخشب والذهب
والفضة والحديد والرصاص
والصخر والحاس والعنبر
واللؤلؤ ويرميها بنفسه الا

دخوله واليسرى عند دخروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أى نافله
ولوركتين (والدعاء) لاسما في اركانه (ويدخله خاضعا خاضعا) أى خاضعا (معظما) أى وقرا
(مستحييا) أى معافله سابقا بأن يكون ثابتا مستغفرا ومتأذبا حال كونه داخل (لا يرفع رأسه
الى السقف) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها والاشياء العالقة من
القناديل وغيرها (ويقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى داخل البيت كما بينه بقوله
(وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلها شئ قبل وجهه وجهه الباب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى بقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم
وقد اولى البلاء الخضر ابن العمودين صلاة عليه الصلاة والسلام كما يتوجهه
العوام (واذا صلى) أى توجه الى الجدار الذى يقابل (وضع خداه على الجدار وحسب الله
واستغفروا) أى ودعا بما شاء (ثم يأتى الأركان) أى الأربعة فيحمد ويستهقر ويسبح ويهلل
ويكبر ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء فبعد ولوالديه وللمؤمنين
والمؤمنات ويقول رب ادخلى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك
سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما ادخلتنى بيتك فأدخلنى جنتك اللهم يارب البيت العتيق أعتق
رقابنا ورقاب آبائنا واهلنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفى الاطاف آمنا يا مخفى
الهمم انى أسألك من خير ما أسألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل هذا انك انت السميع العليم وثب علينا انك انت التواب
الرحيم (ون أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) أى بلا سبب عذاب وهو المعنى به حسن
الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى بما يشغل من لا عقل له فيه (فان
ادى دخوله الى الايذاء) أى حال دخوله واحوال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب
والذى حرام ثم اعلم انه رعايتا حق الجاهل المعكوس انهم بقوله صلى الله عليه وسلم كانوا
بالعرف فيستعجب أخذ الأجرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة
والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام فى تحريم ذلك كما صرح به فى البحر الزاخر
وغیره

• (فصل فى اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول المطاف واللام العهد
وهو ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مسجد اوالا فاستجد الحرام كما مطاف بمعنى انه يجوز فيه
الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض الساف منهم
عرب بن عبد العزيز ان الملتزم بين الركن اليماني والباب المسدود فى ظهر البيت وهو الذى يسمى
الآن بالمستحار (وتحت الميزاب) أى فانه مصلى الابرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم)
أى بئر (وخاف المقام وعلى الصفا والمروة وفى المسمى) وما بينهما لاسيما فيما بين الملبين (وعرفة)
أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والحجرات) وهو لا ينافى
أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤية البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر) بكسر الحاء
أى داخل الحطيم بكاه (والحجر الاسود والركن اليماني) أى وما بينهما والظاهر ان هذه الاماكن
الشريفة مواضع اجابة الدعوات المنبثة فى الأزمنة والاحوال الخصوصية ويمكن جعلها على

ان يكون مرصفا فيجوز له
أن يأذن لا تحريرى عنه
(ويقول) عند رى كل
حصة بسم الله والله أكبر
وعنا الشيطان ورضا
لرحمن ويقف بعد الفراغ
امام الجرة مستقبل القبلة
ويرفع يديه للدعاء ويدعو
بما شاء (ويقول) الحمد لله
جدا كثيرا طيبا مباركا فيه
(اللهم) لأخصى ثناء عليك
أنت كما أثبتت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبي الرحمة وسفيح الامة
وكاشف الغمة سيدنا محمد
النبي الامى الاطعمى العربى
المكي المدني وعلى آله هداة
الورى وصحبه مصابيح
الهدى كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم

عمومها واقه سبحانه وقصالى أعلم

• (فصل فى المواضع التى صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خاف المقام) •
قال فى البحر الذى رحمه العلماء أن المقام كان فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم فى الجاهلية
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهم ما انتهى والاظهر أنه كان
ملصقا بالبيت ثم أخر عن مقامه الحكمة هناك تقتضى ذلك وأيا كان فالآية توجب أنه أين
يوجد فهو المصلى وهو الذى كمال تعالى واتخذ ذوا من مقام إبراهيم صلى (وتلقا الحجر
الأسود على حاشية المطاف) أى مطلقا ونحوه ما بين يفرغ عن سعى العمرة (وقرب الركز
العرافى) أى من أحد طرفيه وانظرا هنا هذا هو قلم من الكتاب فى الكبير قرب الركز
الشامى الذى يلى الحجر عالى الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أى حيث أتم به
جبريل عليه السلام ذكره فى الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تسمى مقام جبريل
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات فى أوائل أوقاتها وآخرها وهذا هو المشهور
عند أهل مكة ويكاد أن يهدم متواترا عندهم على ما قاله فى العمدة وتسمى بمحطة إبراهيم عليه
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة
وهو يحتفل. ووضع الحفرة أما قوله فى الكبيران الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فان
كان يريد به الحجر الأسود فسير صحيح وإن أراد به الحجر الحذائيم فهو عن معنى الآية بعيد (وجه
البيت) أى جميع محقه من الجباب الذى فيه الباب وقد وردت فضيل وجه الكعبة على غيرهم من
الجهات فى حق الصلاة وبشيرة قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستقوا الخرافات ثم
طرف المزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى العظيم كاه أو بهضه وهو قد رسته أذرع
أوسبعة أو نحو من تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الصفة وكان الأولى تقديمه
(وبين الركبتين اليمانيين) تغليب لليمانى والحجر الأسود (وعند الركز الشامى) أى من الحجر
أواخر جه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومضى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام
وهو جانب الركز اليمانى) أى أحد طرفيه والاظهر أنه فى المختار وهو ما بين الركز اليمانى
والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبغي أن قصدا لا تمار أن يوم الاماكن التى ورد
فيها الاخبار رجاء أن يظفر صلى سيد الاخبار

• (فصل فى تسب زيارته سيدتنا خجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه
فاطمة الزهراء رضى الله عنها وهو ممكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم
يقبها فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبرانى وغيره
من الاعلام فقهه بقره (وقيل هو أفضل موضع مكة بعد المسجد) ليس فى محله اذ لم يعلم خلاف
فى حكمه (ومولده النبي صلى الله عليه وسلم) وهو فى الشعب المعروف بمكة على خلاف فى كونه
مولده صلى الله عليه وسلم على ما ينه فى المورد الروى فى مولد النبي (ودار أبى بكر رضى الله عنه)
وهو المعروف بدار أبى بكر فى زقاق الحجر حيث فيه هجران أحد هذه المعروف بالتكلم والثانى
بالتسكا (ومولده على رضى الله عنه) وهو موضع منه وروى قيل ولدى جوف الكعبة (ودار

انك حميد مجيد عدد خلقك
ورض نفسك وزنة عرشك
ومداد كلماتك كلماتك
الذ كرون وغفل عن ذكرك
الغافلون صلاة ترضيك
وترضه وترضى بها عنا
صلاة نعمة بدوامك باقية
يقا تلك لان غاية لها ولا انتماء
ولا أمدا لها ولا انقضاء صلاة
تحييناها من عذب النار
وتدخلنا بها الجنة مع
الخلقاء الأبرار وتريناها
وجوه الكبريم وتنقنا
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون
الامن أنى الله بقاب سليم
(اللهم) اجعله حجابا مبرا
وسعياء مشكورا وذنبنا
مغفورا ونجارتنا لن نبود

الارقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه سلم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين
ونزل بآيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذى فى القرآن
ذكره ثانياً اذ حافى الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يقيم فيه من تلاقيل
الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذى خلق الايات وقد روى أبو نعيم ان جبريل
وبسكائل شفا صدره وغسله ثم قال اقرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف
هذا أيضا الطيالسي والحارث فى مسندهما على ما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية
(ومسجد الرابية) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أى
مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واسماهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود رضى الله
عنه وخط حوله وقال لا يخرج منه حتى ارجع والله اعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أى مقابل
مسجد الجن (ومسجد الغنم) لعلة نسب الى موضع كان يباع الغنم فيها حوله (ومسجد باجباد)
بفتح الهمزة ارض بمكة او جبل الكوفة موضع خيل تبع كذا فى القاموس والا نحل بمكة
يسمى الجباد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي الصافيات الجباد
(ومسجد على جبل أبى قبيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قبل وأما ما اشهر من أكل رأس
الغنم يوم السبت فيه فمالا اصل فيه بل أكل الرأس على ما يتجوز فى هذا الزمان حرام لكونها
نجسة لمعظم اياما بما لها (ومسجد بذي طوى) بضم الطاء وبكسر هاو ونون وينع وهو
موضع معروف قرب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعتمر وحين حج (ومسجد العقبة
بقرب منى ومسجد الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاو وثـديد الراوى أحد حدود
الحرم الحرم منه صلى الله عليه وسلم بمكة رجع من فتح الطائف بعد فتح مكة (ومسجد عائشة
رضى الله عنها بالنعيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبريت) بفتح الكاف بين الوقف بعرفات
وهو غير مسجد نخرة الذى صلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد مأثور
شهور وفضله فى الكتب مسطور (وغار الرسلات) بقربه أى لنزول فيه عليه الصلاة والسلام
* (فصل فى استحباب زيارة أهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم
وتشديد اللام المفتوحة وله وجه فى القواعد العربية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع
بالمدينة وقد وردت فيها ما أحاديث كثيرة (وينبى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين
والاولياء والصالحين) أى بجمل الكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة قبر
صهباى) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها
بقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه اجماع الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين نعم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها
ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعينه) أى تعيين قبرها (على الامر الجهور) كما قال المرحانى
(واقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره به أيضا مع الاتفاق على موته بمكة
الأن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على غير الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه
ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند قبور
السادات الصوفية ولعله كان موضع صلبه (ومن مات به من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة

(اللهم) اليك أفضت ومن
عذابك أشققت واليك
رغبت ومنك رهبت فأقبل
نسكى وأعظم أجرى وارحم
تضرعى واقبل توبتى وأقبل
غفرتى واستجب دعوى
وأعطينى سؤلنى (اللهم)
اليك وفد وقد قرى فاجعل
قرأى منك رضا عنى
بأرحم الراحمين لا اله
الا الله والله اكبر عدد كل
شي لا اله الا الله والله اكبر
عدد خلقه ورضاه نفسه
لا اله الا الله والله اكبر
زينة عرشه ومداد كلماته
والحمد لله كذلك صلى الله
على سيدنا ونبينا محمد كذلك
وعلى آله وأصحابه كذلك

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور وانهم في موضع واحد - مدعوف قريب قيمة خديجة الكبرى
 رضى الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقر وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويترك
 بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستسنة فانزلهم ولغيرهم من
 المسلمين ويقول ماورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين ربح له فضل جبل
 وأجر جزيل - وهذا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور ومطابقا لما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
 وجبل المتوفى لأن قبل رأسه فانه أنعب لبصر الميت بخلاف الاقول لانه يكون مقابل
 بصره ناظرا الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والافتة ثبت انه صلى الله
 عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند رجليه ومن آدابه أن يسلم بالخط
 السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم ومؤمنين
 وانا ان شاء الله بكم لاحقور ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعوا قائما طويلا وان جالس
 يجلس بعيدا منه وقريه يجلس مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما ينسره من الفاتحة
 وأول البقرة الى المفلطون وآية الكرسي وآين الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر
 والاحلاص اثنتي عشرة مرة وأحدى عشرة اوسبعاً وثلاثاً ثم يقول اللهم اوصل ثواب ماقرأنا
 الى فلان وأهلهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فبايضا عنه بعض الناس
 من دفن أقاربهم وقد دفن حوالهم خلق في طائفة القبور الى أن يصل الى قبر قريه مكروه انتهى
 فينبغي أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن عشي في القابر حافيا وان كان لم ترده
 السنة بل حديث وان الميت ليسمع خلق فعالمهم دل على ان هذا كان أكثر احوالهم -
 والله أعلم

• (باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) •

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير
 عبرة بما ذكر بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعي) أي أرجى
 الوسائل والدواعي (لتدبير الدرجات قرينة من درجة الواجبات) بل قبل انهم من الواجبات
 كما بينته في المدة الماضية في الزيارة المصطفوية (لمن لسهمة) أي وسعة واستطاعة (وتركها
 غنلة عظيمة وحنونة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه اشارة الى حديث استدبل به على وجوب
 الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي رواه ابن عدي بسند حسن
 (وصرح بعض المالكية بأن المنشي الى المدينة) أي للعبادة فيها (الفضل من الكعبة وبيت
 المقدس) أي من المنشي الى مكة للعبادة فيها بناء على مذهبهم من ان المدينة افضل من مكة
 باعتبار الجواررة وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم
 بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية
 بل خلاف في هذه المسئلة - مثله بقي الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
 أو يكرهه فالصحيح انه يستحب بالكره اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء اما على
 الاصح من مذهبناهو قول الصكرى وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور نابتة للرجال
 والنساء جميعا فلا إشكال وأما على غيره فكذلك القول بالاستحباب لا إطلاق الاصحاب والله اعلم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
 الله (اللهم) تقبل منا ولا
 تجعلنا من الخاسرين
 وأدخلنا في عبادك الصالحين
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 صل على سيدنا محمد وآله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 (ثم توجه الى الجهة)
 الوسطى ويرميها بسبع
 حصيات ويدعو بعد
 الفراغ مستقبل القبلة كما
 تقدم شرحه (ثم توجه الى
 جهة القبلة ويرميها بسبع
 حصيات كما تقدم ولا يقف
 بعد الفراغ عندها بل

بالصواب (واذا عزم على الزيارة) أى قصد لها (فعلها ان يخص نيته ويجرد عزمه) أى طويته من
 ارادة الرياء والسمعة وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها ان لا يترك شيئا مما يلزمه
 من الذرائع والسنن والا فلا يحصل له من الزيارة الاتعاب والحسرة بل يوجب التوبة
 والكفارة ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أى ابتداها بالاهم فالاهم ولان
 الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما نبى تقديم التبعة على الزيارة ويشهد
 له لاله الا الله محمد ورسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يربا بالدين في طريقه) أى أهل
 التمام (وان حرمها بدأ بالزيارة لا محالة) لان تركها مع قربة ما به تمن القساوة والشقاوة وتكون
 الزيارة حجة عند عزلة الوسيلة وفي مرتبة السنة القلبية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أى الذريعة بالتوصل الى صاحب الشريعة ولا شبهة ان من
 قال أولا محمد ورسول الله ثم قال لاله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد
 والنبوة على وجه المعية لا بشرط الترتيب في الحسالة بل المعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة
 انه اذا كان الحج فرضا فلا حرج للعاج أن يبدأ بالحج ثم يفتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز انتهى
 وهو الظاهر اذ يجوز تقديم النقل على الفرض اذ لم يحس الترتيب بالاجماع فعلى هذا من كان حجه
 فرضا وجبا مكة قبل أو ان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر انه أن يزور قبل دخول
 أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (تفلا فهو بالخيار) أى اذا كان آفاقا (بين
 البداية والخيار) أى بزيارته (صلى الله عليه وسلم) بالاحمال والابتكار) أى في جميع الليل والنهار
 (وبين أن يحج أولا ليطهر من الاوزار) أى الا تمام (فيزور الطاهر طاهرا) أى في مقام المرام
 ولا يعد أن يكون الامر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتفع الكفارة فيحج
 طاهرا فيقع حجه مبرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة
 الا لضرورة موحجة الى مخالفة

• (فصل في ما توجه الى الزيارة) أى مع كمال النظافة والطهارة (أكثر في المسير) أى زمان
 سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أى وصلى معناهما من انشاء المدح وانشاء الثناء وهذا كونه
 السيرة (مدة الطريق) أى ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن أداء
 فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أى فيما ذكر من الصلاة والسلام فانه المناسب للمقام
 فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويتسبغ ما في طريقه من المساجد المذوبة
 اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بما لديه كما ينشأها في الدرة الحضية ومن
 أهمها الذي أهلها الخاص والعام قبر ميرزا ام المؤمنين رضي الله عنها الثابت زفافها
 ومماتها بسرف وهو موضع بين التعميم والوادي للمتوجه من مكة العظيمة الى المدينة
 المكرمة وحول قبرهما مسجد خراب فينبغي أن يزار ويترك بذلك المزار (وكما اردت دونها)
 بضعتين وتشهد لاله الاى قريبا (ازداد غرما) بضم غين معجمة وسكون راء وهو ما يلزم أدومه من
 الغرام وهو الولوع على ما في القاموس ومنه مولع بكذا أى حرص عليه فالغنى ازداد لزوما
 بالشوق وولوعا بالذوق وأما ما نسب بطن ففتح عين مهملة وسكون زاي فليس في محله ذلا معفى
 لزيادة العزم وما افته لانه لا يتصور تردد لزان في توجهه ويشير الى ما اخترنا فيه ساحر راعا عاف

توجه الى رحله ثم فعل
 كذلك في اليوم الثالث
 فاذا اراد ان يتفر الى مكة
 فعل ولا شئ عليه والافضل
 ان يتأخر الى اليوم الرابع
 فيرى الجمار الثلاث ويتفر
 ويجوز له في اليوم الرابع
 ان يرمى الجمار بعد طلوع
 الفجر قبل الزوال عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه

فصل في الثمن
 منى الى مكة

اذا اراد السفر في اليوم
 الرابع انصرف به بدرى
 الهبة وقال الحمد لله جدا
 كنه براعبا مباركا فيه
 والشكر له على أداء المناسك
 والتوفيق لأداء الحج الى
 بيت الله تعالى وتيسير ذلك
 بنه وكرمه واطفئه

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود
الساحة كما قيل

واربح ما يكون الشوق يوما • اذ ادنت الطيبات الى الخيام

وبدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال - وبرواسق المفردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم
المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا لا حرم مكة فى
أحكامها (فليرد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق
مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بهير أو وضعه) أى امرعه وهو تخصص بعد
تعميم ويشبهه اذا كان مشابها بسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للجنون أرض أصابها • غبار يرى ليلي بلدنا سرعا

(ويجتمعت حديثا من زيد الصلاة والسلام) أى بكى وكفىسة واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم
رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذلك أن تجعل قبة من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم
البيت الحرام فخرنى على النار وأمى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب
وفعل الخير وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة
كطابة (الطابية) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المطهرة) أى جميعها من الفمرة وغير
الفمرة (فما تجير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمتهما على النبي صلى الله
عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحته بقر بها) أى تذلا وتأدبا (وعيشى) أى فى طريقها ان
قد روى عنها وتقربا (يا كاسافيا ان اطلق) أى الحفا أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء
والحفا (نواذع الله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجلاله (وكلما كان أدخل) أى أكثر
دخلا (فى الادب والاحلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على
أحد داقه وبذل الجهد ومن تذلل له ونواذع كان بهض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم
يف بمشاعره) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لو جئتكم قاصدا السعى على بصرى • لم اقض حقواى الحق اذيت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر)
أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل
(نوضا) أى لا نلأ بدمن طهارته فى دخول المسجد ونجسته وليكون على اكمل الاحوال فى
زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم لاس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كانى
العيد واللباس أولى كفى الجمعة (ويتطيب) وانه معمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على
القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) بمبالغة الشريعة (فليس خضر عظمتها) أى عظمتها
(وفضيلها) أى على غيرها (وشرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسد القبور بالازعاج
وأصكرم المطلق) أى ومجمل أكرمهم (على الخلاق بالاطلاق) أى من غير تقييد وضافة فى
الاستحقاق وقد فضل الفاضل عباس وغيره الاجماع على تفضيل ما هم الاعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عدا ما وراء

(اللهم) قتل منا
الحج واثنا على العج والحج
واجعله لنا خالصا لوجهك
الكريم واتقنا به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أثى الله بقلب سليم (اللهم)
صل على سيدنا محمد صاحب
المقام المحمود والحوض
المورود والشفاعة العظمى
يوم الورد وعلى آله أئمة الدين
وعلى اصحابه هداة المسلمين
كما صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك جاد مجيد
عدد خلقك ورضا نفسك
وزنة عرشك ومداد كلماتك
كلما ذكرك الذاكرون وغفل
عن ذكرك الغافلون والسنة
ان ينزل بالهصب على الاصم
عندنا ذكره شمس الأئمة
السرخسى فى المبسوط ويقيم
به ولو ساعة وان تركه بلا
عذر أساء ولائى لمبه

الكعبة ونزل عن أبي عقيل الخنذلي ان تلك البقعة من الفرش أفضل من العرش وبه كان يقول
 شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فاذا دخل باب البلد) أي أراد دخوله (قال بسم الله
 ماشاء الله) فنجيها من مذبحة لعبده وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله
 وعبادته الا بتوفيق الله ومعونه (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
 أدخل صدق واخراج صدق في المدينة ومنها وأدخلوا مرضيا وخروجهم مقبولا مرعا حسبي
 الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل
 لي أصناف نعمتك (وارزقني من زبارة رسلك على الله عليه وسلم) أي من أجلها أوفي
 نحبيلها (مارزقت أوليا لها أهل طاعتك وأتق ذنبي من النار) أي خلصني من دخولها
 (واغفر لي) أي ذنوبي وخطيائي وعمدي (وارحمي) أي تبرئ المعاصي أبدا ما أبقيتني (يا خير
 مسؤل) أي لاسيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله الى أوان وصوله (متواضعا)
 بظاهره (متخشعا) بباطنه (معظما محرمها) لاحتراز تلك البقعة (متمثلنا من هيبة الحال بها) أي
 من عظمة النازل فيها (مستشعرا عظمتها) أي رفعة قدر ذاته وصفاته (على الله عليه وسلم) كأنه
 يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على
 فراقه) أي عدم ادراكه وعلى ما فات وما له في الماضي من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه
 وسلم في الدنيا وإنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة
 على عظيم الخطر) في انه هل يصوره رؤيته في العنبي أم لا ومع هذا يكون شاكر العظيم مامن
 به عليه من الحضور بين يديه والمنول) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خافقا (من
 الزممع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول
 واذا دخل البلد المعظم) أي وحصل له المقام الانغم (بدا بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعله
 صلى الله عليه وسلم حين قدمه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يرجع على ما سواه) أي غير
 دخول المسجد (الا لضرورة كخوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات
 (فتأخير الزيارة) أي الى المساء (أولى) أي لان حالهن في الليل استروا خفي (في دخله) أي المسجد
 (مدة ما رجله اليه) مع غاية الخضوع والافتقار) أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار)
 أي الباطني (ثابثا بما اقترفته) أي اكتسبه (من الاوزار) أي انفعال المعصية (فأثاب اللههم صل
 على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي
 أبواب رحمتك) أي بتمام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كتاب السلام
 كما علمه العمل (والاول أفضل) عمل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولانه كان الى
 الحجرات من أقرب الابواب (فاذا دخله) أي من باب السلام ونحوه (قصدا للروضة المقدسة)
 وهو ما بين المنبر والقبور المنور) فان دخل من باب جبريل قصد هاهنا خاف الحجرة الشريفة) أي
 لامن أمامها المانع من العبور الى الروضة للنجبة من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي
 الخشية وهو الخوف مع العظمة دون النقرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجهه
 يطبق بالمقام) أي بحال الزائر والالابسة لدرأه على أن يخرج من عهده مما يليق بالزور الطاهر
 (غير مستغل بالنظر الى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بخصبة المسجد

وقد روى أنس بن مالك
 رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ثم رقد رقدته
 بالحب ثم ركب الى البيت
 فطاف أخرجه البخاري
 في صحيحه

• فصل في طواف الصدر •

ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد بالبيت
 وهو واجب على المسافر
 الا فاقى لا المكي ومن قوي
 من الحاج أهل الافاق أن
 يستوطن مكة ويتخذها بلدا
 سقط عنه طواف الصدر
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 أحب الى أن يطوف المكي
 طواف الصدر لانه وقع
 ختام افعال الحج (ويقول)
 نوبت ان أطوف به هذا
 البيت أسبوعا لا
 طواف الصدر لله تعالى

ركعتين) نفعها لله وثقة ديمها لحقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية
 (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بجبرائه (وهو
 بطرف المحراب مما يلي المنبر يقرأ فى الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى
 الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من المرات لما فيه سامان التبرئة عن الشرك والشركاء
 واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهما شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيدها المقابلة
 وقال المكرانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهبنا انه يسجد لله
 شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة وبسأله لتمامها) أى تمامها وادومها
 (والقول وان ين عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الأولى بحصول المسؤل ووصول المأمول
 (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المحراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاحتجبت بيسر)
 أى من الروضة وغيره من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه
 وسلم فانه أفضل ونوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف وتمهيداً بها وحصلت التحية بها)
 أى فى ضمنها (فاذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وتفرغ
 القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكلمته لما هو بصدده
 ليصلح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى يمنع (على قلبه شغل) بصيغة المجهول
 أى اشغله (بقادورات الدنيا من الشهوات) أى اللهوية (والارادات) أى الرديئة (أن يدل الله)
 أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة
 (بل ربما يخفى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والعرض عن العنى (من
 نوع وقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة
 وأعواض كسدة (والعيا بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة تبابه وجنابه
 (فليجتهد فى ذلك التفرغ ما أمكنه) أى تسهله حينئذ من جذبة آلهمة والافتقار ريغ القلب فى
 ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعلق بأمور الخلق من المحال
 كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الاحوال ونظيره مركب مانع هذه فى جميع سفره ووصل
 الى عقبة شديدة للضرورة فيه طعمه حينئذ صاحبها من العاف والشعير جاء ان يتنوى بذلك على
 المسير ولكن لا يماس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم
 فى تحصيل مسأله وتحقيق مأموله (ولما حظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفوهِ صلى الله عليه وسلم
 وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة
 أدبه (فيما يجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا * ووجهك أنواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه * يداركني بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والفتاب (مع رعاية غاية الادب فقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى
 قبله مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشعة والوقار) أى
 لسكينة (والهيبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الضاد المجهمة أى خافض العين الى قدمه
 غير ملتفت الى غير أمامه وإمامه (مكفوف الجوارح) أى مكثوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر وباقى بأدعية
 الطواف كما تقدم فاذا فرغ
 صلى ركعتين خلف المقام
 أو حيث تيسر (ثم أتى الى)
 زمزم وينزع منها دلوا بيده
 ويشرب منها ثلاثا وهو
 قائم ويدعو بما يريد فان
 ماء زمزم لما شرب له وقد
 شربه كثير من العلماء لأمور
 نوهها عند شربهم فخصات
 لهم مراداتهم وأنهم
 جرب ذلك والله الحمد ويقول
 (اللهم) انه بلغنا ان نبيك
 صلى الله عليه وسلم قال
 ماء زمزم لما شرب له (اللهم)
 انى أشرب به تلبيح الدنيا
 والآخرة ويستحب أن
 يستقبل البيت عند الشرب
 ويتنفس ثلاث مرات
 ويرفع بصره كل مرة الى
 البيت ويقول فى كل مرة

هي غير مناسبة لقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومرايه (واضعا عينه على شماله)
 أي: أي في حال اجلاله (مستقبلا لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستقبلا
 للقبلة) لان المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مساهار القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة
 (على نحو أربعة أذرع) أي يقف بعيدا على هذا المقدار (لا الاقل) أي لانه ليس من شعار آداب
 الابراء (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم) ناظرا الى الارض أو الى
 أسفل مابعد قبلة من الحجرة الشريفة) أي من جدرانها (تحتقرا عن اشتغال النظر بما هناك من
 الزينة) أي الظاهرة المانعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهرها في الاسخرة (مختلا
 صورته الكريم في خيال) يفتح الخاء أي في تخيلات تلك التحسين حاله (مستشعرا بأنه عليه
 الصلاة والسلام عالم بحضورك وقبلك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وأرجائك
 ومقامك وكأنه حاضر جالس بإزاءك (مستحضرا عظمتهم وجلالتهم) أي هيبتهم (وشرفهم وقدرهم)
 أي رفعة مرتبتهم (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات بالاعطف على ثموجه والمقول سيأتي
 حال كونه (مسألا) أي مريدا السلام (مقتصدا) أي متوقفا في رفع كلامه كما ينه بقوله (من غير
 رفع صوت) اقلوه تعالى ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخذاه) أي
 بالزفة قوت الاسماع الذي هو السمنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بمحضور وحياء) أي
 بحضور وقاب واستبصار عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر
 مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الاكابر كابن عمر واخبار بعضهم الاطالة من غير المبالاة
 وعليه الاكثرو ويؤيده ما ورد في الاخبار والآثار من فضيلة الاكثار من الصلاة والسلام على
 النبي المختار فيستزيد الممد من افاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع
 خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامعين من رتبتي المحبة والمحبوبة (السلام عليك
 يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلوة وهي المحبة المختلطة من كمال المودة المقنضية بشهود الوحدة
 (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفة الله) بفتايت
 الصاد والفتح أفصح أي من اصطفاؤه الله برسالته (السلام عليك يا خير الله) بكسر الخاء أي من
 اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما
 وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ابد له الاسراء
 (السلام عليك يا من أرسله الله رجة للمؤمنين) ما قال تعالى وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَجُلًا مِّنَ الْإِنسَانِ
 (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أي من الاولين والآخرين (السلام عليك يا مبعوثهم) بفتح
 اقلوه تعالى ويشتر المذنبين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء وقصها (السلام عليك
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (واللائحة المقربين) وكلهم
 مقربون ليعصونه الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلك) أي أقرابك
 (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين وسائر عباد الله
 الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (جزاك الله عنا) أي عن قبلنا الجزا عن القيام
 بما يجب علينا من الشكر لما احسن النعم (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن أمته ونبيائه
 قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أي اطهر

بسم الله والحمد لله والصلاة
 السلام على رسول الله
 اللهم اني أسألك رزقا واسعا
 وعلاناها وعاملا متقبلا وشفا
 من كل سقم يا رحيم الرحمن
 ويقول الحمد لله الذي
 سقاني من غير حول مني
 ولا قوة ثم يجمع به وجهه
 ورأسه ويصب على رأسه
 قليلا منه ان تيسر له ذلك
 والتوضو بما زمر
 والاتصال به جائز (ثم) يأتي
 الى الملتزم ويلصق وجهه
 صدره بالبيت ويدعو بما
 أحب باسطا ذراعيه وكفيه
 ويقول ان هذا بيتك
 الذي جعلته مباركا للعالمين
 فيه آيات بينات مقام
 ابراهيم ومن دخله كان آمنا
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان

(واعلى) أى اعلى (وانحى) أى أزيد صلاة صلاها على أحد من خلقه (أى من أنبيائه وملائكته وأصفياه) (أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندك مستودعة تشهد لي بها يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخبرته) أى محنته (من خلقه واشهد أنك بلغت الرسالة) أى الى الأمة (وأديت الأمانة) أى من غير الخيانة (ونصحت الأمة) أى وكشفت الغمة (وأقمت الحجة) أى وأظهرت الحججة (وباهدت في الله حتى جهاده) أى من الجهاد الأكبر والأصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن - ضرك الموت المين وأنت جامع بين مراتب تحقيق الدين - من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك يا رسول الله اللهم أنه الوسيلة) وهي المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية (والدرجة العالية الرفيعة) أى الغاية المنبغة (وابهتمة مقام محمود الذي وعده) وهي الشفاعة العظيمة في القيامة الكبرى (وأعظم المنزل المقعد المقرب عندك) أى في مقعد صدق (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن وأجمع الكتب المنزلة (واتبعنا الرسول) أى في جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فاكتبنا مع الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره) - وهذا هو الإيمان الاجمالي المندرج فيه ما يجب من الإيمان التفصيلي الاكلى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا وعماتنا (ولا تردنا لى أعقابنا) أى بعد هذا يتنا (ربنا لاتزعقلنا) أى لاتقلعنا عن محبتك (بعد اذهبتنا) أى طريقتك (وهب لنا من لدنك رحمة) أى تغنينا عن رحمة من سواك (أنك أنت الوهاب وهي لنا من أمرنا رشا) الاولى أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتقاد عليك والقلم بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا بهوم به شمل ما زاد المصنف على ما في الآية بقوله (ولا تباتنا ولا مياتنا وذرياتنا ولا خواتنا الذين سبقونا بالإيمان) أى من العصابة والتابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل في قلوبنا غلا) أى حقد او حسدا وعداوة وكرهه (للذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم لاحقهم ولذا وضع الظاهر موضع الضمير حيث لم يقل اللهم (ربنا لك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى في تلك الساعة (بطلب الشفاعة) أى في الدنيا بتوفيق الطاعة وفي الآخرة بغفران المعصية (فيقول يا رسول الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لانه أقل مراتب الإلحاح لتحصيل النال في مقام الدعاء والسؤال ولا يبعد أن يكون إشارة الى طلبها في المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمرتبات المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى صوب بيئته) الصواب يساره وعن صوب بيئته أى متوجها الى جانب يساره (قد رد ذراع في سلم على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلو يحا وتصر يحا واجالا وتوضيحا (أبى بكر الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك يا صاحب ياصنى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب رسول الله) أى الثابت بحبته بنص الكتاب فمن انكره كفر أبدي العقاب حيث قال عز

هدانا الله (اللهم) فكما
هديتنا لذلك فتقبله منا
ولا تجعل هذا آخر العهد
من بينك الحرام وارزقنى
الهدى والهدى حتى ترضى
برحمتك يا أرحم الراحمين
والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين كلما ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (ثم) يقبل
الخطيب الاسود ويقول يا عين
الله فى أرضه انى أشهدك
وكفى بالله شهيدا انى أشهد
أن لا إله الا الله وأشهد أن
محمد رسول الله وأنا وأدعك
هذه الشهادة لتشهد لي بها
عند الله تعالى في يوم
القيامة يوم الفرع الأكبر
(اللهم) انى أشهدك على ذلك

وجعل اذيقول اصاحبه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد
به الخبر أى مشيره ومعيته (السلام عليك يا ثاني رسول الله في الغار) كما قال تعالى ثاني اثنين
اذ هما في الغار وهو غار ثور جبل بمكة حين دخلوا فيه سنة الهجرة (ووفيقه في الاسرار وآمينه على
الاسرار والاسلام عليك يا علم المهاجرين والانصار) أى رئيسهم (السلام عليك يا من أعنته الله من
النار) أى كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبكر الصديق) أى كثير الصدق والتصديق
على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسوله) أى في تقوية دينه
(وعن الاسلام وأهله) أى في القيام بأمره وتبينه (خيرا الجزاء ورضى الله عنك) حسن الرضا ثم
يتأخر الى عبته) وفيه ما سبق (قدر ذراع) لان رأسه من الصديق ك رأس الصديق من النبي
صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمى به (عمر الفاروق) أى
المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كدل به) بتشديد الميم أى اكمل بآيائه
(الاربعة) أى عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استحباب الله فيه دعوة خاتم النبيين)
حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب وبعمر بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله
به الدين) أى فاته كان محققا قبل اسلامه وظهور مرامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)
أى في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بفتوحات بلاد المسلمين وقوة أمور المؤمنين
(السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله محكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب
(السلام عليك يا من عاش جيادا وخرج من الدنيا شهيدا) أى وهو امام أهل التقوى جال
كونه سهيدا (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أى الصديق (وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة
الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فان العود أحمد (فيقف بين الصديق والفاروق
ويقول السلام عليك يا صاحب رسول الله السلام عليك يا خليفتي رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى
الاعم الشامل للواطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أى مشيره به (السلام عليك يا صاحب
رسول الله) أى رفيقه في مدفنه (السلام عليك يا معني رسول الله في الدين) أى في أمر دينه
وشريعته (والقائمين بسنته في أمته حتى أناك اليقين) أى الموت على الامر المبين (بخرا كما
الله عن ذلك) أى عما ذكر من متابعتهم (مرافقتهم في جنه وإيانا معك برحمة الله أرحم الراحمين)
أى وأكرم الازكرين (وجزاك الله عن الاسلام وأهله خيرا الجزاء جنة يا صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم زائر من آئميننا وصديقنا وفارقنا ونحن نقول بك الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لينفع لنا الى ربنا) أى في مغفرة ذنوبنا (وان يتقبل سبحانه) أى في عبادتنا المنحوبة بعبودنا
(وان يحيينا على ملته ويميتنا عليها) أى على متابعتهم (ويحشرنا في زمرة برحمته وكرمه انك كريم
رؤوف رحيم آمين ثم يرجع الى حبال وجه النبي) بكسر الحاء أى قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم
ويقف عند القبر الاقدس) أى والمقام الاقدس (على قدر ربح أو أقل) أى أو أكثر بحسب ما يكون
في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أى بشكره (ويثنى عليه ويمجده) أى يهظمه ويوحده (ويصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به الى ربه ويدعور افعاليه) أى الى كفيه (لنفسه
ولو لاديه ولبن شاء من آثاره واشياخه) أى وأحبابه (واخوانه) أى وأصحابه (ولبن أوصاء) أى
وان استوصاه (وسائر المسلمين) أى من الاحياء والاموات ويحتمل آمين (ومن أراد الاكمال)

وأشهدكم لا تسكنك الكرام
وأودع هذه الشهادة عندك
اتنفعني بها يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله بقباب
سليم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم)
بأقلى المستحجار وبلصق
صدره ووجهه بالبيت ويحمد
الله تعالى ويثنى عليه ويصلى
على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم ويقول اللهم انى عبدك
جئتني كما شئت وبيرتني في
بلادك حتى ألتنى حرمك
وأمنك ورجوت بحسن
ظنى بك أن تكون قد غفرت
ذنبي فاسألك ان تزداد عفى

أى من يسعه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شمع المذنبين
 السلام عليك يا امام المؤمنين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الامة المرحومة المحمّدية عن
 غيرهم ببياض الجبهة والايدي والارجل بزيادة الانوار من أثر الوضوء في اسباغ الطهارة
 (السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله
 سبحانه وتعالى اقدمت الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم (السلام عليك يا طه) أى
 البدن المنور بآيحاء الحساب المعبر (السلام عليك يا بصير) أى أيها المتبصر بياصير في الكتاب المبين
 والمعنى يا بصير (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أفاض بك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين
 المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى
 أمهاتك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آت) أى اعطه (نهاية ما ينبغي
 أن يسأله السائلون) أى الداعون والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الآملون)
 أى يرجوه الراجون ويطعمه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف والمضى أى ويستحسن
 (أن يقول) أى كما قال اعرابي مقبول (اللهم انك قلت وأنت أصدق القائلين ولولاهم اذ ظلموا
 انفسهم جاؤك) أى تائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفروا لهم الرسول) أى
 بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) بعضهم (جنتك)
 أى فقد انبأناك (ظالمين لانفسهم مستغفرين من ذنوبنا) أى مستغفرين بك الى ربنا (فاشفع
 لنا) أى الى ربك (واسأله أن يعين علينا بسائر طلبنا) بكسر فسكون أى مطلوبنا ومسؤولنا
 (ويتعشروا في زمره عباد الصالحين) أى من مشايخنا وعلماؤنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا
 يا خير من دفنت في التراب أعظمه * وطاب من طيبن القاع والاکم
 تنسى الفداء لغير أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
 (اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لي سر) بصيغة المجهول أى
 فرح (حبيبك) بوجوده (وقاز عبدك) أى ظفرك بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم
 مجوده (وان لم تغفر لي غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عدوك
 وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب) صوابه ان تحزن (حبيبك وترضى عدوك وتهلك عبدك)
 أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراز من القوم اللئام (اذا مات فيهم سيد اعفوا
 على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت اكرم الأكرمين (أعفني على قبره) أى
 من جلة العقبة (ويقول اللهم اني أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجمعك شاهدا وكذا
 قوله (وأشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضجيجي فيك (وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة
 الكريمة العاكفين عليها) أى القائمين والمتكفين في هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بآنى (أشهد
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وأشهد ان كل ما جاء) أى رسولك
 (به من امر) أى فى طاعة (ونهى) فى معصية (وخبر عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون)
 (ايمى من الاحوال الآتية) فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا استراء) أى ولا شبهة
 بلا مرأه (وانى مقر ذلك بجنبنا بى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكبائر والصغائر
 (فأغفر لي) أى جميعها (وامن على بالذى مننت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وتحقيق

رضا وتقربنى اليك زانى
 (اللهم) انى أعوذ بنور
 وجهك وسعة رحمتك ان
 أصيب بعد هذا المقام خطيئة
 أو ذنباً لا يغفر (اللهم) هذا
 مقام العائد المستعير بك
 من عذابك الراجي لوعذك
 الخائف المشفق الخذرون
 وعبدك (اللهم) احفظني
 عن عيني وعن شمالي وعن
 قدامي وعن خلفي وعن فوقي
 ومن تحتي حتى تبليني الى
 وطني وأهلي واحفظني بعد
 الممات من أنواع العذاب
 وأوصلني الى وطني سالما
 غائما من سائر الآفات

العصمة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الغفور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا
 آتينا فى الدنيا حسنة) اى متابعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفق الاعلى (وقنا عذاب
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بغيره المجددون وغيرهم من
 الصالحين (وسلام على المرسلين والمجد لله رب العالمين) اى اولوا آخر الى يوم الدين وقد قيل ثم
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لذلك
 ويستقبل القبلة ويحمده ويعجده ويدعول نفسه وان شاء من أحبابه وهذا القيل اولى مما تقدم
 وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم هذامع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن
 التقدم الى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المتصورة وقد حرم الناس منه الآن
 فنصروهم هذه الصورة المبطورة (ومن ضاق وقته عماد كراؤى وعجز عن حفظه) أى عن حفظ ما
 قرؤنا (اقتصر على ما تيسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يتكرر (وان أوصاه
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك
 يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الاتيان خلف الحجر النوراء لزيارة فاطمة الزهراء رضى
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هناك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا
 كالى اللبث ومن تبعه كالذكرمانى والسروجى انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن
 عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن ابى اللبث من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مردود بما
 روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتقبل القبلة توجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده
 ما قال المجد اللغوى روى عن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قد قدم أبو أيوب
 السخيتى وأبا باديبة فقلت لا نظرن ما يصنع فجعل ظهروهما على القبلة ووجههما على وجه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك فقام مقام فقيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو
 مختار الامام بعد ما كان متبردا فى مقام المرام ولعل وجه القائمين من أصحابنا للزيارة من قبل
 الراس الكريم ماروى ان الناس قبل ادخال الحجر الشريفة فى المسجد كانوا يفتقون على بابها
 ويسلمون بآدابها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال
 عزابن جاعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون
 عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه
 المطرزي وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف
 السلف قبل ادخال الحجر فى المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين
 الروضة انتهى ولا يضرننا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا
 نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة
 وعذرهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامم كنهه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من
 الزيارة باقى المنبر) اى قربه فبدع وعند الحديث ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة
 واما ما ذكره من اخذ رماته فلا اثر لها اليوم ولا خبر لها كانت لانه فات فى الحربى الثانى للمدينة

فاذا أوصلتنى الى وطنى
 ومقصدى فاستمع لى
 فى طاعتك ما أيقينى ولا
 تجعل للشيطان على سبيل
 مادمت فى هذه الحياة الدنيا
 فاذا توفيبتنى فاختم لى بخير
 وألحقنى بعبادك الصالحين
 بأرحم الراحمين اللهم صل
 وسلم على أشرف عبادك
 وأكمل عبادك سيدنا محمد
 سيد الاولين والاخرين
 وعلى آله وأصحابه هداة
 الدين وعلى سائر الانبياء
 والمرسلين ومن اتبعهم
 باحسان الى يوم الدين عدد
 خلقك ورضا نفسك
 وزنة عرشك ومداد كلماتك

وما حولها (وبأن الروضة) أى من موضع الهراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها
 (والدعاء) أى المقرون بالجد والشأن (وعند الاساطين الفاضلة) كما ساقى بيان محالها مفصلة
 * (فصل) وليقتسم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الأيام الساقطة (فيحصر على
 ملازمة المسجد) أى باجتماعه في العبادة والجد في الطلب بالجد لا سيما في حضور الصلوات الخمس
 للجماعة (والاعتكاف) أى الشمرى والعرفى (والختم) أى القرآن (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى
 عنه في ذلك المحل الذى هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أى احياء أكثر لياليه بعبادته في أيام زيارته
 (وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان تيسر (أو القبة المنيفة) ان تعسر فالتبويب (مع
 الهامة والخضوع) أى ومع الخشعة والخشوع وظاهر ارباطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة
 كالنظر الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليها حيث ورد كبارواه أبو الشيخ عن عائشة رضى الله
 تعالى عنها روى النظر الى الكعبة عمادة وروى الطبرانى والحاكم النظر الى على عبادة فقبل
 معناه ان علمنا رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفتى لا اله الا الله
 ما أعلم هذا الفتى لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفتى فكانت رؤيته
 تحمّلهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق
 ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رآوا كراهه (وليكثر من الزيارة) أى
 بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثرة الزيارة سبب المالة أو نظر الى
 ظاهر ما ورد من قوله اللهم لتجعل قبري عيداً وفى رواية وثنا يعبدوا من الله اليهود اتخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد ومثال ذلك مما جعل بعض العلماء على نهج الزيارة مطلقاً لهذه العلة ودليل
 الجهر وعمد السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره
 المصنف بقوله (لان الاكثار من الخيرين) والنسب يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغب
 تردد حبان الغب أن ترد الابل الماء يوماً وتعد يوماً ثم تعود ولأنه أبعد من المشابهة المنهى عنها
 ثم الانسب أن يقال بجواز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياساً على ملازمة العصاة له في حال
 الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أى لانه خلاف الادب في مقام الوفا وكذا لا يقبله لان
 الاستلام والقبة من خواص بعض أركان الكعبة والقبة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق
 بطئه اعدام وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات
 الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا في
 صورة المشايخ والعلماء (ولا ينجى ولا يقبل الارض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة
 فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتر الزائر بما يرى من فعل الجاهل بل
 يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى في صلاة ولا غيرها الاضرورة ملحقة اليه (ولا
 يصلى اليه) أى الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يفتى بكفره ان اراد به عبادة أو تعظيم
 قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جذره ولا افلا تذكر الصلاة
 خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها
 مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً في حضوره فانظر الى الامام الشافعى قدس
 الله سره ورضى عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبهم مع اللاباني استغنى ان

كما ذكر كذا الأكر من (ثم) يمشى
 عن ذكر كذا الغافلون صلاة
 وسلاماً ما دعى بدوامك
 باقدين بقاؤك صلاة ترضين
 وترضيه وترضى بها غنا
 يا أكرم الأكرمين (ثم) يمشى
 التهتري ناظر الى البيت
 الشريف مناسفاً على فراق
 الكعبة يا كيا أو متعباً كيا
 ويقول الوداع يا كعبة الله
 الوداع يا بيت الله الوداع
 يا قبله المسكين الوداع يا أنس
 الطائنين والعاصفين
 الوداع يا حجر اسمعيل
 الوداع يا مقام ابراهيم
 الوداع يا حطيم زمزم
 الوداع يا الحجر الاحيم

أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شعوره (ولا يبريه) أي بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى ينف ويسلم) أي بتطويله واقتصاره (ولومن خارج) أي من المسجد وجداده فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه فحدثه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل لا بى حازم أنت المارتي معرضاً لا تقف تسلم على فلان يدع ذلك أبو حازم مذبلة الرؤيا وأما ما يفعله الجلهل من التقرب بكل القمار الصيحات في المسجد والقاء النوى فيه ونحو ذلك من المنكرات الشنيعة والبدع الفظيعة فيجب ان يجتنبه ويستكر اذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الايام (والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للجارين والمواطنين من أهل المدينة اذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا يبغض مسيئهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحداً منهم (عند الاساطين الفاضلة) وأهل ههنا سقطا من الكتاب اذ لمعنى لكونه نظراً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر الصلاة من السنن والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغربها) أي وغرب الاسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسيأتي بيان الاساطين وتفصيلها فاعلمها (مع تحزى المسجد الاول) أي السكاكين في زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى المسجد اداس على التقوى من أول يوم أحق ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قبا مع إمكان الجمع بينهم وكذا الوارد في فضله أحاديث فذلك المثل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصل في غيره مما لحق به على الصحيح فاذا عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاول بناء على العمل بالفضل كما حقه بعض أهل التواريخ بما عليه المعلوم وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاول (من المشرق) أي جانبه (الاسطوانة الملاصقة بجدار الحجر المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها (من وراء المنبر ونحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافه ومن الدرابزينات الملاصقة بمحرابه صلى الله عليه وسلم وما بينهما وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين ان حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فمحمول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لاهل المدينة بالعلامة الموضوعية وهذا على رواية ان المسجد كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما روايته انه كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاول لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله مائة في مائة ذراعاً وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حده الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي الانفس (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها فقيل) أي من جانب (الشام) وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل الى صف اسطوانة الوفود) أي على ما سيأتي مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل

الوداع أيها المستحار
والمترنم الوداع يا بئر زمزم
الوداع يا أرض الحرم
الوداع أي المنجد الحرام
الاكثرون ويكرر ذلك الى ان
يصل الى الباب المعروف
الآن بباب الخروقة ويقف
على الباب ويقول الحمد لله
حمداً كثيراً طيباً مباركاً
(اللهم) ان هذا البيت بينك
وأنا عبدك وابن أمك
جلنتي على ما سخرت لي من
خالقك حتى أعنتني على
قضاء مناسكك فلك الحمد
على نعمتك ولك الشكر
على احسانك وكرمك فان
كنت رضى عنى فارددنى
رضا والا فتن

المسجد الاول كاه روضة وقيل بل مع ما زيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصل العبد وقيل مصل
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد
أدخل الآن في المسجد لكنهم غير معلومة (وأما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر
اسطوانة لقوله (هي علم المصل الشريف) وكان سلمة بن الاكوع رضى الله عنه يتجوى الصلاة
عندها (وكان الجذع امامها) أى قد امها في موضع كرسي الشئعة عن عين محرابه صلى الله عليه
وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله
عنها) أى ومنها (وهي الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهي الخامسة من الرحمة
متوسطة للروضة (في الصف الذى خلف امام المصل) أى الذى يصلى في محرابه صلى الله عليه
وسلم (روى صلاه صلى الله عليه وسلم اليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفي الاوسط للطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اننى معبدى لبقعة لو يعلم الناس ما صلوا فيها الا ان يطير لهم
قرعة فمن عائشة رضى الله عنها انهم اشارت اليها (وانه) أى وروى انه (يستحب عندها الدعاء)
أى فينبغي ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان
اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كانوا هم انهم هي اللاصقة (روى صلاه صلى الله عليه وسلم اليها
واستناده عليها مما يلى القبلة) أى مستقبلا لاستند برأجل خلاف ما تقدم (واعتكافه) أى
وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير وعندها يلى القبلة يستند
اليها وقد يصلى عندها وعل وجهه تسبىها بالتوبة انه ربط بعض الخلفين من غزوة تبوك نفسه بها
بعدئذ مات حائفا انه لا يجدها عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير
هذه هي اللاصقة بالشباك) أى التى تقدمت على ما فهم (شرق اسطوان التوبة روى
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قبل كان السرير يوضع مرة عنده ومرة عند تلك
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهي خلف اسطوانة التوبة من
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (بما
يلى القبر) أى فانها مقابل للخوخة التى كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة الى
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بينها وبين اسطوان
التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهمة اسم جمع سرى
أى أفاضلهم وأشراهم (يجلسون عندها) وأمل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان
يقعد عندها للملاقاتهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجود وهي وراء بيت فاطمة
رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصل كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان مربعة
القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي في حائز الحجرة في صفحتها الغربية الى
الشمال بينها وبين اسطوان الوفود والاسطوان اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها
الامن تشرف به عند دخول الحجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل
التواريخ وغيره والافكا قال المصنف (وجميع سوارى المسجد) أى المصطفوى فى أصل
بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان في موضعها

الآن على الرضا عنى قبل
ان أفارق بينك بأرحم
الراحين (اللهم) ارض عنى
وان لم ترض عنى فاعف عنى
فقد ردت عنك عن عبدك
وهو غير راض ثم رضى عنه
بعد العفو ولا تخزنى رضاك
اشامة ذنوبى وادخلى فى
رحمتك وارحمنى واعف
عنى ارض عنى بأرحم
الراحين (اللهم) هذا وان
انصر فى ان أذنك لى غير
مستبدل بك ولا يتبدل
ولا راغباً عنك ولا عن
حرمك (اللهم) أعصمى
العاقبة فى بدنى والعصمة فى
دينى يا رب العالمين (اللهم)

الاخ الرضاعي النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وافقههم بعد الاربعة (وخنيس)
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحته فهو له (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة وصحابي سمي
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فتبينى أن يسلم هنالك) أى عند مشهد سيدنا
 ابراهيم (عليه السلام) هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) لكنهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أى في مشهده وعند مرقد (حسن بن علي) أى ابن أبي
 طالب (عند رجل العباس) أى لانه منزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أى عند
 محرابه وقيل في مسجد هابا بالقيس بدار الاسزان (قيل ورأس الحسين) أى كذلك (قيل وعلي
 أيضا نقل اليوم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون
 بعضهم هنالك (وفيه أيضا من العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلي
 آله) أى ذرية الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فأنها بمكة (وميمونة) فأنها
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيهم منهن) أى بخصوصهن ماعدا عائشة رضى الله
 عنهن (ومشهد عقيل) بفتح فسكسر (ابن أبي طالب) أختي علي رضى الله عنهما (وفيه سفيان بن
 الحرث) أى ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أى
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أى بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشام ومشهد
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أى وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله
 عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل انظاره مشهد سعد بن
 معاذ) أى من أكابر الانصار (ومشهد صفية خاتمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أى صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع امولى ابن عمر
 رضى الله عنهم) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه
 بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أى سور
 المدينة المعطرة (وربى ثلاثة مشاهد ليست بالقيس) أى بل هي داخل المدينة (أحد هاهنا مشهد
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أى والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل
 السور) أى ملصق به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن
 علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (ثالثي المدينة وثالثها مشهد
 الشهداء) أى بعد الانبياء أو شهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (حزرة رضى الله عنه) أى
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (يا قد ذكره في فصله) أى على حدة ثم اعلم انه اختلف في أولى البداهة
 من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداهة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه
 لانه أفضل من هنالك كما قدمنا واختار بعضهم البداهة ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فتبينى
 في حق لو عاش ابراهيم لكان نبيا وليكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فتبينى
 الابتداه به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداهة بقبة العباس والختم

المرة بعد المرة الى بيتك
 الحرام واجعلني من
 المقدمين عندك يا ذا الجلال
 والاکرام (اللهم) لا تجعل له
 آخر العهد من بيتك الحرام
 وان جعلت آخر العهد به
 فهو ضيعة عنه الجنة يا أرحم
 الراحمين صلى الله على خير
 خلقه محمد وآله وصحبه
 أجمعين ثم ينصرف راشدا
 مهديا (خاتمة) رأيت ان
 أختتم هذه الادعية المباركة
 بصلوة التسليم اعظم فضلا
 وكثرة نواحيج أخرج أبو داود
 عن ابن عباس رضى الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال العباس

بصفية رضى الله عنهما أولى لان مشهد العباس أقول ما يلقى الخارج من البلد عن عينه فجازته من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه وسلم على من يمر به أولا فيجتم بصفيه رضى الله تعالى عنها في رجوعه كما شرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل للزائر وارفق قلت وكذا باعتبار التعظيم في الجلالة أوفق لان العباس رضى الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم وانضم اليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجوعهم وعمومهم أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زميرهم ثم اذا دخل البلد راجعا من الزيارة فليصد زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

* (فصل في المساجد المنسوبة اليه) * صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) يضم القاف مدودا ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص انه قال لان أصلي في مسجد قباركعتين أحب الي ان آتي بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه الحاكم ولم يذكر مرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا ترحل الا الى ثلاثة مساجد منها الأقصى ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا الى سعد ان يكون أفضل مطلقا لاحتمال ان يكون وجه الاحبة غير جهة الافضلية لعله كانت موجبة لتلك القضية ويجعل على هذا اتيانه صلى الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد قبا لاجتماع (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الافضل لما روى اتيانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصحبة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي قبا يوم الاثنين والنجس ولما ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعمومه (كعمرة) أي كنواب عمرة وفيه إشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع ركعات ولعله محمول على أن الركعتين للتهيئة وآخرين للثبوت للعمرة والرواية الاولى على اندراج الاولى في الاخرى وفي الكبير صرح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه الترمذي وغيره وصح عنه انه كان يأتيه كل سبت راكبا وما شيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا قبل تحويل القبلة فالجواب (أي الاول وهو) (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) يشعخع الرائحة والمهمل وتسكن أي الساحة ومحل السعة (محاذيا لمحراب المسجد) وقد نقل انه أقول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد النحول) أي وبعد تحويل القبلة لمصلاه (هو المحراب الذي عند جدار القبلة) وهو المحراب الثاني (وأما الحفيرة) تصغير الحفرة (التي في صحن المسجد) أي مسجد قبا (فقبل ان يبرك ناقته صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (وعما يتركه بقبا دار سعد في قبلة المسجد) فقد روى انه صلى الله عليه وسلم اضطجع فيه (وفي قبلة ركن المسجد الغربي موضع لعله مسجد دار سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبلة المسجد أيضا دار أم كلثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزور بر

ابن عبد المطلب يا عباس يا عمه الا أعطيك الا أنحك الا أحبك الا أجعل لك عشر خصال اذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك آتله وآخره قد يسه وحديثه خطاه وعده صغيره وكبيره سره وعلائقه عشر خصال ان تصلي أربع ركعات تسرا في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركع فركع ولها وأنت راكع

اريس) أى التى قرب مسجد قباء (التي يأتى ذكرها) أى عند مذكر آبارها (مسجد الجمعة شامى قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفضيخ) بالقاء والاضاد المججمة ولعله بمعنى الوضيخ فى القاموس فضيخ الصبح بدا أى ظهر وابتدأ (شرقيه) أى فى شرقى قبا (ويعرف بمسجد الشمس ولا وجه له) لا يعدان يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائها أو صفائها وأماما روى من رد الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعل فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالصهباء فى خيبر على ما ورد فى ضعيف من الاثر (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى صلاته صلى الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهى مارية القبطية جارية به صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قري بظاها المدينة وهى العوالى روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء المججمة والفاء وهم بطن فى الانصار (شرقى البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى المسابى أى روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه وجعلوه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركها ذا الحجر ثم فقد لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق وأصابع بنسبونه) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونهم الى بغلته ومرفقه وأصابعه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقتها (مسجد الاجابة شامى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلا قائما وهو على عين المحراب نحو ذراعين فليخرج ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلج) بكسر السين مهملة وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم الاربعاء قبل ومحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح (مساجد) أى ثلاثة روى صلته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي والثاني بمسجد على والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أفق على شئ فى نسبة هذا المساجد اليهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى القاموس (ويفى ان تبرك بكهف سلج) أى غاره (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان بيت به لى الى الخندق وهو على عين المتوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه محرابان احدهما الى الكعبة والاخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصحبون الى بيت المقدس فاخبروا فى انشاء مسلاتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا بصدد وهم عليها فاضلى تلك الصلاة الى القبلتين فى ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى الاضخ من الاقوال (ان تحويل القبلة) أى الى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يعدان النبى صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين الروايتين والله أعلم (مسجد السقياء) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر فى القاموس (شامى بئر السقياء) أى الآتى ذكرها قريبا روى صلته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه فيه (مسجد ذباب) بضم ذال مججمة وموحدين بينهم ما ألف جبل بالمدينة على ما فى القاموس (ويعرف بمسجد الراية) أى العلم والعلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلته صلى الله

الصواب الفضيخ بضم الفاء
لانه كان يفضخ فيه النهر

عشرا ثم ترفع رأسك من
الركوع فتقولها عشرا ثم
تموى ساجدا فتقولها
وأنت ساجد عشرا ثم ترفع
رأسك من السجود فتقولها
عشرا ثم تسجد فتقولها
عشرا ثم ترفع رأسك
فتقولها عشرا فذلك خمس
وسبعون فى كل ركعة تفعل
ذلك فى أربع ركعات اذا
استطعت ان تصلها اكل يوم
مرة فافعل فان لم تفعل فى
كل جمعة فان لم تفعل فى كل
شهر فان لم تفعل فى كل سنة
فان لم تفعل فى عمرك مرة
قال الحافظ ابن حجر هذا
حديث حسن وقد اساء

عليه وسلم وضرب قمته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق النبي بشرق مشهد حزة
 رضي الله عنه (إلى أحد) أي ماثلاً إلى شق جبله وهو صغير جداً طوله ثمانية أذرع (يقال إنه
 مسجد أبي ذر رضي الله عنه) لكن قيل إنه الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 ركعتين فمسجد حجة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة بفتح الباء (عن ابن
 الخارح من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الظاهر أنه) أي هذا
 المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى
 مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرة (مسجد دفاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو
 المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلي العبد المعروف) أي وهو الذي
 يصلي صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم
 من سفره وممره استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصل) أي في شمال مسجد مصلي
 العبد (جائفاً) بالجيم والنون المكسورة أي ماثلاً (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف
 بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) له صلى فيه أيام خلافته أو قبله بعض نافلته (مسجد شامي
 المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وله صلى به العبد حين كان عثمان
 رضي الله عنه محصوراً (قيل) أي على ما يفهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
 العبد بهذين المسجدين أولاً) له أقله الناس (ثم المصلي المعروف) أي لكثيرتهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

• (فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزوره هذا جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
 بما صبرتم فنعمة عقبي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي. إنها (والجبل نفسه) أي لما روى في صحيح
 البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطبايعي عن أنس فإذا اجتمعوه فكلوا من
 شجره ولو من عضاه أي من أشجار شوكه تبرك به وفي حديث آخر ركن من أركان الجنة وفي رواية
 أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير بيغضنا ونغضه وأنه على باب من
 أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس
 من شهر) أي من الأقدار والأوزار (مبكرًا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا
 يفوته الظاهر بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والأخبار
 (ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم
 أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر عمها حزة كل جمعة تنصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها
 كانت تحتف بين يومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد سيد الشهداء (عم سيد
 الانبياء رضي الله عنه) وقد ورد خبراً عما في حزة ورواه الحافظ الدمشقي وروى ابن سيرين
 مرفوعاً سيد الشهداء يوم القيامة حزة بن عبد المطلب وفي صحيح البغوي أنه صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده أنه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حزة أسد الله وأسود
 رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخضوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
 والجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل

ابن الجوزي يذكره
 إياه في الموضوعات وقال
 الدارقطني أصبح شئ ورد في
 فضائل السور فضل قل هو
 الله أحد وأصبح شئ في
 فضائل الصلوات فضل صلاة
 التسبيح وقد نص جماعة من
 العلماء على استحباب صلاة
 التسبيح (وقال) عبد الله بن
 المبارك صلاة التسبيح
 مرغوب فيها يستحب أن يعادها
 في كل حين ولا يتغافل عنها
 قال ويبدأ في الركوع
 بسبحان رب العظيم وفي
 السجود بسبحان رب
 الألهي ثلاثاً ثم يسبح
 التسبيحات المذكورة وقيل له

الاکرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأى سارسل الله صلى الله عليه وسلم يابا يكاظ أشد من
بكائه على حجة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقف على جنازته واتعب حتى نشغ من البكاء
أي شق حتى كاد أن يغشي يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسر رسول الله يا حجة يا فاعل الخيرات
يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويفي أن يسلم بعشده) أي فيسه
(على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحامه مملته وهو أخو زيبأ إحدى أمهات المؤمنين وابن
عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهر (ابن عمر) بالصغير وهو من
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى أنهم ما دفنوا معه رضي الله عنهم ومن الشهداء أي شهداء
أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره دبر قبر حجة شاميا) أي حال كونه شاميا مكانه كما يفهم
بقوله (يفهم) بين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحنظلة مضاعف ربا عي (وأبو
أبني وخلاد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عابلي
المغرب من قبر حجة نحو خمسة أذراع قال السيد) أي السهودي (في تاريخه) أي للمدينة
وبوابها (تأملته) أي تتبعته وتصفيتها (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء
وفتحها أي قطعة من الأرض من تبة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجري العين بقربهم
من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثلاثة) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف لاسلم
(وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر أنهم يقرب الموضع المذکور
في الربوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)
أي كما هو ظاهر قوله تعالى أولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها إلا غفلة فأنتم قتلوا يوم بدر
سبعين وأسر واسبعين (وأما القبر الذي عند رجلي سيدنا حجة فبقبر مصولى العمارة) أي عمارة
تربة حجة (والقبر الذي يحسن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الأشراف) أي فلا يظن أنه
من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالأحجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين
الجبل قبور راعرب فلا يظن أنهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء
(وأما مسجد أحد) أي المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فإنها مسجد الفسح) بفتح فسكون بمعنى
الوسع والتوسيع (والاصق بأحد على عينك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين
الجبلين (لله هرام) بكسر الميم ما به أحد (سمى) أي المسجد (به) أي بالفسح (لأنه قبل نزل به آية
الفسح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا فافسح الله
لكم (وقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغ يوم أحد
(مسجد ركن جبل عيين) بصيغة تنفئة العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله
فليس بثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال أنه هو
الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي
على شفة شامى المسجد المذکور في بيانه يقال أنه رضي الله عنه مشى من الموضع الأقرب إلى
هذا فصرع به وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم لحمل) أي من بطن الوادي (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ إن المسن المنبت

إن سها في هذه الصلاة هل
يسبح في سجدة السهو
عشر أعشار قال لا نعم
ثلاثة تسبيحة وقال السبكي
صلاة التسبيح من مهمات
المسائل في الدين وحديثها
أخرجها أبو داود والترمذي
وابن ماجه والحاكم وصححه
ويستحب أن يعادها
ولا يتغافل عنها وقد ذكر
الترمذي عن ابن المبارك
أنه قال إن صلاة المبدأ
فأحب إلى أن يسلم من كل
ركعتين وإن صلاها نارا
فإن شاء سلم وإن شاء لم يسلم
غير أن التسبيح الذي يقوله
بعد الرفع

اليوم على قبر حزة رضي الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسملة والاية هذا
 مصرع حزة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * (فصل في آبار التسوية اليه صلى الله عليه وسلم عليه) * الآبار بهمزة مدودة وبهمزة مفتوحة
 وسكون موحدة فهمزة مدودة جمع بئر بالهمزة ويبدل (وهي) أنثى وهي (كثيرة قيل انها سبع
 عشرة بئرا ولا يعرف منها الا يسيرة) أي باعيا منها (فن المعروف) أي المعروف منها المشهور (بئر
 اريس) بفتح همزة وكسر راء فتحية ساكنة فهملة (يقرب مسجد قبا وهي) أي البئر التي
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفيها سقط خاتمه صلى الله عليه
 وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) أي من يده أو بذنا ثمة عند مواته له (وبالغ) أي عثمان مع
 أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أي لحكمة في باب فقدته (وينبغي أن يتوضأ) أو يغتسل
 (بماؤها ويشرب منه قيل) أي في حق شرب ماؤه (انه لما شرب له كما زمزم) أي كما صحح من طرق
 في حق ماء زمزم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفا عسقم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس)
 بفتح غين مجمدة وسكون راء هملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)
 أي من مائها (وبزقه) بفتح موحدة وسكون زاي قفا فأي القاء براقه (وصب بقية وضوئه) بفتح
 الواو أي ماء وضوئه (وأوراق العسل) أي ضبه (فيما أوضح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن
 يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر العهن)
 بكسر عين هملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (قيل
 هي بئر السيرة) وقد روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر السيرة وأنه بصق) أي بزق (وبركه)
 بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في حقها (بئر البصة) بضم موحدة وتشديد صاد هملة وقيل
 بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخيل) أي نخيل أو وسط بستان نخيل (وهناك
 بئران) أي أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انها الكبرى منهما وقيل الصغرى التي لها درج)
 بفتح حين أي درجات أو مدرج (ودرج الأول) أي صحیح فهو القول المعقول ولا بأس بان يجمع
 بينهما وإن يتركبهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي بئرها أو بئرها أو بئرها أو بئرها
 هو الاظهر (وصب غسله رأسه) بضم الغين المججمة أي ما فضل عن غسله (وهي اقه شعره) بضم
 الميم وتخفيف الراء أي ما انتف من شعره (في البصة) أي صهما في هذه البئر ففيها خير كثير
 ولومنها شيء يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فخمة قطر رأسها ستة أذرع على ما في
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبصق فيها ودعا لها) أي بالبركة في ماؤها وفي
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المرضى (في زمنه صلى الله عليه وسلم من مائها) أي
 استشفوا بها (فيما فون) بصيغة المجهول أي فيما فهم الله ببركتهم الحاصلة من بركته صلى الله عليه
 وسلم (ببراط) بفتح الباء وكسر هاء وفتح الراء وضعا والمذموم ما وبفتحها والقصر موضع بالمدينة
 على ما في النهاية وأهل في ذلك الموضع بئرا ولذا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أي
 ومن بئر بضاعة (وروى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر هاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة
 على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فهو هم (قيل هي التي تعرف
 اليوم بزمنهم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات

من السجدة الثانية يؤدي
 الى جلسة الاستراحة
 وكان عبد الله بن المبارك
 يسبح قبل القراءة خمس
 عشرة مرة ثم بعد القراءة
 عشرة عشر والباقي كما في
 الحديث لا يسبح بعد الرفع
 من المسجدتين قال
 الترمذي عن السجدة
 وجلالة ابن المبارك تجمع
 من مخالفته وأنا أحب
 العمل بما تضمنه حديث
 ابن عباس ولا ينبغي من
 التسبيح بعد السجدة
 الفصل بين الرفع والقيام
 فان جلسة الاستراحة
 حثت من ضرورة في هذا
 المثل وينبغي للمتعبد ان
 يعمل بحديث

حجارة نخرة سوداء (الغريبة) أي الواقعة في غربي المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم بصق فيها) أي رمى بصاقه أي بزاقه بها (قيل وكان يحمل مأثها إلى الاقطار) أي أقطار الأرض وجوانبها (كما نرى من) أي مثل جبل مائه إلى اطراف البلاد وكافها (يترأى عنبة) بكسر مهملة ففتح نون فوحدة واحدة الغناب (أهلها المعروف في اليوم يترودى) بفتح واو وسكون دال مهملة والأظهر أنه بذال مجمة لأن من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فإن ثبت روايته فيجمل على الأضافة إلى رجل قصير باني الملايسة (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثر من كل شيء فارسي والعسكران عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (يترأى من مالك الراجح أنها المعروفة اليوم بالناطقة) أهلها بكسر الهمزة ففتح نون فإن الزناط الزحام وقد تزاو ولا يبعد أن تكون بالوحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معاني الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها وبنقه فيها) والحاصل أنها شامخة الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار بخل (يتررومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فحفرها عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يرد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المرعي) أهلها بالوحدة المكسورة رومة (يترأسقيا) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك إلى بئر على) وفيه أنه لم يسبق ذكر لبئر على وأهلها أراد يسره ما نسب إليه من آبار على في ذى الحليفة وقد سبق أنه لا نصيح إضافة إلى على كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة نطمها بعضهم) أي وهي هذه (إذا رمت آبار النبي بطيبة) هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورميت بضم الراء بمعنى قصدت (فقد سابع مقالا بالرومن) بضم عين وتشديد دال مثلثة والفتح أخف وأفتح (اريس وغرس رومة وبضاعة) كذا بصة قل بيرحام مع العهن) وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير ههنا مدبر جاء لأجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* (فصل في المساجد التي تعزى إليه) أي تنسب وتنفى (صلى الله وسلم عليه في طريق مكة) إلى المدينة وعكسها وهي طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحا ومسجد الغزالة فلا تفر بالخياف ولا بالصقراء (وهي) أي تلك المساجد كثيرة إلا أن المذكر هنا إلا ما اشتهر منها ويكون أي وعمما يوجد بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا فمنها مسجد ذى الحليفة وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغي تقديمه (واحرامه فيه) أي للعب وغيره (مسجد المعترس) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أي من المساجد المأثورة والمشاهد المستورة (بها) أي في ذى الحليفة (قريب من الأول) أي من المسجد الأول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحا) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهو الك) مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه قوله (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للعاقبة وهي بتصفيف القاء بمعنى الجانب

ابن عباس نارة ويعمل ابن المبارك أخرى وإن يهملها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وإن يقرأ فيها نارة بالزلا والعبادات والفتح والاختصاص ونارة بألهاكم والعصر والكافون والاختصاص وإن يكون دعاءه بعد التشهد قبل السلام ثم يلم ويدعو بحاجته في كل شيء ذكرته وردت سنة انتهى وأما كونها بعد الزوال فقد أخرج أبو داود عن أبي الجوزاء عن رجل له حصة يرون أنه عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جلة خالية وكذا قوله (في بين مارمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قد مر من رمى حجر (أو نحوه) أي كدور (وعنده قبر تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير وأعلمهم من قتل ظلماً من أهل البيت الذين كانوا بسوقه (مسجد عرق الظبية) بفتح عين مهملة وراء فتاف والظبية بفتح معجمة وسكون موحد ففتحته أنى الظبي ومن عرج الوادي ولعل المراد بها الثاني المسجي من مسجد الغزالة ثم رأيت في القاموس عرق الظبية بالنهم موضع (دون الروحاء) يميلن روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي رواء وقال لقد صلى في هذا المسجد سبعون نبياً مسجد الغزالة) بفتح عين معجمة وزاى واحدة الغزال وهو الولد للظبي حين يتحرك وعشى أو من حين يولد الى ان يشهد أسراعه (آخر وادي الروحاء) عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون في بين المذهب الى المدينة (روى صلاته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها بطريق ضعيفة لكن تتقوى بجمعوها قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الأرض اذا هاتفت بهم تف يا رسول الله ثلاث مرات فالتفت فاذا ظبية مشدودة في وثاق واعرابي منجد في شمله نائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الاعرابي ولي خشفان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لهما فارضعهما وأرجع قال وتفعلين فقالت عذبتني الله عذاب العشارين لم أعد فاطلقتها فذهبت ورجعت فاوثقها النبي صلى الله عليه وسلم فاقبته الاعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الظبية فاطلقتها فخرجت تدور في الصحراء فرحاهي تضرب برجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصقراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أي بسجدها (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصقراء من جراحته يبدرومات بالصقراء) أي ودفن بها في زاوية تبرك بعمله فيها (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين وبدر كراومه بترحفر هابدر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الخيل وبقر به عين) أي منبوع ماء (وبقر به مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدر على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الاجال (والشق الذي في جبل بدر) أي على بين الذهاب الى مكة (يصعد الناس) أي وينعمون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (لأصل له) كذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما يشته في محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مساجد بالحفة) بضم جيم فسكون مهملة فقاء وهي ما اجحف من ماء البئر وميمات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلاً من مكة وكانت تسمى مهية فنزل بها بنو عبيد وهم اخوة عادو وكان أخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل فاجحفهم الخفاف فسميت بالحفة (الاول في أولها) أي مبدئها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العالين) أي لبيان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسيرة) بفتح أوله أي في سباره (عن الطريق) أي الى مكة أو الى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلاً وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بئر الظهران) بتشديد الراء وفتح الظاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف اليه

وسلم اتيت غدا أحبوك
وأني بك وأعطي بك حق
ظننت انه يعطيني عطية
قال اذا زالت الشمس فقم
فصل أربع ركعات فذكر
نحوه وقال ثم ترفع رأسك
فاستو جالساً ولا تقم حتى
تسبح عشراً وتحمده عشراً
وتكبر عشراً وتهل عشراً ثم
تصنع ذلك في الأربع ركعات
فانك لو كنت أعظم أهل
الأرض ذنباً غفر لك قلت
فان لم أستطع ان أصليها في
تلك الساعة فالصلها من
الليل والنهار وقال في
الأسماء انه يقول في قول
الصلوة سبحانك

مر ويقال له اطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة
(ويسمى مسجد القنق) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة القنق (ومسجد بمرق) بفتح مهملة
وكسر راء فضاء بصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توقيت ودفت)
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد لحالة الهناء والضراء ومقام الوصال
والفراق (مسجد بالنعيم يقال له مسجد لعائشة رضي الله عنها) لانهم أحرمت للعمرة منه باذنه
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أى بالنسبة الى الرجوع من المدينة الى مكة
(بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد لعائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده
ان التمتع بموضع على ثلاثة أميال من مكة وقبل أربعة وهو أقرب اطراف الحل الى البيت
وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسمى به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار أى
المشاهد) المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت منها أى تعيذتها بتعيين الأئمة (أو جهتها)
أى اشتهرت تعيذتها عند العامة والأفجر دجوها لا يكتفى لاستحباب زيارتها (أمرحبه) أى بهذا
الاجال وبهذا الاستحباب (جماعة منها) أى من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أى وطائفة
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أى من الخنابلة (ومن أرباب الحديث) وقد كان ابن عمر رضي
الله عنهما يحرى الصلاة والنزول والمرور أى يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه ترك
ذكره ككتفاه بما مر ولان الصلاة والنزول بحسب المواقفة لا يتصور الابار ورعى وجه
المطابقة (قال) أى القاضي عياض (في الشفاء) أى في شفاء المصطفى (ومن اعظامه
واكرامه) أى تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أى من أسبابه وأجزائه ولومنفصلة
من أعضائه (واكرام جميع مشاهدته) أى التي حضرها (وامكنته) أى التي سكنها (ومعاها) أى
التي تعهد بها وتقدمها ولازرها الاسماء اذ صلى بها (ومالمسه صلى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله
أو جنبه على قدر رحمة نقله (أو عرف به) أى ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت اخبار
في آثاره والله أعلم

● (فصل) أجوعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله شرفاً وتعظيماً ثم اختلفوا فيما
بينهم (أى في الأفضل منهم) وفي تناوت ما بينهما وكان الاولى ان يقولوا اختلفوا ايهم أفضل
(وقيل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروى عن
بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بجبانته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة
(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائله نظراً الى مجرد المعارضة
بين أفعال الأئمة والمنافضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أى الاختلاف
الذي كور محصور (فيما بعد موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة
أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

اللهم وبجهدك وتبارك
اسمك ونعالي جديك ولا اله
ضريك ثم تسبح خمس عشرة
مرة قبل القراءة وعشرا
بعدها والباقي عشر أعشرا
كفى الحديث ولا يسبح بعد
السجدة الأخيرة فاعدا
قال وهذا هو الاحسن
وهو اختيار عبد الله بن
المبارك ثم قال وان زاد بعد
التسبيح ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم فحسن
وقد ورد ذلك في بعض
الروايات وأما الدعاء فقال
الدميري في كتاب المعنة في
رغائب يوم الجمعة لابن

بلا خلاف بل قال الجهور (فما نسم أعضاء الشريعة فهو أفضل بقاع الارض بالاجماع) أى
 بالاتفاق التثلي أو بالاجماع السكوني (حتى من الكعبة) أى عند بعضهم (ومن العرش) أى
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما نسم
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبل
 ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة المبكرون على ذلك وقد صرح النتائج
 القا كهي بتفضيل الارض على السموات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاه بعضهم عن
 الاكابر ناطق الانبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجهور على تفضيل السماء على الارض
 فينبغي ان يستثنى منها ما وضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة بها)
 أى في الحرمين (فقبل على الخلاف المتقدم) أى بين أى حنيقة والمالكية وغيرهم في الكراهة
 وفيها (وقيل تذكره) أى المجاورة (بهما الا ان يثق من نفسه) أى يعتمد عليها القيام بحقوقهما
 وأدائهما وأمان مجاوريهما وتعالى بوظائفهما وما لهما من الوجوه المحرمة وأودعى الموكل
 ومحيط نظره الطمع من التجار المجاورين والاغنياء الواردين وأظهار الرأيا والسعة فيحرم عليه
 هذا المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأننا الصرحوا بالحرمه فان مدار الطاعة
 وأساس المعرفة على طاعة التتمة ولطافة التتمة قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه
 تعبدون والاحاديث في ذلك كثيرة والاختلاف والاشتهار شهيرة (وقيل تذكره بمكة ولا تذكره بالمدينة)
 ولعل وجهه ان مضاعفة السبئية وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح ان السبئية لا تريد
 بالكعبة لا فائدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزي امثلها وأما اعتبار الكيفية فلا
 حرة في انها تتضاعف في جميع الامكنة الشريفة والارزمنة اللطيفة بل بالاشخاص والاحوال
 واختلاف أجناس السبئية من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)
 أى في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق
 (وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أى مطلقا لا بالاضافة (وان قلنا يزيد المضاعفة
 بمكة) أى في حرم مكة وعموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أى دلالة ثلاثة (الاول
 انعقد الاجماع على ان المجاورة بالمدينة في عصره) أى في زمان حياته صلى الله عليه وسلم أفضل
 من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر) أى اجماع آخر مثله وقد يقال ان التقيد
 بعصره يفيد ان الامر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أى من غير النزاع فافضلية المدينة حينئذ
 باعتبار هذه الحقيقة والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حقيقة المعية بل اجماعهم هذا
 يفيد ان لوجود امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة بها
 أفضل من مجاورة الحرمين اذ لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك
 ولم يكن يختار الا الأفضل) وهذا مدفوع بانه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختياره بربه في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند
 هجرته وحالة مواعده اني لاعلم انك أحب بلاد الله الى الله ولواني أخرجت لما خرجت وأيضا
 مدار الافضلية على نسبة الاجر بالكثرة والاجماع على ان نواب العبادة في المسجد الحرام

أى الصنف المسمى بنزيل
 مكة المشرفة تستحب صلاة
 التسبيح عند الزوال يوم
 الجمعة بقرأى الاولى بعد
 الفاتحة التكاثر وفي
 الثلثة العصر وفي الثالثة
 الكافرون وفي الرابعة
 الاخلاص فاذا اكملت
 الثلثة تسبيحة قال بعد
 فراغه من التشهد قبل ان
 يسلم (اللهم) انى أسألك
 توفيق أهل الهدى وأعمال
 أهل البين ومنافعة أهل
 التوبة وعزم أهل الصبر
 وحذر أهل الخساسة وطلب
 أهل الرغبة وتعبد أهل
 الورع وعرفان أهل العلم

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلا معنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لأنه معذور في ذلك بل مأموور لما هنالك ولذا قيل كان إذا نهى عن شيء نهى تنزيهه بحسب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ إذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أي لا مدفع بزعمه (رابعه صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بها) أي بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أي بروايات شهيرة لكن الاستدلال بهم امر دود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود حال كرمه وجوده ومنها ان حشده على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعملون انما كان الى اليمن والعراق والحجيم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محالها ومنها ان قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حشده على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط الايمان أو من كمال الايمان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حدث أحد بعد الهجرة من العود الى مكة والتزول الى المدينة فتحقق وجود الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أي حشده في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث الواردة في فضله كلها حث في باب فضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان علة الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انما تذكره اذ لم يكن على وجه الاكمل فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعني من حيث انها العلة على زيادة فضيلة المجاورة بها اذهى سبب اتيان الاعمال بها (انه يقابل به تضعيف السيئات) بخبره ما تقدم من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما تصور كيفية باعتبار عظم البقعة فن غاب حسنة المجاورة فيها فضيلة بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورة مكروهة وضمرها عائد عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقة أو بالنسبة الى من لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة وردت تضعيف الحسنات لا السيئات) أي وان كان فعلها بها أقبح وأقطع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقه مطلقا وان أراد بالمدينة مسجد هاف كما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات أيضا به

نظر الى ارتكاب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

* فصل * ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام سقاه بالحرمين أي لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يتخلو عن المضاعفة الكيفية (وان يتصدق على أهلها) أي من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أي من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى أهلها مبين التعظيم) أي ورعاية التكريم (ولا يبحث عن واطنهم) أي ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا (ويكسر سرهم) أي ويدع ويركس سرهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

حتى أخافك (اللهم) اني
أسألك بخافة تحجزني عن
معاصيك حتى أعمل بطاعتك
عملأستحق به رضاك وحتى
أناصحك في التوبة حقا
فأمنك وحتى أخلص لك
النصيحة حبالك وحتى
أقوكل عليك في الامور
كأحسن الظن بك سبحانه
خالق النور ربنا اتم لنا
نورنا واغفر لنا انك على كل
شيء قدير برحمتك يا أرحم
الراحمين ثم يسلم والاقترب
من الاعتماد للمؤمن ان
يصل اليها من الجمعة الى الجمعة
وهذا الذي كان عليه خير
الامة

لان الذنوب ما عدا الشر لا تحت مشقة بعدذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطبع على حقة تتعلق ارادته (ويجهم لجوارهم كيفما كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (اذعظم الاساءة) أى ولو فى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذى * نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بان يختم فى كل منها ولو مرة لان الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول الفرقان والمسجد الأقصى مذكورا فى الفرقان بانه بورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي اليهم (والاكتفاء من الاعتماد) أى عند الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمكة المنرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قبل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى جدران القبعة المعطرة كذلك بالمقايسة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المعظمة) أى خصوصا (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد نفعه بغيره فيه فكل ما دخل المسجد يقول نوبت الاعتكاف ما مدت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى لزيادة المضاعفة (واحباء) أى فى ايامها باعتبارا ككثرتها وساعاتها (ولوليله فيه مع محرر عناية الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام

* (فصل فى آداب الرجوع) * أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب الخشوع (اذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهدة العظام ونظم على الرجوع الى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أى بدلو طواف الوداع من مكة (ودعا بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة والدعاء (عصا ملاصلى الله عليه وسلم) أى بحجره فى الروضة (ثم يقرب منه) أى الى ما يلى المنبر أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان بأتى القبر المقدس فيزوره كما حرم) وهذا اذا دخل من خارج وان كان فى داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الاطهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أى زيادة ديانة (أو دنيا) أى من ضرورياتها أو بما ينفعه فى العقبى أو بما يقربه الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الاهل سالمين بليات الدارين) أى ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد بشيئك ومسجده وحرمة) أى مكان محترمه (ويسرى العود اليه والعكوف لديه) أى الوقوف بين يديه (وارزنى العفو) أى عن الذنوب (والعافية) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الامور المتعلقة بهم (ورددنا الى أهلنا سالمين غائبين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين ويحتمد فى اخراج الدمج) أى من العين مع السيول (فانه من علامات القبول) أى امارات حصول الوصول (ثم ينصرف متباكيا) أى ان لم يقدر على ان يكون باكيا (متحسرا) أى متأسفا (على مفارقة الحضرة الشريفة والا ثارا المنيفة وينبغي ان يصدق بما تبسره) أى فانه حق السلامة من كل آفة وملازمة (وبأتى فى رجوعه بالاذكار الواردة) أى فى الاحاديث المسطورة والادعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

وترجى القرآن عسى الله
ابن عباس رضى الله عنهما
فانه كان يصليها عند الزوال
يوم الجمعة ويقرأ فيها ما
تقدم انتهى (اقول) انما
أطنت فى هذه الصلاة لعظم
فضلها فأحببت ان أجمع
بعض ما ورد فيها وما يطلب
منها لاعتقادي ان رغب فى ذلك
من اخواني المسلمين رجاء ان
يشركونى فى دعائهم على
بجاعة الخبير بالموت على
الاسلام لعل ذلك يصادف
ساعة القبول فابلى بكرم
الله ذى الجلال والاكرام
حسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الكرام

آيئون) بهمزة ممدودة (تأتبون) والفرق بينهما اتفاقهما في اللغة ان الاولى ترجوع من الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه أواب (لربنا حامدون) أي شاكر ون له لانه لا يره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل امامه) بفتح الهمزة أي قدامه (من يخبر أهله به) أي يبشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهرا) أي بان يظهر شراعا رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي رضى الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب تقدمها (واذا دخل على أهله قال توبأوبا) أي رجوعا والمراد بالتسمية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أي لانغيره (لا تغادر علينا حوبا) أي لا تترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاعف عبادك * وأي عبدك لا اله الا الله (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (وصلى فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسكن ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه من اتمام العباداة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وغر وجهه منه يبدأ بالخول على فاطمة الزهراء رضى الله عنها قبل دخوله على طواهرات النساء (وينبغي ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليحسن ختام أمره (وان يزداد خبره بعد العود) كما قبل والعود اجمد (فعلاحة الحج المبرور وقبول زيارة خير من ور ان يعود خيرا مما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخاطب به اسم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راعيا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الانباطيل) أي من الخوض في الضلال والتضليل (وتجافيا عن دار القرور) وانابة الى دار الخلود أي وجوار العبود (فليجتز ان يدنس ذلك) أي يخالط علمه ويوسخ أملة (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشرون بحصول خلعة القبول وهو غاية المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول وبه) أي وعما ذكر من النصيحة في هذا المقام (يتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع الاغرو وهو أبيض الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكريم والوصفان مرتبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء
 الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي مصحح دار الطبع والنشر اقال الله
 عنده في كل فعل وقيل

تم دعون مالك المالك طبع شرح كتاب المنايا المنسوب أولهـ ما للعالم العلامة والبحر
 الحبر النهماء صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيهـ ما للامام الواحد الفاضل
 الابد من كان لفنائس العلوم بسدى الشيخ وحة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة
 بالبحرى فى كل مجرى المتوفرة دواى مجدها المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تعطرت
 بطيب ثنائته الاسفار واشتهرت بحسانه اشتهار الشمس فى رابعة النهار حيث نشر الوبة العدل
 بعد طيها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغياها ومحافظم الظلم بنا صورته القمرية وأثبت
 مراسم العدل بحسن سيرته العمرية وأسبل على أهل مملكته غيوث كرمه ونعمته وشملهم
 بعظيم رأفته ومن يدرجته وبسط لهم بساط عدله وسلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه
 بنفيض النيل جناب خديو مصر اهـ

لا زال فى عون الاله وحفظه * متمه اسروره وبحظه

ولا رحت مصر به مشيدة الدعائم وبانجباله موطدة القوائم خصوصاً بأكبر انجباله
 وأرشد اسبابه الوزير الشهير النبل الاصيل صاحب المعارف المشهورة والعارف
 المشكورة من هو بكل ثناء حقيق سعادة محمد باشا قوفيق لازالت الايام مضية بشمس علاه
 واللباى منيرة بـدر حلاه وكان طبعه الذائق وتقبله الرائق مشمولاً بإدارة ذى المهارة
 والحدق والشاطره والفصاحة والقطانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة
 والكاغذخانه ونظارة من قام مقامه فيما يروم حله وابرأته من لم يزل عليه حذقه يثنى
 حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العينين
 أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتقبله

أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصح من شهر سنة

ثمان وعشرين ومائتين وألف من هجرة من كان كبرى

من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق

الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين ما طلعت ذكاء

ودرجت النجباء

آمين



